وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار

كليَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة / قسم اللغة العربيَّة

الخلاف الصرفي وأثره في تيسير الصرف

أطروحة تقدَّم بهـــا

أحمد صفاء عبد العزيز عبد الكريم

إلى مجلس كليَّة التّربية للعلوم الإنسانيَّة في جامعة الأنبار

وهي جزء من متطلّبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيَّة وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدّكتور

نوري ياسين حسين الهيتي

1432هـ 2011م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين وبعد:

فإنَّ مَيْلَ الإنسان بفطرته إلى الاختيار بين أيسر الأمرين لا جدال فيه فهو يحاول جاهداً دفع الأصعب بالأسهل ، والأشق بالأيسر ما وسعه ذلك في أموره كلها، بل ويحتال لذلك بما شاء إن لم يكن فيه مشقة ولزوم ما لا ينبغي.

ولما كانت اللغة مما لا فكاك عن استعماله في حياته كلها ؛ نَظَرَ في جوانبها ، وأنعم في استعمالاتها ودلالاتها فإذا تطورها لديه سُنَّة ، وتهذيبها غاية ، فراح يتخيَّرُ من ألفاظها ، وينتقي من أصواتها وفق حاليه الزماني ، والمكاني.

فكم سمعنا عن قريش وهي تنتقي أجود الكلام ، وتتخير ما تشاء من ألفاظ العرب ، وصفات لهجاتها ! حتى غدت لغة قريش هي لغة الشعر، ولغة القرآن المنزل بالإعجاز والتحدي .

فان كان المتكلم أراد بنفسه اليسر، وللفظه الإمتاع والإيناس؛ لتكون وسيلته إلى إيصال المعاني والتي هي غاية الكلام، فحرياً بوسيلة الوسيلة أنْ تكون غاية في اليسر فهي دونها مرتبة.

إلا أن هذا الأمر البديهي قابله تنظير تعالت الشكوى من صعوبتهِ لأسباب عديدة بعضها في محله، وبعضها فيه نظر؛ فانعقدت لأجل ذلك المؤتمرات، والندوات، وصُنِّفَت المصنفات إلا أن هذه الجهد لا زالت بحاجة إلى تقويم، واستمرارية على نهج صحيح مقبول يحقق الغاية ولا يُضَيِّعُ الوسيلة.

ومن البديهي أيضاً أن تنصب تلك الجهود على الكَلِم مفردةً ؛ لتنتقل إلى التركيب بعد ذلك ، غير أن ذلك لم يحصل ، بل الذي حصل أن التركيب حاز الجانب الأكبر من هذه الجهود ولم ينعكس ذلك على الكلم مفردة وهو ما يعني بالمصطلح (الصرف)

فألفت في قضايا تيسير النحو المؤلفات العديدة حتى جمعها بعضهم ؛ لكثرتها وسماها : (فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث)[1] وهي أشهر من أن تعد ، وتحصى.

ولم ينل الصرف من ذلك ما نال النحو، ولا أَقَلَّهُ ، فليس بين أيدي الباحثين اليوم من ذلك ما يشفي غليلا ، أو يقدم بديلا[2] وهذا من العجب الذي دفع البحث في هذه السبيل.

فما التيسير الذي نريده؟

إن كان التيسير الذي نريده مبنياً على النظريات الجديدة في علم اللغة الحديث فلنواجه سؤالين:

الأول: هل استقر علم اللغة الحديث –نظرية وتطبيقاً– في الدرس الألسني؟ وهل استوعبت مَنْ أردنا لهم التيسير –على ضوئه– هذا العلم؟

الثاني: هل بني هذا العلم على أساس من لغتنا، أم جئنا به ثوباً جاهزاً لترتديه لغتنا؟

وأياً كانت الإجابة عن هذين السؤالين.... فعسيرٌ تيسيرنا ؛ فإن استقرت الألسنية– جدلاً– في الدرس اللغوي العام فأيّ فهمٍ عميقٍ حازه طلابنا منها؟
فإن لم تستقرْ، فلغتنا مستقرة ومحال أنْ ينطبق غير المستقر على مستقر!
وإن أدرك – مَنْ أردْنا لهم التيسير– الألسنية إدراكاً فاق أهلها، فياللهِ ما نفعُ تراثنا ؟ وياالله هل تنطبق على لغتنا ؟ وهو اعتراض ثاني السؤالين.
فما السبيل إذاً؟
وقبل الإجابة عن هذا السؤال نقول:

1– أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب– جامعة بغداد ، للباحث حاتم علي حسين الشيباني وقد سرد فيها طائفة كبيرة من أسماء الدراسات التي رامت التيسير النحوي إذ بلغت العشرات.
2– سنتكلم عن ذلك بالتفصيل في الفصل الأول من بحثنا إن شاء الله.

إن أغلب المحاولات السابقة التي رامت التيسير في علم الصرف لم تأخذ من هذه الكلمة إلا الشكل فقط ، بعيداً عن المضمون الداخلي لهذه الكلمة ، والتي تقتضي الابتكار والابتداع والتي تقتضي فيما تدل عليه أنّ قراءة هذه الكتب والاطلاع على هذه المحاولات كفيل بجعل القارئ صرفياً ذا فهمٍ جيد ، واستيعاب مؤثر من غير عناء أو مشقة ذهن.

وهذا لم يحدث ، بل الذي حدث هو الاختصار الذي أضَرّ بالدرس الصرفي ، كمحاولة الدكتور علي جواد الطاهر[3] أو تغيير أدوات الفهم ومفاتيحه ؛ محاولة للتيسير، فتعقد الصرف أكثر ، وعاد السهم إلى قلب الرامي!

فان كان من عُذر لهؤلاء فحسبهم أنّهم حاولوا وبذلوا وسعهم في هذا الميدان، لأن اللغة فرضت كيانها وأبت مساسها، وهي التي تفرض ولا يفرض عليها.

وهذا هو الواقع العملي والتطبيقي في الدرس الصرفي، فعندها ظنّ البعض أنّ هذا التيسير لا سبيل إليه ؛ كيف وقد فات الدرس الصرفي قطار الألسنية السريع؟ بل فات الدرس اللغوي العربي كله!

فمن هذه الحلكة التي تبدو وللوهلة الأولى مظلمة لا بصيص فيها قدحنا قدحاً نرجو أن يستمر فيزول العتم، وليكن التيسير الذي نريده مبنياً على أساس من لغتنا فهماً وواقعاً.

فكان:(الخلاف الصرفي وأثره في تيسير الصرف) ؛ لنشرك أئمة هذا الفن من علمائنا الأولين في ميدان التيسير جنبا إلى جنب مع كل محاولة سليمة في تيسير الدرس الصرفي عموماً – معلمين ومتعلمين مختصين ومطلعين– وبهذه المحاولة يمكن النجاة من أي إشكال يرد عليها.

فلا أحرصَ ممَّن حفظ اللغة وجمعها وأفنى فيها عُمرَه ، إذ لا يُشك بأمره ولا تخفر نواياه.

3– ينظر: كلمة أخيرة في منهج اللغة العربية/ علي جواد الطاهر مجلة المعلم الجديد م/22 ج/3 آذار 1959م.

بل لم نسمع أنَّ أحداً شكَّ بابن وضاء القرطبي ت 592 هـ، رغم دعواه الجريئة في وقت لم تكن الألسنية ببال.

فلا أقوى من جذر الشجرة لتستند عليه وتحافظ على كينونتها.

فإن كان اعتمادنا على أئمة هذا الفن في التيسير سُبَّة وقدحاً، فأي سبيل نسلك وقد تهاوت كل السبل فيه!

على أننا لا نضرب صفحاً عن محاولات علماء العربية الأفاضل في عصرنا وجهودهم الطيبة في هذا الميدان بل سنحاول التأصيل لكل هذه المحاولات المهمة ما أمكننا سبيل، وما أسعفنا علم.

وإني إذ وضعت على هذا الدرب قَدَماً ؛ فما هي إلا محاولة لاستثمار الخلاف الصرفي حتى لا يذهب سدى دونما فائدة ، وحفاظاً على هذه الروح الجدلية التي تمتع بها علماؤنا الأفذاذ، وتشجيعاً للباحثين على سَبْر غورها؛ فلن يعدموا خيرا وكيف وهم ينهلون من صافي العلم رقراقاً.

فما علاقة التيسير بالخلاف وما علاقة الخلاف بالتيسير؟!

وللإجابة على هذا السؤال المنهجي أقول:

لا يخفى على طالب العلم أنَّ النحو ، والصرف قاما على أساسٍ لغوي وصفي في طور النشأة والتكوين، وبعد دخول الفلسفة في ميدان هذا الفن، وتطور الحياة الثقافية والاجتماعية وغيرها من الأسباب ؛ نشأ الخلاف بين النحاة في قضايا اللغة فاتسع وتشعب .

فلم تكن قبل هذا دواع تدعو للتيسير؛ لأنّ الأصل كان ميسرا عند أوائل النحاة كأبي الأسود الدؤلي ت69هـ ، ومن جاء بعده كنصر بن عاصم الليثي ت89هـ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ت117هـ.

حتى إذا ظهر كتاب سيبويه ت180هـ، وأخذ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت215هـ بتدريسه بدت صعوبته . ومن الباحثين من يرى أنّ الأخفش زاد في الكتاب تعقيداً . و لا ننس أن الكتاب يمثل المحاولة الأولى لجمع مادة هذا العلم.

ولا أدل على أنَّ تيسير الصرف لم يكن مشكلة في الدرس اللغوي أنَّ موضوعات النحو ، والصرف جاءت مختلطة في كتاب سيبويه حتى فصل بينهما المازني ت249هـ في كتابه (التصريف) ثم تتابع الخلاف في قضايا الصرف بعد ذلك.

وللخلاف الصرفي أسباب ذكرها العلماء ، جُلَّها يتعلق بقضايا : (الأصل ، والفرع) و(المشتق ، والجامد).

فإذا انضبطت هاتان القضيتان؛ فان تيسير الصرف يكون قريب المنال.

فالحقيقة التي لا جدال فيها أنّ معرفة الكلم مفردة أيسر وأسهل من معرفتها مركبة ؛ بدليل أنَّ من أراد تعلم أي لغة فانه يبدأ بتعلم الحروف ثم الكلمات ثم الجمل؛ وذلك لان التركيب ، والسياق يزيد من الاحتمالات الواردة على اللفظة.

لكل ما تقدم رجعنا إلى خلاف الصرفيين والنظر إليه بتأمل وتدقيق فاحص؛ لنرسم طريقاً صحيحاً –فيما نظن– إلى الهدف الرئيس من نشأة هذا العلم ألا وهو (صون اللسان من الخطأ) .

وقد قسمت الأطروحة على ثلاثة فصول : فكان الفصل الأول، على ثلاثة مباحث ، الأول في التعريف بالخلاف الصرفي، والثاني في التعريف بالتيسير الصرفي ،والثالث في العلاقة بين الخلاف الصرفي والتيسير الصرفي، أما الفصل الثاني فكان في مستويات الخلاف الصرفي وأثرها في التيسير وكان على ثلاثة مباحث أيضاً:

المبحث الأول في المستوى الصوتي، والمبحث الثاني في المستوى البنيوي، والمبحث الثالث في المستوى الدلالي.

أما الفصل الثالث والأخير فكان تحت عنوان المنهج التيسيري في ضوء الخلاف الصرفي وكان على ثلاثة مباحث أيضا : المبحث الأول في المنهج الوصفي،

والمبحث الثاني في المنهج المعياري، وأما المبحث الثالث في منهج مجمع اللغة العربية في القاهرة.

وسبق كل ذلك مقدمة ، واتبعتها بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وبعض التوصيات المهمة التي استخلصتها من الأطروحة ، ثم أتبعت ذلك بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها .

ومن الله التوفيق

الفصل الأول

مفهوما الخلاف الصرفي والتيسير الصرفي

- المبحث الأول

* التعريف بالخلاف الصرفي

* نشأته

* أسبابه

* نتائجه

- المبحث الثاني

* التعريف بالتيسير الصرفي

* نشأته

* مواطنه

* أسبابه

* نتائجه

- المبحث الثالث

* العلاقة بين الخلاف الصرفي والتيسير الصرفي في:

* النشأة

* المواطن

*** الأسباب**

*** النتائج**

الفصل الأول

المبحث الأول

التعريف بالخلاف الصرفي

ليس من السهل التعريف بالخلاف الصرفي تعريفاً جامعاً مانعاً؛ وذلك لأسباب عديدة:

أولا: ارتباط مادة الصرف –نشأة وتبلوراً– بمادة النحو[4].

ثانيا: انفصالها المتأخر زمناً عن النحو لم يخلصها تماماً منه فكانت بعض الموضوعات النحوية تدرس في الصرف ، والعكس[5].

ثالثاً: تقارب الأسباب المؤدية إلى الخلاف النحوي من الأسباب المؤدية إلى الخلاف الصرفي[6].

رابعا: المنهجية اللغوية القائلة: أن دراسة اللغة يجب أن تقوم على أساس شمولي بعيدٍ عن التجزوء؛ لان اللغة كتلة واحدة[7].

إذن فلا بد بعد ذلك من تقديم التعريف بالخلاف عموماً، والتعريف بالخلاف النحوي خصوصاً، والاجتهاد في تعريف الخلاف الصرفي في ضوء معطيات هذا البحث.

4– ينظر: في الصرف العربي نشأة ودراسة: 19–20، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه 22، ونشأه النحو 41.

5– ينظر: في الصرف العربي21، 22.

6– ينظر:ابن السراج وخلافه النحوي رسالة ماجستير غالب علي حسين مقدمة إلى كلية الآداب الجامعة المستنصرية16–18.

7– ينظر: علم اللغة العام لدي سوسير 24–25، واللغة العربية معناها ومبناها 86.

الخلاف لغة:

هو المضادة مطلقا، وقد خالفه مخالفة وخلافاً ويقال: هو يُخالِف إلى امرأةِ فلان أي: يأتيها إذا غاب عنها زوجها. [8]

وخَلَفَ فلانٌ فلانا إذا خالفه إلى أهله. ويقال (خلف فلان بعقبي) إذا فارقه على أمر وصنع شيئا آخر ، وخالفه إلى الشيء عصاه إليه، أو قصده بعدما نهاه عنه[9].

وفي التنزيل چ ﺋ ﺋ ﺋ ﺋ ﻧ ﻧ ﻧ ﻧ ﻭ ﻭ ﻭ ﻭ ﺋﻭچ[10] وتخالف الأمران واختلفا لم يتفقا[11]، وكل ما لمْ يتساوَ فقد تخالف واختلف[12].

ومنه قوله تعالى چ ﻩ ﻩ ﻩ ﻩ ﻫ ﻫ ﻫ ﻫ ﻫچ[13].

وأما تعريف الخلاف عموماً:

فكما قال البستاني(الخلاف علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ، ودفع الشُبَهِ وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية)[14].

وهذا تعريف عام لكل أنواع الخلاف سواء كانت فقهية ، أو ، نحوية أو، غيرها[15].

8- ينظر: لسان العرب 90/9.

9- ينظر: لسان العرب 9/ 90.

10- هود: 88.

11- ينظر: القاموس المحيط: 138/3، وتاج العروس 102/6.

12- ينظر: لسان العرب 9/ 90.

13- الأنعام: ١٤١.

14- دائرة المعارف للبستاني 7/427.

15- أريد الإشارة إلى أن اغلب المصطلحات العلمية إنما تشير في دلالتها على أساس وضعها اللغوي، إشارة عامة ويحددها الفن الذي تنتمي إليه، ومن هنا نلمح عناية واضعي الحدود بالمعنى اللغوي.

وأما تعريف الخلاف النحوي اصطلاحاً: فهو قريب من التعريف اللغوي وقد ذكر له بعض الباحثين تعريفات عديدة[16]. إلا أننا يمكن أن نقول بقول الجرجاني ((الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍ أو لإبطال باطل))[17].

وأما تعريف الخلاف الصرفي اصطلاحا فيمكن إن نقول مجتهدين : ((هو كل رأي باين رأيا سابقا عليه – تقدم صاحبه، أو تأخر – في صياغة الأبنية ، وأحوالها ، التي ليست بإعراب، ولا بناء)) .

ويمكن أن نلمح بعض المزايا من هذا التعريف:

أولا: إنَّ هذا التعريف عام شامل لكل الآراء في القديم والحديث.

ثانيا: تحديدهُ مجالا واحداً وهو (علم الصرف) والذي أمكن من دخول كل شيء في مجاله، وخروج ما لم يكن منه.

ثالثا: دلالة كل كلمة في التعريف على محتواها –دونما اشتراك–وهو المطلوب من وضع الحد.

ـ نشأة الخلاف الصرفي ـ

نشأ الخلاف الصرفي مع الخلاف النحوي جنباً إلى جنب، في الدرس اللغوي البصري، متأثراً بكل ما تأثر به النحو من عوامل[18].

16– وكل هذه التعريفات لا تخرج عن المعنى اللغوي وقرنه بعضهم بالرَّد النحوي فقال معرفا : ((هو مخالفة نحوي لنحوي آخر أو معارضته ورَدُّه عن الجهة التي ذهب إليها إلى جهة أخرى على حسب وجهة نظر النحوي المعارض)) ردود المرادي وابن هشام على النحاة في شرحيهما للألفية: وللمزيد ينظر مناقشتنا لهذا التعريف في رسالتنا للماجستير ردود الصبان على النحاة في حاشيته على شرح الأشموني 7 هامش3.

17– التعريفات: 135.

18– ينظر: في الصرف العربي نشأة ودراسة: 19.

فلم يكن ثمة من خلاف بين واضعي هذا العلم (أهل الطور الأول) من أطوار نشأة النحو، وهو الطور البصري الخالص. إذ كانت الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار، والنوادر، زهاء قرن من الزمان.

ولهذا الطور الأول طبقتان من العلماء:

الأولى: هي التي أخذت عن أبي الأسود الدؤلي ، واستمرت في تثمير ما تلقته عنه، ووفقت إلى استنباط الكثير من أحكامه[19]، ومن هذه الطبقة ، عنبسة بن معدان الفيل وكان معاصراً للفرزدق ونصر بن عاصم الليثي ت 89هـ.

فلم يكن عندهم قياس ، ولا تعليل، وإنما كان السائد هو الرواية للمسموع فلم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم؛ لقرب عهد القوم بسلامة السليقة ، كذلك لم تقو حركة التصنيف بينهم إلا بعض نتف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حدّ الكتب المنظمة؛ إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدورهم ، ورواياتهم بألسنتهم، وزعم بعض المؤرخين أن أستاذها أبا الأسود الدؤلي وضع مختصراً على ما تقدم بيانه[20].

وبعد هذه المرحلة الأولى من تأريخ هذا الفن تلقته طبقة أخرى من العلماء اهتموا به وكانوا أكثر عدداً من رجال الطبقة الأولى فازدادت المباحث لديهم، وأضافوا كثيرا من القواعد.

فنشأت حركة النقاش بينهم فجدوا في تتبع النصوص، واستخراج الضوابط ، فاستطاعت التصنيف فدونوا كتباً كثيرة ومفيدة وفي مقدمتهم أبي عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي ت117، الذي يقول فيه أبو الطيب اللغوي: ((وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم فرّع النحو، وقاسه)[21] ، وكذلك من هذه الطبقة عيسى بن

19- ينظر: نشأة النحو: 37.

20- ينظر: نشأة النحو: 38.

21- ينظر: مراتب النحويين: 31.

عمر الثقفي ت149هـ صاحب الكتابين في النحو (الجامع والإكمال)[22] ، ومنهم أيضاً أبو عمرو بن العلاء ت154هـ، وهو أحد القراء السبعة الذين عدهم ابن مجاهد[23].

لم ينقض هذا الطور حتى وفِّقَ العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله بَعَثَتْهُمْ إلى التزيد فيها ، فاختمرت بينهم فكرة التعليل التي كان أول متجه لها ابن أبي اسحق الحضرمي مع انه أول من نشط القياس ، وأعمل فكره فيه ، وخرج مسائل كثيرة عليه ، ووافقه عليه عيسى بن عمر الثقفي ت149هـ.

وخالفهما بعض معاصيريهما فانفسح ميدان القول في هذا العلم ، وأنس الناس به، وتداولته كتبهم التي كانت تساير روح هذا العصر. إذ كانت مزيجاً من النحو، واللغة، والأدب، وما إلى ذلك من علوم اللغة العربية؛ لان هذه الفروع كانت متداخلة آخذ بعضها يحجز بعض؛ لقرب الوشيجة بينهما في الغرض ، والمقصد فكان الأديب حينذاك نحوياً، صرفيا، لغويا، والعكس[24].

وأما الطور الثاني الذي انقدحت فيه شرارة الخلاف فهو عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي ت170هـ ، وأبي جعفر محمد بن الحسن الرازي المتوفى في عهد الرشيد

22- ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 2/ 375، ويقال أنّ أبا الأسود الدؤلي لم يصنع من النحو إلا باب الفاعل والمفعول فقط ولكن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر وبوبه وهذبه وسمى ما شذّ عن الأكثر لغات، وزاد ابن خلكان: أنَّ سيبويه أخذ هذا الكتاب –أي الجامع– وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره. ولما كمل بالبحث والتحشية نسب إليه وهو كتاب سيبويه المشهور ينظر: وفيات الأعيان 3/ 155.

23- ينظر: السبعة في القراءات: 79.

24- ينظر: نشأة النحو: 39، ودور البصرة في نشأة الدراسات النحوية: 42، والبحث اللغوي عند العرب: 86، وسيبويه إمام النحاة: 70، والمصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث: 9.

إلى عصر المازني البصري أبي عثمان ت249هـ، وابن السكيت من أهل القرن الثالث الهجري[25]

إلا أن السمت البارز في هذه الطبقة هو عنايتهم بالصرف وقد اتجهت عنايتهم إلى مراعاة أحوال الأبنية ،وهذا أمر طبيعي إذ مع تقادم الزمن، والبعد عن السليقة يشيع اللحن ويستفحش ليتعدى إلى أبنية الكلمات أيضا، فدخلت مباحث علم الصرف في كتب النحو وعَمَّ النحو والصرف اسم واحد وهو (النحو)؛ لذلك عرَّفَهُ أبو علي الفارسي: ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم، والأخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها))[26].

ولنضرب مثلا على ما وقع بين الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه في مسألة : أصل (خطايا) و(جاءٍ) ونحوهما[27].

أصل(خطايا) عند الخليل(خطائي) بياء مكسورة وهي ياء خطيئة، وهمزة بعدها، هي لامها، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب، لوقوعها قبل الطرف بحرفٍ، لأنهم يجرون ما قبل

25- ينظر: نشأة النحو: 40، وهذا أمر ملحوظ في مدونات تلك الحقبة إذ أن كتاب سيبويه فيه الكثير من الآراء التي خالف فيها شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي ومنها على سبيل المثال: الخلاف في أداة التعريف(أل)، وتأصيل حرف النصب(لن) و(إياك وأخواته) و(نصب المضارع بعد إذن)...الخ، ينظر: كتاب(مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه: 39، 44، 47، 51).

26- التكملة: 164، وهذا هو المنهج الذي ينادي به علماء اللغة المحدثون يقول الدكتور مصطفى النحاس : ((وهذا المسلك في عمومه –أي خلط النحو والصرف– لا غبار عليه من وجهة نظر اللغوي الحديث، فقد أصبح من المتعارف عليه أنه إذا جاز الفصل بين النحو والصرف فإنما هو فصل موقوت تفرضه أحياناً ضرورة البحث)) ، من قضايا اللغة: 84، وينظر أيضاً: التطبيق الصرفي: 5.

27- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه: 63.

الطرف بحرفٍ من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة(همزة) فلو لم تقدّم الهمزة على الياء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم، فصارت(خطائي) ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا، فصارت (خطاءا) فاجتمعت شبه ثلاث ألفات؛ لانّ الهمزة تشبه الألف فأبدلت الهمزة ياء، فصارت(خطايا) ووزنها عنده (فَعَالى).

وهذا الذي ذهب إليه الخليل هو مذهب الكوفيين[28].

وأصلها عند سيبويه (خطاييء) أيضاً، ولكنه يقلب الياء همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع فتصير (خطائئ) ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأنها وقعت متطرفة بعد همزة فصارت (خطائي) ثم عُمِل بها عنده كما عُمِل بها عند الخليل فصارت (خطايا) ووزنها عنده(فَعائل).

وأما (جاء) فاصلها عند الخليل(جايئ) ثم قلبت الهمزة في موضع الياء، لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما ذكرنا في (خطايا) فصارت (جائيا).

وأصلها عند سيبويه(جايئ) أيضاً، ثم أعلّت الياء بقلبها همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام

فصارت (جائِئا) ثم قلبت الهمزة الثانية ياء كما ذكرنا في (خطايا) فصارت(جائيا).

ثم أعطيت الكلمة عندها حكم قاضٍ ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك. ووزنها عند الخليل (فالعٌ) وعند سيبويه (فاعل).

وغيرها الكثير من الخلافات مما هو مبثوث في مظانه ، واكتفينا بهذا للإشارة.

وكان علماء الكوفة أكثر اشتغالا بالصرف من أهل البصرة فبرعوا فيه واستنبطوا للصرف كثيراً من القواعد التي سبقوا بها البصريين حتى عدهم بعض المؤرخين الواضعين للصرف[29]. إذ نلحظ ذلك في كتاب سيبويه قال حين تحدث عن (حيّ

---

28 ينظر: الإنصاف:2/ 805.

29- ينظر: نشأة النحو: 43 وينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 1/ 42-43.

وفيّ) : ((ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا (فيعلاً) مكسور العين. لأنهم يزعمون أنه (فَيْعَل). وأنه محدود عن أصله))[30].

وينقل القفطي مشاركة للرؤاسي: محمد بن الحسن– وهو من متقدمي الكوفيين– وذلك أنه سأله جبلة الكوفي عن جمع (الصَمَد) إذا كان اسما لمخلوق فأجابه الرؤاسي: (أصمادٌ وصُمْدَانٌ)[31].

وحكى الزُبيدي[32] أن رجلاً جاء ليناظر معاذا الهراء ت 187هـ، فقال له معاذ: ((كيف تقول منْ(ژ ڑ)[33] يا فاعل افعل؟ وصلها بـ(يا فاعل افعل) من (ڤ ڤ ڤ)[34])).

ومما يدل على سبق الكوفيين في التأليف في علم الصرف(أن أول من ألف فيه من البصريين مفرداً الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت 210هـ، وأول من ألف فيه من الكوفيين: علي بن الحسن الأحمر ت194هـ[35]).

والفارق الزمني بينهما واضح بين، وكذلك فان الكوفيين ألفوا في بعض أصول الصرف كتباً خاصة اعتناءاً بشأنها لكن لم تصل كتبهم إلى حد يجعل الصرف

30– الكتاب: 4/ 408–409 .

31– إنباه الرواة على أنباه النحاة: 109/4 .

32– طبقات النحويين: 126.

33– مريم: 83.

34– التكوير: 8.

35– ينظر: أبجد العلوم:3/ 40، وأسماء الكتب: 45 وذكر حاجي خليفة أن له كتاباً في الأصوات 2/ 1392، ومنهاج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: 68.

منفرداً عن النحو بالتأليف فقد صنف الرواسي (كتاب التصغير)[36] ، والكسائي ت189هـ كتاب (المصادر)[37] والفراء ت207هـ كتاب(فَعَل وافْعَل)[38].

حتى جاء عهد أبي عثمان المازني البصري ت249هـ ويعقوب بن السكيت الكوفي وفي هذا العهد ولد التأليف الصرفي الخالص الجامع لأطرافه في كتاب مستقل على يد أبي عثمان المازني وسماه(**التصريف**).

وهذه الخطوة المهمة في تاريخ علم الصرف يمكن أن نعدها حجر الأساس في تبلور الفكر الصرفي وتشعب القول فيه.

ولعلنا يمكن أن ندرج بعض الأسباب التي حالت دون فصل الصرف عن النحو إلى هذا الزمن والتي يمكن إجمالها بثلاث نقاط:

النقطة الأولى: مراعاة السنن في تطور العلوم وتكوينها.

النقطة الثانية: لم يكن النحاة الأوائل يفرقون بين دراسة الكلمة مفردة أو دراستها في التركيب في مصنفاتهم فجعلوها تحت اسم واحد وهو (علم النحو)[39].

النقطة الثالثة: مراعاة الحاجة التعليمية للراغبين في العربية وعلومها إذ أن حاجة المتعلم إلى مقدمات تعينه على الفهم الصحيح وأدراك مباني الكلمات لينتقل بعدها إلى التركيب كانت عاملاً مهماً من عوامل التأليف المستقل في هذا العلم، وهذا ما أحس به ابن عصفور الاشبيلي ت663هـ إذ يقول: ((كان ينبغي انْ يقدم على التصريف على غيره من علوم العربية ؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير

36- ينظر: الفهرست: 96.

37- نفسه: 97.

38- نفسه: 99.

39- ينظر: هامش رقم 3 ص12 من البحث ، وقد بسطها صاحب كتاب منهج الكوفيين في الصرف: 1/ 21-25.

تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل ان يتركب ينبغي ان تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلا أنه أخره للطفه ودقته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرَّب وارتاضت نفسه للقياس))[40].

ومع هذا كانت المناظرات العلمية ، والمجالسات الأدبية بين العلماء التي سَجَّلَ لنا التأريخ قسماً منها في قضايا نحوية وأخرى صرفية مِفْصَلاً هاماً في نشوء الخلاف الصرفي ، ولنأخذ على ذلك بعض الأمثلة للإيضاح ومن أشهرها : ما رواه لنا القفطي ت624هـ في ترجمة ثعلب ت291هـ[41] : ((اختلف المبرد، وثعلب بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحسين الذي كان ينفق معظم وقته في البحوث العلمية، وكان يهوى المناظرات فكثيرا ما جمع لها بين علماء الفريقين: البصري والكوفي في قول امرئ القيس

لها مَتْنتان خَظَاتا كما أكبَّ على ساعديه النمر[42]

فقال ثعلب: انه(خَظَاتا) كما يقال (غزَتا) إلا انه ردّ الألف التي كانت ساقطة في الواحدة لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء لأجل ألف التثنية، ومسوغ ذلك ضرورة النظم.

وقال المبرد: ((إنه خَظَاتان فحذف نون المثنى للإضافة إلى (كما) فثعلب يرى أن الكلمة فعل وان الألف الثانية فيها اسم ، والمبرد يخالفهُ في الأمرين، فالكلمة اسم والألف الثانية حرف علامة المثنى....))[43].

40- الممتع الكبير في التصريف /33.

41- إنباه الرواة على أنباه النحاة.

42- ديوان امرئ القيس: 60 ، وقبله: لها ذَنَبٌ ، مثل ذيل العَروس تسُدُ به فرْجَهَا مِنْ دُبُر.

43- ونقل هذه المناظرة الشيخ الطنطاوي في نشأة النحو: 58.

ومن الأمثلة كذلك ما روي (.... عن أحمد بن محمد بن أبي محمد قال حدثني محمد بن أبي محمد قال كنا مع المهدي قبل أن يستخلف بأربعة أشهر وكان الكسائي معنا فذكر المهدي العربية وعنده شيبة بن الوليد العبسي فقال المهدي: يبعث إلي اليزيدي والكسائي وأنا يومئذ مع يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا الرسول فجئت إنا وإذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا أبا محمد أعوذ بالله من شرّكَ، قال: فقلت له: والله لا تؤتى من قبلي حتى أوتى من قبلك، قال فلما دخلنا عليه أقبل علي فقال: كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا بحْراني ونسبوا إلى الحصْنين فقال حُصْنِي ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني، قال قلت أصلح الله الأمير– أنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا (بحري) لم يُعْرَفُ إلى البحرين نسبوه أم إلى البحر، ولما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين فقالوا حصني.

قال أبو محمد فسمعت الكسائي يقول لعمرو بن يزيد لو سألني الأمير لأخبرته فيها بعلةٍ هي أحسن من هذه، فقال أبو محمد فقلت –أصلح الله الأمير– إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب أحسن مما أجبت به قال: فقد سألته، فقال الكسائي: إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا حصني اجتزاء بإحدى النونين من الأخرى، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا بحراني.

فقلت – أصلح الله الأمير– كيف ينسب رجلاً من بني جنان، يلزمه أن يقول جني؛ لان في جنان نونين.

فان قال ذلك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ. فقال المهدي فتناظرا....)[44].

وكانت نهاية الطور الثالث (طور النضج والكمال) في أخريات القرن الثالث الهجري ، بعد أن توافد الفريقان على بغداد أرسالا لغاياتٍ شتى، وأسباب كثيرة ليس هذا موضع بسطها.

44– الأشباه والنظائر: 3/ 89–90.

ليبدأ الطور الرابع طور الترجيح والبسط في التصنيف (بغدادي وأندلسي ومصري وشامي).

إذ اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع الهجري نهجاً جديداً في دراساتهم ، ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية ، والكوفية جميعا، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه أنَّ أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد ت285هـ وثعلب ت291هـ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعني بالتعمق في مصنفات أصحابهما ، والنفوذ من خلال ذلك إلى الكثير من الآراء النحوية والصرفية[45].

فكان من الطبيعي أن تنشط حركة الخلاف بين الفريقين وربما بين الفريق الواحد وهذه بعض أمثلة نسوقها استدلالا لما وقع من خلاف صرفي بين علمائها:

فمنها خلاف أبي بكر بن السراج ت316هـ مع الكوفيين: في جواز حذف الياء المفتوح ما قبلها فأجاز ذلك الكوفيين ومنعه ابن السراج.

فالكوفيين بإجازتهم له يختلفون في بقاء حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء، فقال بعضهم : ((هذا الذي ينبغي))[46] وهم يحكون إذا أمرت رجلاً، اقضِن بكسر الضاد وإسقاط الياء: كأنهم أسقطوا الياء ؛ لسكونها وسكون النون.

ويحكون إذا أمروا جماعة النساء: اخْشَنْ بإسقاط الياء من (اخشَيْنَ) وهذا نظير (اقْضِنْ).

وحكوا: لا يَخْفَنْ عليك يريدون: لا يخْفَيْنَ عليك.

فقال الفراء: ((هذه لغة طيِّئ؛ لأنهم يسكنون الياء في النصب ولا ينصبون))[47].

45- ينظر: المدارس النحوية شوقي ضيف: 40.

46- ينظر: حاشية الصبان: 223/3.

47- الأصول: 204/2-205، ينظر: شرح الأشموني 223/3.

فيما لم يجز ابن السراج ما ذهب إليه الكوفيون ، وما حكوه من إسقاط الياء في (أقضِن) فهو عنده: ليس على حذف الياء، وانّ الذي فعل هذا إنما أدخل النون على (أقضِن) ، ولم يجد ياء فترك الكلام على ما كان عليه، وهو شاذ.

ويقول لجماعة الإناث: اخْشَيْنَ زيداً، وأما ما حكاه الفراء من إسكان الياء عند النصب بلغة طيىء ، فالنون عنده لا تشبه ذلك[48].

وكذلك خلاف ابن السراج ت322 والفراء ت207 والأخفش الأوسط ت215هـ في مسألة: اشتقاق (مؤونة) من الأين ، أم من الأوْنِ ؟ وهل هي مفعولة ، أو مفعلة ؟

اختلف ابن السراج مع الفراء والأخفش في اشتقاقهم لفظة (مؤونة) إذ قال الفراء: ((مؤونة من الأين وهو التعب والشدة، فكان المعنى: أنه عظيم التعب في الإنفاق على من يعول))[49].

والأخفش يجيز أن تكون مؤونة من الأين وهي على مذهبه (مأينة) فتقلب حركة الياء إلى الهمزة، فصارت مُؤَيْنَةٌ فانقلبت الياء واواً: لسكونها وانضمام ما قبلها[50].

فيما ذهب ابن السراج إلى أنها من: الأون، وإنها على وزن (مفعلة) فقال: ((ومؤونة عندي وهو القياس (مفْعَلة) مأخوذ من الأوْن، ويقال للأتان إذا أقربت وعظم بطنها، قد (أوِنت) وإذا أكل الإنسان وشرب وامتلأ بطنه وانتفخت خاصرتاه، يقال: قد (أوِن) تأويناً، قال رؤية:

سِرْاً وَقدْ أَوَّنْ تَأْوينَ العُقُقْ[51].

48- ينظر: ابن السراج وخلافه النحوي: 132.

49- ينظر: الأصول: 349/3.

50- ينظر: ابن السراج وخلافه النحوي: 133.

51- ديوان رؤية : 76.

وردّ ابن السراج على من قال: إن (مؤونة) مفعولة إذ قال (قيل له فقل في (معيشة) إنها مفعولة مثل (مبيعة) ومفعول ومفعولة لا يكاد يجيء إلا على ما كان مبنياً على (فَعَل) تقول: بَيَعَ فهو:

مَبيع، وبِعْتُ فهي: مبيعة وقلت فهي: مقولة وليس حق المصادر أنّ تأتي على مفعولة)[52].

وبعد هذا العرض الموجز من تأريخ الخلاف الصرفي الذي نمت أغصانه بين أوراق شجرة النحو الكبيرة، وبعد سرد طائفة من أمثلة الخلاف التي قامت بين العلماء، أمكن وبوضوح أن نسجل نقاط عدة تتعلق بالخلاف الصرفي.

أولا: اقتران الخلاف الصرفي بالخلاف النحوي نشأة وتكويناً.

ثانياً: إحساس طبقة الخليل ومن معه من علماء البصرة والكوفة بأهمية الدرس الصرفي فأولوه العناية الفائقة فانشغلوا به ، وتشعب القول لديهم فيه ، وخير مثال على ذلك ما حدث بين الخليل وسيبويه في مسألة (خطايا)[53].

ثالثاً: ظهور ما عرف بالمناظرات ، والمجالسات العلمية التي كانت تجري في بلاط الأمراء والوزراء؛ الأمر الذي صَعَّدَ من بروز الخلاف، وظهور ماعرف بـ(مسائل التمرين) كقولهم: ((كيف تبني من چ ژ ڑچ يا فاعل أفعل....؟))

وهي نقطة مهمة امتاز بها الصرف عن النحو وهذه المسألة هي التي أمتُحن[54] فيها سيبويه قبل

52- الأصول: 3/ 349-350.

53- ينظر: 12 من البحث.

54- قال صاحب الإنصاف: ((... قال الفراء فأقبلت عليه -أي سيبويه- ... ما تقول في منْ قال (هؤلاء ابونَ، ومررتُ بابين) كيف تقول على مثال ذلك من (وأيت) و(أويت) فقدَّر فأخطأ، فقلت أعد النظر، فقدّر فأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدّر فأخطأ ثلاث مراتٍ يجيب ولا يصيب...)) الإنصاف: 703/2.

بدء مناظرته مع الكسائي في المسألة الزنبورية المشهورة[55].

رابعا: ظهور ميزات عدة للخلاف الصرفي والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

أ- التعليل والقياس:

إذ استند صاحب كل فكرة أو رأي على ما يعلل به رأيه لإثبات صحة ما ادعاه[56] وهو واضح ظاهر في خلافات العلماء وهو دليل نضجٍ فكري وتطور منهجي[57].

ب- الاستشهاد: وهذا نظير ما وقع في الخلاف النحوي فلم يختلف الخلاف الصرفي عن الخلاف النحوي في ذلك[58]. وغيرها وهو ما نسميه أدلة الصناعة.

خامساً: قلة المسائل الصرفية المختلف فيها إذا ما قورنت بالمسائل النحوية وهذا له أسباب سنعرضها في قادم البحث.

وهذا بيان بما ورد في كتب الخلاف الثلاثة المشهورة: وهي الإنصاف والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة وهي كما يأتي:

55- وبغض النظر عن صحة هذه الرواية أو القصة فإنها تبين لنا عناية العلماء بذلك النمط من العلم، وان كان سيبويه يقدّر ثم يعيد النظر، ويقدّر ويعيد النظر فهي تثير تساؤلاً عن جدواها العلمية وأهدافها التعليمية.

56- ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 70، ارتقاء السيادة في أصول النحو: 69-70.

57- ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 59-60، ارتقاء السيادة: 61-62.

58- مع ملاحظة فارق الاستشهاد بالجمل في مجالها التركيبي والاستشهاد بالجمل في مجالها اللفظي الكلمي.

الإنصاف	التبيين	الائتلاف
121مسألة عامة	85 مسألة عامة	224 مسألة عامة
100 مسألة نحوية	75 مسألة نحوية	193 مسألة نحوية
21 مسألة صرفية	10 مسائل صرفية	31 مسألة صرفية

ويظهر من هذا أن نسبة القضايا الصرفية المختلف فيها قليلة جداً مقارنة بالقضايا النحوية فهي في الإنصاف 17%، وفي التبيين 12%، وفي الائتلاف 14%[59].

فمعدل القضايا الصرفية عموما لا يتجاوز 14,3% المختلف عليها قياساً بالنحو[60].

- مواطن الخلاف الصرفي -

ولعلَّ من المناسب بعد هذا أن نتكلم عن المواطن التي حدث الخلاف فيها وذلك؛ لانَّ تحديد الأشياء معين على معرفتها؛ ولذلك قدمناها على ذكر أسباب الخلاف الصرفي ويمكن حصر مادة الخلاف الصرفي في عدة أمور:

أولا: المصطلح

ثانياً: الميزان الصرفي

ثالثاً: الاشتقاق

رابعاً: أحوال الأبنية

59- الخلاف الصرفي في العربية: التمهيد/ ع.

60- ولا تُعَدُّ هذه القضية نقصاً، أو سُبة، أو قلة عناية، فإن طبيعة المادة الصرفية لا تقبل وجوهاً كثيرة من الاحتمال كما هو الحال في التركيب، فهذه النسبة يمكن أن تكون طبيعية إلى حدٍ ما إذ لو شذبت هذه القضايا لكان الأمر مختلفاً، ومن العجب في هذا أن قلة هذه القضايا لاقتها وعورة في الطرح، وصعوبة في الأخذ ؛ حتى صرفت أكثر الدارسين عنها.

خامساً: الأنواع الصرفية وهي (التصغير، والنسبة ، والتعجب ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع)

وسنبين كل ذلك باختصار ما أمكننا.

أولا: الخلاف في المصطلح

1- (التّصْريف والصَرْف)

لم يسلم هذا المصطلح العلمي في دلالته في أول النشأة من الاشتراك إذ كان هو والنحو سيان فما يطلق مصطلح النحو إلا وأريد به النحو، والصرف معاً على أن النحو كانت له مسميات مختلفة أيضاً في اللفظ قريبة في الدلالة ومنها:

(العربية[61] والكلام[62] واللحن[63] والإعراب[64] والمجاز[65]) فإذا ما أطلقت تسمية من التسميات المذكورة كان الصرف مع النحو فيها[66].

حتى وضع المازني ت249 كتابه (التصريف) فَخَلَّصَ المصطلح من الاشتراك .

ويمكن تلخيص استعمال مصطلحي (التصريف ، والصرف) بمذهبين[67]:

61- ينظر: المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: 8.

62- ينظر: نفسه: 9.

63- ينظر: نفسه: 9.

64- ينظر: نفسه: 14.

65- ينظر: نفسه: 15.

66- وللاستزادة ينظر ما تقدم ، و تركناه، لمناسبة المقام.

67- زعمت الباحثة سنان عبد الستار في رسالتها الموسومة (الصرف بين معاني القرآن للفرّاء ومعاني القرآن للأخفش) أن المبرد ت285 : ((لا يطلق مصطلح الصرف أو التصريف على أبواب هذا العلم فضلاً عن الخلط بين موضوعات النحو والصرف ومثل ذلك ما ورد في

الأول: الخلط بين المصطلحين دون تفريق في الاستعمال.

الثاني: التفريق بين المصطلحين .

وسأتكلم عن كل واحد من هذين المذهبين بكلام موجز ليناسب المقام.

أولاً: الخلط بين المصطلحين:

لم يميز العرب القدامى بين مصطلحي(الصرف) و(التصريف) في دراستهم اللغوية، لأن العرب اعتمدوا في ذلك على المعنى اللغوي فتراهم يقولون (علم الصرف أو التصريف) دون تمييز، ودون شعور بالحاجة إلى التمييز؛ لأن هذه التسمية نابعة من منهجهم التأليفي المنبثق من المادة

موضوع النسب إلى الجماعة،... ومن الأمثلة السابقة وغيرها، نعرف أن المبرد لم يضع حداً لعلم الصرف أو التصريف ولم يميز بين موضوعات علم الصرف وموضوعات علم النحو، وإنما كان يذكر المواضيع الصرفية ممزوجة مع المواضيع النحوية ولم يفرق بينهما)) 16-17.

والحق أن المبرد ذكر التصريف مشيراً به إلى العلم الذي نسميه الصرف فقد ذكره في أربعة عشر موضعاً من كتابه المقتضب وإن لم يذكر كلمة (الصرف).

قال المبرد في المقتضب(وهذه جمل تدل على أبوابها إن شاء الله حدود التصريف ومعرفة أقسامه وما يقع فيه من البدل والزوائد والحذف. ولابد أن يصدر بذكر شيء من الأبنية، لتعرف الأوزان وليعلم ما يبنى من الكلام وما يمتنع من ذلك...)

المقتضب: 7/1، 37، 40، 81، 82، 83، 107، 115، 123، 141، 165، 179، 229، وأما الخلط فأمر طبيعي في تلك المرحلة بل تعداها لتشمل الألفية لابن مالك أيضاً وأما وضع الحد فلا يمكن إلزام المبرد بذلك إذ علمنا أن سيبويه لم يضع حدا لعلم الصرف وإنما يفهم من كلامه. وأما إنه لم يميز بين موضوعات علم النحو وعلم الصرف فلا، وما قدمناه من قوله فيه الغنية عن التمثيل بآخر.

وأما ذكر المواضيع الصرفية مع المواضيع النحوية، فإنها كانت هذه منهجية سائدة في تلك الحقبة الزمنية.

اللغوية، والذي يراعي علمياً سنَّة التطور والارتقاء...[68].

وقد وردت اللغة تؤيد هذا وتعضده جاء في لسان العرب ((ردَّ الشيء عن وجهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانصَرف... وصرَّف الشيءَ: أعمله على غير وجهِهِ، وتصاريف الأمور تخاليفها ومنه تَصَاريف الرياح والسحاب... وتصريف الرياح جعلُها جنوباً وشمالا وصَبَّاً ودَبُوراً فجعلُها ضروباً في أجناسها))[69].

ولعلنا نلحظ ذلك جلياً في أوّل محاولةٍ وصلت إلينا لفصل علم النحو عن الصرف[70] وهي محاولة المازني في كتابه (التصريف) إذ جمع فيه بين المصطلحين دون تمييز، فسمى كتابه (التصريف)[71] مع العلم أن التصريف يختلف من وجهة نظر بعض العلماء والباحثين عن مفهوم الصرف، إلا أنَّ المازني جمع مادتي الصرف والتصريف معاً وسار على نهجه كثير من العلماء المتقدمين كابي بكر السراج ت316هـ، ومن المتأخرين بدر الدين العيني ت855هـ[72]

68- ينظر: المصطلح الصرفي: مميزات التذكير والتأنيث: 45.

69- ينظر: لسان العرب: 11/ 90-91.

70- إذ ذكرت المصادر أسماء بعض الكتب التي تحمل اسم التصريف قبل المازني منها(التصاريف) للمكتبي ت 125هـ وكتاب (التصريف) لعلي بن المبارك الأحمر ت 194هـ، ينظر على التوالي الفهرست 98/1- 125/1، هدية العارفين 353/1.

71- ينظر في ذلك الفهارس العلمية التي وضعها محقق كتاب المنصف لابن جني في شرح تصريف المازني فهي في مقدمات الأجزاء الثلاثة فنلاحظ الاختلاط فيها.

72- قال أبو بكر السراج في الأصول: 3/ 231(وهذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من تغيير وهو ينقسم على خمسة أقسام، زيادة، وإبدال...) وقال العيني في شرح المراح في التصريف(أعلم إن العلوم الأدبية منحصرة في اثني عشر قسماً.... ومن جملتها علم الصرف وهو يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب):17، ومن العلماء أيضاً ابن جني ت392 وأبو علي الفارسي في التكلمة والإيضاح وهو شيخ ابن جني ت 377هـ، وابن بابشاذ في كتابه مقدمة

ثانياً: التفريق بين المصطلحين:

ويمكن أن نلمح أول تفريق بين المصطلحين في كتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي ت175هـ إذ يقول:((الصرفُ فَضْلُ الدرهمِ في القيمةِ،وجودة الفضة،وبيع الذهب بالفضة، ومنه الصيرفي لتصريفهِ أحدهما بالآخر. والتصريف اشتقاق بعض من بعض...))[73].

وتبعه تلميذه النجيب سيبويه ت180هـ[74] حيث كان يصرح بذكره لمصطلح (التصريف) في أثناء حديثه قال: ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة؛ وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل))[75].

فمصطلح التصريف عند سيبويه: هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم، وهذا هو المعروف عند المتأخرين بـ (مسائل التمرين)[76]. وإن كان سيبويه قد أهمل تعريف الصرف غير إنه ذكر قواعده ، ومسائله في الكتاب[77].

في أصول التصريف ت469هـ وابن الحاجب في الشافية ت646هـ وابن مالك في تسهيله وفي كتابه الذي سماه إيجاز التعريف في علم التصريف ت672، وابن عصفور الاشبيلي ت 669هـ في كتابه الممتع الكبير في التصريف، وغيرهم.

73- كتاب العين: 109/7.

74- ينظر: الصرف بين معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش: 15.

75- الكتاب 242/4-245.

76- وهو نظير باب (السَّبْك) الذي وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، ينظر: أوضح المسالك 238/4، وانظر الشافية في علم التصريف لجمال الدين عثمان بن عمر الدويني: 133، وبعضهم يسمي باب السبك باب (الأخبار بالذي والألف واللام) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:75/4.

77- ينظر: أبنية الصرف: 24.

ثم جاء ابن جني ت392هـ بعد المازني فإذا هو تارة يسير على منوال سيبويه[78] في شرحه تصريف المازني فيقول : ((التصريف هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتعرضها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتي إلى (ضَرَبَ) فتبني منه مثل (جَعْفَر) فنقول (ضَرْبَب) ومثل (قِمَطْر)(ضَرِب) ومثل(دِرهَمْ) (ضِرْبَب) ومثل (عَلِم) (ضَرِب) ومثل (ظَرُفَ) (ضَرُبَ)))[79].

وتارة أخرى يُعَرّف التصريف بالمعنى العلمي – على النحو الذي عرّفه المتأخرون – فيقول في كتابه(التصريف الملوكي):((معنى قولنا(التصريف) هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرفٍ ، أو تحريفٍ بضربٍ من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها نحو قولك(ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت (يَضْرِبُ) أو (اسم الفاعل قلت ضارب)...))[80].

وقد أدرك أغلب المتأخرين هذه الفروق بين الصرف ، والتصريف ؛ لذلك شاع بينهم مصطلح (الصرف) على حساب مصطلح التصريف. ففرّقوا بين معنييه العلمي والعملي[81]. والأمثلة على ذلك كثيرة جدا[82].

2– الميزان الصرفي

78– أبنية الصرف: 20.

79– المنصف لابن جني: 4/1.

80– التصريف الملوكي لابن جني: 7–8.

81– ينظر: للتفريق بين المعنيين أبنية الصرف: 19.

82– وما يلفت الانتباه والنظر هو محاولة د. ريمون طحان فصل مصطلحي الصرف عن التصريف.

– فالتصريف يعالج الفعل. والصرف يعالج الاسم، ينظر: الألسنية العربية: 1/22–24. وتبعه في ذلك الدكتور عصام نور الدين في كتابه المصطلح الصرفي– مميزات التذكير والتأنيث: 10.

لقد اختلف اللغويون فيما يتعلق بأمر المصطلح الخاص بالميزان الصرفي، وتباينت ألفاظهم الاصطلاحية ما بين (المَثَل) و(المِثَال)، و(الفِعْل) و(الحَرْف)، و(البِناء) و(التقدير) و(المِعيار) و(الوَزْن)، وما اشتق من هذه الألفاظ جرياً على المدلول نفسه[83].

فلفظة (مثل) جاءت عنه أبي سعيد الأنباري ت215هـ في قوله (مَلأمَةٌ مثل مَلْعَمةٍ)[84].

أما ابن جني ت392هـ فانه يستخدم كلمة (مثل) في معنى ويستخدم كلمة (الوزن) في معنى آخر، أي أن ابن جني يفرق بين المثل والتمثيل والبناء وبين الزنة قال ابن جني :((لو بنيت من (الآءة) مثل (مطمئن) على تمثيل أنه لو جاء كيف كان يكون سبيله؟ لقلت (مُؤْوَأيِئ) مثل مُعْوَعيِعٌ، تنبيه على الأصل؛ لانّ أصله (مطْمأنِنٌ) وأصل هذا (مؤْوَئنٌ) بوزن مُعْوَعّعٍ فقلبت الهمزة الوسطى إلى ياء؛ لتفصل بين الهمزات، كما قلت في مثل (اطمَأن) من قَرأتُ:(اقْرَأْيأَ) فإن خففت الهمزة الأولى فقياسه أنْ تبدلها (واواً) ثم تدغمها في (الواو) التي بعدها فتقول : (مُوَّأيئٌ) مثل(مُوَّعيعٌ)، كما تقول في تخفيف (رئْيا: ريَّا)))[85].

فابن جني هنا لم يخلط خلط عشواء بين الألفاظ الدالة على الوزن كما رأينا، وإنما فرَّق بينهما والدليل على ذلك أمور[86].

83- الخلاف الصرفي في العربية: 4.

84- كتاب الهمز لأبي سعيد بن أوس الأنباري نشر في مجلة المشرف مج /13 ع/9 ص/849 لسنة 1910م.

85- المنصف: 3 /99 -100.

86- ذكرنا هذا، لان من الباحثين من ذكر أن ابن جني لم يفرق في الاستعمال بينهما، ينظر: الخلاف الصرفي في العربية: 4.

أولا: انه تكلم عن هذه المسائل في آخر كتابه فقال هذه (مسائل من عويص التصريف) ... ((فمن لم يستطرق إليها بقراءته وتأمله قلَّت فائدته منها))[87].

وهذه المسائل بلا شك تحتاج إلى مزيد من الإيضاح، ليسهل التدبر فيها فلذلك قال:((ما تقول في

مثل(ثُرْ ثُمْ) من (آءَةٍ أُوْءٍ) مثل عُوْعٍ))[88].

ثانياً: معلوم أن ابن جني كان دقيقاً في وضع ألفاظه في كتبه فلم يكن يسمح بهذا الاضطراب المصطلحي في كتبه ، بَلَه في كتاب واحد ، وفي المسألة الواحدة ، وهذا من العجب.

ثالثاً: وفي النص الذي تقدم وردت أربع مصطلحات وهي على التوالي : (بنيت، وتمثيل، ومثلُ، ووزن) أيعقل أن ابن جني أرادها مترادفة دون تفريق ؟

فالمصطلح الأول : بنيت: أي شكلت والمقصود منه تشكيل الساكن مكان الساكن والمتحرك مكان المتحرك (وهذا مراعاةً للشكل).

والثاني: تمثيل ومثل أي تشبيه البناء بالبناء والذي تريد البناء عليه فهي هنا مستخدمة بمدلولها اللغوي(وهو مراعاة الشبه).

والثالث: الوزن وهو المراد بالمصطلح الصرفي والعرف العلمي إذ يقول (وأصل هذا (مؤوَئئ) بوزن مُعْوَعِّعٍ فقلبت الهمزة الوسطى ياء، لتفصل بين الهمزات كما قلت في مثل (اطْمأن) من قرأت (أقرأيا).

3- الاشتقاق

في اللغة هو الخروج عن الطريق،وفَرَسٌ أشَقُ ، وقد اشتق في عَدْوِهِ يميناً ، وشمالا[89].

87- المنصف: 97/3.

88- نفسه: 97/3.

وهو مما اختلفوا في مصطلحه أيضاً إلا إن اختلافهم فيه يشبه اختلافهم في مصطلح و(الوزن) أو (الميزان الصرفي) فكلها تدل على معنى واحد ، وآلية واحدة.

فالخليل يعرف الاشتقاق لغة: بالأخذ في الكلام[90]. وإما اصطلاحاً فهو وان لم يعرفه إلا انه أجراه بمجراه الاصطلاحي اليوم ، قال الخليل عن المعدِّ في العين : ((ومثلٌ تضربه العرب: قد يأكل المعدِّ كل السوء، وهو في الاشتقاق يخرج على مَفْعَل وعلى تقدير فَعَلٍّ على مثال عَلَرٍّ ونحوه ولم يشتق منه فِعْلٌ))[91].

وأما سيبويه فانه يشير إلى الاشتقاق بلفظه ، واصطلاحه كما قال: ((وأما (جُنْدَبٌ) فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول (جَدَبُ) فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه...))[92]، وقال أيضاً :((ومما اشتق من هذا النحو مما ذهبت فيه النون: قَنبَرٌ قالوا قَبَّرٌ، ولو لم يشتق منه... لكان علمك بلزوم حرف الزيادة))[93].

وقد قال قبل هذا الموضوع بقليل:((إذا جاءك أثعبانٍ ، وقيقبانٍ فإنك لا تحتاج في هذا إلى الاشتقاق؛ لأنه لم يجيء شيءٌ آخر من نفس الحرف على هذا المثال....))[94] وغيرها الكثير.

وهو أي الاشتقاق عند سيبويه تصرف ضد الجمود[95].

ويراه آخرون كالعيني ، والسيوطي، والميداني، تناسباً في اللفظ والمعنى[96].

---

89 – ينظر العين : 2 / 62.

90– العين: 62/2.

91– نفسه: 62/2.

92– الكتاب: 321/4.

93– الكتاب: 322/4.

94– الكتاب: 321/4.

95– ينظر: الكتاب: 21/1، والخلاف الصرفي: 133.

وأما المحدثون[97] فقد تبعوا في ذلك المستشرق الألماني (هنري فلش) إذ يعبر عن الاشتقاق بثلاث صيغ هي:

1- التحول الداخلي.

2- التعديل الداخلي.

3- تناسل الصيغ[98].

وقد أولع المحدثون بالمصطلحات الدالة على الاشتقاق فأتوا بأكثر من هذا فقالوا مثلاً (الاشتقاق غير المحقق) و(الاشتقاق المختص) و(شبه الاشتقاق) وقد تلاشت جميع المصطلحات وانزوى بعضها الأكثر، ولم يثبت مصطلحاً متداولاً إلا الاشتقاق، إذ ساد مفهوماً دالا على عملية الاشتقاق[99].

ويمكن أن نقول إن الاشتقاق مصطلح ثابت بالاستعمال ، والدلالة على نوع معين من النشاط اللغوي ، وأما باقي المصطلحات (البديلة) فما هي إلا أوصاف، وهذا واضح بيِّن.

4- الخلاف في مصطلحي (أبنية الاسم) و(أبنية الفعل)

والمقصود به بناء الأسماء منها كما قال الخليل: ((كلام العرب مبني على أربعة أصناف على: الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، فالثنائي: على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات، والثلاثي: من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ،

96- ينظر: شرح المراح في التصريف: 30-31، الأشباه والنظائر: 140/1، نزهة الطرف للميداني: 5.

97- منهم الدكتور عبد الصبور شاهين في كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية: 43، و محمد سليمان ياقوت في كتابه ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: 9، 10، 11.

98- ينظر: العربية الفصحى: 14، 29، 30.

99- ينظر: الخلاف الصرفي: 134.

خَرَجَ، دَخَلَ، مبني على ثلاثة أحرف، ومن الأسماء نحو: عُمَرْ، جَهَل، شَجَر، مبني على ثلاثة أحرف، والرباعي: من الأفعال نحو: عَبْقَر، وعَقْرَب، وجندب، وشبهه، والخماسي: من الأفعال نحو: اسْحَنْكَك، واقْشَعَرَّ، واسْحَنْفَرَ، واسْبَكَرّ مبني على خمسة أحرف. ومن الأسماء نحو: سَفَرْجَل، وهَمَرْجَل....))[100].

ثم جاءت بعد الخليل مصطلحات ، لها ذات المعنى ، وذات الدلالة ومنها:

1- بنات الحرفين وبنات الثلاثة وبنات الأربعة وبنات الخمسة[101].

2- أولاد الثلاثة وذوات الثلاثة وذو الأربعة وأولاد الأربعة وذات الأربعة[102].

3- سقط من المسمى الاصطلاحي المدلول (الخماسي) مصطلحان وسم بهما سابقاه: ذو كذا وأولاد كذا ولم يبق دالا عليه إلا ثلاثة مصطلحات هي: الخماسي ، وبنات الخمسة ، وذوات الخمسة[103].

والحقيقة التي يمكن أن تتصور من هذه الفروق هي: أن لا خلاف يبدو كما يوهم الظاهر به إذ أن صيغة المصطلح عند الخليل دالة على النسب وهذا واضح (الثنائي والثلاثي...) وأما من جاء بعده كسيبويه وغيره فهم نسبوا أيضاً ولكن بغير ياء النسب فقالوا بنات الثلاثة وهي إضافة تتضمن معنى النسب وقالوا ذو الثلاثة وهي كأختها ، فلا فرق بين المدلولات ولا المصطلحات،

فالأمر فيه واسع ؛ ما دام المصطلح الذي وضع يدل على الشيء ولا يتعداه لغيره.

100- العين: 48/1.

101- ينظر: الكتاب: 79/2، 315، 320، 334،231 ، 335، 336.

102- ينظر: المنصف: 32/1، 47، 48، 49.

103- ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي: 39/1، 540، 542.

5- الإختلاف في مصطلح التصغير

من المعلوم لدى الدارسين أن التصغير له مصطلح آخر هو(التحقير) ، وتختلف نسبة استخدام هذين المصطلحين تبعاً للدارسين، وكلا اللفظين يدلان على ذات العنوان من عنوانات أبواب الصرف ، والقدماء كانوا أكثر استعمالا لمصطلح التحقير منه لمصطلح التصغير ، ولكن المتأخرين استخدموا مصطلح التصغير أكثر منهم[104].

6- الإختلاف في مصطلح (النسبة)

ويمكن أن نسقط القول الذي قلناه في باب التصغير على باب النسبة إذ ليس للنسب مصطلح آخر غير (الإضافة) ، والشائع في الدراسات الحديثة اليوم هو مصطلح (النسبة) إذ خصص مصطلح (الإضافة) بالدرس اللغوي.

ثانياً: الخلاف في الميزان الصرفي

1- **أهميته:** للميزان الصرفي أهمية بالنسبة لمعرفة الزائد من الأصلي، يقول السيوطي:((فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار))[105] لذلك رأى المجمع العلمي العراقي أن من الواجب أن يُدَرّس الناشئة الميزان الصرفي[106] وهو رأي جمهرة علماء العربية.

وعده بعضهم من الجوانب السلبية للغة العربية من الناحية التنظيرية، بل ذهب بعضهم إلى ضرورة إلغائه حيث قال عن اللغة: ((من الممكن أن نعتبر حفاظها الشديد على الوزن هو الجانب السلبي لذلك الاتجاه))[107].

104- كفانا الباحث الكريم د.ناصر سعيد العيشي مؤونة الإحصاء ، فذكر ذلك جميعاً، وللمزيد ينظر: الخلاف الصرفي: 385-386.

105- همع الهوامع: 233/6.

106- ينظر: المجمع العلمي العراقي في خمسين عاماً: م: 4، 457، 515، 517.

107- العربية الفصحى: 193.

ودعا الدكتور شوقي ضيف إلى حذف الميزان الصرفي إذ يقول: ((وينبغي حذف الميزان

الصرفي ؛لأنه يؤول إلى صور من التعقيد لا تدعو إليها حاجة))[108].

2- <u>آلته:</u> أي الأداة التي يتم بها وزن الكلمات، يقول ابن الحاجب في الكافية: ((الوزن جزء من اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف، مع مجموع الحركات، والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً))[109] وهذا التعريف ، أو الإجراء هو الشائع عند النحاة ، والصرفيين.

لكنّ الدكتور عبد الصبور شاهين يميّز بين نوعين من الوزن :

الأول: الوزن الصرفي باعتبار أصوات الكلمة أي (الحروف) .

الثاني: الوزن الإيقاعي باعتبار إيقاعها أي (الحركات)[110].

وعنده إن الميزان: ستة أصوات ، ثلاثة صوامت، وثلاثة صوائت ، ولم يعد السكون جزءاً من الميزان على اعتبار قيمته الصرفية في المقطع الصوتي.

فإذا قلت (فَعَلَ) فهي ثلاثة أصوات صامتة+ ثلاثة أصوات صائتة.

وإذا قلت فَعْلَلَ فهي أربعة أصوات صامتة + ثلاثة أصوات صائتة[111].

الثالث : تطبيقات الميزان الصرفي في مواطن الخلاف

وهذه التطبيقات كثيرة في مباحث علم الصرف ومنها على سبيل المثال :-

---

108- تيسير النحو: 62.

109- شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 5/1 المتن.

110- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 49-50.

111- ينظر: الخلاف الصرفي: 16.

- المبدل من تاء الافتعال .

- الإبدال الإعلالي .

- الحذف .

- الإدغام والتكرار .

ثالثاً- الاشتقاق

وكما اختلفوا في الميزان الصرفي مصطلحاً وفائدة وآلة وغيرها ، كذلك اختلفوا في الاشتقاق وفيما يأتي مواطن هذا الاختلاف:

1- فائدته:

اختلف العلماء ، والباحثون في فوائد الاشتقاق ، إذ ألزم أغلب الدارسين معرفة الأصل من الفرع عن طريق الاشتقاق[112]، في حين ردَّ هذه الفكرة قسم من الباحثين عادّين أنّ الجميع (المشتق والمشتق منه) مادة قائمةً بذاتها[113].

ثم اختلفوا هل أنّ جميع الكلام مشتق أم أنّ منه مشتق وغير مشتق[114]. واختلفوا كذلك في أنواع الاشتقاق وهي : (الصغير ، والكبير ، والكبّار ، والأكبر).

2- طرائقه:

112- ينظر: كتاب سيبويه: 6/1، الصاحبي في فقه اللغة: 67، نزهة الطرف في علم الصرف للميداني: 64-75، شرح المفصل لابن يعيش: 146، الممتع الكبير في التصريف: 39/1-40، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 333/3، وغيرها الكثير من المصادر.

113- ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي: 289.

114- وهم على ثلاثة مذاهب الأول: الخليل وسيبويه ومن تبعهم يرون أنّ الكلام منه مشتق ومنه غير مشتق والثاني: وهي طائفة من العلماء ترى أن الكلام كله مشتق والثالث: يرى أن الكلام كله أصل. ينظر: الخلاف الصرفي: 138-139.

وله أربع طرق:

أ- طريقة التغيير زيادة ونقصاً.

ب- طريقة الأخذ بالمعنى.

ج- طريقة التحول الداخلي.

د- طريقة التوالد الإحداثي.

فالطريقة (أ) هي طريقة القدماء وتعني تغيير اللفظ أو تقليصه أخذاً بمادته من الحروف الأصول

والحركات التابعة لها، وعبر هذا التغيير تحدث الصيغ الصرفية الاشتقاقية المختلفة[115].

والطريقة (ب) تعتمد على المعنى الكائن في أصل المادة المشتقة منها الكلمة ، فهي تعني بالمعنى دون الشكل ، عكس الطريقة(أ)[116].

والطريقة (ج) وهي طريقة ابتدعها (هنري فلش) إذ تعتبر أن عملية الاشتقاق : هي تحول داخلي يطرأ على الكلمة التي تقبل ذلك التحول سواء بالصوامت زيادة ونقصاً ، أو بالصوائت[117].

والطريقة (د) وهذه الطريقة ابتدعها الدكتور ريمون طحان تقوم على المزاوجة بين المزيد والمشتق إذ يقول: ((تتولد الكلمات من الأصول الثلاثية في إحداثيتين... هما: إحداثية مزيدات الأصول الثلاثية ، وإحداثية مشتقات الأصل ومزايدته، أي خط الصفات، والأسماء، وكلما تقاطع خطان، منبثقان عن الإحداثيتين تولدت مفردة قد

115- ينظر: ارتشاف الضرب: 1/13-14.

116- ينظر: الوسيلة الأدبية: 1/122.

117- ينظر: العربية الفصحى: 14، 29، 30.

تدخل في حيز الاستعمال المباشر ، أو قد تبقى في حَيّز الكمون تنتظر الفرصة الملائمة))[118].

رابعاً: أحوال الأبنية

لم يسلم بناء مجرد ، ولا مزيد من الخلاف وشمل ذلك أبواب الأسماء ، وهي أبواب الثلاثي وأبواب الرباعي وأبواب الخماسي ، وكذلك أبنية الفعل، وهي أبواب الفعل الثلاثي، والفعل الرباعي والرباعي المضعَّف ، وكذلك المزيدات.

ولكثرة هذه الخلافات وتوسعها تركنا الكلام عنها اعتماداً على شهرتها.

خامساً: التصغير

وقع الاختلاف في باب التصغير في أمور عديدة وهذه الأمور هي:

أ- تعريفه[119].

ب- ما لا يقبل التصغير أو شروطه[120].

ج- صيغه[121].

د- معانيه[122].

118- الألسنية العربية: 79.

119- ينظر: الإنصاف 818/2، التكملة/486، الأشباه والنظائر: 74/1.

120- ينظر: حاشية الخضري: 164/2، شذا العرف 130-131.

121- ينظر: التكملة/487، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 14/1، أبنية الصرف: 341، 441 وفي الصرف العربي: 285، المصطلح النحوي: 109.

122- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 113/5-114، أبنية الصرف: 340.

أما تعريفه ففيه ستة أقوال: إلا أن الذي استقر في الدرس الصرفي المعاصر هو: (وصف مغيّرٌ لفظه اختصاراً للدلالة على معنى معين)[123].

وأما شروطه فقد اتفقوا على ثلاثة منها ، واختلفوا في البواقي وهذه الثلاثة هي: التمكين وقبول التصغير وخلوٍ من التصغير.

وأما صيغة فمنوعة بحسب السماع ولم يعتد فيها بقياس.

وأما معانيه فدارت بين : التحقير، والتقليل ، والتقريب ، والشفقة ، والتلميح ، والمبالغة.

سادساً: النسب

تكلمنا عن الخلاف في مصطلحه ، ورأينا أن الخلاف في ذلك هيّنٌ غير مؤثرٍ ، ولكن الصرفيين اختلفوا في أمور أخرى يمكن حصرها:

أ- تعريفه: الناظر في تعريفات النسب يجد أنها وصف للطريقة التي يتم فيها النسب إلى

المنسوب إليه، فقالوا: ((إضافة ياءين إلى المنسوب إليه))[124] أو (ياء مشددة فقط) عند الزمخشري[125]

(كسر ما قبل آخر المنسوب إليه) أو((أن الياء ياء واحدة غير مشددة)) كما ذهب ابن الحاجب في أماليه[126] إلا أنه في الشافية يقول في تعريفه : ((المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة))[127].

123- منهج الكوفيين في الصرف : 63/2 .

124- الكتاب: 325/3.

125- الأنموذج: 94.

ب- أنواعه: اختلفت أنواع النسب عند اللغويين ما بين ضربين ، إلى ثلاثة ؛ وذلك بالاعتماد على أمور النسبة المعروفة وقواعدها من حيث:

- الانسجام مع أسس النّسْبَة.

- الشذوذ عن تلك الأسس.

- الصيغ المدخلة إلى النسبة[128].

وعلى هذا اختلفوا فقالوا: مطرد وغير مطرد[129]، وأضاف بعضهم صيغتا (فاعِلٍ وفَعَّالٍ)[130]

ج- ياء النسبة: وفيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها علامة منفصلة عما قبلها[131] وهي كتاء التأنيث في الطرح[132].

الثاني: أنها ممتزجة بما قبلها غير مفصولة عنه[133].

الثالث: أنها كلمة مستقلة[134].

126- أمالي ابن الحاجب: 770/2.

127- شرح الشافية للرضي: 207/2.

128- ينظر الخلاف الصرفي: 43/1.

129- منهم :أبو علي الفارسي في التكملة: 240.

130- ومنهم السيوطي في الأشباه والنظائر: 40/5-41.

131- قال به ابن جني ينظر: المنصف: 274/2.

132- وهو قول سيبويه ، والمبرد ، وابن الحاجب ، ينظر: الكتاب: 72/1-73، المقتضب: 183/4، شرح الكافية لابن الحاجب: 2 / 174 .

133- قاله ابن يعيش في المفصّل: 145/5.

د- التعجب:

جرى الخلاف في التعجب في أمرين رئيسين الأول: صيغَهُ والثاني شروطه.

أما الأول: يرى أصحاب هذا المذهب أنّ للتعجب صيغتين:

الأولى: ما أَفْعَلَهُ.

والثانية: أَفْعِلْ به[135].

ويرى الكسائي ، والكوفيون: أن الصيغ ثلاثٌ هي:

ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، وفَعُلَ[136].

وأما الثاني: فهي الشروط التي تتم على ضوئها صوغ فعلي التعجب ، وقد عدها الصرفيون القدماء سبعة[137]، وهي عند المجمع العلمي المصري أربعة ، وتبعه عبد الصبور شاهين[138].

أمّا الدكتور شوقي ضيف فيرى : أن لا شرط موجود منها ، وإنَّما المدار على السماع فيها[139].

134- ينظر : شذا العرف : 204.

135- وهو قول سيبويه والمبرد وابن الحاجب ينظر: الكتاب: 1/72-73، المقتضب: 183/4، شرح الكافية لابن الحاجب.

136- ينظر: شرح المفصل لابن يعشى: 129/7، المقرب لابن عصفور: 77.

137 - ينظر: ارتشاف الضرب: 41/3، همع الهوامع: 41/6

138- ينظر: المنهج الصوتي عبد الصبور شاهين 118-119.

139 -ينظر: تيسير النحو د. شوقي ضيف: 62، 142.

هـ- التأنيث:

وقع الخلاف في عدد علامات التأنيث، فذهب الجمهور إلى أنّ علامات التأنيث هي ثلاث[140]،غير أن الكوفيين خرجوا على ذلك ؛ بإضافة علامتي تأنيث أخرى[141].

وقد أوصل الفراء ، وأبو بكر الأنباري ، العلامات إلى خمس عشرة علامة[142].

و- التثنية والجمع:

يكاد يكون مصطلح التثنية ذا دلالة واحدة عند معظم اللغويين، ولا يختلفون فيه إلا في أمرين:

- بيان الظاهرة العددية فيه قبل غيرها.

- بيان اللواحق الإعرابية فيه قبل غيرها.

وأما الجمع فخلافهم فيه في أمور:

أولاً: الاصطلاح.

ثانياً: في تعرف جمع المذكر السالم[143].

ثالثاً: صيغ جموع التكسير[144]، متضمنة جموع الكثيرة والقلة.

140- ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد: 83-85.

141- ينظر: ارتشاف الضرب: 293/1.

142- ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الانباري: 206/1-207، الأشباه والنظائر في النحو: 274/3-275، ظاهرة التأنيث: 29-30.

143- ينظر: الخلاف الصرفي: 510-529.

144- ينظر: نفسه: 543.

فهذا الذي قدمناه هو حصر للمسائل الخلافية في الصرف ، وإنا إذ عرضنا هذه المسائل إنما أردنا أن يأتي المبحث الأخر وهو (أسباب الخلاف الصرفي) منسجماً –موضوعياً ومنهجياً– معها .

وهذا عرض شامل لأسباب الخلاف الصرفي معتمدين في ذلك على:

أولاً: آراء العلماء وأقوالهم متقدميهم ومتأخريهم.

ثانياً: نتائج الدراسات الأكاديمية الحديثة فقد نوّعت وأبانت خير بيان.

ثالثا: ما بان للباحث أثناء البحث ، والدراسة _ والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل _ .

أسباب الخلاف الصرفي

للخلاف الصرفي أسباب كثيرة يمكن أن نقسمها على قسمين:

- القسم الأول: الأسباب العامة.
- القسم الثاني: الأسباب الخاصة.

((الأسباب العامة))

ويمكن أنْ تندرج هذه الأسباب العامة ضمن أسباب الخلاف النحوي؛ إذ ذكر العلماء لأسباب الخلاف النحوي أموراً وهم في جلِّ حديثهم لم يفرِّقوا بينها ، وبين أسباب الخلاف الصرفي وسنذكر أسباب الخلاف الصرفي العامة في نقاط طلباً للضبط:

أولاً: الظرف المكاني والزماني:

من المعلوم أنَّ النحاة الأوائل كانت تحتضنهم بيئتان، الأولى: بيئة البصرة، والثانية: بيئة الكوفة، فإذا ما علمنا أنّ هاتين البيئتين كانتا تحت تأثير ثقافي مختلف أحدهما عن الأخرى فبيئة البصرة سادت فيها الدراسات العقلية والمنطقية في حين سادت

الكوفة الدراسات النقلية ، فإن هاتين الثقافتين أثرتا بشكل ملحوظ على العقلية النحوية المفكرة؛ فاختلف لذلك الفريقان في بعض ما ذهبا إليه. آخذين بنظر الاعتبار الزمن الذي تكونت فيه الدراسات اللغوية في البيئة العربية إذ أن المرحلة التي ظهرت فيها مختلف العلوم –الشريعة و الإنسانية– كانت مرحلة قلقة حرجة[145].

ثانياً: الكيان الاجتماعي:

إن البيئة الاجتماعية التي ينطلق منها المفكرون تكون أحد الدعائم الرئيسية في تفكيرهم فهم يعيشون في تفاعل دائم معها ، ولها تأثير كبير على مزاجاتهم ، وميولهم وهذا ملاحظ في بيئتي النحو الأولى البصرة ، والكوفة ، إذ كانت البصرة مضرية، عثمانية، ذات تأثير أجنبي في حين كانت الكوفة يمانية، علويّة ذات طابع عربي صرف وكان لهذا الاختلاف أثر في إلهاب مشاعر التضاد ، والتنافس ، والاطلاع في المجتمع سياسيا ، وثقافيا[146].

ثالثاً: مرونة اللغة العربية[147]:

وهذا منظور في وجوه التعبير الكثيرة التي كان العربي يستخدمها للتعبير عن معنى واحد. واللغة العربية من أكثر اللغات ميلاً إلى الافتتان ، وطرق أداء المعنى مع الحرص على التفصيل في تحديده، ولنضرب مثلين على هذا:

1- الحذف والاختصار إذا دلّ على المحذوف دليل كما جاء في قوله تعالىﭽﮋ ﭽ ﭽ ﭜﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢﭼ[148] أي: فَضَرَبَ فانفجرت[149].

145- ينظر: المدارس النحوية شوقي ضيف، المدارس النحوية الحديثي، نشأة النحو للطنطاوي.

146- ينظر: الخلاف الصرفي في العربية: ط، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين: 59، كتاب الإنصاف:73/1، 75، تأريخ النحو للأفغاني: 80.

147- ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 23، المزهر للسيوطي: 211/1-212.

148- البقرة: 60.

2- مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، كما قال تعالى چ ٱ ب ب پ پچ[150].

فلهذه المرونة أثر بالغ في تأويلات النحويين، وتخريجاتهم وتوجيهاتهم فجاءت مختلفة ومتباينة[151].

رابعاً: التنافسية وحب الظهور:

ما جُبِلَ عليه الإنسان من حب الظهور، والغلبة خاصته أمام الناس فلو تناقش اثنان في مسألة بعيداً عن الناس فقد يتفقان[152]، وقد يخضع أحدهما لوجهة نظر الآخر، أما لو كانت هذه المناقشة أمام الآخرين، فلا يتفقان بسهولة ويحاول أن ينتصر كل منهما لوجهة نظره. يقول الشيخ محمد الطنطاوي : ((فحب الغلبة جبلي في الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، فكيف بالعلم الذي هو أنبل الغايات وأسمى المقاصد))[153] وفي هذا تدخل العصبية القبلية ، والعصبية الأمصارية.

خامساً: الطبيعة البشرية المختلفة:

قال تعالى چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ هچ[154]، وقال تعالى چ ٱ ب ب پ پ پ پڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ[155].

149- ينظر: تفسير الطبري: 119/1.

150- الطلاق:1.

151- ينظر: ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 11-12، القواعد النحوية مادتها وطريقتها: 167-179.

152- ينظر: المدارس النحوية ضيف: 59، المدارس النحوية للحديثي: 22، نشأة النحو: 40-41، الخلاف الصرفي: ط.

153- نشأة النحو: 38.

154- الروم: ٢٢.

155- هود: 118.

فكما يختلفون في الشكل، واللون، واللغة، فإنهم يختلفون في طريقة التفكير، والقدرة على الاستيعاب، والاستنباط والحفظ، والاطلاع ؛ وبالتالي يختلفون فيما يصدر عنهم من علوم ومنها النحو.

فهذه هي الأسباب العامة التي أدت إلى الخلاف في ميداني النحو والصرف على السواء ، وسنسرد طائفة أخرى من الأسباب سميناها (الأسباب الخاصة) التي تختص بالصرف وهي:

أولاً: الأسباب المنهجية:

حفلت المدرستان البصرية والكوفية برؤىً مختلفةٍ في النظر إلى المادة اللغوية من حيث الأحكام ، واعتماد الأصول المأخوذة من الواقع اللغوي وقد اتضحت هذه الرؤى في حقيقةٍ ثنائية منهجيةٍ تتمثل في أمرين هما:

- المنهج البصري منهج عام مرتكزه الكثرة المقاس عليها.

- المنهج الكوفي منهج سماعي عام مرتكزه الشاهد المفرد.

ومن هذين الأمرين اتسعت المادة اللغوية عند الكوفيين باتساع المستشهد منها، فجعلت أصولاً ولم يروها شذوذاً، أو ندرة ، بل هي عندهم لغة سليمة يجوز الرجوع إليها[156].

ثمَّ لبعد الكوفيين عن جزيرة العرب منبع هذا العلم، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها، كان ذلك سبباً في أنهم كانوا يبنون بعض قواعدهم على غير شاهد من كلام العرب ومن ذلك مثالا: تجويزهم مجيء العدد للتكرار على وزني فُعالى ومفعل

156- ينظر: المدارس النحوية لضيف: 153، ثمرة الخلاف النحوي: 7، الخلاف الصرفي: ك، ابن سراج وخلافه النحوي: 79.

ممنوعاً من الصرفْ للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة، مع أنّ المسموع عند العرب في ذلك من واحد لأربعة، لكنهم قاسوا الباقي عليها[157].

ومما يدخل تحت الأسباب المنهجية (اختلاف الشواهد قوة وضعفاً)، فقد يحتج فريق منهم، بشاهد ويقول الفريق الآخر أنّ هذا البيت مجهول القائل، أو أنه شاذ، أو ضرورة، أو يحتمل التأويل، أو مصنوع ، أو الاحتجاج بغير ما شاهد[158].

ومما يضاف إلى الأسباب المنهجية ، (تطبيق أكثر مناهج العلوم المختلفة على النحو)، إذ أن النحو نشأ في كنف عدة علوم أخرى يتصل معظمها بالدين، كالفقه، والحديث، وعلم الكلام فكان أن احتذى النحويون سبيل المحدثين في العناية بالسند ورجاله والحرص على التمييز بين العدول منهم والمجروحين، وحاكوا المتكلمين في تطعيم النحو بشيء من الفلسفة والتعليل، ونهجوا نهج الفقهاء في وضع الأصول وفي الاجتهاد وفي بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع[159]، ثم إليك هذا القول للخطيب البغدادي في الفرق بين اللغوي والنحوي:((إعلم أنّ اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه. وأما النحوي فشأنه أن ينتصرّف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه، فمثالهما المحدث والفقيه، فشأن المحدث نقل الحديث برمته، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويقيس عليه الأمثال والأشباه))[160].

((فنشأ على هذا الخوض في فلسفة اللغة والتي ناء بها كاهل الدرس اللغوي ، وفتحت الباب على مصراعيها لكل من آنس في نفسه –عن جدارة أو غير جدارة– قدرة على الاجتهاد وظن أن من حقه ما دام من الناطقين بالضاد أن يفترض (فيما

157– منهج الكوفيين في الصرف: 2/739–754، ردود الصبان على النحاة: 67–69.

158– ينظر: همع الهوامع: 45/1.

159– ينظر: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي: 113–115.

160– المزهر: 59/1.

تكلمت به العرب) الفروض وأن يتحدث عما كانت تنويه من مضمرات في بعض الصيغ))[161].

ثانياً: الاسباب الكتابية:

المنطوق والمكتوب أمران لهما تأثير كبير لدى المتكلم، فكان لابدّ من أن يكون هنالك شيءٌ من التطابق بين الملفوظ والمخطوط لكي يكون الاستخدام التطبيقي بينهما من قبل أهل اللغة ميسوراً سهلاً غير أن الكتابة العربية قد حفلت باختلافٍ رسمي عما يقوله المتكلم ؛ لذلك نشأت حقيقة ثنائية ارتبطت بالرسم تتمثل بالاتي:

- الكتابة رسم قاصر عن منطوق الكلام.
- الكلام أصواتٌ خرجت عن الرسم الكتابي.

ولذا انتجت بعض الخلافات اللغوية الناشئة عن طبيعة الرسم العربي الكتابي وليس أدل على ذلك من الخلاف اللغوي في مفردات مثل: (الضحى وعصا) وغيرهما في أصالة اللام فيهما تنويناً ، وعدمها[162].

ثالثاً: القدرات الذاتية:

وهذا ملحوظ في تفوق بعض تلاميذ سيبويه ونباهتهم، فقد كان الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة 315هـ أكبر أئمة البصريين في النحو بعد سيبويه إذ كان عالماً باللغات، وثاقب الذهن وحاد الذكاء فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل. وحمل عنه ذلك الكوفيون، ومضوا يتوسعون فيه فتكونت مدرستهم[163].

161- المنطلقات التأسيسية: 171.

162- ينظر: الخلاف النحوي. محمد خير الحلواني 69-70، الخلاف الصرفي: ل.

163- ينظر: ثمرة الخلاف: 9، المدارس النحوية: 95.

رابعاً: الاختلاف اللهجي بين القبائل ، ووجود القراءات:

إنَّ انفصال الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية أعطى لكل علم منهما كياناً قائماً بذاته له رجاله المتخصصون، ولكل منهما منهج يختلف اختلافاً كلياً عن الأخر، فمنهج القراءات (منهج عماده الرواية والسند الصحيح، والإسناد المتصل، وهو الأصل الأعظم).

وأما منهج المدرسة النحوية (فهو منهج عماده القياس والبحث في علل التأليف، ولا يعنى بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد أصوله وتثبيت قواعده) ومن هنا اتسعت شقة الخلاف بين العلماء[164].

خامساً: طبيعة الكلمات العربية المرنة القابلة للتشكيل في صيغ كثيرة

هذا الأمر جعل الاختلاف في تقدير أصولها وفروعها أمراً طبيعياً، إذ وجد كل صاحب مقال دليلاً فيما يذهب إليه ضَعُفَ دليله أم قوي. وهذا يمكن أن نسميه (باب الأبنية في الصرف العربي)[165]،

زد على ذلك اختلاف معانيها؛ تبعاً لصيغها ولا شك أنّ المعنى دليل من أدلة صياغة الأبنية وهو ملحوظ لكل أحد و أشهر من أن يمثل له ، ويمكن على سبيل التقريب مراجعة كتاب (معاني الأبنية) للدكتور فاضل صالح السامرائي وكتاب (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) للدكتورة خديجة الحديثي ؛ لنرى أثر المعنى في ذلك .

164- ينظر: الشاهد والاستشهاد في النحو: 232.

165- ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه مثلاً.

نتائـج الخـلاف الصرفي[166]

بعد هذا العرض الذي قدمناه آنَ لنا أن نتكلم عن أهم النتائج التي حصدها الخلاف الصرفي والتي تتمَثَّل في أمرين:

أولاً: النتائج السلبية .

ثانياً النتائج الايجابية .

أولاً: النتائـج السلبية:

1- تغيير الروايات : وهي من النتائج التي تمس جانب الثقة في النقل وهي مشكلة منهجية كبيرة، تحتاج إلى تضافر الجهود المتواصلة لتمحيصها ومنها على سبيل المثال:

ما جاء في الإنصاف:

ذهب البصريون إلى أنّ (أفْعَلَ) في التعجب فعل ماضٍ، وذهب الكوفيون إلى أنه (اسم)، واستدل البصريون بأشياء كثيرة، منها أنه لو كان (اسماً) لا ينصب إلا النكرات على التمييز فاعترض الكوفيون على ذلك بأن قالوا: قد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، كما قال الحارث ابن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بغزارة الشُّعْرُ الرقابا[167]

فنصب الرقاب بالشَّعْرِ، وهو جمع أشْعَرٍ، وقال آخر:

ونأخذ بعده بذناب عيش أجَبَّ الظهرَ ليس له سَنامُ[168]

166- انتفعنا كثيراً من كتاب (ثمرة الخلاف بين النحويين) للدكتور محمد حسين صبرة في مبحثنا هذا إذ وقع على أسرارها ، ونقب خفاياها ، وكان بالإمكان تطبيقها في ميدان الصرف مع بعض نظر.

167- ينظر: الكتاب: 103/1.

فنصب الظهر بأجب.

فقال البصريون: أما بيت الحارث بن ظالم فقد روي (الشُعرى رقابا) وأما قول النابغة: (أجبَّ الظهرَ ليس له سنام) بفتح أجب والظهر، فقد روي(أجَبَّ الظهرُ) برفع الظهرِ؛ لأنه فاعل[169].

ومن هذه الأمثلة الكثير.

وهذا مدعاة للاضطراب المنهجي ، وتزعزع القواعد والاستدلال بها[170].

ثانياً: كثرة الآراء مع كثرة التقدير والتخريج:

إن كثرة الآراء في المسألة الواحدة تفقد المتعلم الثقة بالقاعدة الصرفية والنحوية على حدٍ سواء فما كل من يطلع عليها يحسن تخليصها والأخذ بأحسنها ، بل إن الرسائل الجامعية التي يكون موضوعها الخلاف النحوي أو الخلاف الصرفي تعيا للوصول إلى الصواب فيها[171]، فكيف بالمتعلم المبتدئ يقول الدكتور عباس حسن عن هذه الظاهرة:((في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة ، واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن : إنّ هناك رأياً آخر يناقضه من غير أَن يكلف نفسه مشقة الاطلاع ، والجري وراء هذا النقيض؛ ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو والنظر في قواعده أن الواحدة منها

168- البيت للنابغة الذبياني ينظر ديوانه: 123.

169- ينظر: الإنصاف: 1/126-134.

170- ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 192-193.

171- ينظر: الرسائل الجامعية التي تحمل أحد العنوانات الآتية: (الخلاف النحوي، الردود النحوية، الاعتراضات...الخ).

لا تخلو من رأيين ، أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية))[172].

ولنأخذ على ذلك مثلاً من الصرف وليكن (وزن كلمة (أشياء) وأصلها) وما جرى فيها من خلاف قديما ، وحديثا وما كان فيها من آراء شتى ، ونظر مختلف بين العلماء ؛ وبالتالي تعددت الأقوال فيها تعددا ظاهرا :

قال الرضي :((أشياء عند الخليل ، وسيبويه أسم جمع لا جمع... وأصلها شيئاء.... وقال الكسائي هو جمع شيء... منع صرفه توهماً... – قال الرضي معقبا– وما ذهب إليه بعيد؛ لأن منع الصرف... وقال الأخفش والفراء: أصله أشيْئاء جمع شيْء وأصله شَيّئ...)[173].

ففي هذا المثالَ – ونحوه كثير– كيف سيهتدي القارئ إلى أصوب الرأيين ؟ وإن كان المخرج والجواب : أنَّ كلا الرأيين صحيح ! أمكنه أن يقول لنا: فلمَ اختلفوا إذا ؟

ثالثاً: التوسع في الإجازة حداً لا يقبل:

إنَّ المطلع على مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف ، أو في كتاب التبيين ، أو في كتب النحو يجد في أكثر المسائل أنَّ البصريين يمنعون ، والكوفيون يجوزون ، أو العكس.

إذ يوجد في الإنصاف وحده (ثمان وثلاثين مسألة) قال الكوفيون فيها يجوز، وقال البصريون فيها لا يجوز في حين أَنّ العكس (سبع مسائل) فقط[174].

ثم إنّ المطلع على كتاب (معاني القرآن) للفراء ت285هـ يجد أنه كان يجيز وجوهاً أخرى غير ما جاءت عليه القراءة القرآنية المشهورة وهو يصرح بذلك قائلاً:((فإذا

172– اللغة والنحو: 66–67.

173– ينظر: شرح الشافية للرضي: 1/25–26.

174– ينظر: ثمرة الخلاف: 30.

كانت الصلة معرفة آثروا الرفع، من ذلك چ ﹰ ﭒچ[175]لم يقرآه أحد برفع ولم نسمعه، ولو قيل جاز، وانشدونا بيت عدي

لم أرَ مثل الفتيان في غير الـ أيام يَنْسون ما عواقبها[176]

والمعنى ينسون عواقبها صلة لـ ما وهو مما أكرهه، لأن قائله يلزمه أن يقول چى ى يچ[177] فأكرهه لذلك، ولا أرده، وقد جاء.

وقد وجهه بعض النحويين إلى (ينسون أيَّ شيء عواقبها) وهو جائز والوجه الأول أحب إلي.

والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحَنَّ عندك تشنيع مشنِّعٍ مما لم يقرأه القراء مما يجوز))[178].

وكان الكسائي يفعل ذلك أيضاً وكان يتسامح إلى ابعد حد ، فقد كان يسمع الشاذ الذي لا يقاس عليه من الخطأ واللحن فيجعل ذلك أصلاً ويبني عليه[179].

رابعاً: المبالغة في الصناعة:

بالغ النحويون البصريون ، والكوفيون في صناعة النحو، وابتعدوا في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين، وهذا يظهر في كثرة العلل فسيبويه لا يعلل لما كثر في

175- النساء: 155.

176- ديوان عدي بن حاتم الطائي.

177- القصص: 28.

178- معاني القرآن للفراء: 245/1.

179- ينظر: نشأة النحو: 122.

ألسنتهم ، واستنبطت على أساسه القواعد فحسب ، بل يعلل أيضاً لما يخرج على تلك القواعد[180].

ويظهر كذلك من كثرة الجدل ، والاحتجاج ومن ذلك : جدلهم حول أصل المشتقات أهو المصدر ، أم الفعل ؟ والجدل حول (نعم وبئس) : أهما فعل ، أم أسم ؟ واستغرق الجدل والاحتجاج حول هاتين المسألتين ثمانٍ وثلاثين صفحة من كتاب (الانصاف) وغيرها الكثير من الامثلة[181].

وهذا أدى بالتالي إلى تضخم الكتب التي تحدثت عن النحو والصرف[182].

خامساً: الصعوبة في الطرح والخلط في الفهم:

وهذه الصعوبة نتيجة طبيعة للأمور السابقة التي تحدثنا عنها ، فلقد أدرك أجدادنا هذه الصعوبة فقالوا :((لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه))[183].

وقال الفارسي في الرماني المولع بالتعليل المنطقي والعلل النحوية: ((إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء))[184].

سادساً: تغيير بعض المصطلحات:

غيّر الكوفيون بعض المصطلحات النحوية، وكان الغرض من ذلك هو أن تكون لهم مدرسة في النحو على غرار مدرسة البصرة[185]، وقد ألف في ذلك الكثير من

180- ينظر: القياس في النحو العربي: 199.

181- ينظر: الإنصاف: 1/97-126.

182- ينظر: القواعد النحوية: 213.

183- اللغة والنحو: 119.

184- نفسه: 119.

185- ينظر: المدارس النحوية ضيف: 165.

الباحثين في المصطلح النحوي إذ كانت الحاجة إلى المصطلح حاجة تعليمية ؛ تستهدف حماية الألسنة من الوقوع في اللحن سواء في القرآن الكريم ، أو في أساليب العرب المتبعة في كلامها.

وأخذ ينمو وينمو بنمو الفكر العربي الإسلامي ، ولقد عاش المصطلح النحوي فترة الصراع والخصومة بين المدرستين قبل أن يشهد مرحلة الاستقرار[186].

ثامناً: التحامل على فريق لصالح فريق وغبن العلماء:

تحامل بعض القدماء وبعض المحدثين على الكوفيين لصالح البصريين، وأما القدماء فكان منهم ابن الأنباري رغم أنه قال في مقدمة كتابه الإنصاف : ((واعتمدت في النصرة على ما ذهب إليه من مذهب أهل الكوفة ، أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قصدت إليه))[187].

ومن مظاهر تحامله أنّه لم يؤيد الكوفيين إلا في (سبع مسائل) من مجموع المسائل المختلف عليها[188].

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين العكبري في التبيان. ومن المحدثين الدكتور شوقي ضيف[189].

وأما غُبْنُ العلماء فهو حاصل ؛ نتيجة لهذا التحامل ومن أشهر ذلك المسألة الزنبورية وقد أوردها صاحب المغني وفصل القول فيها[190].

186- ينظر: المصطلح النحوي: 191-192.

187- الإنصاف: 5/1 مقدمة المؤلف.

188- ثمرة الخلاف: 44 ، ردود العكبري على الكوفيين في التبيان للباحث مخطوط:22.

189- ينظر: المدارس النحوية:165.

فهذه هي الثمار التي جناها الخلاف عموماً والخلاف الصرفي له نصيب فيها غير منقوص وقد أثرت بشكل سلبي على الدرس الصرفي، فأرهقته وناء بها إلى الحد الذي دعا الدارسين للتيسير.

ثانياً: النتائج الايجابية:

لم يكن الخلاف بين العلماء شراً كلُّهُ وإنما كانت هناك بعض النتائج الايجابية ومنها:

أولاً: اكتمال صرح النحو والصرف:

لا شك أنّ دافع التنافس وراء الخلاف النحوي كما قدمنا الا أنه جاء بثمرة مهمة وهي (الاجتهاد في طلب العلم والمعرفة) لإيراد الحجج ودفع القوادح حتى استوعب النحاة فيما ذكروا كل مسائل هذا الفن وتكلموا فيها.

ثانياً: تخرج نحاة آخرين :

لقد وفر الخلاف النحوي فرصة مهمة للنظر والتأمل والاختيار بين الآراء وما الفريق الذي ظهر في بغداد أواخر القرن الثالث من النحاة إلا من ثمار هذا الخلاف، فعرضت آراء المذاهب على بساط البحث والنقد بعد أن أسدل الستار عليهم وانكسرت حدة النزعة الحزبيَّة.[191]

ثالثاً: تيسير الصرف والنحو:

وأما الصرف فهو ما يهدف إليه بحثنا[192]، وأما النحو فهو ظاهرٌ أي ظهور ومن الأمثلة على ذلك

190- ينظرك: المغني: 1/89-90.

191- ينظر: نشأة النحو: 35/37.

192- وهو ما نبسطه في الفصل الثاني إن شاء الله.

ذهاب الكوفيون إلى أن لام كي (لام التعليل) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنَ) نحو: جئتك لتكرمني؛ لأنها قامت مقام (كي) ؛ ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أنَّ كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه[193].

وكذلك ذهبوا إلى أنّ (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك: انتظَرتُكَ حتى مغيبِ الشمسِ[194].

إذ نجد في كلا المثالين سهولة في الطرح ، وبعدا عن التكلف ، والأخذ بالظاهر .

رابعاً: زيادة بعض التراكيب والأدوات:

أجاز الكوفيون تراكيب منعها البصريون ، وأجاز البصريون تراكيب منعها الكوفيون، مع أَنّ لهذه التراكيب سند من اللغة الفصيحة ومنها:

1- أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد ، أو الجملة على المبتدأ نحو (قائم زيدٌ) و(أبوه قائم زيد)[195].

2- أجاز الفراء ، والأخفش تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً نحو: (سعيد مستقراً عندك)[196].

3- أجاز الكوفيون تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ومنه قول الشاعر:

وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ[197].

193- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 79/1.

194- ينظر: الإنصاف: وقد تكلم العلماء في ذلك ، واستطردوا في بيان جوانب التيسير التي فيها، فتركناها لهذا السبب ، وأشرنا لها تنبيها .

195- ينظر: الإنصاف: 65/1.

196- ينظر: أوضح المسالك:: 333/2.

197- ينظر: الإنصاف: 828/2-831.

وأما الأدوات المزادة فهي نتيجة تتبع العلماء للهجات القبائل التي أهملها بعض النحاة ؛ ففي هذا إثراء للغة ، إذ هم بهذا العمل ، والتتبع أضافوا أدوات جديدة ، أو أضافوا معاني جديدة لبعض الأدوات ومنها:

1- أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة وهي (مَهْمَنْ)[198].

2- أضافوا إلى أدوات النصب أداة جديدة وهي (كما)[199].

3- أضاف الكوفيون زيادة على ما عرف عند البصريين من معاني (لعل) التعليل، والاستفهام[200].

ولعل هذه هي أهم الثمار الطيبة التي جنيت من الخلاف بين النحاة ولكل ناظر في الخلاف فكرة تنتظر التدقيق والتمحيص ؛ لينتفع منها الآخرون.

198- ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 104، شرح الرضي على الكافية: 88/4.

199- ينظر: الإنصاف: 585/2-593.

200- ينظر: كتاب الكليات: 1271/1، الأدوات مما يدخل في علم الصرف كما ذهب ابن يعيش وغيره.

المبحث الثاني

التيسير الصـرفي

- **تعريفه .**
- **نشأته .**
- **مواطنه .**
- **أسبابه .**
- **نتائجه .**

- التعريف بالتَّيسير الصَّرْفي

التيسير لغة[201]: اليَسْر بالفتح ويُحَرَّك: اللين، والانقياد، وياسَرَهُ لاينَهُ وأنشدَ ثعلب:

قومٌ إذا شُومِسُوا جَدَّ الشِماسُ بهم ذاتَ العِنَادِ وإنْ ياسَرْتَهم يَسَروا[202]

والميسرة، مثلثة السِّين: السهولة ، والغنى ، والسعة ، واليُسْرُ ضد العُسْرِ، وكذلك اليُسُرُ مثل عُسْرٌ وعُسُرٌ ، وتَيَسَّرَ لفلان الخروج واسْتَيْسَرَ له بمعنىً، أي تهيأ ، وقال ابن سيده : تَيَسَّرَ الشيءُ، واستيسر: أي تَسَهَّلَ ، ويسَّرَه هو: سَهَّلَهُ ، وحكى سيبويه: يَسَّرَهُ ووَسَّعَ عليه وسَهَلَ، والتيسير يكون في الخير ، والشر ، ومن الأول قوله تعالى (چ ے ۓ چ[203] ومن الثاني چ ۈ ۇ چ[204] والميسورُ ضد المعسور.

واليَسِيْرُ كأمير: القَلِيْلُ).

فمدار اللغة في التيسير على ضروب متقاربة:

- اللِّين .
- الانقياد .
- السهولة .
- الغنى والسَّعَة .

201- ينظر: تاج العروس: 14/456-459، لسان العرب: 5/295، مختار الصحاح:745، مقاييس اللغة: 6/119.

202- البيت لخارجة بن مليح المكي ديوان المعاني لأبي جلال العسكري:20، الورقة:1/17، مجالس ثعلب: 1/50، محاضرات الأدباء: 1/384.

203- الليل: 7.

204- الليل: 10.

- التهيؤ .
- القليل .

فمن خلال التعريف اللغوي يكن صوغ تعريفٍ اصطلاحي للتيسير الصرفي فنقول (مجتهدين)

التيسير الصرفي: هي كل محاولة تستهدف تسهيل القواعد الصرفية للمتعلمين ، مع مراعاة سُنَنُ العرب في ألفاظها.

فقولنا(محاولة) لا تعني بالضرورة تقديم نظريةٍ متكاملة بل يدخل فيها حتى المحاولات الجزئية.

وقولنا (ترعى فيها سنن العرب) فَشُرْطُهَا أن توافق ما قالت العرب سماعاً ، أو قياساً.

وقد يكون لكل محاولةٍ تيسيرية تعريفٌ خاص بها ، الا إننا آثرنا أنْ نقدم التعريف الذي نعتقد أنه شامل لكل محاولة في القديم والحديث ، من غير إغفال شرط الصحة .

ولكن العجب أنه مع كثرة استخدام هذا المصطلح، لم نجد له تعريفاً اصطلاحياً فيما بلغنا من علم ، وفيما اطلعنا عليه من المصادر.

وفي المقابل أيضاً هناك التيسير النحوي والذي لم نجد له أيضاً تعريفاً اصطلاحياً مع أنه أكثر استخداماً من مصطلح التيسير الصرفي .

- **نشأة التيسير الصرفي**

((لقد مثل الاتجاه التيسيري للصرف العربي المراحل الأولى لنقد التراث اللغوي العربي والصرفي القديم ، ولاسيما في بدايات الانفتاح على العالم الغربي الحديث ، إذ نقل ذلك الموفدون العرب على الغرب؛ ولكن تلك البذور لم تكن آلات ألسنية، وإنما

كانت محاولات جزئية، لا تخرج في محتواها وإطارها العام عن المنهج القديم كالدعوة إلى الحذف ، والاختصار أو التعديل في قضايا ومسائل لغوية وصرفية))[205].

وعلى الرغم من كل المحاولات والجهود المبذولة في تيسير الصرف قديماً وحديثاً وتقديم المادة العلمية في إطار سهل على المتعلمين ، فإن فكرة التيسير الصرفي لم تأخذ حيزاً كبيراً في الدراسات الأكاديمية العربية لأسباب كثيرة.

لذلك يُعَدُّ مصطلح التيسير الصرفي من المصطلحات المنضوية تحت مصطلح كبير وهو (التيسير النحوي) فكما أنّ علم الصرف تطلب زمناً ليس باليسير لينفصل بالدرس عن النحو كذلك فإنّ مصطلح تيسير الصرف يمكن أن يتطلب ذلك الزمن يطول أو يقصر؛ وذلك وقفاً على الباحثين الذين لابدَّ لهم من وقفةٍ جديدة مع هذا المصطلح.

ولكي نلم بشتات هذا الموضوع لابدَّ من تقسيميه على قسمين:

الأول: التجديد والتيسير لدى القدماء

الثاني: التجديد والتيسير لدى المحدثين

أولاً: التجديد والتيسير لدى القدماء

إنّ موضوع التجديد والتيسير في النحو العربي[206] ليس من الموضوعات الظرفية التي تطفو على السطح لفترة من الفترات ، ثمّ تغيب بلا عودة ، فهي مستمرة قديماً وحديثاً وذلك لأمور:

أولاً: إن فكرة التجديد والتيسير من متطلبات الحياة ، وطبيعة الإنسان المتجدد والمتغير.

205- البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة: 1.

206- إذا أطلق النحو العربي فغالباً ما يراد به النحو والصرف معا.

ثانياً: إن اللغة كائن حي، له حيوية واستمرارية ومواكبة للعصر وخير دليل على ذلك ما حدث من ثورة هائلة في التعريب في عصرنا الحاضر شغلت المجامع اللغوية ، والباحثين ليل نهار[207].

ثالثاً: إن صعوبة القواعد النحوية واتساعها ، حقيقةٌ واقعة شكا منها القدماء كما شكا منها المحدثون يقول الدكتور علي أحمد مدكور: ((لقد أحس النحاة قديماً بالعبء الفادح الذي حملوا أنفسهم عليه ، وأرادوا أنْ يحملوا الناس عليه أيضاً، فاصطدموا بالنفور والإعراض عن بضاعتهم المختلطة المضطربة ، وتنبهوا إلى ضرورة التيسير على المتعلمين من الناس العاديين ، والصغار الناشئين))[208].

لذلك ألف القدماء نوعين من المصنفات:

الأولى: المصنفات العلمية.

الثانية: المصنفات التعليمية.

ويقصد بالمصنفات العلمية : المصنفات المطولة الجامعة لإصول وفروع علم الصرف وهي للمتخصصين.

وأما المصنفات التعليمية : فهي التي تشمل على أصول العلم ، مع إيجاز العبارة.

ولقد حرص كثير من المصنفين على أن يحددوا في مقدمة كتبهم هدفهم مما صنفوا[209].

إذ هي بيان للمستوى الذي يهدف إليه المؤلف.

207- ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد: 78.

208- تدريس فنون اللغة العربية: 284.

1- وهو واضح في كثير من مقدمات التصانيف منها مثلاً: إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك:3،2،1 وغيرها كثير مما أغننا عن ذكرها.

ثم إنّ المستويات التي صَنَّفَ من أجلها القدامى ن ويسروا لها ليست بالضرورة أن تكون شبيه بمستويات طلابنا وتلاميذنا اليوم.

فلكل عصر روحه الخاصة في التأليف والتي تنبع من ثقافة المجتمع، وطبيعة العلم المدروس.

لذلك نرى من الواجب أن نعرض لأهم المصنفات[210] التي عُنِيتْ بالجانب التعليمي وهي:

1- الواضح في النحو للزبيدي ت379هـ.

يندرج هذا الكتاب ضمن الكتب المختصرة الموضوعة للمتعلمين المبتدئين وذلك للأسباب الآتية:

أ- عدم الاهتمام بالتعريفات التي تشق على التلاميذ ن أو تدخلهم في متاهة الخلافات التي دأب النحاة عليها.

ب- الإكثار من الأمثلة لزيادة الفهم عند المتعلم مع سهولتها.

ج- اعتماده أسلوب الحوار الذي يجذب القارئ إليه[211].

وقد ضَمَّ الكتاب إلى جانب النحو (قسم الصرف) ومع اشتماله على النحو والصرف معاً فإنه

أوردها مختصرة، وذلك لاعتماد الكاتب على ما يصلح للمبتدئين[212].

210- أعني بذلك المشهورة والمتداولة بين أيدي الباحثين إذ هناك العشرات من الكتب الصرفية في فهارس الكتب الا إننا لا نعلم عنها شيئاً سوى الأسماء الدالة على الاختصار أو السهولة وما شابه ذلك.

211- ينظر النحو العربي بين الأصالة والتجديد: 85.

212- ينظر: أبو بكر الزبيدي الاشبيلي رائد تيسير العربية: 4، عبد الكريم خليفه من بحوث المؤتمر السابع لمجمع اللغة العربية بدمشق لسنة 2008.

وهذا بيان للمنهج التيسيري الذي سار عليه أبو بكر الزبيدي في كتابه الواضح[213]:

أولاً: إيراد الأمثلة السهلة الشائعة القريبة من الحياة اليومية وبيئة المتعلم مثاله (كان زيد عندنا).

ثانياً: تجنب في كتابه هذا الاستشهاد بالشعر، والقرآن، وفصيح الكلام، وهو عكس ما فعله في كتابه (لحن العامة) فهو في لحن العامة أراد أن يوقف الناس على صحيح النطق، وسليم التركيب ، وصحة الدلالة.

فالزبيدي في هذين الكتابين (الواضح) ، و(لحن العامة) يتبع عن قصدٍ ، وروية منهجين مختلفين ؛ باختلاف الأهداف التي ينبغي تحقيقها فهو يميز بين الوسيلة ، والغاية.

ثالثاً: لم يلتزم الزبيدي في كتابه (الواضح) مدرسة نحوية معينة فقد كان يتبع الرأي الذي يجده أقرب إلى تحقيق أهدافه لتيسير العربية ، وتسهيلها.

رابعاً: أقام الزبيدي منهجهُ في الواضح على وحدة اللغة ، بنحوها، وصرفها ، ونطقها وهي الأسس التي تشكل ثوابت اللغة إذ أنّ الإخلال بأي منها يودي إلى الخروج عن جوهر اللغة.

خامساً: من أمثلة التيسير عنده أنه أعتبر (حبَّذا)[214] كلمة واحدة وأن ذا جزء من الكلمة بل بمثابة حرف (ب) من كلمة (ضَرَبَ).

سادساً: وهي من أمثلة التيسير عنده تسمية جمعي المذكر والمؤنث السالم باسم (جمع السلامة)[215].

213- ينظر: أبو بكر الزبيدي رائد تيسير العربية: 3-6.

214- الواضح: 98.

215- الواضح: 87.

سابعا: لقد راعى الزبيدي بين الدلالة المعنوية ، والقاعدة الإعرابية في معالجته اللغوية.

إذ إنه يطلق على ما يسميه النحويون (نائب الفاعل) مفعولاً به مرفوعاً لم يذكر فاعله فقولنا

(ضُرِبَ زيدٌ) فضرب فقل ماضٍ وزيد مرفوع لأنه مفعول لم يُسَّم فاعله؛ فقام مقام الفاعل وكذلك يعتبر (سَيُكْرمُ) كلمة واحدة، ولا يتحدث عن السين ولا عن أثرها في زمن الفعل[216].

فهذه أهم سمات منهج الزبيدي التيسيرية، وهي جديرة بالعناية والاهتمام، لرسم الأطر الصحيحة في محاولات التيسير.

2- اللمع: لابن جني ت392هـ[217].

يعد كتب اللمع لابن جني من الكتب المختصرة في النحو إذ توخى صاحبه فيه الدقة والإفادة وهذا بيان بمنهج ابن جني في اللمع كما عرضه الدكتور سميح أبو مغلي في تحقيقه للمع[218]:

1- يعالج القضايا الهامة التي تكون –في رأيه- أحق بالذكر من غيرها ويحذف كل ما لا يحتاج إليه.

216- الواضح: 46- 51.

217- مقدمة تحقيق كتاب اللمع لابن جني: 12.

218- ولابن جني كتاب آخر مختصر في الصرف يعرف بـ(التصريف الملوكي) مشتمل على كثير من حدود الصرف وقوانينه. ولكنه كما يقول شارحه ابن يعيش(لقرب ما بين يديه وفرط إيجاز ما اشتمل عليه، لا يُصْحَبُ في كل يدٍ عنانه ولا يضح لكل خاطر بيانه) شرح الملوكي لابن يعيش: 17 خطبة المؤلف.

2- يعرض الرأي الذي يقتنع بصوابه فقط سواء أكان هذا الرأي من مدرسته البصرية أم من غيرها، ويغفل ذكر الآراء الأخرى. كما يفعل تفصيل الكلام فيها والتعليل لها.

3- يأخذ بما وافق القياس، ولا يهتم بما ليس بمقيس.

4- يورد أمثلة عادية مما لا يحتج به، ولا يذكر من الشواهد الشعرية الا القليل.

5- يحرص على دقة العبارة ، و على أن يكون التعريف موجزاً جامعاً مانعاً.

6- يتجنب التكرار ولا يعيد المسألة الواحدة في باب آخر.

7- ابتكر بعض المصطلحات النحوية التي ما تزال تستعمل إلى الآن مثل (باب جمع المؤنث) إذ كان المتقدمون عليه يسمونه (الجمع بألف وتاء مزيدتين).

فهذه المنهجية الرصينة في العرض تعد من أهم دعائم التيسير في الطرح العلمي للمادة اللغوية يقول الدكتور محمد الداية واصفاً اللمع :((كتاب موجز قريب في أسلوبه من خلاصات النحو المدرسية المركزة الواضحة، وشواهده محدودة جداً وهو كتاب جمع بين سهولة (كتاب الجمل للزجاجي) وترتيب كتاب (الإيضاح للفارسي) بعبارة سهلة ميسرة))[219].

ويلاحظ أَنَّ ابن جني لم يفصل بين موضوعات النحو، وموضوعات الصرف في كتابه اللمع إذ درس بعض المسائل الصرفية ، ثم أعقباها بمسائل نحوية[220].

3- مقدمة في أصول التصريف لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت469:

وهذا الكتاب شرح وسيط على كتاب (الجمل للزجاجي) القسم الصرفي وظهرت في هذا الكتاب بوادر منهجية رسمها المؤلف لنفسه ، وسار عليها وهو المنهج التقريري النقدي، فظهرت نتيجة ذلك مميزات أتسم بها هذا المنهج أهمها:

219- المكتبة العربية ومنهج البحث: 138.

220- ينظر: اللمع: 139-155.

1- التيسير وعدم الجفاف في مادته، مما يساعد الدارس على مواصلة القراءة[221].

2- الإيجاز مع الإفادة ، وهي سمة مهمة من سمات التأليف التعليمي[222].

3- تقسيم المباحث الصرفية إلى فصول وإدراج الموضوعات تحتها[223] فلا تختلط على القارئ المسائل.

4- اعتمد في تحليله المادة العلمية على مجالين: أولهما: تحليل الأصول والمسائل، وثانيها: تحليل المادة بصورة عامة وما يدخل تحتها من تقسيمات وتعليلات ومناقشات واحتجاج[224].

5- الكتاب يدعم ضرورة التحول ، وولادة درس جديد يكون نظيراً لعمل المؤلف وتيسيره، وذلك على الرغم من إن دور هذا الدرس قد تضائل حالياً عن مستوى رسالته الأولى، فالكتاب دليل تراثي بَيْدَ أَنَّهُ عصري، نجدُ فيه صدى للدرس الصرفي الحديث[225].

4- العُمُدْ لعبد القاهر الجرجاني ت471هـ:

وهذا الكتاب من الكتب المهمة التي ظهرت في حركة التأليف التعليمي ؛ لشهرة صاحبه ، وتفوقه في النحو والصرف واللغة ، ولجهوده الكبيرة في الصرف التقليدي، والصرف التجديدي[226].

221- مقدمة في أصول التصريف: 4 من مقدمة المحققين.

222- مقدمة في أصول التصريف: 15.

223- نفسه: 15.

224- نفسه: 20.

225- نفسه: 21.

226- العُمُدْ: مقدمة المحقق: 82.

إذ رتب عبد القاهر الجرجاني كتاب العمد في التصريف على نهج كتابه (الجمل في النحو)، ليؤدي هذا الكتاب وظيفته داخل الدائرة النظرية التعليمية اللغوية ؛ ليضع ركائز، وأسس علم التصريف في الحدود التي كانت تدور فيها حتى عصره من خلال منهج ميسر يتلاءم وحال المبتدئين والمتوسطين[227].

فقد تضمنت كل جملة من جمله فصلاً من فصول الصرف أو باباً من أبوابه ، يرسى من خلالها أساساً من أسس علم التصريف فكل جملة من جمله بمثابة عمود من الأعمدة التي أقيم عليها علم التصريف[228].

قال في مقدمة كتابه: ((هذه جمل من القول في التصريف))[229] فجاءت موضوعات التصريف داخل هذا الكتاب جملاً هي أعمدة التصريف ، ومن خلال فهم طبيعة الكتاب ومعرفة الغرض الذي قدِّم من أجله ؛ يتبين سمو هدف عبد القاهر الجرجاني، فتيسير هذين العلمين على بعص الصور التي جاء عليها اليوم أضاع كثيراً من الأسس الهامة لعلوم العربية ، على حين أن تيسير عبد القاهر احتفظ بالأسس الجوهرية لهذين العلمين فكان ما ألَّفَهُ مدخلاً لكتب التراث العميقة[230].

5- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ت672هـ:

وهو كتاب لطيف وجيز في بابه ، ممتع في أسلوبه ، وعرضه فجاء سهل العبارة واضح الإشارة بَيِّن المقصد اتسم بسماتٍ تيسيرية يمكن إيرادها في الأتي:

227- نفسه: 83، والمنهج الذي رسمه في كتابه الجمل هو عرف نحو العربية في ترتيب خاص ميسر الغرض منه تيسير نحو العربية.

228- العُمُدْ: النص المحقق: 103.

229- العمد: 103.

230- ينظر: العُمُدْ: مقدمة المحقق: 5.

أولاً: قال المؤلف: ((وقد مُكِّنْتُ فيه... من انقياد الشوارد ، وازدياد الفوائد، وتحصيل القواعد، وتفصّيل المقاصد؛ بعبارة تُسْتَعْذَبُ وإشارة لا تسْتَصَعَبُ))[231] فهو يبين ما حواه كتابه مع الإيجاز من غير ضياع للفائدة ، أو استغلاق للفهم.

ثانياً: اعتمد على التقسيم في كتابه كله فقد قسم كتابه إلى فصول مبتدأ بفصل: التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من زيادة وأصالة وصحة واعتلال وشبه ذلك[232]. ثم تحدث عن ما يدخله التصريف والمجرد من الأسماء والأفعال...الخ.

ثالثاً: كثرة استشهاده بالقرآن الكريم ، إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها أحدى وثلاثين آية[233] ، وكانت الإشعار والأرجاز دونها إذ بلغت ثمانية فقط[234] ، أما الأمثال فلم تتعد الاثنين فقط[235].

رابعاً: مما يمثل النهج الصحيح في التيسير: هو المحافظة على اللغة وذلك فيما وجدناه عنده من الانتصار لسيبويه في إلغائه (فُعْلَلاً)[236].

من خلال هذا العرض أصبح بالإمكان إدراك مفهوم التيسير عند القدماء فنقول:

231- إيجاز التعريف في علم التصريف: 1 من النص المحقق.

232- نفسه: 3.

233- فهرس الآيات لكتاب إيجاز التعريف: 208-209.

234- فهرس الأشعار والأرجاز للكتاب نفسه: 210.

235- فهرس الأمثال للكتاب نفسه: 211.

236- ولابن مالك أيضاً لامية الأفعال وهي منظومة صرفية إلا أننا اعتمدنا الكتاب في تحليلنا ؛ لأنه هو الأساس في التأليف.

مفهوم التيسير عند القدماء

أولاً: إن في كل ما عرضنا من كتب ، ومناهج مؤلفين ، تجد أن السمة الغالبة هي الاختصار والتشذيب الذي لم يقدم جديداً على المستوى التنظيري ، ولكن الذي قدمه على المستوى التنظيمي مهم جداً ؛ وذلك لأنه خلا في كثير من الأحيان من التعليل ، وإيراد الحجج والتأويل وهي سمة تأليفية مهمة ؛ ذلك أنها خلصت الطالب المبتدئ من اضطراب المنهجية ، ووعورة المسلك.

كذلك مما يحمد لهذه الطريقة أنها حافظت على الهدف الأول من نشوء الدراسات اللغوية ألا وهو (سلامة اللسان من الخطأ) ،على الاقل عند المبتدئين وعامة الناس، وخير مثال على ذلك كتاب (اللمع لابن جني) .

ثانياً: انتقاء الموضوعات المهمة ، وترك الموضوعات العويصة على الطالب كالتصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل والقطع.

وإذا كان ابن جني قد تعرض لباب (همزة القطع وهمزة الوصل) فذلك لقناعته بضرورة تعلم الناشئة ما يَغّصُمونَ به ألسنتهم في كثير من الكلمات يقول الزمخشري :((واثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش))[237].

ثالثاً: فيما يتعلق بجانب التمثيل تَجْدُ أنّ المختصرات حَفَلَتْ بالأمثلة السهلة اليسيرة التي لا تعقيد فيها ، وهذا عين ما فعله الزبيدي في الواضح، بل إنهم تجنبوا كثيراً الشعر في الاستشهاد غير ابن مالك.

وهذه نظرة تيسيرة مهمة؛ ذلك أن المثال إذا كان قريباً من حياة الطلاب شائعاً في استعمالاتهم فسيكون استحضاره سهلاً عند ورود القاعدة ، وهذا ينطبق في النحو والصرف على حد سواء.

237- شرح المفصل لابن يعيش: 366.

رابعاً: إن أغلب المسائل التي تعرض لها مؤلفوا هذه المختصرات في الصرف ركزت على المهم الذي لا غنى عنه، وذلك كأبواب الأبنية ، والميزان الصرفي ، والاشتقاق ، وتركوا مقابل ذلك مسائل التمرين التي لا تفيد نطقاً غير ابن مالك في إيجازه[238].

خامساً: لا يمكن قطعاً تعميم كل هذه النقاط على جميع المتون التي عنيت بالصرف ، فهي متفاوتة إلا أننا نتكلم عن الصورة العامة في مثل هذه المتون.

سادساً: أما المناهج التي سلكها أصحاب هذه التآليف فيمكن إجمالها بالاتي:

أ- التبويب والتقسيم.

ب- تأخير مادة الصرف في كتب المتون الجامعة على النحو؛ وذلك ترويضاً لاستقبال مادة الصرف.

ج- كثرة التمثيل في مقابل حصر المادة في قواعد عامة.

وفي هذا الصدد يمكن أن نعرض نموذجاً من نماذج التيسير وهي محاولة ابن مضاء القرطبي ت592هـ، والتي هي صدى لآراء ابن حزم الأندلسي ت456هـ[239].

6- منهج ابن مضاء القرطبي في التيسير ت592:

لقد أحدث كتاب (الرَّد على النحاة) ثورة وضجة كبيرة في الدرس النحوي وإلى يومنا هذا لا زالت الأصداء التي أحدثتها مسموعة ، وإن كان ابن مضاء عني بالجانب النحوي ، إلا أن نظرته ومنهجيته يمكن أن تطبق على الصرف وذلك في جانبين:

الأول: إلغاء التمارين غير العلمية.

الثاني: إلغاء العلل الثواني والثوالث.

238- قد يكون له وجه تعليمي فيما ذهب إليه وهو تعليم الطلاب عن طريق شحذ هممهم العقلية وترويضها.

239- ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد: 114.

أما الأول: فيقول فيه ابن مضاء: ((ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم ابن من البيع مثال العقل(فيقول قائل: (بوع) أصله (بيع) فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها ؛ لأن النطق بها ثقيل كما قالت العرب: موقن وموسر... ومن قال (بيع) بالكسر –كسر الباء– لتصح الياء وكما قالت العرب (بيض) و(عِين)... وأما أي الرأيين هو الصواب، فلكل واحد من الرأيين حجة... ومما يتبع فيها الأول الأخر: أمروء وابنم... فهذا في مسألة واحدة فكيف إذا كثر في هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول، مع قلة جداه ، وعدم الافتقار إليه والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه)[240]. فهو يشير هنا الى الواقع الصرفي في اللغة العربية .

ثانياً: إسقاط العلل الثواني والثوالث:

قال ابن مضاء :((ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني ، والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل في زيد من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب... ثم قال وكذلك (ميعاد) و(ميزان) وما أشبهها، يقال: إن الأصل فيهما: مِوْعاد وَمِوْزان ؛ والدليل على ذلك أنهما من (وعد) و(وزن) ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما: مواعيد، وموازين ، وفي تصغيرهما: مويعيد ، ومويزين.

فابدل من الواو ياء؛ لسكونها وإنكسار ما قبلها، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء.

وإن قيل: لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟ قيل: لأنّ ذلك أخفّ على اللسان فهذه واضحة أيضاً لكنها يستغنى عنها...))[241].

240– الرد على النحاة : 77–79.

241– ينظر: الرد على النحاة : 70–72.

((لقد أورد ما يدل على أن بعض العلل تدل على حكمة العرب أو التخفيف وليس هذا رأياً له بل مسايرة النحاة فيما ذكروه، لأن منهجه رفض هذا اللون من العلل من أساسه، لأنه لا يفيد نطقاً وبالتالي رفض التعليل له))[242].

ثالثاً: رأي ابن مضاء في إلغاء فكرة القياس:

ليس لابن مضاء نفس طويل في الكلام على القياس، فليس في رأيه عن القياس تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها كما فعل في آرائه الأخرى عن العامل أو التأويل مثلاً ، فقد ذكر رأيه في القياس عرضاً أثناء حديثه عن التعليل، كما أنّ له جزئيات عنه متناثرة بين دفتي كتابه (الرد على النحاة) فإذا أضيف هذا لذاك، اتضحت فكرة تقريبية عن رأيه في ذلك الموضوع.

أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة مبيناً أن النحاة لم يتحروا الدقة في هذا النوع من القياس ؛ وذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدعون أنهم في ذلك يتابعون العرب وإن العرب قد أرادت ذلك[243].

قال ابن مضاء: ((العرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل بعضهم بعضاً، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم (إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل))[244].

242- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: 137.

243- ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة: 85.

244- الرد على النحاة : 6 .

فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمداً على أساسين:

أحدهما: عقلي يلخصه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس ، والمقاس عليه.

والأخر: لغوي وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك.

أو بعبارة أخرى إنكار أنْ يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم.

ومن الأمثلة على ذلك في الاسم الذي لا ينصرف قال: ((فإن كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام العلتين، فإن كان واحدة من العلتين تجعله فرعاً منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين... والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لان الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خَفّ وإذا قل استعماله ثقل، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعاً له))[245].

ثم إن ابن مضاء يقبل (قياس النحو) ، ويرفض(القياس العقلي) ؛ معتمداً في قبوله ورفضه غالباً على احترام النص اللغوي فقبل على أساسه ، ورفض أيضاً على الأساس نفسه[246].

فهذا هو منهج القدماء في التيسير عرضناه عرضاً موجزاً ، وقفاً على الكتب التي عرضنا تحليلاً لها ، ثم ختمناه بالكلام عن منهج ابن مضاء الذي يمكن أن يكون الحلقة الواصلة بين القديم والحديث ، أو ربما لا نعدو الحقيقة إذ خلصنا إلى القول بأنه كما كان كتاب سيبويه إماماً لكل ما كتب في النحو، فقد كانت التصانيف التعليمية التي وضعها أئمة النحو في القرن الرابع الهجري من أجل تيسير العربية

245- الرد على النحاة : 9 .

246- أصول النحو العربي في نظر النحاة: 86-87، وينظر في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 38-39.

وتسهيل تعلمها تمثل الإطار الحقيقي الذي سارت فيه جميع المؤلفات التي وضعت بغية تيسير العربية[247].

التيسير والتجديد في العصر الحديث:

لقد سالت أقلام الباحثين في تتبع هذه الحقبة الزمنية ، وهذا النشاط من الدرس ، وتعددت وجهات النظر فيه ، وإننا إذ عرضنا كل ما كتب عن التيسير مع عرض محاولات التيسير جميعها فالأمر يطول، ولكننا سنقف على المحاولات المهمة منها حتى لا يضيع الهدف من المسطور.

يمكن أن نحدد اتجاهين سارت فيهما عملية التيسير في العصر الحديث وهذان الاتجاهان هما[248]:

- الاتجاه العملي: وهو يراعي الواقع ، ويعمد إلى أسرع الوسائل وأيسرها ؛ لتذليل العقبات أمام دارسي العربية وذلك عن طريق إيجاد الكتاب السهل في العبارة ، والمنهج.
- الاتجاه النظري: وهو اتجاه متأنٍّ لا يقنع بالتيسير الظاهري ، والمحدود وإنما يبغي الوصول إلى جذور المشكلات ، وعلاجها.

أما الاتجاه العملي: فهو الذي يكفل اكتساب الدارس قواعد العربية من أقرب سبيل وبأقل جهد، وكانت محاولة (علي مبارك)عام 1893م أول محاولة في هذا المجال حيث ألف كتاب(التمرين) والذي شاع لوقتٍ طويل بين الطلاب[249].

247- تيسير العربية بين القديم والحديث: 75. يرى الدكتور نعمة رحيم العزاوي أن الدكتور شوقي ضيف أخطأ بإدخال المتون في عملية التيسير وحجته: أن المتون أضاعت أعمار الطلاب وهم يحاولون فك طلاسمها المعقدة. ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: 34. وأقول: ليس الأمر في المتون مطرداً على الصعوبة فمنها السهل اليسير وقد ذكرناه ، ومنها الصعب بعض الشيء وقد تجاوزناه... كالشافية لابن الحاجب.

248- ينظر: في إصلاح النحو العربي: 56.

ولم يكتف علي مبارك بمحاولته هذه ، بل عهد إلى رفاعة الطهطاوي ت 1873م بتأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لطلاب المدارس الخصوصية الأولية[250] فألف كتابه (التحفة المكتبية لتقريب العربية) وقد طبع في مطبعة المدارس عام 1282هـ[251] وقد امتاز هذا الكتاب بجملة مميزات جعلته يتفوق على غيره من الكتب التي ألفت بعده بعشرات السنين[252] ومن هذه السمات:

أ- تحاشى الخلاف وتعدد الآراء وطرق التعليل في سوق القواعد.

ب- استخدام الجداول لأول مرة في تأريخ كتب النحو العربي.

ج- الطباعة الجيدة مع ذكر عناوين الأبواب[253].

ويعزى جهد رفاعة التجديدي إلى تأثره بالكتب المؤلفة لتعلم اللغة الفرنسية ولاسيما كتاب المستشرق الفرنسي البارون دي ساسي الموسوم بـ(التحفة السنية في علم العربية)[254] فقد درس رفاعة في باريس والتقى المؤلف المذكور وقال رفاعة عن كتابه :((أنه جمع فيه علم النحو على ترتيب عجيب لم يسبق به أبدا))[255].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً كتاب (غنية الطالب ومنية الراغب) دروس في الصرف والنحو وحروف المعاني، لأحمد فارس الشدياق ولد سنة 1804- وتوفي سنة

249- في تجديد العربية في العصر الحديث: 59.

250- معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها: 145.

251- معجم المطبوعات: 943/1.

252- ينظر: في أصول النحو وتجديده: 60.

253- ينظر: في إصلاح النحو وتجديده: 60.

254- معجم المطبوعات : 902/1 وهي كتاب في جزأين كبيرين طبع في مطبعة سولاف عام 1296هـ.

255- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 43-44.

1887هـ فهو كتاب في تسهيل وتيسير قواعد اللغة العربية كما يقول مؤلفه في المقدمة إذ جاء كتابه بطلب من صفوت باشا حيث يقول: ((في أن أألف رسالة في هذا الفن تكون سهلة الترتيب واضحة التبويب على المنوال الذي كان يخطر ببالي ويغمر آمالي... وما المقصود به (في التأليف) سوى لتسهيل العبارة على قدر الإمكان فإذا تمكن الطالب من قواعدها الكلية، وأراد بعدها الوقوف على متفرعاتها الجزئية، راجع فيها الكتب المطولة والشروح المفصلة... فإذا فرضت أن الطالب يتعلم منها في كل يوم درساً واحداً مع التفهم لقواعده، والترسم لفوائده لم يمض عليه ثلاثة شهور من الزمن إلا وقد أدرك جل ما يريد من هذا الفن))[256].

وقد قسم كتابه على ثلاثة أجزاء الأول في الصرف وحوى خمساً وثلاثين درساً والجزء الثاني خصصه للنحو وقد حوى ستاً وستين درساً، وجاء الجزء الثالث في تفصيل العوامل من الحروف وغيرها مرتبة على حروف المعجم[257].

والملاحظ أنه قد اختلف عن طريقة النحويين ، كابن عصفور ، وابن مالك من تأخير مباحث الصرف ، وهذه فطنة رائعة من الشدياق ؛ إذ قدم مباحث (الصرف) على مباحث (النحو) وعموماً فالكتاب واضح جداً ، مقرب للأفهام ، وإن جرى فيه على طريقة النحو التقليدي إلا أنه مهم في بابه من الناحية المنهجية.

أما في ما يخص تعليم النحو للمراحل العليا ، فقد وضع الشيخ حسين المرصفي ت1890م كتابه (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) وهي مجموعة من الآدب في تعلم فن الإنشاء ، والكتابة ما بين منثور ، ومنظوم ، ضمنها عناوين كثيرة ورتبها على تمهيد ، وأربعة مقاصد[258]، وهي في جزأين.

256- غنية الطالب ومنية الراغب: 5-6.

257- ينظر : فهرس الكتاب نفسه: 272.

258- معجم المطبوعات: 1716/2، وهدية العارفين: 174/1.

وتضمن فصلين خصصهما المؤلف لدراسة (الصرف) و(النحو) فجاء بدقة التعبير مع وضوحه.

ومن سمات هذا الكتاب الإكثار من الشواهد الأدبية الرفيقة التي تربي ذوق الدارس[259].

((فهو أول كتاب في علوم العربية يؤلف على منهج تجديدي ، كما أنه يمثل حلقة مهمة في تطور التأليف العربي، فهو انتقال من مرحلة القواعد والضوابط والمتون والحواشي إلى مرحلة الثقافة الواسعة والتذوق البصير))[260].

ثم ألف حفني ناصف ، و محمد دياب ، وسلطان محمد ، ومصطفى طموم عام 1892م ، كتاب (دروس البلاغة لتلاميذ المدارس الثانوية)[261] فجاء مكملاً لسلسة كتب العربية الميسرة.

وفي عام 1905 أدخلت بعض التغيرات على كتاب (الدروس النحوية)[262] و(دروس البلاغة– للمدارس الثانوية) وجعلا كتاباً واحداً سميَّ (كتاب قواعد اللغة العربية– لتلاميذ المدارس الثانوية) ويعد هذا الاندماج لمحاً مبكراً في هذا العصر للصلة الوثيقة بين العلمين[263].

وممن سبقه في هذا الاتجاه المطران (جرمانوس فرحات 1670–1732م) واسمه جبرائيل بن

259– في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 45.

260– معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها: 145.

261– معجم المطبوعات: 1754/2.

262– نفسه: 783/1.

263– في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 46.

فرحات مطر الماروني أديب سوري[264] ألف كتابه الشهير (بحث المطالب في علم العربية) انتهى من تأليفه كما يقول آخر شهر أيلول من شهور سنة ألف وسبعمائة وثماني عشرة مسيحية[265] يقول جرمانوس في المقدمة وهو يبين منهجه : ((إن المقصود من تأليف ما ألفناه ، ثلاثة أمور الأول إزالة تعقيد العبارات المبهمة، الثاني ضم جميع ما تلزم معرفته من هذه الصناعة في مؤلف واحد بوجه الاختصار، الثالث إيراد شهاداته من الكتب المقدسة حسب الإمكان...))[266].

وجعل كتابه في مقدمة وثلاثة كتب: الكتاب الأول: في تصريف الأفعال وفيه ثمانية أقسام[267].

والكتاب الثاني: في تصريف الاسم وفيه قسمان[268].

والكتاب الثالث: في قواعد النحو وفيه أحد عشر قسماً[269].

والملاحظ أنه ابتدأه بمباحث الصرف ، ثم عرّج بعدها إلى مباحث النحو مع سهولة العبارة ، وهو عكس ما دأب عليه المتقدمون من علماء العربية .

وفي بدايات القرن العشرين وتحديداً في 1908م ألف الأديب (جبر ضومط) بمعاونة (بول أفندي) كتاب (فك التقليد في علم الصرف) على أسلوب جديد[270].

264- هدية العارفين: 250/1.

265- خاتمة كتابه: 440.

266- مقدمة كتاب بحث المطالب: 6.

267- بحث المطالب: 11-92.

268- نفسه: 94- 128.

269- نفسه: 134- إلى نهاية الكتاب.

270- ينظر: معجم المؤلفين: 109/3، والأعلام: 108/1، ومعجم المطبوعات: 673/1.

ولا نعلم عن هذا الكتاب شيئاً سوى أن مؤلفه أديب خدم العربية تدريساً ، وتأليفاً ، و تعلم في مدارس الأمريكان ، وسافر إلى الإسكندرية سنة 1884م ، فعمل في تحرير جريدة (المحروسة) ثم عين ترجماناً في حملة غوردن إلى السودان[271].

ثم عاد إلى لبنان فتولى تعليم العربية في الكلية الأمريكية في بيروت .

ومن المحاسن التي يطل بها علينا عنوان الكتاب أنه في الصرف خاصة ، وكما أنه لم يجر على منوال القدماء في التصنيف وسماه (فك التقليد) ولم نعلم هل فك التقليد في المحتوى ، أم في المنهج والصياغة والراجح –والله أعلم– الثاني لأننا لم نسمع لهذا الكتاب صدى بعده فيما ألف.

وفي أوائل الربع الثاني من القرن الماضي ، ظهرت سلسلة من الكتب النحوية للمرحلتين الابتدائية والثانوية تتألف سلسلة كل مرحلة من ثلاثة أجزاء تلك هي (سلسلة النحو الواضح) تأليف (علي الجارم) و(مصطفى أمين) وقد استفاد من تجربة (الدروس النحوية).

فجاءت موضوعات النحو والصرف مختلطة في هذه السلسلة نظراً للمنهجية التي اتبعها المؤلفان ووفقاً لما يناسب الطلاب[272].

ومن سمات التجديد في (النحو الواضح) أنه بمستوييه الابتدائي ، والثانوي قام (على طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قرباً إلى عقول التلاميذ.

قال المؤلفان: (ولقد بلونا التعليم طويلاً ، وأحطنا بالتلاميذ خُبراً ، ودرسنا عقولهم ، وميولهم وغرائزهم، وقرأنا حاجة في نفوسهم صَعُبَ نَيْلُها... وقد نحونا في هذا الكتاب طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قرباً إلى عقول الأطفال ، وأثبتها أثراً

271– لابد أن المؤلف تأثر بالدراسة في المدارس الأمريكية ، ثم أن تعلمه للغة الأجنبية ومعرفته باللغة السريانية مكنت له من هكذا تصنيف؛ لإطلاعه على قواعد تلك اللغات.

272– ينظر: الفهرس من الجزء الثاني والثالث.

في نفوسهم... وأكثرنا من الأمثلة على طراز حديث لم يسبق له مثال ، فاخترناها سهلة ، مفهومة...)[273].

وبذا أسهم هذا الكتاب بأجزائه في تيسير طريق النحو ، وتقريبه إلى الدارسين ، وبعث الحياة فيه ؛ وهذا هو سر بقائه حتى الآن محتفظاً بمكانته وشهرته وما زالت طبعاته تتوالى على الرغم من ظهور المئات من كتب تعليم النحو غير أن (النحو الواضح لم يمس مادة النحو بأدنى تغيير أو تعديل).

أن طريقة استخلاص القواعد النحوية من نص لغوي حي مؤلف ، أو مقتبس بدلاً من الجمل والأمثلة المتفرقة التي سار عليها النحو الواضح وما نحا نحوه من كتب راقت لبعضهم وقد ظهرت هذه الطريقة في نهاية الأربعينات في كتاب (تيسير النحو) للمرحلة الابتدائية الذي ألفه عبد العزيز القوصي وعبد الفتاح اسماعيل شلبي وغيرهما ويبدو أن هذه الطريقة لقيت رواجاً فأقبل عليها المؤلفون في الستينات وما بعدها لما لها من فائدة في ربط تعلم النحو بتعلم التعبير[274].

فهذه هي أهم المحاولات التي سعت لتقديم الدرس النحوي في إطاره التعليمي مشتملاً على مادتي (النحو والصرف) وإن كان ثمة من مميزات وعناصر ونقاط يمكن أن تسجل كسمات بارزة لهذا النحو فهي كما يأتي:

1- الاختصار: وهو يشمل العرض ويشمل حاجة المتعلمين.

2- توخي السهولة في العبارة مع الوضوح في القصد ، والمباشرة إليه ، ويتمثل ذلك بوضع القاعدة العامة للمسائل النحوية مع الإيجاز في عرضها لتتبعها التطبيقات ، والتمارين.

273- النحو الواضح: 5/1.

274- ينظر: في حركة تجديد النحو: 49-50 .

3- ترك بعض الأمور التي أحس المؤلفون بثقلها في الدرس العربي ومنها الخلافات النحوية ، ومسائل التمرين ، وبعض أبواب النحو: كالاشتغال ، والتنازع في العمل، وترك التعليل إلا ما ندر.

4- الاعتناء بالأمثلة التعليمية وانتقائها من فصيح الكلام ومتداوله.

5- الاعتماد على أسلوب الاستنباط عند التأليف ؛ لأهميته في العملية التعليمية.

6- ترك المساس بجوهر النحو ، والاعتماد على التهذيب ، والتشذيب والتبويب المفصل لمسائل النحو؛ لئلا تختلط ببعضها.

وبالجملة فإنها اهتمت بالشكل لا بالمضمون.

أما الاتجاه النظري:

فهو الاتجاه الذي عنى بتقديم النظريات الشاملة في التجديد ، والتيسير ، مع تفاوت بينها في جانبي النظرية ، والتطبيق ، ويمكننا أن نحصر هذا الاتجاه في اتجاهين آخرين يمثلانه :

أولاً: الاتجاه العام (النحوي الصرفي).

ثانياً: الاتجاه الخاص (الصرفي).

وسنتتبع هذه المحاولات ، من خلال الكتب المؤلفة في هذا الصدد ؛ لأنها الطريقة الكاشفة في العرض.

أولاً: الاتجاه العام (النحوي الصرفي):

1- (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى 1888-1962[275]:

ظهر هذا الكتاب عام 1937 وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية[276].

275- الأعلام للزركلي: 74/1.

وأثار الكثير من الاهتمام، وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين[277] ، وفيه حدد المؤلف هدفه من هذه المحاولة فقال: ((أطمع أنْ أغير منهج البحث النحوي للغة العربية ، وأن أرفع عن المتعلمين أصر هذا النحو ، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية ، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها))[278].

والمحور الأساس الذي دار عليه الكتاب، ومنه انبعثت الأفكار التجديدية فيه هو: أن علامات الإعراب دوال على معانٍ... في تأليف الجملة وربط الكلمة... وليست كما زعم النحاة أثراً يجلبه العامل إذ أنّ فكرة الكتاب الأساسية هي صلة العلامات الإعرابية بالمعنى[279].

((وعلى هذا الأساس التجديدي حاول (إبراهيم مصطفى) أن يعيد تبويب النحو فحذف بعض الأبواب، وأدمج بعضها في بعض ، وقدم فهماً جديداً لقسم ثالث ، وكان بصنيعه هذا أنجز ما كان ينوي من تجديد وتيسير))[280].

وأما في جانب الصرف فله رؤية ومنهجية ، فعنده أن الأصل في العَلَمِ أن لا ينون ، ولك في كل علم أن لا تنونه، فإنما يجوز أن يلحق التنوين إذا كان فيه معنى من معاني التنكير، ثم يتكلم عن منع التنوين في الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة؛ لأنه يقتضي إسقاط هذه الألف والعربية حريصة عليها[281].

276- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: 70.

277- لابد من الإشارة إلى أن المجمع اللغوي في القاهرة قد أقره على آرائه،وعدلت المناهج الدراسية بمصر متبعة رأيه. الأعلام: 74/1.

278- إحياء النحو: 1.

279- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: 71.

280- في حركة التجديد النحو وتيسيره: 72.

281- ينظر: نفسه: 75.

هذه المحاولة كانت مهمة في سبيل رسم مسار جديد للدرس النحوي[282] يقوم على أمرين:

الأول: يتصل بأصول التعليم وطرائقه.

الثاني: يتصل بالمنهج .

فالصعوبة تنبع من المنهج الذي سار عليه النحاة في وضع القواعد وتدوينها، فلابد من تغيير المنهج النحوي ، ولعل هذه الفكرة تمثل جذور فكرة (الإحياء) عند إبراهيم مصطفى[283].

2- *كتاب (النحو المنهجي) محمد احمد برانق*

تأثر محمد أحمد برانق بمحاولات التيسير التي سبقته، وقد ألزم نفسه أن لا يخرج عما رسمه المتقدمون فإن اختلفوا أخذ بالأيسر من آرائهم غير ناظر إلى مدرسة ، أو نحوي ، أو إلى قوي، وضعيف ، ومشهور ، ونادر ، أو مطرد ، أو شاذ ؛ لأن الغرض هو حفظ اللسان من الخطأ واللغة من اللحن[284].

يقول محمد أحمد برانق: ((ولذلك -أي لأسباب الصعوبة- ؛ نقتصر منه على ما يحتاج إليه ونقدمه نحواً وظيفياً أي أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، ونحدد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها وتيسير في كثير من الأبواب تيسيراً لا يفوت على المتعلمين الفائدة ولا نخرج فيه عن الحدود التي رسمها المتقدمون، وإن اختلف المتقدمون أخذنا من رأيهم بالأيسر... وإذا اتجها اتجاهاً وظيفياً راعينا أن نجمع المعاني الواحدة في باب ولا نفعل ما فعل النحويون من قبل فمزقوها تمزيقاً))[285].

282- ينظر: فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث: 25.

283- ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: 95.

284- ينظر: في حركة التجديد وتيسيره: 79-80.

285- النحو المنهجي: 50-51.

ومن الأمثلة على ذلك أسلوب النفي وأسلوب التوكيد كما يقول كانت مفرقة فجمعناها. فبدأ بـ:

1- إصلاح المسند ، والمسند إليه ، حتى وصل إلى المقصور، والممدود وتثنيتهما وجمعهما... ماراً على تيسيرات أخرى كما سماها منتهياً بتقرير لجنة الوزارة، وقرارات مجمع اللغة العربية المصري[286].

وفي باب الصرف حاول التيسير في المقصور، والممدود، من خلال تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً فقال بأن تقلب الألف (ياء) على أية حال كان أصل الألف سوى بعض الكلمات الشاذة القليلة التي يمكن أن تحفظ وهي غير متداولة وهذه الكلمات هي(الشَذا والشَفا والصَلا والطَلا والعِشا والفِرا والقَفا والمَها).

وهذه القاعدة تنطبق في التثنية ، وجمع المؤنث السالم .

أما في جمع المذكر السالم فإن الألف تحذف ويبقى الحرف الذي قبلها مفتوحاً للدلالة عليها[287].

ثم يقول في الخاتمة مبيناً حقيقة التيسير الذي نهجه: ((والذي يهمني أن أشير إليه في آخر هذا الكتاب هو أن جميع خطوات التيسير من أي ناحية كانت لم تمس أصلاً من أصول اللغة ، أو شكلاً من أشكالها ، وقد احتججنا لبعض أوجه التيسير التي أخذت الوزارة بها ، وبينا أنها من آراء المتقدمين ، وذكرنا أن الذي حدا بالقائمين على الأمر أن يأخذوا بها إنما هو التيسير على التلاميذ))[288].

3- ***في النحو العربي قواعد وتطبيق للدكتور مهدي مخزومي***

286- نفسه: الفهرست 159 -160.

287- ينظر: في حركة التجديد وتيسيره: 81.

288- النحو المنهجي: الخاتمة 158.

إن آراء المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) بعضها مستمد من النحو الكوفي، وبعضها مما تابع فيه ابن مضاء القرطبي ، وبعضها مستمدة من(إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى ، وبعضها مستمدة من خلال خبرته الطويلة في تدريس النحو وتقليب النظر فيه[289].

يقول في مقدمة كتابه :((هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليس من طبيعته ، ولا من منهجه ، فألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً، وألغيت معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي ، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله... وخلطت فصولاً... وفرقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة))[290].

ويمكن تلخيص آرائه التيسيرية في كتابه هذا و في غيره بالاتي:

1-: إلغاء نظرية العامل في الجملة ، وتقسيمها ، معتمداً على المسند ، والمسند إليه [291]

2-: الإعراب إذ يعتبر الضمة علامة الإسناد[292] ليس إلا ، والكسرة على الإضافة ويسميه الخفض ، والنصب علامة على أن الكلمة ليست مسندة ولا مضافة[293].

3-: في الاشتقاق يرى أن ما ذكر من مذاهب القدامى ، والمحدثين عن مسألة الاشتقاق كله كلام محض اجتهاد ، وكلام ظني لا يمكن القطع به ؛ لأننا لم نعاصر

289- في حركة تجديد النحو وتيسيره: 107.

290- في النحو العربي قواعد وتطبيق: 15-16.

291- ينظر: الدكتور مهدي المخزومي: 17.

292- نفسه: 24.

293- نفسه: 27.

بداية اللغة ونشأتها وهو كلام لا طائل تحته ، وهي لا تصلح أن يكون مثلها سنداً لدرس اللغوي[294].

4-: في أقسام الفعل وصيغه الزمنية فالمخزومي يذهب مذهب الكوفيين من أن أقسام الفعل ماض ومضارع ودائم، ولم يعد فعل الأمر من أقسام الكلام فهو عنده مجرد طلب إحداث الفعل وليس فعلاً[295].

إلا أن هذه المحاولات لم تسلم من نقد فقد تتبعها الباحث أياد عبد الجبار الويسي في بحثه (الدكتور مهدي المخزومي وآراؤه في التيسير)[296].

ثانياً: الاتجاه النظري الخاص (الصرفي)

وهذا هو الاتجاه الذي عني بتيسير الصرف العربي خاصة ، وتقديم البدائل والحلول المناسبة لمعضلات الصرف ومشكلاته ، ويمكننا من خلال الاستقراء أن نقسم هذا الاتجاه على قسمين أيضاً:

الأول: التيسير الصرفي التقليدي.

الثاني: التيسير الصرفي الألسني

294- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 111.

295- الدكتور مهدي المخزومي وآراؤه في التيسير: 44.

296- ينظر: نفسه: 59-60.

الأول: التيسير الصرفي التقليدي

ويمكننا أن نعد محاولتين مهمتين في هذا الصدد[297] أما المحاولة الأولى فهي محاولة عبد القادر

الفيضي وعبد الله الدارمي في كتابيهما **(تيسير الصرف)**.

وأما المحاولة الثانية فهي محاولة عبد العليم إبراهيم في كتابه **(تيسير الإعلال والإبدال)**.

ولنبدأ بالعام ، ثم الخاص (تيسير الصرف) لعبد القادر الفيضي وعبد الله الدارمي وهو كتاب عني مولفاه بتقديم المادة الصرفية بأسلوب حديث من خلال الشكل فقط.

وأقرب ما يكون هذا الكتاب من محاولة علي الجارم ن ومصطفى أمين في كتابيهما (النحو الواضح) إذ اعتمدا على طريقة الاستنباط للقاعدة من خلال الأمثلة.

وهذا ما صرَّح بت مؤلفا كتاب (تيسير الصرف) إذ يقولان في المقدمة: ((نرى المبتدئين من الطلاب يتجشمون صعاباً في درس علم الصرف ، ويقاسون عناءً شديداً في إدراكه، ونرى أيضاً إن الكتب الموضوعة لهم فيه لا تيسر درسه ولا تأخذ بأيدي الطلاب إلى الغاية، ما اضطرنا إلى وضع كتاب يتيسر به درسه))[298]. ثم قالوا عن الطريقة المتبعة في التأليف : ((وقد رأينا أن الطريقة التي ابتكرها الشيخ علي الجارم ، والشيخ مصطفى أمين في كتابيهما (النحو الواضح) لها كبير الأثر في

297- هناك محاولات كثيرة في هذا الجانب تركناها: لأن ما ذكرناه جاء فيه القصد في التيسير أما غيرها فخلت من ذلك من هذه المحاولات مثلاً (شذى العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي) وكتاب (في التطبيق النحوي والصرفي) عبده الراجحي وكتاب (الصرف الواضح)د.عبد الجبار النايلة...وغيرها كثير.

298- تيسير الصرف: 2.

تذليل قواعد العربية وتقريبها للناشئين... فقررنا أن نحتذي حذوه في هذا الكتاب وهذه الطريقة هي طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قرباً للعقول)[299].

وارتكزت طريقة مؤلفي تيسير الصرف على ثلاثة عناصر مهمة[300]:

أولاً: الإكثار من الأمثلة.

ثانياً: وضع القواعد والتعريفات في عبارات قريبة إلى الإفهام.

ثالثاً: وضع التمارين عقب كل قاعدة لترسيخ المحصّل في الأذهان.

فقسم المؤلفان الكتاب إلى ثلاثة وخمسين درساً، بدا الدرس الأول بالكلمة وأقسامها وانتهاء بالدرس الأخير (حذف الهمزة للتخفيف في المهموز).

ويمكننا أن نلاحظ عدة مزايا في هذا الكتاب:

أولها: كثرة الامثلة المصنوعة مع سهولتها ودلالتها المستعملة في الحياة اليومية للمتعلمين.

ثانيها: لم يستشهدا ببيت واحد من الشعر، واعتاضا عنه بآيات من كتاب الله عز وجل.

ثالثها: حاولا دراسة الصرف من خلال الجملة ، وذلك بعرض الجمل ، والاستفاضة في شرح المفردات قبلها:

الأمثلة:

1- قتل داود جالوت[301].

299- نفسه: 3.

300- ينظر: نفسه: 3.

301- البقرة: 251.

2- فشربوا منه إلا قليلاً[302] ...

البحث، تأمل قتل وشرب في المثالين الأول والثاني تجد أنهما كلمتان تدلان على حصول عمل- وهو القتل والشرب- في زمن خاص فإن القتل من داود قد وقع في الزمن الماضي وكذلك الشرب.

وقد درسنا في الدرس أن الكلمة التي تدل على وقوع عمل في زمن خاص تسمى الفعل.

أما هذان الفعلان -قتل وشربوا- فيدلان على وقوع العمل في الزمن الماضي...)[303].

رابعها: لم يذكرا أياً من الخلافات الصرفية، واستخداما لغة واضحة سهلة.

خامسها: الاستعانة بالجداول التوضيحية في كثير من الأبواب الصرفية وخاصة فيما يتعلق بالأفعال وإسنادها إلى الضمائر وغيرها[304].

وبالجملة فإن هذا الكتاب يمكن أن يكون صورة لما عليه مناهجنا في التعليم الابتدائي والثانوي في المادة النحوية والصرفية.

أما الكتاب الأخر فهو **(تيسير الإعلال والإبدال)** لعبد العليم إبراهيم

يقول المؤلف في مقدمة كتابه مبيناً سبب تأليف الكتاب (يلقى طلاب الدراسات الصرفية عناءً كبيراً في تفهم قواعد الإعلال والإبدال والتطبيق عليها؛ وذلك لما يعرض له هذا الباب من البحث وراء الأصول المعجمية... وقد ثبت بالتجارب في الميادين التعليمية أن قواعد هذا الباب لا تثبت في ذهن الطالب... ولهذا رأيت وضع

302- البقرة: 249.

303- تيسير الصرف: 13-14.

304- ينظر: الصفحات 34-35، وكذلك تصريف الفعل المثبت من الفعل المضارع 43-44، ومن الأمثلة الأخرى الصفحات 48، 53، 59، 62،... الخ.

هذا الكتاب على نهج أعتقد أن فيه شيئاً من الغناء، لأنه يجمع بين التوضيح والتدريب)[305].

ثم يعرض الكاتب منهجه في ذلك إذ يلخص في نقاط جاء فيه:

(1- فقد جريت في عرض أنواع الإعلال والإبدال على نهج في التقسيم ميسور الفهم، سهل التناول[306].

2- تجنبت ذكر الشروط والتعرض للكلمات الشاذة أو النادرة الاستعمال.

3- وعرضت هذا الموضوع في جداول ميسرة.

4- راعيت كذلك أن يخرج الطالب من هذه الدراسة وهو يتذكر أهم القواعد المتصلة بمعظم أبواب الصرف، كالمصادر والمشتقات وإسناد الأفعال إلى الضمائر...

5- وكان الاهتمام بعرض طوائف كبيرة من التدريبات... وهذه التدريبات هي أهم المعالم التي يتسم بها هذا الكتاب)[307].

هذا الكتاب لا يختلف في منهجه عن الذي سبقه وهو كتاب تعليمي بالدرجة الأولى خاص بالطلاب.

فلم يأت المؤلف بجديد في مجال الإعلال أو الإبدال بل تكرار ما في كتب المتقدمين بطريقة عرض جديدة ثم الملاحظة على هذا الكتاب إنه مشتمل على موضوعات أخرى من الصرف غير الإعلال والإبدال وهو بلا شك خلل في المنهجية إذاً لابد من تعديل العنوان أو جعل تلك الموضوعات المدخلة في ملحق بالكتاب.

305- تيسير الإعلال والإبدال: 3.

306- نفسه: 3.

307- تيسير الإعلال والإبدال: 4.

وإن لم يذكر المؤلف شروطاً في كتابه إلا أنه ذكر شرطاً واحداً منها ولعله اقتضاه المقام[308].

الثاني: التيسير الصرفي الألسني

ونعني به التيسير الذي قام على نظريات علم اللغة الحديث[309]. وخلاصتها دراسة الصرف من خلال علم الأصوات .

وسنقف على ثلاث محاولات في هذا الصدد[310] ؛ لنوضح هذا الاتجاه:

فالمحاولة الأولى: للدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي).

المحاولة الثانية: للدكتور الطيب البكوش في كتابه (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث).

المحاولة الثالثة: للدكتور أحمد الحمو في بحثه (محاولة السنية في الإعلال).

308- ينظر: تيسير الإعلال والإبدال: 21.

309- إن مصطلحات (الألسنية وعلم اللغة والألسنيات) كلها تدل على مسمى واحد وهو العلم الجديد أو الاتجاه الجديد الذي ظهر في الستينات من القرن الماضي في حقل الدراسات اللغوية معتمداً على النظريات الغربية في هذا الصدد. ينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية العربية: 6.

310- اقتصرنا على هذه الثلاثة دون غيرها لشهرتها بين الدارسين وشمول منهجها فيما تطرح، وهناك غيرها الكثير من المحاولات منها على سبيل المثال: (الصرف وعلم الأصوات) كتاب للدكتور دزيرة صقال وكتاب(مدخل ‘إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة) للدكتور مصطفى النحاس وكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) للدكتور تمام حسان (والألسنة العربية مقدمة –الأصوات– المعجم– الصرف) ريمون طمان.

المحاولة الأولى: (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي)

د.عبد الصبور شاهين

يعد هذا الكتاب من المحاولات المهمة في هذا الصدد دعا فيه مؤلفه دعوة صريحة إلى الخروج عن المنطلقات التقليدية القديمة في دراسة الصرف العربي ، بل جَعَلَهَا من الأوهام والأخطاء التي لا يمكن أن يستمر الدرس اللغوي عليها ، والعالم في ركاب التقدم ، مع اعترافه بالجهود التي بذلها علماؤنا القدامى .

إلا إن محاولاتهم – كما يرى–أصبحت في عداد المحنطات التي لا حراك فيها ، غير الشكل.

ويمكننا أن نشير إلى أهم المرتكزات التي بنى عليها نظريته في هذا الجانب:

أولا: ربط الظواهر النحوية بالظواهر الصوتية يقول د. عبد الصبور شاهين: ((إن من النادر أن نجد في كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية ، وأخرى صوتية مع أَنَّ الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي)) وكذلك يدعو إلى ربط الظواهر الصرفية بالظواهر الصوتية يقول في هذا الصدد : ((وكذلك الصرف بل هو أشد التصاقاً من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها... وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا بتشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فلقد كانوا معذورين))[311].

ثانياً: التفريق بين علم الرسم (الإملاء) وبين الصرف؛ كيلا تتداخل اهتمامات علم الرسم ، وخصائص التصريف يقول في هذا الجانب((وكان أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة... وكان السبب في هذا الخلط ، هو الاعتقاد بأن اللغة هي ما تحتويه رموز الكتابة من حروف... ربما لأنهم كانوا يهتمون أساساً بما تلقوا من نصوص الماضي ، لا بما كانوا ينطقون فعلاً

311– المنهج الصوتي للبنية العربية: 9.

. وفرق عظيم بينما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه... فإن الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر...))[312]

ثالثاً: اعتماد المنهج العام الذي يبدأ من ابسط أحوال المادة اللغوية ، ليصل إلى أعقد تركيبها على وفق المنهج الجديد[313].

رابعاً: درس الصرف العربي من خلال الأصوات ، والمقاطع ، وهو ما لم يكن عند القدماء. وقسم الأصوات إلى نوعين:

أ- الصوامت: وهي الحروف عند القدماء.

ب- الحركات: وهي الضمة ، والفتحة ، والكسرة[314].

((وأما المقطع فهو مزيج من صامت وحركي يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها))[315].

وهي خمس مقاطع أساسية اثنان مرتبطان بالوقف[316].

خامساً: تفسير الظواهر الصرفية على أسس صوتية ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : ((وأصل (اتصل) .. (أوتَصَل) يقول الصرفيون : إن الواو أدغمت في التاء بعدها فصارتا تاءين: أتّصَل، وذلك دون أن يناقشوا العلاقة الصوتية بين الواو ، والتاء ، ونحن نقرر أن بين الصوتين تباعداً لا يسمح بتأثير أحدهما بالأخر ، فلا مماثلة بينهما ولا إدغام.

312- نفسه: 10.

313- نفسه: 7، 16.

314- المنهج الصرفي للبنية العربية: 26.

315- المنهج الصرفي: 38.

316- ينظر: المنهج الصرفي: 40.

والذي حدث في رأينا هو: أن الواو وقعت بعد كسرة ، وهو تتابع تكرهه العربية، لأنه تتابع بين الحركة الأمامية الضيقة(الكسرة) والخلفية الضيقة(الضمة)، فكان لا بد من التخلص منه، ولذلك تصرف الناطق بهذه الطريقة التي توحي بأنه أسقط الواو، وحافظ على إيقاع الكلمة بتضعيف التاء: اتّصل، تعويضاً موقعياً))[317].

سادساً: الاعتماد في باب الإبدال ، والمماثلة ، والهمزة ، وعلاقتها بأصوات العلة على ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين ليتم التأثير، إبدالا أو مماثلة.

وهذه العلاقة ترجع إلى اعتبارين أساسيين:

1- تقارب المخرج أو اتحاده.

2- كون الصوتين من مجموعة واحدة من الصوامت أو الحركات[318].

ثم يقول ممثلاً لما كان عليه الصرفيون من وهم:((وفي هذا الصدد يرد علينا ما ذكره الصرفيون من أن (الواو) أو (الياء) تقلب (تاء) إذا كان أحدهما (فاء) للافتعال ، وما تصرف منها نحو: (اتّصل واتّعد) من الوصل والوعد.

وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو والياء (تاء)؛ تأثراً بتاء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً؛ لبعد ما بين التاء من جانب ، والواو والياء من جانب آخر... وكل ما حدث هو استثقال الواو، والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال، لا غير))[319].

317- المنهج الصرفي: 71.

318- ينظر: المنهج الصوتي: 210-211.

319- نفسه: 211.

سابعاً: ترك المؤلف التعرض لبابين من أبواب الصرف وهما : (الإمالة ، والوقف) فالإمالة برأيه لم تعد تمارس على مستوى الفصحى الحديثة، وأما الوقف فهي ظاهرة نحوية[320].

فهذه هي أهم المرتكزات التي بنى عليها الدكتور عبد الصبور شاهين نظريته في كتابه.

أما النتائج التي يمكن أن تعد في هذا الكتاب فهي كما يقول: ((لقد أسفر المنهج الذي أقدمه اليوم إلى قراء العربية عن نتائج كثيرة تتغير بها مفاهيم كثيرة، وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل))[321]. ويمكن تلخيص ما توصل إليه البحث بنقاط:

1- أن الصوت الصامت (الساكن) يتحرك حيناً بحركة قصيرة ، ترسم برموز إضافية فوقه أو تحته ، ويتحرك حيناً آخر بحركة طويلة تأخذ صورة (الألف ، والواو ، والياء) ، وتطبيق ذلك على الفعل المعتل الأخر، وهو المنتهي بحركة طويلة في مثل (يسعى- يدعو- يرمي) فهو في رأي النحاة يرفع بحركة مقدرة ، وينصب بتقديرها على الألف، مع ظهورها في الواو والياء، ولكنه في حال الجزم يجزم بحذف الألف (والفتحة قبلها دليل عليها) ، أو الواو (والضمة قبلها دليل عليها)، أو الياء (والكسرة قبلها دليل عليها) .

((ونرى نحن : أن عين الفعل في الأمثلة الثلاثة السابقة لا تتحمل أي حركة قبل أصوات العلة في أواخرها، بل إن أصوات العلة حركات عين الفعل، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ليس إلا، تماماً كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح))[322].

ويقاس على غيرها في هذا الباب.

320- ينظر: نفسه: 213.

321- نفسه: 17.

322- المنهج الصوتي: 18.

ثم يقول معقباً بعد سرد طائفةٍ من الأمثلة: ((فهذه هي الصورة الواقعية لسلوك اللغة كشف عنها التعليل، وكشف في الوقت نفسه عن الوهم الذي عاشته الأجيال طيلة القرون، تحفظ صيغ الإعراب، دون أن تعبر عن الواقع))[323].

2- من نتائج كتابه التيسير في جانب الإبدال وهو (إبدال الهمزة واواً ، أو ياء) يقول عبد الصبور شاهين بعد عرضه لمراحل وصول صيغة (خَطَايا) جمع (خَطيئة) يقول بعد ذلك:((وقد عذب الصرفيون أنفسهم، وعذبوا الدارسين معهم في تصور هذه المراحل الافتراضية مع أن القضية في ذلك كله تخضع لملاحظتين:

الأولى: أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة، بالنسبة إلى (قضّية ومطية وهراوة) ولسنا نجد

الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً.

كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خطايا) : أنها جمع (خطيّة) ، بالياء المشددة، على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء ، فلامها حينئذٍ كلام (قضيّة).

والثانية: لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل) ؟ ؟ وما ذا الذي حَتَّمَ هذا المثال في هذه الكلمات؟

أليس من الأيسر أن يقال: إن وزنها جميعاً : (فَعَالى) كعذارى، وصحارى ومدارى؟... وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة، كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب، بحمل المعتل على الصحيح!!

ذلك هو الحل الذي نراه لهذه المشكلة، بعيداً عن أعتساف الصور الصرفية))[324].

323- نفسه: 20.

324- المنهج الصوتي: 181، ومن قضايا التيسير التي نادى بها في باب الإبدال وهو(إبدال الواو والياء ألفاً) قال(وهي فيما يبدو من أعقد مسائل هذا الباب لأن من غير اليسير أن يحفظ المرء هذه الشروط العشرة ليتعرف على حالة إبدال واحدة ولكن لهذه المسألة طريقة أخرى تعتمد على ملاحظتين...) نفسه: 194.

3- من نتائج هذا الكتاب أيضاً وضع قاعدة لنهج جديد في الصرف العربي ، لها ما لها ، وعليها ما عليها ، ولكنها تبقى محاولة – وهو أهم ما فيها- ثم إنه لم يزعم أن خلافه الصرفي مع الصرفيين الأوائل في كل مسألة بل قال: ((ليس من الضروري أن يختلف المنهج القديم مع هذا المنهج في كل جزئية ، فهناك نقاط لا تحتمل اختلافاً ، ذكرتها كما جاءت في الكتب القديمة))[325].

المحاولة الثانية: (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث)

للدكتور الطيب البكوش

ويمكن أن نعد هذه المحاولة من المحاولات المتقدمة في تطبيق النظم الألسنية في دراسة الصرف العربي .

غير أَنَّ هذه المحاولة اقتصرت على الفعل الثلاثي المجرد ؛ وذلك لأن عمل هذه الدراسة قائم على الإحصاء الذي استغرق سنوات عديدة لإعداد هذا البحث .

ومما يسجل لهذا البحث من آليات وأهداف ونتائج ما يأتي:

أما الآليات: ففي المجال النظري : اعتمد اعتماداً كلياً على المبادئ الصوتية التي أفرزتها الدراسات الحديثة ، مع الاستعانة بآراء القدماء إن ناسب المقام ، أو لم يكن به تعارض مع الألسنية الحديثة .

وأما في المجال العملي: فإن أبرز ما يلاحظ هو الاعتناء بالجداول الإحصائية التي أفرزت معطيات مهمة كان الدرس الصرفي بمسيس الحاجة إليها ، وكذلك ربط الصلة بين الماضي والحاضر، والقديم والحديث ، مع محاولة إنارة المفاهيم القديمة بالمفاهيم الحديثة بغاية التبسيط الممكن ؛ حتى يشعر القارئ بمواطن الالتقاء ، ومواطن الافتراق ، وحتى لا يشعر بالقطيعة بين فقه اللغة القديم ، وعلم اللغة الحديث .

325- المنهج الصوتي:

وانطلق المؤلف من ظاهرتين أساسيتين في الصرف العربي هما:

أ- تغير الحركات بتغير الصيغ ، ولاسيما حركة عين المضارع بالنسبة للماضي، وما تخضع له من سلطان السماع.

ب- وتغير الصيغ بتأثير التضعيف ، والهمز والإعلال خاصة[326].

وكذلك استعان المؤلف باللهجات العربية متى كانت فيها فائدة تمكن من الخروج بنتيجة.

الهدف من الدراسة: قال البكوش: ((قد كان هدفنا أن نجد سر مثل هذه الظواهر، والمبادئ التي تقوم عليها ، والقوانين التي تخضع لها في تصرفها الغريب أحياناً))[327].

أما نتائجه: فيتمثل بتقديم جدول إحصائي عام مع التعليق على هذا الجدول.

وخلاصة تعليقه: أنه توصل إلى أنه يوجد من الأفعال العربية -حسب تركيبه الحرفي- أربعة وثلاثون صنفاً ، وجميعها يرجع إلى صنفين كبيرين:

الأول: الأفعال العادية(الأفعال السالمة).

الثاني: الأفعال الخاصة أو غير العادية:(المضاعف ، والمهموز، والمعتل ، بأنواعها المختلفة)[328].

ويمثل هذا الصنف الخاص أربعين في المائة من الأفعال العربية وهي نفس النسبة في الاستعمال القرآني فيوجد في القرآن الكريم 629 مادة فعلية سالمة، مقابل 556 فعلية غير سالمة.

326- ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 27.

327- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 32.

328- نفسه: 176.

وقسَّم هذه الأفعال الخاصة أيضاً إلى قسمين بحسب العلة:

أ- الأفعال ذات العلة الواحدة.

ب- الأفعال ذات العلتين ، أو الثلاث في بعض الأحيان[329].

المحاولة الثالثة: (محاولة ألسنية في الإعلال)

للدكتور أحمد الحمو

وإنما اخترنا هذه الدراسة لتناظرها مع (تيسير الإعلال والإبدال) لعبد العليم إبراهيم .

غير أن السياق والمنهجية في كليها مختلف عن الآخر .

إن سبب اختيار المؤلف لموضوع الإعلال هو الصعوبة التي تكتنف هذا الدرس ، ويعتقد المؤلف أن الصعوبة تكمن في أسلوب الطرح القديم الذي طالما أرهق الدارسين .

والفارق بين الطرح الجديد والطرح القديم أن:

الأول: يرى أن أصوات (الواو والياء والألف) ، وكذا الحركات على أنها(مصوتات) بخلاف بقية أصوات اللغة كالسين ، والميم التي يعتبرها من (الصوامت) .

أما الثاني: فيعتبر أن أصوات العلة : (الألف والواو والياء) هي حروف حالها حال السين والصاد والعين.

ومن هنا اختلفت المنهجية في معالجة مشكلة الإعلال.

وقد اعتمدت منهجية الحمو على ثلاثة محاور مهمة :

الأول: الانطلاق في تفسير الظواهر مما هو موجود فعلاً في اللغة دون اللجوء إلى افتراضات ، ومزاعم لا أسس لها[330].

329- نفسه: 176- 177.

الثاني: اعتماد مبدأ دراسة اللواحق ، والسوابق[331].

الثالث: اشتقاق الأسماء من الأفعال المضارعة ، واشتقاق الأفعال المضارعة من الأفعال الماضية[332].

ومما توصل إليه البحث في هذا الميدان بخصوص الإعلال فكرتان:

الاولى: إن حرف المد في جذر المضارع قد نشأ من إطالة المصوت الداخلي القصير في جذر الماضي وليس من أصل مزعوم مثل (قول) و(بيع)[333].

والثانية: أن الألف في (قال) و(باع) دخيلة على جذر الفعل وتؤدي وظيفة محددة هي الدلالة على الشخص الغائب لخلو اللواحق من هذا المدلول[334].

وبناء على كل هذه المعطيات وضع حلاً لمشكلة الهمزة في (سأل وسئل وسؤال) وهذا الحل يعتبر أن الهمزة في (سأل) في حقيقة أمرها (مصوت قصير) والذي نسميه (فتحة) والهمزة في

(سئل) هي (كسرة) والهمزة في (سؤال) هي ألف ممدودة ليس إلا.

ولو كتبا كلمة (سؤال) هكذا (سُآل) بلا همزة فسوف تنطقها بلفظها الأصلي نفسه، لأن الهمزة ليست إلا من خداع الكتابة ويمكننا هكذا تطبيق المبدأ المذكور على بقية الأمثلة[335].

330- ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: 171.

331- ينظر: نفسه: 174.

332- نفسه: 177.

333- ينظر: نفسه: 174.

334- ينظر: نفسه: 175.

335- ينظر: نفسه: 181.

وما يجدر الإشارة إليه في هذه الدراسة (تطبيق النتائج الصرفية في الدراسة النحوية) وذلك في ثلاثة أمور:

أولاً: ((ويترتب على هذه النظرة إلى الحركات التي تلحق بالفعل المضارع أمران هامان: أولهما : أن النصب ، والجزم في الفعل المضارع ليسا ناشئين عن أدوات يسمونها أدوات النصب والجزم ، بل عن الوظيفة التي يراد للفعل أن يؤديها في الجملة فالضمة في آخر الفعل هي (دال) ومدلوله (التقرير والإثبات) ، والفتحة (دال) ومدلوله (التعليق والاستقبال) ، والسكون (دال) ومدلوله (الامتناع)))[336].

ثم يذكر بعد ذلك: أن تسمية الفعل المضارع لا تشير إلى الوظيفة ، أو الوظائف المنوطة بهذا الفعل في الجملة ، علاوة على كونها غير صحيحة ، ولكن هذه التسمية تشير إلى الأساس غير الوظيفي الذي قام عليه النحو العربي منذ بدايته[337].

ثانياً: تقرر أن مصوت (الألف) دال على الشخص الغائب في الفعل (الأجوف والناقص) وكذا اسم الفاعل، أي أن مصوت الألف بمثابة دال على الفاعل .

ولكن ما هي الدوال على الفاعل في الماضي الصحيح إذا أسند إلى ضمير الغائب؟ نحو (صَعَدَ).

والجواب على ذلك هو أن الدال (صفر) ، والدال (صفر) بالمفهوم اللساني الحديث يعني خلو إحدى الصيغ من دال منطوق ، بالمقارنة مع صيغ أخرى تشتمل على دال خاص بها[338].

ثالثاً: أن الاسم مشتق من جذر المضارع ، وجذر المضارع مشتق من جذر الماضي لا العكس

336- نفسه: 184.

337- ينظر: نفسه: 185.

338- ينظر: نفسه 186.

كما قرر النحاة[339].

هذه هي الاسس التي قام عليها وتوصل إليها بحث الدكتور أحمد الحمو.

وبعد كل ما تقدم من عرض في مجالي التيسير التقليدي ، والتيسير الألسني ، لابد من ذكر مواطن هذا التيسير لننتقل بعدها إلى معرفة أسبابه ونتائجه.

مواطن التيسير الصرفي

بدت جليا بعد هذا العرض للمواطن التي تم التركيز عليها في قضية تيسير الصرف ، ولنا أن نعد ذلك في نقاط ليسهل حصرها :

أولا: تقديم المادة الصرفية في مناهج يسيرة مع مراعاة سهولة العبارة .

ثانيا: توجه المؤلفون إلى الأمثلة فتركوا الاستشهاد بالشعر واستشهدوا بالأمثلة المصنوعة ذات الدلالات الحية .

ثالثا: ترك بعض الموضوعات في مادة الصرف مثل التصغير والنسب والوقف وهمزة الوصل والقطع .

هذه الثلاثة الأول وما شاكلها كانت على النهج التيسيري التقليدي –كما رأينا– ، ولا جديد فيها بما يمس المادة الصرفية في صميمها .

وأما التيسير الألسني فقد ركز على موضوعات عدة ،وهي على قسمين :(المنهج) و(التطبيق) ولنبدأ بالمنهج مورديه في نقاط :–

أولا: رفض الفرضيات التي قام على جزء منها الدرس الصرفي التقليدي ، والاعتناء بالواقع الوصفي في اللغة العربية فهو اكشف للحقيقة ، وأسهل فهما .

339–ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال : 188.

ثانيا: ربط الظواهر النحوية والصرفية ، بالظواهر الصوتية .

ثالثا: الانطلاق من أصغر وحده صرفية ، إلى أكبر منها وهو ما يسمى بـ(المنهج التفكيكي) .

رابعا: ترك كل ما لا يفيد نطقا مستعملا واقعا في الحياة اليومية للناس ، ومن ذلك ترك باب الإمالة ، والوقف ، واخذ ما يحتاج إليه في جانب التصغير ، والنسب .

أما ما يتعلق بجانب (التطبيق) فيمكن تلخيصها بالمحاور الآتية :

1- الاستعاضة عن الفرضيات في جانب (الإعلال ، والإبدال) خاصة ، بالقول : بضرورة وجود علاقة صوتيه بين الصوتين المتجاورين ؛ ليتم التأثير إبدالا ، و مماثلة .

2- حل مشكلة الإعلال ، والإبدال بطرح مقولة أن : (ألف) و (الواو) و (الياء) حروف .
والقول بدلا عن ذلك : أنها حركات طال الصوت بها ، واصطلحوا عليها (مصوتات) فبالتالي لا تحتاج إلى القول بان أصل (قال ، وباع) هو (قول ، وبيع).

وأما فيما يتعلق بجانب (الهمزة) بإبدالها (واوا) أو(ياءا) في (خطايا) مثلا: فلا وجود للهمزة فيها ، وبالتالي لا نفترض وجودها أصلا ، فخطايا جمع :(خطيَّة) ، لا جمع : (خطيئة) .

والقاعدة في ذلك هي : (حمل المعتل على الصحيح)؛ وبذلك تزول المشكلة .

3- الاستعانة بالإحصائيات التي يمكن أن تكون دليلا مساعدا في تيسير الصعوبة الكبرى في اللغة العربية كما سماها البكوش[340] ، وضبط (عين الفعل الثلاثي المجرد) يقول الدكتور الطيب البكوش: ((وقد يبدو من الغريب أَنَّ بعض كبار النحاة كالفراء

340- التصريف العربي :97.

وابن جني كانوا يفضلون الكسر بدون مبرر ظاهر ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يَفعُل خاصا بـ(فَعُل) وفضلوا الكسر للتمييز ... إلا أن هذا يتنافى والواقع اللغوي إذ نرى أن الضم يفوق الكسر: 516/802 والاستعمال القرآني يدعم ذلك أيضا: 88/802 ولا شك أن المتعدي من الأفعال يفوق اللازم))[341].

وبعد عرض التحليل الإحصائي يقول : ((واضعف نسبه تجدها في اشتراك الحالات الثلاث (15) وهو أمر طبيعي لان تعدد الحالات ليس إلا شذوذا ؛ راجعاً إلى اختلاف اللهجات ...وأما الحالة الأهم منها جميعا فهي اشتراك الضمة ، والفتحة (284) وضخامة هذا الرقم تدل على تردد العربية في الحالات المطلقة بين الضمة ، والكسرة ؛ لعدم وجود عامل اختياري دقيق))[342].

ثم يقول بعد ذلك متحدثا عن رأيه الذي يحل المشكلة: ((وبذلك نرى أن العربية تنزع إلى تغير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام ، وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي وهي جديرة بان تدرس بإمعان وشمول))[343].

ثم ختم هذا المبحث الإحصائي بالنتيجة الآتية حول الأفعال :

1- بالماضي : (فَعُل ، فَعَلَ ، فَعِل).

فَعُلَ : للاتصاف في صفة الثبوت .

فَعَلَ: للقيام بالفعل والعمل إطلاقا ، وهو إراديا متعديا في الغالب.

فَعِلَ: للتعبير عن حالة وقتية ، أو فعل يقع في مستوى الحواس.

فالتمييز بين هذه الصيغ الثلاث في الماضي يحصل إذا بفضل المعنى.

341- التصريف العربي :92.

342- التصريف العربي: 95.

343- نفسه:96.

2- في المضارع : (يفْعُل ، يفعَل ، يفعِل).

يفعُل: مضارع (فَعُل) إن دل على صفة ، ومضارع (فَعَل) إن دل على فِعْل(أي فعل فاعل).

يفعَل : مضارع (فعِل) إن دل على حالة ، ومضارع (فَعَلَ) إن كان فعلاً عينه ، أو لامه (حرف حلقي).

يفعِل: مضارع (فَعَلَ) فقط.

فالتمييز بين الصيغ الثلاث بالمضارع يحصل باعتماد معنى الماضي عامة ، وطبيعة الأصوات في (فعل) خاصة[344].

أسباب التيسير الصرفي

بدا جليا بعد هذا العرض السبب الرئيس لتيسر الصرف ألا وهو- وبكل اختصار - : (صعوبة الدرس الصرفي) وهذا أمر واقع لا جدال فيه.

ولكننا يمكن أن نناقش هذه الصعوبة التي دعت للتيسير ، وسيعتمد حديثنا في هذا الجانب على شقين:

الشق الأول : مادة الصرف .

الشق الثاني: تعليمها .

أما فيما يتعلق بمادة الصرف : فهي اللغة العربية مفردات و تراكيب وهذه المفردات و التراكيب بذلت من اجلها الجهود الكبيرة لجمعها ، واستقصائها ، وحفظها في مدونات ؛ خدمة لكتاب الله تعالى .

344- ينظر :نفسه:97_98.

لقد تناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وصحابته الكرام الأقوال ، والأحكام التي تتعلق بها ، وبلغت عناية العرب بلغتهم أن ألفوا فيها المؤلفات الكثيرة الرائعة ، حتى إننا إذا استثنينا الصين فلا يوجد شعب أخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته ، وبشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول القواعد غير العرب[345].

أما صعوبة المادة اللغوية العربية فتتمثل في جوانب منها :

1- اتساعها وكثرتها كثره فائقة ن وهي من أغنى لغات البشر ثروة لفظية تستوعب حاجات الأمة الحسيه والمعنوية ؛لأنها من أقدم اللغات تاريخا[346].

وهذه الكثرة من الصعوبة ، وليست هذه الكثرة من العيوب ؛ إذ أنه بلا شك : كلما كانت اللغة واسعة كثيرة المفردات كانت استجابتها لمتطلبات الحياة أكبر ، وأسرع ، وهذا ما يشهد للغة العربية الفصحى التي احتفظت بخصائصها وتراكيبها منذ قرون طويلة ، بل قل إنها اللغة التي استوعبت كتاب الله المنزل بالإعجاز والتحدي ، فيا لها من لغة !.

ثانياً: توسع دلالات مفرداتها ، وظهور ما يعرف بالمشترك اللفظي ، أو الأضداد ، مع كثرة لهجات العرب ؛ لكثرة قبائلها .

ثالثاً: وجود مستويان للخطاب أو التحدث : الأول المستوى الأدبي، والثاني: المستوى العادي.

345- ينظر : المعجم العربي نشأته وتطوره : 1.

346- نفسه:ح.

رابعاً: ظهور العلامات (الإعرابية) أو (حركات الحروف) ؛ التي وسعت من دائرة اللغة توسعاً ملحوظاً ، حتى عزّ على الدارسين ضبطها.

خامساً: تمتعها بالحصانة القرآنية التي قاومت كل الظروف والمستجدات ومحاولات التغيير والتبديل.

سادساً: غيابها استعمالا في الحياة اليومية ، وهذا عامل خطير في صعوبتها ؛ فليس المألوف كغير المألوف ، ولولا القرآن ، والسنة لنأت اللغة عن استعمالها الصحيح نأياً عظيماً، ولاحتجنا إلى مترجمين لفهمها ، كما حصل للغة اللاتينية ، والإنكليزية القديمة .

سابعاً: اختلاف أنساقها ، فمنها : الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، والسداسي .

ثامناً: تعلق الضمائر بكلماتها (بوادئاً ولواحقاً) ، الأمر الذي زاد من كيفيات أدائها ونطقها.

تاسعاً: إن أهم ما عنيت بتيسيره الدراسات الصرفية قديماً وحديثاً هي : (تحولات البنية الداخلية للكلمة) وتنوعها تنوعاً اشتقاقياً كبيراً ، وهذا النوع إما : لإفادة معنى –وهو الأيسر– ، وإما للملائمة الصوتية من غير إفادة معنى –وهذا هو الأصعب– في تحديده واكتشاف مسالكه.

عاشراً: استيعابها الكبير للاصطلاحات وضعاً وتعريباً ، مع وجود باب فيها يسمى (المعرّب والدّخيل) الذي تكلمت به العرب .

حادي عشر: نتيجة لكل ما تقدم كان وضع الضوابط التعليمية كثيراً ما يصطدم بعوائق مثل : الشذوذ ، والندرة ، والقليل ، وهو الأمر الذي مثل نقطة الخلاف الرئيسية بين المُنَظّرين القدماء والمحدثين.

ثاني عشر: اختلاف المكتوب الذي بين أيدينا من نصوص الفصحى ، والمنطوق الفعلي في ذلك الوقت ؛ لأن الكتابة شيء قاصر عن تجسيد المنطوق الصحيح[347].

وكل هذه النقاط يمكن مناقشتها، ليظهر لنا بعد ذلك أنها نسبية تختلف حسب المعطيات التي

يمكن أن تتجسد في كل منها.

أمّا الشق الثاني: وهو تعليم الصرف : فبلا شك أن المناهج التي يمكن أن تكون صالحة قبل ألف عام من غير الممكن أن تكون هي هي في وقتنا الحاضر ؛ وذلك لأن تطور الحياة البشرية ، واختلاف مستويات التفكير من جيل لآخر يحتم أن تختلف لأجله المناهج ، مع مراعاة الحفاظ على السلامة اللغوية .

وقد مر بنا في مبحث سابق كيف تطورت المناهج التعليمية ابتداء من سيبويه ، ولعصرنا الحاضر.

وقد تلخص هذا التطور في ميدان المناهج في عدة جوانب تيسيره :

الجانب الأول:

تبسيط العبارات المعقدة ، واختصار الطريق ما أمكن إلى المقصود من القاعدة.

الجانب الثاني:

إخراج جميع ما لا ينفع نطقاً من تعليلات ، وتأويلات ، وافتراضات.

الجانب الثالث:

السعي لتطوير مناهج تأخذ بنظر الاعتبار الشمول ، والإحاطة.

347- ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 73.

الجانب الرابع:

الاستعانة بكل جديد يمكن من خلاله تيسير عرض المادة ، والوصول إليها من نظريات ، ومختبرات صوتية.

الجانب الخامس:

الاهتمام بالدراسات المقارنة التي ربما تساعد على وصف الظاهرة الصرفية بصورة واضحة ، وشاملة ، مبنية على حقيقة علمية ومن أمثلة ذلك كتاب : (ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية –دراسة لغوية تأصيلة–) تأليف د. اسماعيل أحمد عمايرة.

نتائج التيسير الصرفي

بعد كل هذا الجهد المبذول في تيسير الدرس الصرفي خصوصاً ، والدرس النحوي عموماً تحصلت عدة نتائج مهمة كان الوقوف عليها مهماً من ناحيتي : الإجراء العملي والتنظير العلمي ، وإنْ حتّمَ علينا تقسيم هذا المبحث على قسمين آخرين معتمدين الزمن ، فإنَّنا سنتركه معتمدين على ما تقدم من دراسة ، وصفية للتطور الزمني ، وسنكتفي بالنتائج التيسيرية وحسب .

الناحية الأولى: الإجراء العملي : لقد أخذ الإجراء العملي للتيسير الصرفي حيزاً مهماً من الحياة الثقافية للدارسين – أساتذة وطلاباً – منذ ظهورها في القرن التاسع عشر للميلاد وتتلخص هذه النتائج في :

أولا: ظهور الكتب المنهجية التعليمية التي أقبل عليها الطلاب إقبالا كبيراً ، مع الإشارة إلى المجهود المبذول في إعدادها .

ثانياً: حافظت على المعطيات التي سادت في القرون الماضية في الدرس الصرفي[348] مع مراعاة عدم المساس بشيء من قواعد الأقدمين إلا : بالتشذيب ، والترتيب ، والاختصار ، والحذف لما لا ينفع نطقاً .

ثالثاً: إبراز الجانب الاستنباطي وسيلةً من وسائل التعليم المهمة ، من خلال عرض التمارين والإكثار منها .

رابعاً : ضعف الاعتماد في الاستشهاد على رواية الأشعار وغيرها إلا في القليل النادر، والاكتفاء بالمثال المصنوع القريب من الفهم ؛لأن الغاية هي إيضاح القاعدة الصرفية للمتعلمين.

خامساً : بقاء المعضلات الصرفية دون علاج ، وإن اختلف أسلوب العرض عن الأقدمين وتتمثل هذه الصعوبة في : (الأصل الاشتقاقي ، وحركة عين الفعل الثلاثي ماضياً ومضارعاً) وهو ما نعني به (الدراسة المعيارية) التي لم يتم التخلص منها للآن[349] .

سادساً : إن أهم ما يحتسب لهذه المحاولات التيسيرية هي الحفاظ على اللغة العربية ، في وقت بلغ الضعف والجمود الحضاري أوجه ، مع تزايد الدعوات إلى العامية، ونبذ العربية الفصحى .

348- و تشمل هذه الصعوبات : المصطلحات ، والنظريات القواعدية .

349- ينظر : دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : 11 .

سابعاً : بقاء المحاولات التيسيرية بمفاهيمنا ، وأطرها العامة دون تغيير مهم إلى يومنا هذا متمثلا : بالمناهج الدراسية للتعليم الأساسي ، والتعليم الجامعي[350].

الناحية الثانية: التطبيق العلمي :

لقد مثل التنظير العلمي للدراسة التيسيرية محاولة ربط الصوت بالصرف وهو ناتج الدراسات الألسنية الحديثة ، وهو يعتمد على عنصرين أساسيين : الأول : الوصف ، والثاني : الاستنتاج.

فأما الوصف ونعني به الاعتماد على الظاهرة اللغوية كما هي في التحليل اللغوي من دون

اللجوء إلى الافتراضات ، والتعليلات[351] والذي يمكن أن يحدد من خلال النقاط الآتية :

1- اختصار مراحل الوصول إلى الحقيقة العلمية ، وذلك تطبيقاً للنظرية الوصفية في الألسنية فان علماءنا الأولين قالوا عن الأفعال (قال وباع وخاف) : أنّ أصلها (قَول وبَيع وخَوف) من الثلاثي تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا وكذلك القول في الياء .
إلا أنَّ الاتجاه الألسني يرى أنَّ هذه الأفعال جاءت من البدء ثنائية ، وأنه لا يحق لنا أنْ نفترض أصلاً خارجاً عن طبيعة اللغة ؛ وعليه يتحتم علينا أن نتعامل مع الفعل على صورته التي ورد عليها في الميزان الصرفي وفي غيره فيقاس الفعل على ما هو عليه فيوزن : (قال) على (فال) ، ويطرد

350- وهذا معروف فيما تعلمناه نحن في مدارسنا وجامعاتنا .

351- ينظر : محاولة السنية في الإعلال : 5 .

هذا في باب الماضي الأجوف ، فهم يرون أنْ توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقاً للمقاييس الصرفية التقليدية ؛ ليسهل ضبط قياسها الصرفي ضبطاً دقيقاً[352].

وقد قال بهذا الرأي من علمائنا القدامى الشيخ الرضي في شرح الشافية [353].

2- ضبط حركة عين الفعل الثلاثي في ، الماضي ، والمضارع من دون الحاجة إلى حفظ الأمثلة الكثيرة بأسلوب قياسي سهل .

إذ يشير أحد أقطاب اللسانيات الحديثة في بحث له إلى رغبته في جعل أبواب الفعل الثلاثي الصحيح قياسية ، ويعترض على منهج الصرفيين في

352- دراسة البيئة الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : 262

353- ينظر شرح الرضي على الشافية : 18/1 ولكن من المهم الإشارة إلى أمرين : الأول أن الرضي قد قال عن إعادة الأصل في (قال وباع) اتهاما (قول وبيع) قال ((واعلم إن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال)) شرح الشافية 18/1 . وهذا ما رأيناه عند معاصره ابن عصفور ت 966 هـ حيث يرى أن علة قلب الواو والياء ألفاً في نحو ماذكرنا استثقال النطق بحرف العلة مع استثقال اجتماع المثلين – الفتحة بعد فاء الفعل والفتحة بعد عينه والميل إلى حرف أخف من الواو أو الياء ومجانس للفتحة وهو الألف . نقلاً عن دراسة البيئة الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية 262 .والملاحظ أن هذه الآراء لم تبلغ مبلغاً واضحاً في الفكر العربي الصرفي القديم إذ يقول الرضي معتقداً بالإبدال ((قوله ((إلا المبدل من تاء الافتعال)) يعني تقول في مثل (اضطرب وازدرع) افتعل ولا نقول افطعل ولا افدعل وهذا مما لا يسلم بل نقول اضطرب على وزن افطعل وفحصط على وزن فعلط وهراق وزنه هفعل وفقيمج وزنه فعيلج فيعبر عن كل الزائد المبدل من بالبدل لا بالمبدل منه وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي يجوز أن يعبر بالبدل فيقال في قال : انه على وزن فال)) شرح الشافية 18/1 ولو أحسن من جاء من بعدهم استثمار هذه الآراء وتنقيحها لكان الأمر مختلفاً في الدرس الصرفي .

دراستهم لأبواب الثلاثي ، ويقترح منهجاً بديلاً قائماً على الملاحظة ، وبعيداً عن التعسف ، والافتراض ، والتأويل فيقول: ((يتحدث الصرفيون عن أبواب الفعل الثلاثي ، فيفترضون إن كان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث الفتحة أو الضمة أو الكسرة ثم ينساقون مع القسمة العقلية ، فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة ؛ لأنها لم ترد عن العرب– كما يقولون– وتلك الأبواب التي يرفضونها هي : (فَعُل يفْعَل – فَعُل يفْعِل – فَعِل يفْعُل) فإذا روى لهم بعض الرواة أفعالا مثل : نَعِم ينعُم ، و فَضِل يفضُل ، أخذوا يتلمسون لها الأسباب ، والمعاذير ، وربما كان ابن جني في كتابه الخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال إذا عقد لها في كتابه فصلاً سماه (تداخل اللغات أو تركيب اللغات) فزعم إن قبيلة كانت تقول نعِم ينعَم وأخرى تقول نعَم ينعُم ثم تداخلت اللهجتان فتكون ذلك الوزن الغريب على العربية وهو نعِم ينعُم))[354].

ثم قال بعد ذلك: ((أما الأبواب الستة التي اعترض بها الصرفيون فلا تكاد تخضع لقاعدة واحدة ، ولا يعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية ... وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي إلى القول بأن الأمر مرجعه إلى السماع لا القياس مع أن الملاحظ في جميع اللغات هو اطراد القواعد وندرة الشذوذ ومن الواجب أنَّ ننزه العربية عن مثل هذا الاضطراب والأمر الذي لا يتطرق إليه الشك أنَّ الكثرة الغالبة من أفعال الثلاثي جاءتنا في المعاجم مكتوبة لا منطوقة وكل اعتمادنا في أبوابها على ما رواه أصحاب هذه المعاجم وحين يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أخرى يبحثونها على ضوء أسس ثلاثة معترف بها بين علماء

354– من أسرار اللغة : 46 – 47 .

اللغات في العالم أولها المغايرة (polarity) وتلك هي الصفة التي فطن إليها ابن جني وسماها المخالفة بين الماضي والمضارع حين قال (وإنما دخلت (يفعَل) في (فَعَل يفعَل) من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة . وقول ابن جني هنا قد تؤيده القوانين الصوتية الحديثة التي تجعل الضمة والكسرة أصواتاً ضيقة (close) يقابلها الفتحة التي هي الصوت المتسع (open) فإذا أردنا أن نخالف بين الماضي والمضارع اخترنا للأول الضمة أو الكسرة واخترنا للمضارع الفتحة أو العكس بالعكس))[355].

أو بالاعتماد على المعنى المتضمن نوع الأفعال في المضارع من الماضي [356].

3- إخراج موضوعات من ميدان الصرف لإلحاقها بالميدان اللغوي ومنها :

أ- الكلام عن (همزة التأنيث) في نحو (صحراء) وأصلها المنقلبة منه وان الحديث عنها في الصرف نوع من التمحك والتمحل اللفظيين وافتراضٍ جدليٍ عقيم .

ب-(أوزان الفعل الثلاثي) ؛ لأنَّها ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة لكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفة ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح .

ج- (صيغ جمع التكسير ، وأبنيته) بالصورة التي عولجت بها في كتب الصرف التقليدية إذ قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد لهذه لصيغ دون التعرض لأي قضية تتعلق بقيمتها الصرفية ، ودون إن يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ من وظائف صرفية أو وظائف نحوية في الجمل ، والعبارات .

د- (صيغة افتعل) لأنها أقرب إلى علم الأصوات منها إلى الصرف [357].

---

355 – من أسرار اللغة : 48 – 49 .

356 – ينظر: تفصيل ذلك : التصرف العربي للبكوش : 96 – 98 .

4- علاج القضايا الصرفية لا ينبغي أن يكون على منهج واحد ،وخاصة الأفعال المعتلة ؛ لأنه علاج خاطئ من الناحية العلمية بل ينبغي أن تتبع في ذلك مبدأ : (تعدد الأنظمة) في إطار المنهج الوصفي.

وهذا شيء تفرضه الحقائق فإن الفعل (قال) و الفعل (نَصَرَ) مثلاً -وإن كانا فعلين مجردين- يختلفان في تركيبها المقطعي.

وهذا يوجب علينا معاملتهما بطرق مختلفة ؛ لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو إتباع مبدأ توحيد الأنظمة في علاجهما سوف يؤدي إلى نتائج مضطربة معقدة كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها ، والمقصود منهما المنهج الوصفي ، والمنهج التأريخي [358].

5- حاولت الدراسات الألسنية التركيز على دراسة الأشكال اللغوية ؛ باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها ، ووصفها من خلال قوانين العلاقات ، وأنه يقرر القواعد اللغوية حسبما تدل عليه الملاحظة من دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية [359].

6- ترك الكلام عن المشتقات والقول بأصالة المصدر واشتقاق الفعل يقول د. إبراهيم أنيس

357- ينظر: دراسة البنية الصرفية : 121-122 وهو ينقل عن الدكتور كمال بشر من بحثه (مفهوم علم الصرف) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج/25 رمضان 1969م .

358- نفسه : 125 -126 .

359- ينظر : دراسة البنية الصرفية : 130 .

((والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث ... فلا الفعل ، كما يقول الكوفيون ، ولا المصدر كما يقول البصريون ، أصل للمشتقات ؛ لأنك قد رأيت أن الأولوية على أصالة كل منهما ضعيفة لا تقاوم النظرة الفاحصة فما وجه القول إذن في الاشتقاق ... إنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات ، واشتراكها في شيء معين خير من أن تقوم على افتراض أصل وفرع وهذا القدر واضح كل الوضوح وهو الحروف الأصلية الثلاثة...))[360] .

7- إنَّ النظر إلى الكلمات المكتوبة والعناية بها في أغلب الأحيان هو من أكبر المشاكل في الدرس القديم ((ولو أن علماءنا-رحمهم الله- لم يقتصروا في النظر إلى الكلمة على شكلها الكتابي ونظروا إليها وإلى حركاتها نظرة مختلفة وميزوا بين الرسم الخطي وحال النطق الذي قد تختلف طبيعته مما هو مكتوب لتمكنوا من استنباط قواعد بسيطة للغاية تغني عن كل هذه المصاعب وكان من الممكن أن تصير الاقيسة والنظريات التي اعتمدوها في طرح قضايا الإعلال وعالجتها ابسط وأيسر بالاعتماد على منهج التحليل الصرفي))[361].

8- وأما فيما يتعلق بالمصطلح فأن الألسنة بما حظيت به من ترجمات متنوعة ونقول عن الغرب اختلفت اختلافاً كبيراً ومتبايناً وهي لم تستقر بعد فلذلك نجد هذه الشكوى من أحد الألسنين المعاصرين وهو الدكتور أحمد مختار عمر إذا يقول: ((والحديث عن مشكلات المصطلح الألسني العربي حديث متعدد الجوانب متشعب الأطراف)) ثم ينقل قول أحد الألسنيين الغرب ((وإذا كان أول مظهر من مظاهر

360- من أسرار اللغة : 63 .

361- دراسة البنية الصرفية : 220 .

اكتمال العلوم ، واستقلالها وتكامل رصيدها الفني هو إفرازها لثبتها الاصطلاحي الخاص بها ، فإنَّ الدراسة الألسنية العربية ما تزال بعيدة عن تحقيق هذه الغاية ، وما يزال التأليف المعجمي في مصطلحاتها الحديثة في طور التكوين مقارناً بما صدر ويصدر من معاجم وموسوعات بغير اللغة العربية))[362]. ثم يصف ما قام به (محمد رشاد الحمزاوي) في كتابه (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية) بأنه من ناحية قطرة في بحر ومن ناحية أخرى عمل تراثي دخل ذمة التأريخ لقدمه .[363]

ولعل هذه أهم ما يمكن أن تسجل من نتائج في الدرس الصرفي الألسني .

وهذه النتائج حقيقة ليست ثابتة في كل عمل السني فإنها متغيرة تبعاً للظروف ، والآليات المطبقة ، والنظريات المتبعة في كل عمل ألسني .

362- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية : 6 .

363- ينظر نفسه : 10 .

المبحث الثالث

علاقة الخلاف الصرفي بتيسير الصرف

في

- النشأة والمواطن .
- والأسباب والنتائج .

لا يمكن أن نعتبر أن كل خلاف ينصب في خانة تيسير الصرف ، بل أن من الخلاف ما لا تيسير منه والقول بتركه أولى.

و الخلاف الذي يمكن أنّ يدخل حيز التيسير هو: ذلك الخلاف الذي يقدم البدائل العلمية السهلة في عملية اكتساب المعرفة اللغوية .

وهذا الخلاف التيسيري وجد منذ أول كتاب استقل بالصرف بعد سيبويه وهو: (كتاب التصريف للمازني) وهذا الكتاب وان لم يأت بشيء جديد ذي بال[364]، فإنه يمثل الخطوة المهمة في عزل مستويات الدراسة اللغوية ، والتدرج فيها .

كما لا يفوتنا أنْ نذكر أنه لا يمكن بحال عد كل محاولة دعا صاحبها للتيسير هي من المحاولات التيسيرية ؛ ذلك أنَّ التيسير مشروط بالحفاظ على اللغة لا بمسخها أو استبدالها [365]؛ لذلك جاء هذا المبحث ليربط الخلاف الصرفي بالتيسير الصرفي ؛ لأن نقاطاً مهمة بدت من تتبع كلا الأمرين وسنقتصر على ما يمكن أن يشكل نقطة الوصل بين الاتجاهين .

علاقة الخلاف الصرفي بالتيسير الصرفي في النشأة والمواطن

لقد تسايرت خطوات التيسير الصرفي مع ظهور بوادر الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في مسائل التصريف .

فنلاحظ أن المنهجية التي قام عليها كتاب التصريف للمازني ت 249 هـ هي منهجية تيسيرية بكل الإبعاد ، وسنبسط القول في هذه المنهجية ؛ لأنها النواة الأولى في المخالفة ، والتيسير فيما وصلنا[366].

364- ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : 25 .

365- كمحاولة سلامة موسى وسعد عقل في لبنان .

366- ينظر : المصنف : 3 / 316 .

ومع هذا فلا يخرج المازني في كتابه عن الأقسام التي ذكرها سيبويه فالأبواب الثمانية عشرة التي ضمها كتاب (التصريف) تندرج تحت الأقسام الثلاثة التالية :

1- أبنية الأسماء المجردة ، والأفعال المجردة ، والمزيدة ، وحروف الزيادة فيها .

2- الإعلال ، والإبدال .

3- مسائل (التمارين) أو ما يسمى (القياس اللغوي) .

والفرق بين المازني وسيبويه : أنَّ المازني لم يذكر أبنيته الأسماء المزيد فيها ، وخلا كتابه من باب الإدغام[367] .

ولم يكن ثمة اختلاف بين ما كتبه سيبويه في مسائل الصرف ، وما كتبه المازني سوى الترتيب الذي سلكه المازني ، وجمعه لهذه الأبواب المتفرقة عند سيبويه في كتاب واحد ، وإهماله لأبنيته السماء المزيدة ، والإدغام [368].

ولهذا فكتاب سيبويه أشمل وأوسع في الصرف مما ذكره المازني .

ولعل المازني لم يرد إضافة جديد إلى كتاب سيبويه ، ولكنه درسه واستوعبه ، فأراد أن يقدمه في صورة أخرى تناسب المتعلمين ، وتسهل لهم الطريق إلى تعلم التصريف ؛ ولهذا جاء كتابه مختصراً موجزاً بعيداً عن الإسهاب والشرح والتطويل ؛ وهو ما دعا ابن جني إلى تأليف شرح له إذ يقول ابن جني: ((ولما كان هذا الكتاب الذي شرعت في تفسيره ، وبسطه من أنفس كتب التصريف ، وأسدها وأرصنها ،

367- ينظر الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري : 460 .

368- المنصف : 1 /5.

عريقاً في الإيجاز والاختصار عارياً من الحشو والإكثار متخلصاً من كزازة الألفاظ كثير المعاني ...))[369].

وكان ترتيب المازني للأبنية مراعياً فيها عدد حروف الكلمة ، بادئا بالأسماء ، والأفعال المجردة الثلاثية ، ثم الرباعية ، ثم الخماسية ، ثم الأبنية المزيدة في الأفعال .

ولم يتطرق كما سبق بيانه إلى الأبنية المزيدة في الأسماء ؛ ولعله رأى كثرتها وهو ما لا يليق بهذا المختصر، وإنما يحتاج الأمر إلى وضع قانون يعرف به الأصلي من الزائد ، وهو ما عقب به بعد الأبنية حيث تحدث عن الزيادة من حيث حروفها ومواقعها [370].

أما الإعلال فبدأ المازني فيه ببيان مواضع الإعلال للواو ، والياء حسب مواقع الإعلال حيث بدأ بالفاء ، ثم العين ، ثم اللام ، وحاول أن يكون ذلك في الثلاثي ، وما اشتق منه ، ثم انتقل بعد ذلك إلى ما زاد عن الأربعة وكما هو واضح فإنه ترتيب قوي إذ الإعلال في أكثره مبني على معرفة الأصل وما أصابه من تغيير فالإعلال في (الأصل، والفرع) تبع له وهو ما نظر إليه المازني هنا[371].

هذا الاختلاف المنهجي في عزل مادة الصرف عن النحو في الدراسة ، وتقديم القواعد بأسلوب سهل مبسط ، مع الاقتصار على النافع الذي يفيد تعليماً : هو اختلاف تيسيري بلا شك وان لم يختلف المحتوى .

369- المنصف : 1 /5.

370- ينظر : الترتيب الصرفي : 484 .

371- نفسه :485

هذه المنهجية بعد المازني لاقت رواجاً كبيراً في التأليف الصرفي نجدها مثلاً في (التصريف الملوكي لابن جني) و(المفتاح في الصرف للجرجاني) و(الممتع في التصريف لابن عصفور) و (الوجيز في علم التصريف لابن مالك) و اعني منهجية الاختصار على أصول التصريف ، وما يتعلق بجعل الكلمة على صيغ مختلفة[372].

وبعض هذه المؤلفات الصرفية الخالصة زادت بعض المباحث المتعلقة بجعل الكلمة على صيغ مختلفة ؛ لضروب من المعاني وهي : (التكملة لأبي علي الفارسي) و(الشافية لابن الحاجب) و (نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري) .

لقد أصبح ترتيب الموضوعات وتنسيقها هدفاً تيسيرياً لكثير من هذه المصنفات[373].

ولهذا يقول ابن عصفور: ((فاني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف فتركوا التأليف فيه والتصنيف ، إلا القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأمولا؛ لاختلال ترتيبه ،وتداخل تبويبه ، وضعت في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، ولكْنَهُ عاصيه وطائعه ، وذللته للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب))[374].

فلم يزل حسن الترتيب والتبويب إلى يوما هذا مدخلاً مهماً من مداخل تيسير العلوم بكل أنواعها لاسيما الصرف منها ، ثم إنّ جانب التقعيد في المؤلفات البصرية كان

372- نفسه : 486 .

373- نفسه :482 .

374- الممتع الكبير : 27 .

هو الغالب والسائد وهذا ما نجده عند سيبويه ، في حين اتجه الكوفيون في مؤلفاتهم إلى التطبيق؛ فأفادوا النحو والصرف على حد سواء.

وكان تطبيقهم على النصوص العربية كالنص القرآني مثل كتاب (معاني القرآن للفراء) أو الشعر العربي كـ(شرح المفضليات) للقاسم بن بشار الأنباري(ت305هـ) أو من خلال تقويم كلام الناس المتداول كـ(لحن العامة) للكسائيت189هـ ، وغيرها ؛ ولعلّ هذا هو أحد أسباب الخلاف بين الفريقين؛ إذ التطبيق يكشف عن مشكلات نصيَّة لابد معها من استحداث صور لم تعرف في كتب القواعد ذوات الأبواب؛ لذا كان الكوفيون يجتهدون في هذه المسائل خاصة عند الفراء[375].

أما على الصعيد النظري فقد قدمنا في الكلام عن الخلاف الصرفي في النشأة ما فيه الغنية إلا أن استقراء الخلاف بين البصريين ، والكوفيين ، وتحليله يمكن أنْ يكون عاملاً رافداً للمبحث الذي نعانيه وسنعرض قضيتين من أهم القضايا الخلافية المنهجية مع الإشارة إلى ما فيهما من جوانب التيسير ، وهذه الخلافات تعد باكورة الخلاف الصرفي في الدرس اللغوي العربي .

لقد وقف الدكتور مؤمن بن صبري غنام في كتابه (منهج الكوفيين في الصرف) وقفة طويلة ومتأنية على السمات البارزة التي مثلت جانب الخلاف الصرفي مع البصريين ، في الوقت الذي يمكننا أن نعدها جوانب تيسيرية ؛ برابط العلاقة الوطيدة بين الخلاف ، والتيسير ، والتي يقوم عليها بحثنا.

أما القضيتان المهمتان فالأولى : القول بالتركيب والبساطة والثانية منهجية القياس.

375- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 1 /64-65.

القضية الأولى: القول بالتركيب والبساطة:

لقد مثلت الآراء الكوفية في جانب الأدوات[376]واقع اللغة من حيث مراعاتهم لـ:

(المعنى ، واللفظ ، والاستعمال اللغوي) وقد اتسم منهجهم بالنظرة الشاملة ، وضم النظائر إلى بعضها ، وتفسير المتشابه ، وطرد القواعد ، وتقليل الأصول ، والإحساس الدقيق بواقع اللغة وطرق نموها وتطورها [377].

وهذا عينه الذي نادى به أصحاب الاتجاه الوصفي في دراسة الصرف دون فرض فرضيات أو تقدير تأويلات ليست من اللغة في شيء مما يعقد الصرف أكثر .

ومن الأمثلة على ما ذهب إليه الكوفيون في هذا الباب : قولهم في (لَعَلّ) أنَّ لامها الأولى أصلية فهي حرف(بسيط) ، لا كما قال البصريون بأنه (مركّب) وحجة الكوفيين هي[378] :

1- إنّ (لعلّ) حرف ، وحروف الحرف كلها أصلية ؛ لأن الزيادة مختصة بالأسماء ، والأفعال.

2- إنّ اللام لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا (شذوذاً) .

وقد صحح أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين حيث قال: ((والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون))[379] ، ثم ردّ حجج البصريين كلّها .

376- إدخال الحروف والأدوات في باب الصرف مما قال به ابن يعيش في شرح الملوكي 32 – 35 وغيره من العلماء .

377- منهج الكوفيين في الصرف: 198/1.

378 ينظر الإنصاف : 218/1 .

وعدّ العكبري قول الكوفيين أقوى القولين؛ ((لأن الزيادة تصرف ، والحروف بعيدة منه ، ولأنّ الحرف وضع اختصاراً والزيادة عليه تنافي ذلك))[380].

وبمثل هذا رجح الرضي مذهب الكوفيين إذ قال:((واللام الأولى في لعلّ زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية ؛ لأن الأصل عدم التصرف في الحرف بالزيادة إذ مبناها على الخفة))[381].

وبناء على ما تقدم لم يتقيد الكوفيون بحروف الزيادة المشهورة (سألتمونيها) بل تجاوزوها إلى غيره دون حصر ومثال ذلك ذهاب ثعلب إلى أن الباء في (زَغْدَبُ) وهو الهدير الشديد زائدة واشتقه من (زَغَدَ البعير) في هديره يزغَدُ زَغْدَاً[382].

وكذلك فإننا نجد محاولة واسعة للكوفيين لطرد أبنية المعتل مع الصحيح ، إلا أنَّ هذه المحاولة لم تصل إلى حد إلغاء أصل البصريين (للمعتل أبنية ليست للصحيح)[383].

وهي محاولة مهمة لجعل الأبنية على نسق واحد مما يساعد في حفظها وتعلمها بأيسر طريق ، مع المحافظة على اللغة من الضياع ، أو المسخ .

379- الإنصاف: 1 / 224 .

380- اللباب : 1 /206 .

381- شرح الكافية 4 /382.

382- الخصائص 49/2 وسر صناعة الإعراب 122/1 ، واللسان زغد نقلاً عن منهج الكوفيين في الصرف : 1 / 324 .

383- منهج الكوفيين في الصرف : 1 / 420 .

وهذا ملاحظ من سكوتهم عن أبنية المعتل الذي لم يستطيعوا طردها على الصحيح ، ومنها قولهم في معتل الفاء (اتّصَلَ – اتّزَنَ) ذهب الجمهور إلى أن (التاء) الأولى من نحو: اتّصل بدل من الواو التي في (فاء الكلمة) ؛لأن الأصل: وصل ، وقلبت (الواو) تاء ، وأدغمت في التاء ...

وذهب الفراء إلى أن (التاء) الأولى من (اتّصل) ونحوه (لا أصل لها في الكلمة وأنَّها ليست مبدلة من واو وصل ...)[384].

القضية الثانية : (منهجية القياس)

مما خالف فيه الكوفيون البصريين جانب القياس ، إذ توسع الكوفيون في القياس على ما سمع والحرص على اطراده ، وتخريج ما عده غيرهم شاذا على وجه يجعله مقيساً ، وذلك عندهم مقدم على التأويل ، والتقدير ، وكثرة العمل .

وقد ظهر ذلك في :

أ– تعميم قياس مصدر (فَعَل) على الفَعْل والفُعُوْل في المتعدي واللازم في حين قيد البصريون (الفَعْل) للمتعدي و(الفُعُول) للازم .

ب– إجازتهم مجيء المصدر على وزن مفعول خلافاً لسيبويه .

جـ – القياس على لغات العرب عامةً .

وقد أعانهم على ذلك سعة اطلاعهم – وخاصة الفراء – على لغات العرب وخبرتهم بها مما أدى بهم في كثير من المواقف إلى التخريج على الأصل المقيس متجنبين التقديرات والتأويلات المتكلفة [385].

384– ينظر نفسه : 340/1 .

ولنا أن نعد هذه السمة من أهم السمات (الكوفية الخلافية التيسيرية) ؛ إذ أنّ إطلاق القياس على لغات العرب يحل مشكلة التقدير العويصة أو التأويل الطويلة التي لا تنتهي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ مع اشتراط فصاحة المسموع للقياس عليه .

وأما القليل النادر فقد حفظوه ، ونبهوا إليه مع عدم القياس عليه[386].

وهذا هو شرط التيسير الذي بنينا عليه مقالتنا في الخلاف .

وفيما يتعلق بالمواطن التي شكلت مفصل التيسير في الخلاف الصرفي فيمكننا أن نقول مطمئنين هي مواطن التقعيد في الأعم الأغلب لذلك وجدنا الاختلاف في مناهج الصرفيين في التنظير بين بصرية وكوفية .

ثم إذا استطعنا أنْ نضيق هذه الدائرة أمكننا أن نقول أنَّ مواطن الاشتقاق هي من أكثر مسائل هذا الباب والتالي فان مسائل الإعلال والإبدال يمكن أن تشكل المرتبة الأولى في هذا .... أما عن التنظير بصورة عامة فمكن أن تشكل النقاط الآتية أهم المحاور التي يستند عليها التيسير .

أولاً : اعتماد القياس على الكثير الشائع واطراد القواعد عليه مع حفظ المسموع الخارج عن القياس وعدم جره إلى القياس بالتأويل والافتراض ، وهذا ما وجدناه عند المدرسة الكوفية في أغلب ما ذهبوا إليه .

ثانياً: الاعتماد على اللغة نفسها في تفسير ظواهرها ن والأخذ من ذلك بالفصيح والصحيح وهو المنهج الوصفي الذي اعتمد في الدراسات الحديثة .

385- ينظر : منهج الكوفيين في الصرف : 465/2 .

386- ينظر نفسه : 580/2 .

وهذه هي البداية التي انطلق منها الدرس الصرفي في طور النشأة .

ثالثاً : الاعتماد على اللهجات العربية ، والقراءات القرآنية ، والنصوص الحديثية جنباً إلى جنب مع الشعر العربي ، والقرآن الكريم ؛ لتكوين أوسع دائرة لغوية يعتمدها المقعد في الدرس اللغوي ، وقد مثل هذا الاتجاه ابن جني الذي يقول : ((لغات العرب كلها حجة))[387].

رابعاً : الجنوح إلى الاختصار مع السهولة في الطرح والتركيز على المضمون الذي يحقق غاية الدراسة مع الإكثار من الاستشهاد والتمثيل وترك ما يسمى بمسائل القياس أو (التمارين) .

فهذه هي أهم السمات العامة للخلاف التيسيري الذي رافق الصرف منذ النشأة .

ولا يفوتنا أن نذكر أنَّ الحركة التيسيرية في العصر الحديث مبنية على خلافهم مع الصرفيين القدامى في أصولهم ، ومنطلقاتهم المنهجية ، وقد بينا ذلك في المبحث الثاني ، وسنبسطه إن شاء الله في الفصل الأخير من البحث .

والآن آن لنا أنْ ننتقل إلى : **عَلاقَة الخلاف الصرفي بالتيسير الصرفي**

في الأسباب والنتائج التي آل إليها ، بعد أنْ ذكرنا أنَّ التيسير يساير النحو والصرف في نسق متقارب يحتاج إلى دقيق تأمل للتمييز .

387- الخصائص : 1 / 43 .

العلاقة بين الخلاف الصرفي والتيسير في الأسباب والنتائج

لقد وقفت بعض الأسباب التيسيرية وراء الخلاف الصرفي والخلاف الصرفي بدوره أفرز العديد من النتائج التيسيرية وهذه العلاقة التبادلية يمكن حصرها في جانبين :

الأول : الجانب النظري .

الثاني : الجانب التطبيقي .

الأول : الجانب النظري :

إن أهم ما يمكن أن يسجل في الجانب النظري هو اختلاف المنهجيات التي تناولت أصول علم الصرف فان أول ما يلفت النظر في هذه القضية هي المنهجية الوصفية التي سادت في بواكير نشأة الدراسات اللغوية التي اهتمت بتسجيل الملاحظات والانطباعات عن الظواهر اللغوية ولكن ثمة تغير عُدّلت لأجله هذه الدراسات عن المنهج الأصلي إلى المنهج الجديد إلا وهو منهج القياس والتعليل فتحول الدرس اللغوي من درس تعليمي صِرْفٍ إلى درس تعليمي تكسبي[388] ثم إلى درس تكسبي تنافسي[389] مبتعداً أو مقترباً من الغاية التي نشأ من أجلها هذا الدرس وهو صون اللسان من الخطأ بالقدر الذي يقدم للمتعلم تعليماً[390] .

388- ونقصد به أنّ الغاية كانت تعليمية صرفة لا يراد منها كسباً مالياً بالقدر الذي يمثل الاطمئنان على سلامة اللغة من التحريف.

389- وهذا الذي قصدناه إنما ينطبق على بعض النحاة منهم على سبيل المثال الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (215 هـ) والقصة في ذلك مشهورة معروفة حينما سئل عن السبب في غموض كلامه ..... الخ .

390- ونعني به الانحراف بالدرس عن أصله تماماً .

ثم عاد الدرس بعد قرون من الزمان وتحديداً في بدايات القرن الرابع الهجري إلى نهايات القرن السابع درساً تكسبياً تعليمياً حتى استحال بعد ذلك إلى درس تعليمي غالباً تكسبي اقتضاء [391].

هذه التحولات المنهجية رافقتها تحولات تيسيرية اقتضت أنْ يكون لكل مرحلة منهج تيسيري مناسب لها.

فما الخلاف الذي عددنا لسيبويه عند المازني في كتابه (التصريف) إلا دليلٌ مهمٌ في منهجية التيسير.

ثم جاءت بعد ذلك منهجية الاختصار ، وتأليف المتون واطراح العلل ، والاكتفاء بالعلة الأولى ؛ لفك الإشكال التعليمي الذي ما لبث إن شكّل عقدة واضحة في طريق الدراسات اللغوية .

ثم تطورت المنهجية التيسيرية لتأخذ مهمة الدرس الصرفي إلى وجهة خلافية أخرى ، وهي اعتماد الدرس الصوتي ؛ سبيلاً في حل المعضلات الصرفية بأقصر طريق ، وأقل مجهود. فكان الخلاف خلافاً جذرياً في الأصول ، والنظريات ، والتطبيق و، الإجراءات ، ومن ثم الغايات .

فبدلاً من دراسة اللغة للتعلم ، والحفاظ عليها ، انطلقت الدراسة لأجل اللغة ، ولذاتها ، فاتسعت مناهجهم اتساعاً كبيراً بين وصفي ، ومقارن ، وتأريخي ، وسياقي ، والجميع يريد الوصول إلى حقيقة الظاهرة اللغوية عن طريق الاعتقاد بالمنهج الذي يراه مناسباً ومحققاً ما يرجوه من الدرس .

391- ونعني به الزمن الذي تم فيه إنشاء المدارس الحكومية التي تقدم التعليم المجاني لطلبتها وتوفر فرص العمل للمعلمين .

ولكل ما تقدم نقول : إن من أسباب التيسير في الخلاف الصرفي مرونة اللغة ؛ إذ فسحت مجالا كبيراً لمن أراد تيسير قواعدها- نحواً وصرفاً- وذلك باعتوار المعاني على الألفاظ واعتوار الألفاظ على المعاني إذ لا يمكن بحال إغفال أهمية المعنى في التقعيد ورسم سياقات التطبيق .

يقول الدكتور فاضل السامرائي : ((ولاشك انه لو لم يختلف المعنى، لم تختلف الصيغة إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أنْ يصحبه عدول عن معنى إلى آخر، إلا إذا كان ذلك لغة))[392].

والعكس صحيح أيضا ثم يقول:((إننا الآن نستعمل الأبنية مجردة من معناها الدقيق المتميز فنقول : (هو نَشِيط ونَشِطْ) كما يحلو لذوقنا لا كما يقتضي المعنى ... وسبب ذلك يعود إلى أن الأقدمين لم يركزوا البحث في هذه المسألة ، ولم يقطعوا بشيء في شأنِها بل كانت دراساتهم في الأكثر منصبة على كيفية صَوغ البناء وهل هو مسموع أو مقيس مجرداً من المعنى))[393].

ولنأخذ على ذلك مثلاً وهي (المصادر) قد يكون للفعل الواحد ولاسيما الفعل الثلاثي مصادر متعددة وذلك كالفعل (لَقِيَ) فمن مصادره (لَقْيٌ ولِقَاء ولُقيَان ولُقِي) وكذلك الفعل (مَكَثَ) مَكثاً ومُكثاً ومُكوثاً .... الخ .ولهذا التعدد سببان .

الأول : اختلاف لغات العرب : ومعلوم أن لغات العرب قد تختلف في استعمال لفظه أو تعبير فقد تستعمل قبيلة مصدراً لفعل لا تستعمله قبيلة أخرى فمن ذلك ما ذكره سيبويه في الفعل

392- معاني الأبنية في العربية : 7 .

393- نفسه : 8 – 9 .

(كتب) فقد ذكر أن مصدره (كِتَاب) ثم قال: ((وبعض العرب يقول (كَتْبٌ) على القياس))[394].

وهذا الاختلاف بين القبائل العربية لا يختص بالمصادر فقد يكون في غيرها .

الثاني : اختلاف المعنى : وهو سبب مهم في اختلاف المصادر فقد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه كالصِّغَرْ والصِغَارة فقد قيل إن الصِّغَر في الجرم والصِّغَارة في القدر[395] حتى غدا الاختصاص المعنوي سبباً من أسباب الخروج عن القياس كما أفاد الرضي[396].

لقد مثل المعنى كما رأينا في الدلالة اللفظية العامل المهم في فصاحة المتكلم وحسن تأديته للألفاظ وهذا المعنى الذي حدد كل ذلك هو المعنى الذي أريد من خلاله ضبط حركة عين الفعل الثلاثي في الماضي والمضارع كما هي محاولة الدكتور الطيب البكوش.

ولنا أنْ نضع سؤالا ملحاً هنا: هل المقصود من اختلاف الاشتقاق بالنسبة للمصادر للفعل الواحد خطأ في كل حين أم فصيح وأفصح وقل هذا في حركة عين المضارع من الماضي... ؟!

فان كان الجواب الأول : فإن الشواهد لم تشفع له ؛ بدليل أن النحاة الأوائل لم يعنوا بذلك عناية فائقة إلا ما كان مختصاً لا يتعداه كاستنوق الجمل على الرغم من

394- الكتاب : 2 /15 .

395- معاني الأبنية : 18 – 19 .

396- ينظر شرح الرضي على الشافية : 1 /184 .

تنقيرهم في مسائل الخطأ والصواب حتى خطأوا العالم النحرير سيبويه في مسائل التمرين كما هو معروف ومشهور في المسألة الزنبورية .

وإذ كان الجواب الثاني هو فصيح ، وأفصح قلنا : كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات كما يقول الجاحظ[397].

فبمَ يعرف الأديب من غيره ولم تتخير الألفاظ وتحلك القصائد ؟!

لقد أحسن دعاة التيسير كما أحسن من قبلهم نحاتنا في التفريق بين مستويات الكلام الأدبي والعادي وهذا ما وجدناه حقيقة مطبقة في مؤلفات متأخري الصرفيين إذ تركوا الاستشهاد بالشعر وغيره من بليغ الكلام اعتماداً على الشاهد المصنوع وهي نظرة تيسيرية ثاقبة .

إذ ما فائدة الصرف وتعلمه إذا لم يفد نطقاً ؟ وما فائدة التزام ما لم تلتزمه العرب نفسها في كلامها بل تركت ذلك لأهل الفصاحة والأدب الذين تحروا هذه القضايا وطبقوها ؟.

ونحن في هذا لا نعني الاستعمال القرآني فهو الغاية في الفصاحة ، والنهاية في الاختيار، كيف لا وهو المعجزة الخالدة ؟

حتى كان للقرآن أسلوب متميز في استخدام الألفاظ واشتقاقها ودلالتها بعد ذلك [398].

وإننا إذا أردنا التيسير في الدرس اللغوي ؛ خدمة لكتاب الله فعلينا أن نحتوي أساليب العرب – وسيلة وفهماً – لنفهم به كلام القرآن لا أنْ نجعل القرآن وسيلة لفهم كلام

397- ينظر : البيان والبنين : 1 /26 .

398- ينظر : التعبير القرآني : 136 .

العرب فالقرآن أجلّ وأعلى ولهذا كان التدرج في الفهم وسيلة تعليمية مهمة من وسائل التيسير ولي أن أتساءل أيضاً كيف لعربي مثلي وبيني وبين الفصحى أمد بعيد أنْ أعرف كل هذه الفروق بله غير العربي ؟! كيف ستعلمه ؟ بطريقة التشعب التي لا حصر لها .

لقد كاد جمود الدلالات اللفظية في المعاجم العربية أن يذهب بجهود علمائنا سدى في النحو والصرف لولا حنكتهم وتفطنهم العالية إلى تطور هذه الدلالات ، لذلك وضعوا القواعد على الأساس الجامع فيما بين دلالات الألفاظ المختلفة وهذا ما يسجل ويفخر لذلك العقل الاستيعابي في وضع قواعد اللغة فكان التيسير بعينه .

وكذلك من أسباب التيسير في الخلاف الصرفي : اختلاف المنهجية كما قلنا تواً بين مدرستي البصرة ، والكوفة إذ اعتمدت البصرية السماع الكثير وقاست عليه وأخضعت ما خرج عن قياسها إلى قياسها بآلة التأويل ، في حين أخذت المدرسة الكوفية ما سمعته وانفتحت عليه وأخضعت قياسها له .

فحفظت لنا البصرية القياس ووطدت أركانه ، وحفظت لنا الأخرى السماع واعتنت به فكان الجيل الذي توسط هاتين المنهجيتين هو الجيل الرائد في التيسير فقاس ما قاس واثبت ما سمع بعد انقضاء عهد الفصاحة والتدوين عن الأعراب .

وهكذا وجدنا أنَّ الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين النحاة أفرزت وبشكل مقصود أو غير مقصود نتائج تيسيرية مثلت منطلقاً مهماً على الصعيد النظري لما يستجد من نظريات ، ولما يطرح من حلول في تيسير واقعنا اللغوي [399].

399- لقد اعتمدت معظم المجامع (اللغوية) في جانب التيسير على الاسترشاد بما قدمته لنا تلك العقول اللغوية الفذة في بحثها الطويل والشاق عن الحقيقة .وهو ما سنبسطه إن شاء الله في الفصل الأخير من الأطروحة

الثاني : الجانب التطبيقي

لقد انعكست العلاقة بين أسباب الخلاف الصرفي ، والتيسير على نتائج كل منهما وهذه العلاقة يمكن ملاحظتها ورصدها على مستويين :

الأول : المستوى التعليمي .

الثاني : المستوى التجريبي .

فان المستوى الأول : (المستوى التعليمي)

فهو المستوى الذي يمثل الاتجاه الأهم ، والأغلب ، ويمكن أن يقسم هذا المستوى أيضا إلى قضيتين الأولى : التأليف ، والثانية: الطرح .

وقد بينا ذلك كله فيما تقدم إلا أنَّ الذي نسجله هنا هو استقرار هاتان القضيتان فيما بين أيدينا اليوم من دراسات ومناهج تعليمية . وهاتان القضيتان هما الأكثر فعالية ، والأكثر جدوى في الاستخدام وذلك لأنها :

1- حافظت على المستوى العام للدراسة منذ نشأتها إلى اليوم فالطرح هو هو مع اختلاف يسير مناسبة للزمان والمكان .

2- اعتماد أساليب التدرج التعليمي ؛ لاختلاف المستويات .

3- البعد عن أغلب القضايا التعليلية ، أو الفلسفية ، والاكتفاء بالوصف المبني على النظريات التي دفعها إلينا الدرس الصرفي القديم .

وأما المستوي الثاني وهو : المستوى التجريبي :

فنعني به تجريب نظريات وتطبيقات اللغات الأخرى على الصرف العربي .

إن التيسير الصرفي الذي نادى به المحدثون من علماء العرب مبني على أساس من خلافهم مع الصرفيين في معالجة القضايا الصرفية .

فاعتمدوا الدراسات الصوتية في المنهج الوصفي ، وحاولوا معالجة كل القضايا المطروحة على هذا الأساس.

الفصل الثاني

المبحث الأول

(المستوى الصوتي)

1- الميزان الصرفي بين القدماء والمحدثين

الميزان الصرفي: وهو معيار أو مقياس لفظي، اصطلح علماء العربية على اتخاذه من (الفاء) و(العين) ، و(اللام)، فجعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية[400].

والغرض الأهم من وزن الكلمة ؛ معرفة حروفها الأصول ، وما زيد فيها من الحروف ، وما طرأ عليها من تغيير لحروفها بالحركة والسكون ، ويستعمل في وزن الأفعال ، والأسماء على السواء.

فالفعل (ضَرَبَ) على وزن (فَعَلَ) ، والفعل (قال) على وزن (فَعَلَ) ، والاسم (زَيْدٌ) على وزن (فَعْل) ، والاسم (سَدٌ) على وزن (فَعْل) .

ويعبر عن المزيد بلفظه ، إلا المبدل من (تاء) الافتعال فإنه (بالتاء) ، وأما المكرر للإلحاق أو لغيره كالتضعيف : فيعبر عنه باللام[401].

فهذه هي الصفة التي يزن بها الصرفيون الأفعال ، والأسماء .

غير أن المحدثين من اللسانيين يرفضون هذه الطريقة في الزنة ؛ مسجلين عليها ملحوظات عديدةٍ ، بناء على المعطيات الألسنية في علم اللغة الحديث .

ويمكن إجمال هذه الملحوظات في الآتي:

400- ينظر: التطبيق الصرفي/10 وشذا العرف/26هـ، وشرح الشافية للرضي: 14/1.

401- ينظر: شرح الشافية 14/1، وإيجاز التعريف في علم التصريف 33-34، وشرح المراح في التصريف/27، وفي علم الصرف/19-20.

أولاً : إهمال العرب القدماء دراسة البنية المقطعية للكلمة ، إذ أنَّ دراسة البنية المقطعية للكلمة يمكن أنْ تعيد صياغة التعليلات ، والتأويلات التي عذب بها الدارسون أنفسهم ، وعذبوا بها طلابهم ؛ بتصور مراحل افتراضية للكلمات الموزونة من دون حقيقة علمية قائمة على الوصف ، والملاحظة[402].

ثانياً : إنَّ الوزن الصرفي التقليدي يخلط بين مستويين من مستويات الدراسة اللغوية : وهو (المستوى الصرفي) ، و(المستوى الصوتي) ؛ وهو ما يزيد من الصعوبة في عملية الوزن. فالقدماء يزنون الكلمات المعتلة ، والصحيحة مثل : (أَحْصَرَ ، وآمن ، وآتى ، وأقال ، وأجرى) على وزن واحد وهو (أَفْعَلَ) مع الاختلاف الواضح بين هذه الأفعال من حيث البنية الصوتية[403].

ثالثاً : اعتماد الصرفيين على الجانب الكتابي في محاولتهم وزن الكلمات ، وإيجاد التفسيرات لها، وخاصة في مسائل (الهمز ، والإعلال ، والإبدال) وهو ما أوقعهم في أوهام كثيرة ؛ إذ أَنَّ الكتابة ليست التعبير الصادق عن المنطوق وهذا واقع في كل اللغات وليس في العربية وحدها[404].

رابعاً : محاولة الصرفيين القدماء طرد الفعل الثلاثي على وزن واحد وهو من أعسر التكلفات التي تكلفها القدماء ؛ وبالتالي كانوا يتعسفون في ردّ ما يشذّ عن اطرادهم ، كما حدث للفعل (قال) و (باع) .

وقد ترتبت على هذه الملحوظات خطوات عملية ، أو نتائج بحثية تتمثل بالآتي :

402- ينظر: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة: 298، والمنهج الصرفي للبنية العربية: 181.

403- ينظر: الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة دراسة صرف صوتية: 69، والنحو العربي في مواجهة العصر: 28-29.

404- ينظر: رؤى لسانية في نظرية النحو العربي: 165، والنحو العربي في مواجهة العصر: 20.

1- يجب أنْ توزن الكلمة على ما هي عليه في اللفظ ، لا على ما كانت عليه من أصل مفترض مزعوم وهو ما ذهب إليه ابن جني في خصائصه إذ يقول:((وهذا كثير الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته وذلك كقولنا الأصل في (قام: قَوَمَ) ، وفي (باع: بَيَعَ)... وليس الأمر كذلك ، بل بضده؛ وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه))[405].

يقول الدكتور محمد أبو الفتوح شريف: ((فبالرغم من سير افتراضهم مع المنطق العقلي، إلا أنها تتنافى مع واقع الاستعمال الذي يعنيه أصل الكلمة ، هذا الأصل الذي لم يكن في ذهن العربي))[406].

وكذا قال اللسانيون وفقاً للمقاييس الصرفية التقليدية، ليسهل ضبط قياس الكلمة الصوتي ضبطاً دقيقاً[407].

2- اختصار الأوزان الصرفية ؛ بالاعتماد على البنية المقطعية للكلمة .

إذ أَنَّ البنى المقطعية محدودة العدد[408].

3- ترك الوزن الصرفي ، والاعتماد على الوزن الإيقاعي للكلمة ، وإعادة ربط الصرف بالصوت . [409]

يقول د. أحمد كشك: ((إنّ الميزان المقطعي لا تشغله فكرة الأصول ؛ فهو يسير مع فكرة علماء اللغة المحدثين من أنّ كل كلمة صالحة للدرس الصرفي دون استثناء

405- الخصائص.

406- نظرة وصفية في تصريف الأفعال: 107.

407- ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: 169-170، واللغة العربية معناها ومبناها: 145.

408- ينظر: الصرف وعلم الأصوات: 41، 101.

409- ينظر: البحث الصرفي: 297.

ومن هنا فبإمكان هذا الميزان أنْ يزن كل كلمة واردة في اللغة العربية قبلت الدرس الصرفي أو لا؛ لأنه حاسب للمقاطع ومقابل بما يماثلها ،ويوازيها))[410].

وبناء على ما تقدم من خلاف في طريقة الوزن ، وتباين في الطرح بين الصرفيين القدماء والمحدثين من اللسانيين نقول:

إنّ ما ذهب إليه اللسانيون في باب وزن الكلمات على ما هي عليه معتمدين المنهج الوصفي في التحليل ، من دون اللجوء إلى فرض الفرضيات ، وتقدير أصل لم ينطق به العربي يوماً ، هو أيسر، وأسهل بكثير مما ذهب إليه صرفيونا في بعض الصيغ.

وهذا الذي ذهبنا إليه تعضده أمور عدة:

أولاً: إنّ هذا الرأي الذي ذهب إليه اللسانيون، ليس بدعاً من الآراء إذ قال به الشيخ عبد القاهر الجرجاني ت547هـ إذ قال في المبدل عن الحرف الأصلي: ((يجوز أنْ يعبر عنه بالبدل؛ فيقال في (قال) إنه على وزن فال))[411].

وممن ذهب إلى هذا المذهب من علمائنا الأقدمين الشيخ العلامة المحقق الرضي معترضاً على ابن الحاجب في مسألة المبدل من تاء (الافتعال) في نحو: (اضْطَرَبَ) توزن على (افتعل) ، وفي نحو (أزدرع) توزن على (أفتعل) ، حيث قال الرضي: ((وهذا لا يسلم بل تقول: أضطرب على وزن(أفطعل) ، و(فَحَصْطُ) وزنه (فَعَلْطُ) ، و(هراق) وزنه (هَفَعْل) ، فيعبر عن كل الزائد المبدَل (منه) بالبدل ، لا المبدل منه))[412] .

410- من وظائف الصوت اللغوي: 28.

411- المفتاح في الصرف.

412- شرح الرضي على الشافية: 18/1.

ثانياً: إنّ هذا الرأي يجنب الدارسين (معلمين ومتعلمين) نسبة الخطأ الواردة عليهم في تقدير الأصل المفترض، فليت شعري كم يصعب على طالب مبتدئ أن يتوصل إلى معرفة أصل (أشياء) ، ووزنها ، وما حدث وطرأ عليها[413].

ولا يُعتَرَضُ علينا أنّ هذه الطريقة في الوزن تضيع الهدف من الميزان الصرفي: وهو وصف ما حدث للكلمة ، وما مرّت به من مراحل بطريقة مختصرة !

نقول: إن هذا الهدف لم يضيّعْ ، بل هو موجود في طريقتنا التي اخترناها ؛ فإننا نعرف من خلالها أنّ الكلمة ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية ، ونعرف أيضاً ما دخلها من حروف الزيادة وما طرأ عليها من تغاير في حركاتها (مصوتاتها) ، وهذا أهم ما يمكن للميزان الصرفي أن يقدمه للمتعلمين.

ثالثاً: لما كان هذا الميزان أمراً اصطلح عليه العلماء ؛ لوزن الكلمات العربية ، فلا ضير من اتباع أنسب الطرق وأنجعها، لاستعماله وتطبيقهِ ، من دون التكلّف ، والتشبث بطريقة واحدة موروثة.

خاصة إذا كانت الطريقة الجديدة تحقق الهدف ولا تضيع الوسيلة ؛ وللزمان والمكان حق على العلماء لإيجاد ما يناسبهما من أساليب التعلم .

رابعاً: إننا باختيارنا لطريقة المحدثين من اللسانيين، لا يعني مطلقاً التسليم بكل ما قالوه ، فإن طريقة المقاطع التي تبناها بعض الباحثين[414] ؛ لتحل محل الأوزان الصرفية العربية لا يمكن أنْ تتناسب مع واقع اللغة العربية يقول الدكتور عبد القادر المهيري: ((من الواضح أنه يجب اجتناب التحليل المقطعي الرامي إلى التميز بين مجموعات المقاطع المفيدة ، وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة ، فلئن كانت هذه الطريقة ناجحة إلى حد ما في لغة مثل الفرنسية ، فهي لا تجدي نفعاً في العربية ؛ لأنّ الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر إلى أخرى فيتسنى عزل

413- ينظر: الخلاف الصرفي في العربية: 80-91.

414- ينظر: الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة: 59.

بعضها عن بعض ، وتقسيمها إلى أجزاء مفيدة ، والإلتجاء إلى هذه الطريقة لا يفضي إلا إلى تلاشي الكلمة بدون الفوز بما تنشده من التحليل)) .

ويقول أيضاً: ((ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل ؛ أن يبقي على كيان الكلمة بشخصيتها في شكل نظري يرمز إلى مفاهيم تستوعبها))[415] . وبهذا حققنا التجديد مع المحافظة على الأصالة في وقت واحد ، مع مراعاة الجانب التيسيري في عملية التلقي ، وإتقان المعرفة اللغوية .

2- المبدل من تاء الإفتعال

ذهب معظم الصرفيين إلى أنَّ زنَة ما جاء على صيغة (الافتعال) ، وما هو منشعب عنها مما فاؤه (زاي) ، أو(صاد) ، أو(ضاد) ، أو(طاء) ، أو(ظاء) ، أو(دال) ، أو(ذال) : يتم وزنه بإثبات التاء بدلاً عنها[416].

قال أبو عثمان المازني: ((هذا باب ما تقلب فيه (تاء) افتعل عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل البتة ، كما لم يتكلم بالفعل من (قال) ، و(باع) ، وما كان نحوهما على الأصل))[417].

إذ لا يقال في(اصْطَبَرَ: اصْتَبَرَ) ، ولا في (اضطرب: اضترب) ، ونحو ذلك على الأصل.

إذ نقول في وزنهما جميعاً : (افتعل) ، لا (افطعل).

415- رأي في بنية الكلمة العربية: 192.

416- ينظر الكتاب: 4/239-240، والمنصف: 2/324، وشرح الملوكي: 316-317، والممتع في التصريف: 238-239، وشرح الرضي على الشافية: 1/18، وفتح اللطيف في التصريف: 326، وشذا الصرف: 27، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه:81، ودروس في علم الصرف: 99-100.

417- المنصف: 2/324.

وعلل ابن جني هذا الإبدال في شرحه للمنصف بقوله :((والعلة في أنْ لم ينطق بتاء (افتعل) على الأصل إذا كانت أحد الحروف التي ذكرها (يعني المازني) وهي حروف الإطباق ؛ أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجهٍ بتقريب حرف من حرف))[418].

وقد خالف رضي الدين الاستراباذي ت686 هذا الأمر معترضاً على ابن الحاجب في شرحه للشافية إذ يقول :((وقوله إلا المبدل من (تاء الافتعال)... وهذا مما لا يُسَلّم بل نقول: اضْطَرَبَ على وزن(افْطَعَلَ) ، وفحصط على وزن (فَعَلْط) ... فيعبر عن كل الزائد المبدل (منه) بالبدل لا بالمبدل منه))[419].

أما من المحدثين فذهبت الدكتورة دزيرة سقّال مذهب الرضي إذ تقول: ((ولا بد من إضافة كل تغيير صوتي يطرأ على الكلمة إلى الوزن– كما أشرنا– فاستقام ليس على وزن (استَفعَل)، بل على (استفال) ؛ لأنّ العين صارت ألفاً في الفعل فاقتضي تحويلها في الوزن أيضاً، وكذلك في اصطبر على (افْطَعَل) حيث صارت التاء طاء))[420].

واختار هذا الرأي من المحدثين أيضاً الدكتور ناصر سعد العيشي إذ يقول: ((والذي نذهب إليه إقرار حقيقة الوزن للأصيل والزائد دون اعتبار للإبدال إذ غاية الميزان الصرفي غاية وظيفية، لإظهار بنية الكلمة، أصالة وزيادة لا إبدالا أو إعلالا))[421].

وهذا الخلاف الإجرائي التيسيري المهم طالما غاب عن أعين المصححين ، وهم يضعون الخطوط الملونة تحت إجابات الطلاب ؛ بحجة أن الطاء والدال...الخ تقلب (تاء) في الميزان قياساً على الأصل المفترض، وهم الذين يقولون له:((هدف الميزان معرفة الزائد من الأصيل!)).

418– نفسه: 324/2.

419– شرح الرضي: 18/1.

420– الصرف وعلم الأصوات: 203.

421– الخلاف الصرفي في العربية: 23.

ونحن نقول: إذا قلنا في وزن (اصطبر) (افطعل) ، فهل يحقق الهدف من الميزان !؟

ولأجل هذا، وطرداً للباب على وتيرة واحدة، نرى أنْ وَزْنَ هذه الصيغ على ما هي عليه، لا على ما كانت عليه أمرا في غاية اليسر والسهولة.

إذ أنّ ما كانت عليه من وجود التاء في صيغتها أمرٌ مفترض ظني، لم ينطق به العرب يوماً كما قال المازني، في حين أَنّ ما هو عليه اليوم في النطق حقيقة صوتية ظاهرة لا إشكال فيها، ونحن نتساءل ونقول: إن من الأولى أنْ نتحاكم إلى القطعي دون الظني ، وهذا هو الأصل في المنهج العلمي الرصين.

وللإنصاف نقول: إنْ كان في رأي الأقدمين–في هذه المسألة– من وجاهة نظر، فلا يجب أن يكون علم الصرف ميدان دراستها بل تترك لميدان فقه اللغة فهو الكفيل بفلسفة اللغة ، وبيان تأريخها.

ولعلّ الذي يبدو من تمسك الصرفيين بالإبدال في الوزن عند صيغ الافتعال، هو مراعاة التجانس الصوتي في الميزان نفسه فلا تعدو القضية أن تكون شكلية ؛ إذ أنَّ العين في (افتعل) حرف مجهور[422] لا يناسبه أو يجانسه من الناحية الصوتية حروف الإبدال المطبقة المستعلية فاختاروا (التاء) المهموس؛ ليسهل الانتقال من الهمسْ إلى الجهر.

3– الإعلال بين القدماء والمحدثين

ذهب صرفيونا القدماء إلى أنّ الأفعال المعتلة في العربية هي : الأفعال التي تشتمل على أحد حروف العلة (أ ، و، ي) ، وهذه الحروف تتعرض إلى تغيرات ؛ بحلول

422– ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 229 ، 237 ، 241 .

بعضها محل بعض وهو ما يسمى (الإعلال بالقلب) ، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة وهو ما يسمى (الإعلال بالنقل أو التسكين)[423].

وهذه الأفعال المعتلة تختلف عن الأفعال السالمة ؛ لما يعترضها من الأحوال المذكورة ؛ لذا كان لابد لها من تفسيرات ، وتعليلات ؛ ليؤَسَّس على هذه التعليلات الكثير من حل المشكلات التي تواجه الدارسين في تصريف هذه الأفعال .

غير أنّ هذه التفسيرات لم يتم الاتفاق عليها بين القدماء ، والمحدثين ، فكانوا على آراء شتى وسنعرضها –موجزين – ما أمكن وسنبدأ بمعالجة القدماء لهذه الظاهرة :

<u>أولاً:</u> معالجة القدماء للأفعال المعتلة:

يقول الصرفيون : إنّ أصل ((قال)) هو ((قَوَلَ)) ، وإنّ أصل ((باع)) هو (بَيَعَ) ، وأنَّهُ لما تحركت الواو ، والياء ، وأنفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفاً فصارت : (قال ، وباع)[424].

قال ابن جني: ((وإنّما معنى قولنا: إنه كانَ أصله كذا: إنه لو جاء مجيء الصحيح ، ولم يعلَّ لوجب أنْ يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأما أنْ يكون استعمل وقتاً من الزمان ، ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ ،فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر))[425].

((ومع ذلك لابد للمرء أنْ يتساءل من أين جاء الصرفيون بالأصل المزعوم ، ولماذا افترضوه دون سواه؟

الجواب يكمن فيما يسمى عندهم ((الميزان الصرفي)) فقد وجدوا أنّ أكثر ألفاظ العربية يمكن ردها إلى أصول ثلاثية ، أي ذات ثلاثة صوامت... وواضح من ذلك

423- ينظر: شرح الرضي على الشافية : 48/3.

424- ينظر: دراسات في علم الصرف : 87-89 ، وشذا العرف : 275-276.

425- الخصائص: 256/1-257.

أنهم أولوا اهتمامهم للصوامت (الحروف) ، دون المصوتات (الحركات) التي اعتبروها معتلة ، لا تثبت على حال ولا يصح الركون إليها))[426].

ولم يكتف الصرفيون بتقدير الأصول فقط ، بل نظروا إلى جانبين آخرين في هذه القضية هما: جانب الاستثقال والكراهة، والأخر: اللهجة.

أما عن الجانب الأول: فيقول سيبويه:((هذا باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء ؛ لكراهية التضعيف، وليس بمطرد، وذلك قولك: تَسَرَّيْتُ، وتضَنَّيْتُ، وتقصَّيْتُ ن من القصة ، وأمْلَيْتُ . كما أنّ التاء في أّسنَتُوا مبْدَلةٌ من الياء ، أرادوا حرفاً أخفَّ عليهم منها))[427].

أما عن الجانب الثاني: وهو اللهجة فيقول ابن جني: ((وأعلم مع هذا أنّ بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله ، وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأصول الأول ؛ وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية ، والتميمية...))[428].

ومما اطمأنوا إليه في تقدير الأصول المفترضة للمعتلات أنّ بعض هذه المعتلات جاءت مصححة يقول ابن جني: ((فبهذا ونحوه ما استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة كما استدلوا بقوله عزّ أسمه چ ئې ئى ئىچ على إن أصل استقام استقوم ، وأصل استباع استبيَع ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ، ولما جاز ادعاؤهم إياه))[429].

هذا هو رأي الصرفيين القدامى في تصورهم ، وعلاجهم لمشكلة الإعلال .

426- محاولة ألسنية في الإعلال: 170.

427- الكتاب: 424/4.

428- الخصائص: 271/1.

429- سر صناعة الإعراب: 190/1.

ثانيا: معالجة المحدثين للإعلال :

– أما المحدثون فيرون خلاف ما تقدم تماماً ؛ وذلك بالنظر إلى المنطلقات المنهجية التي اعتمدها كلٌ من القدماء والمحدثين .

فحين اطلع المحدثون على الدراسات والمناهج الحديثة–المنهج التاريخي ، والمنهج المقارن– وبعد الاطلاع والمعرفة بأخوات العربية من الجزريات ، أخذوا يفسرون هذه الظواهر ، ونحوها على ما استقر عندهم من مناهج[430].

فقد ذهبوا إلى أنّ الإعلال نوع من أنواع الإتباع بالمثل ، أو الإشباع ، إذ يرى العلايلي أنّ الصرفيين القدماء بنوا أفكارهم على الكثير من اللف ، والدوران بينما كان بإمكاننا أن نقرر قواعد في بساطة متناهية ، وصدقٍ أيضاً .

فقد ظهر أن الإعلال وجه من الإتباع بالمثل أو الإشباع[431].

وفسر علم الدين الجندي الإعلال بأنّه نوع من أنواع الإصلاح والتهذيب ؛ لتَصحيح مسار اللغة، وإخفاء ما تحمله من ضعف ؛ إذ مرت اللغة بمراحل تأريخية عديدة ، أما ما شذَّ ولم يُعَلَّ فاستعصى ولم يقو الزمن على أنْ ينال منها شيئاً[432].

وتصور بعض الباحثين المحدثين أن المعتلات قد مرّت بمراحل حتى انتهت إلى ما هي عليه اليوم.

فيرى إبراهيم أنيس أنّ الأفعال المعتلة مرت بمرحلتين :

430– البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة: 193–194.

431– ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب: 216–217.

432– ينظر: بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي: 145.

المرحلة الأولى: أنّ الأفعال المعتلة كانت صحيحة تشمل (اللام) ، و(الميم) ، و(النون) وبناء على نظرية (الشيوع) التي تقر: أنَّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر عرضة للتطور من غيرها.

ذهب إلى أنّ (اللام) ، و(الميم) ، و(النون) أشباه لأصوات اللين فأبدلت بها[433].

وهذا ما أكده الدكتور كمال بشر أيضاً إذ يقول: ((والأصوات السابقة وهي (الراء) ، و (اللام) و(النون) تشبه الحركات في أهم خاصة من خواصها وهي : قوة الوضوح السمعي))[434].

وبناء على تلك النتائج يرى إبراهيم أنيس أنَّ (الواو ، والياء) كانت في الأصل أحد الأصوات الثلاثة (اللام، والنون، والميم) وقد أدت عوامل التطور اللغوي إلى هذا الانقلاب .

وأكثر هذه العوامل تأثيراً فيها هي نظريتا (السهولة) ، و(الشيوع)[435].

المرحلة الثانية: وهي أنّ كلاً من (الواو ، والياء) المحدثة من (اللام) ، أو(النون) ، أو(الميم) قلبت في بعض الصيغ صوت لين طويل: (فتحة طويلة) ، أو(كسرة طويلة) ، أو (ضمة طويلة) فهذا الكلام والتصور يمثل الطور الذي عنيت به كتب القدماء من الصرفيين ، وقد ألفوا فيه مؤلفات ضخمة[436].

وبالنظر إلى شواذ المعتلات في اللغة وجد رمضان عبد التواب أنّ المعتلات يمكن أنْ تفسر تفسيرا تأريخياً مصحوباً بالمقارنة اللغوية مع أخواتها الجزريات .

433- ينظر : اشتقاق حروف العلة: 108، البحث الصرفي: 194.

434- علم الأصوات العام: 131.

435- ينظر: البحث الصرفي: 197، وبراجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة: 149-151.

436- ينظر: اشتقاق حروف العلة: 113.

فذهب إلى أنّ الأفعال المعتلة في تطورها خلّفت ركاماً لغوياً في العربية الفصحى ، واللغات الجزرية ، واللهجات العربية[437].

ويرى أنّ الأفعال المعتلة قد مرت بأربع مراحل:

المرحلة الأولى: أنّ الأفعال المعتلة كانت على نمط الصحيح تماماً مثل (قَوَلَ) و(بَيَعَ).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التسكين وهي ضياع الحركة بعد الواو ، والياء ؛ للتخفيف ، فيصبح الفعل على نحو: (قَوْلٌ ، وبَيْعٌ) .

المرحلة الثالثة: وهي التي سميت في عرف اللغويين المحدثين (انكماش الأصوات المركبة) فتتحول الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة ممالة ، كما تنكمش الياء المفتوح ما قبلها فتتحول إلى كسرة طويلة ممالة .

المرحلة الرابعة: وهي أنْ تتحول الأصوات من الإمالة إلى الفتح الخالص[438].

فهذه هي التصورات التي حملها المحدثون وهم يفسرون ظاهرة من أعقد ظواهر الصرف العربي وأصعبها وهي ظاهرة الإعلال إلا إننا نجد أَنّ هذه التفسيرات والتعليلات لا تختلف كثيراً عن موقف القدماء.

غير أَنّ فريقاً آخر من علماء الساميات يرى رأياً مخالفاً للأصل الثلاثي للفعل المعتل فيعتقد أنَّها ذات أصول ثنائية، وليست ثلاثية وأنّ أصل (قال) هو (قَلْ) وأصل (يقول) هو (يَقُل) وإنما جاءت الألف في (قال) و(الواو) في (يقول) من إطالة الصوت الداخلي القصير أي –حركة القاف، مما جعل هذه الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي[439].

437- ينظر: التطور اللغوي مظاهره ، وعلله ، وقوانينه: 65- 75 ، البحث الصرفي: 200.

438- ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : 72.

439- ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: 170.

وواضح بعد هذا أنّ كلا الفريقين اعتمد على الظن ، والتخمين ، وأن نظرياتهم لم تخرج عن كونها محض افتراض قد تصح أو لا تصح ؛ ولذلك لا يمكن الركون إلى أقوالهم مهما أظهرت من الحذق ، والاتساق المنطقي[440].

أخيراً جرت محاولة ثالثة على يد د. عبد الصبور شاهين، جمع فيها بين الرأيين السابقين ، إذ ذهب إلى أنَّ أصل (قال) هو: (قَوَلَ) ؛ وإنما سقطت (الواو) في الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرين(الفتحة) التي على (القاف) ، و(الفتحة) التي على (الواو) في مصوت طويل واحد هو : (الألف) ؛ باعتبار إنَّ المصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين.

فكل الذي حدث هو إسقاط (الواو) ؛ للتخلص من ثلاثية المقطع في (قَوَلَ) ، والاستبدال بمصوت طويل هو (الألف)[441].

وعاب الدكتور أحمد الحمو انطلاق الدكتور عبد الصبور شاهين من (أصل مفترض) وهو عين ما فعل القدماء ، وكان عليه الانطلاق مما هو موجود فعلاً.

ويرى أنّه من الأصوب العودة إلى طرق إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع في الماضي ، والمضارع ، ومحاولة استنباط القواعد التي تضبط عملية التحول التي تطرأ على هذا النوع من الأفعال.

إذ وجد أنّ صيغ الفعل الماضي تشترك في الأعم الأغلب بجذر واحد هو (قُلْ) ، وأنّ صيغ الفعل المضارع يشترك جميعاً بجذر واحد وهو: (قُول) ، ولا فَرْقَ بين (قُل) و(قُوْل) إلا في طول المصوت الداخلي، فهو قصير في جذر الماضي ، وطويل في جذر المضارع .

وكذا الحال في الفعل (باع).

440- ينظر: نفسه: 171.

441- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 82-85، ومحاولة ألسنية في الإعلال: 171.

وهذا يعني أن (الواو) ، و(الياء) التي قامت من أجلها أكثر قواعد الإعلال ليستا أصليتين في الكلمة ، بل نشأتا عن إطالة المصوت القصير في الجذر الأصلي[442].

ويمكن تلخيص ما توصل إليه الحمو في فكرتين:

الأولى: أن حرف المد في جذر المضارع نشأ عن إطالة المصوت الداخلي القصير في جذر الماضي ، وليس عن أصل مزعوم مثل : (قَوَل ، وبَيَع).

الثانية: أَنَّ الألف في (قال) ، و(باع) دخيلة على جذر الفعل ، وتؤدي وظيفة محددة هي الدلالة على الشخص الغائب ، والشاهد على هذا أن الألف التي في (أسم الفاعل) مثل (قائل) و(بائع) هي الألف نفسها التي في الفعل الماضي (قال) ، و(باع) .

أي أنّ تلك الألف تدل على الفاعل ولا شيء غيره .

وقد تنبه قديماً إلى ذلك ابن مضاء القرطبي في كتابه : (الرد على النحاة) ، عندما ذكر أنّ النحاة يقولون في مثل : (زيد ضارب عمراً) ، أنّ في (ضارب) ضميراً مستتراً تقديره :(هو) فاعل. لكن ابن مضاء يرى أن (ضارب) تدل على الصفة ، وصاحبها فلا داعي للتأويل[443].

وبعد هذا العرض لآراء العلماء قديماً وحديثاً في هذه الظاهرة نجد أنّ السمت البارز هو الاختلاف الناشئ عن اختلاف الثقافة ، والمنهج ، بل واختلاف النظريات داخل المنهج الواحد كل ذلك أثقل كاهل المتعلم ، وهو يسير في طريق المعرفة الصرفية ، والذي بات يتساءل متى سيزول هذا العتم ، وأي الطرق أيسر، وأصوب ؟

442- ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: 171، ورؤى لسانية في نظرية النحو العربي: 166-167.

443- ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: 174-175.

وقبل الإجابة عن هذا السؤال المنهجي المطروح، أودُّ أنْ أسجل بعض الملحوظات على آراء القدماء والمحدثين ؛ ليكون ما نصل إليه عن اقتناع ، واطمئنان في تيسير أصعب درس من دروس الصرف العربي .

ملحوظات في الفكر التقليدي القديم

أولاً: لم يكن انطلاق الصرفيين القدماء من تقدير أصل مفترض لم ينطق به العرب يوماً لمعالجة هذه الأفعال في الميزان الصرفي، انطلاقاً من قبيل الترف العلمي ، أو التخمين فقط ، بل أنهم انطلقوا من معطيات لغوية ثابتة : وهي أنهم وجدوا كثيراً من الأفعال التي انطبقت عليها شروط الإعلال ولم تعل ، بل جاءت على الأصل المفترض الذي قالوا به[444] ومنها ما جاء في الكتاب العزيز چ ئې ئى ئىچ[445]، ورغم كل هذا الجهد المهم ، والمميز ، إلا أنه اليوم لم يعد صالحاً لتلقينه طلابنا ، بله وأنّ تسارع التطور في ميدان الدراسات اللغوية يحتم علينا المواكبة المشروطة بالسلامة اللغوية ؛ إذ أنّ اللغة شيء محسوس ، واقعي وهو ما لا يتناسب إطلاقاً وتفسيرها بالتفسير الظني.

ثانياً: وضع القواعد الصرفية بتعليلات غير منطقية فمثلاً قولهم في سبب اعتلال الأصل (قَوَلَ) أنه لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها فتقلب (ألفاً).

قال الرضي – معترضا –: ((وهذا مما لا يسلم))[446] ؛ إذ أن من الكلمات ما ينطبق عليها شروط

الإعلال إلا أنها لم تعل ، فمن الأفعال : حَيَلَ ، وقَوَمَ ، وعَوِرَ... ومن الأسماء مثل هامَان ، ودَارَان[447] .

444- ينظر: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية: 184.

445- سورة المجادلة: آية 19.

446- شرح الرضي على الشافية: 67/3.

447- شذا الصرف: 301، والإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات: 184.

ثالثاً: لم يهتم الصرفيون بالإشارات المهمة التي أشار إليها ابن جني ، ومن قبلهِ سيبويه في تفسير ظواهر الإعلال على أسس صوتية من : الكراهة والاستثقال ، أو الاختلاف اللهجي حتى جاء المحدثون الذين تلقفوها وبنوا عليها أفكارهم[448].

رابعاً: الإكثار من الشروط ، والاحترازات ، والشواذ ، والتأويل ، وهذا مما لا يجدي نفعاً لمتعلم العربية.

خامساً: اعتبر الصرفيون القدماء أن الحركات خارجة عن الكلمة ، وذات قيمة ثانوية ، فعاملوها غير معاملتهم لحروف المد ؛ مما أدى بهم إلى استنباط قواعد غير دقيقة .

في حين نجد أن ابن جني يشير إلى الطبيعة الواحدة لحروف المد والحركات إذ سماها: (الحروف الممطولة) قال: ((فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة ، وهي الألف ، والياء ، والواو))[449].

ملحوظات في الفكر الألسني الحديث

أولا: إن من ابرز النقد الذي يمكن أن يوجه للفكر الألسني الحديث هو : تشعبهم ، واختلافهم الواضح في وصف هذه الظاهرة في حين نجد أنّ القدماء على رأي موحدٍ تقريباً.

ثانياً: لقد وقع أصحاب المدرسة الحديثة فيما عابوا به الصرفيين .

فالمحدثون افترضوا أصولا ثنائية للمعتلات ، وكذلك افترضوا أنّ المعتلات قد مرت بمراحل حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ، وهذا مما لا يخرج عن دائرة الحدس والتخمين[450].

448- ينظر: المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور: 81.

449- الخصائص: 124/3.

450- ينظر: محاولة السنية في الإعلال:171.

ثالثاً: اعتماد اللسانين المنهج المقارن ، مع غض النظر عن الفروق التي تميز كل لغة عن أخرى ، وإنْ كانت تنتمي لمجموعة واحدة ، وهي اللغات الجزرية.

رابعاً: اعتماد منهج المقاطع الصوتية ، أو ما يسمى بالبنى المقطعية في إيجاد الحلول لمشاكل الإعلال وهو ما لا ينتظم مع سلك اللغة العربية ، والذي يخالف غيره من اللغات الأجنبية المبنية على المقاطع .

((رأي وتيسير))

والذي يبدو متجهاً من كل تلك الآراء، ومنسجماً مع المنهج التيسيري الذي ينطلق من اللغة ذاتها بعيداً عن تكلف المتكلفين ، أو التأويل الذي لا تحتمله اللغة ، ومقتضيات التعلم ؛ نرى أن نعود إلى تلك الإشارة المهمة التي أشار إليها سيبويه في قولهِ:

((هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء ، والواو التي الياء ، والواو فيهن عينات ، تقول: بِعْتُهُ بَيْعَاً ، وكُلْتُهُ كِيْلاً فأنا أَكِيْلُهُ وأبيعُهُ ، وكائل وبائع ، كما قالوا[451]: ضَرَبَهُ ضَرْباً ، وهو ضارب وقالوا: سُقْتُهُ سَوْقاً ، وقُلْتُهُ قَوْلاً ، وهو سائق وقائلٌ ، كما قالوا: قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ قَتْلاً ، وهو قاتِل... ففروا إلى هذا[452] ؛ كراهية الواوات والضَّمّات))[453].

ثمَّ قال بعد سرد طائفة من الأفعال: ((فعلى ما ذكرت لك يجري المعتل الذي حرف الإعلال فيه عينه))[454].

451- أراد في الصحاح من النظائر.

452- أي الإعلال بالقلب.

453- الكتاب: 49/4.

454- الكتاب: 52/4.

فنجد أن سيبويه في كلامه يتبع المنهج الوصفي ، من كراهة توالي (الضمات) مع (الواوات) و(الكسرات) مع (الياءات) .

ثمَّ إنّ سيبويه قد علل الاعتلال بالياء ، والواو في الأجوف ؛ بسبب الكثرة في الكلام[455]، مع تفسير الظواهر تفسيراً صوتياً مراعياً فيها (الخفة) ، و (الثقل)[456].

وقد استغل ابن جني هذه الإشارات الصوتية المهمة ليقول: إنّ الأصل لقال وباع لم يستعمل يوماً ولو كان الفعل صحيحاً لوجوب أنْ يجيء على الأصل المفترض.

ثمّ يرد الرضي كلام ابن الحاجب بكلام سيبويه المتقدم دون الإشارة إليه فيقول: ((أقول: إعلم

أنّ علة قلب الواو ، والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما (ألفاً) ليست في غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا (ألفاً) للاستثقال))[457].

هذه الإشارات وغيرها بنى عليها الدكتور أحمد الحمو فكرته في معالجة الإعلال بطريقة أقرب ما تكون إلى الدقة ، مع الوضوح باعتماد اللغة ذاتها .

إذ يرى أنَّ الألف غير منقلبة عن (واو) في (قال) ، ولا عن (ياء) في (باع) ، بل أنّ جذر هذين الفعلين هو (قَل ، وبَع) ، والذي حدث هو: إطالة المصوت الداخلي (حركة القاف وحركة الباء) وهذه الألف الناشئة دخيلة على (جذر الفعل) ، وغايتها الوظيفية هي : الدلالة على الشخص الغائب لخلو اللواحق من هذا المدلول- كما بينا سابقاً -.

ولهذه الفكرة بعض المزايا التي لمحناها ، والتي يمكن أن تشكل ركناً مهماً من أركان التيسير في دراسة الصرف العربي وهي كالآتي:

455- ينظر: الكتاب: 4/ 339.

456- ينظر: نفسه: 341/4.

457- شرح الرضي على الشافية: 67/3.

أولاً: إنها انطلقت من اللغة دون افتراض ، أو تخيل ؛ إذ اعتمدت على جذر الكلمة من خلال تصرف الأفعال المعتلة في الماضي ، والمضارع وهي مسندة.

وهذا فيه توفير للوقت ، والجهد في تعليل هذه الظاهرة ؛ بالاعتماد على بعض المناهج والآراء.

ثانيا: إنّ ما قاله من أشباع المصوت الداخلي (الحركة) ليس بدعاً من الآراء ، إذ نرى أنّ هذا الرأي أو هذا الطرح قال به ابن جني في باب (مطل الحروف) من كتابه الخصائص .

ثالثاً: إنّ بقاء الأفعال المعتلة على حروفين في جذرها ليس منكراً أو بدعاً من القول، قال سيبويه في باب(عدة ما يكون عليه الكلم... ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة. وذلك قليل))[458] فهذا القول يؤيد مذهب الجذر الثنائي للأفعال المعتلة.

4- الهمزة المتطرفة بعد ألفٍ زائدة

أطبق الصرفيون القدماء ومَنْ تبعهم من المعاصرين على وجوب إبدال الهمزة من كل (ياء) أو(واو) تطرفت لفظاً ، أو تقديراً وقبلها ألف زائدة .

وإنّما اشترط كون الألف زائدة ؛ لأنها إنْ كانت زائدة نوي سقوطها لكونها حاجزاً خير حصين، فقدَّر اتصال الفتحة التي قبلها بالياء ، أو الواو فقلبتا ألفاً ؛ لأنهما في محل التغيير لسكونهما وزيادتهما طرفاً ، كما هو لازم لكل (ياء) ، أو (واو) تحركت وانفتح ما قبلها ، فيلتقي في اللفظ ساكنان وهما (الألفان) إحداهما الزائدة ، والأخرى المنقلبة فتحرك الثانية منهما وتقلب همزة .

458- الكتاب: 4/216-219.

فإبدالها من الياء كقضاء ؛ لأنها مصدر قَضَيْتُ ، وإبدالها من الواو كدعاء ؛ لأنه مصدر دَعَوْتُ.[459]

في حين ذهب المحدثون إلى خلاف ذلك ؛ إذ قالوا لا يوجد في دعاء ، وقضاء ، التقاء ساكنين ...الخ ؛ لأنّ الألف عبارة عن حركة طويلة كما هو مذهبهم .

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: ((والنظرة الأولى لهذه القواعد ترينا أنّ الواو ، والياء قد جاءت كل منهما في سياق صوتي واحد، رغم اختلاف القواعد . فالواو والياء قد وقعتا بعد فتحة طويلة– زائدة– في هذه المواضع الأربعة[460] ، وعلى ذلك فإنّ سبب وجود الهمزة في أمثلتها واحد ، وما تعدد القواعد سوى علمية تصنيف للأمثلة فيما نرى ....إذ يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربي الذي لا يكون على حركة في مثل : (كساو) kisaa-u . فحذفت الضمة المولدة للواو بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت هو الهمزة ، التي تستعمل هنا قفلا مقطعيا ؛ تجنبا للوقوف على مقطع مفتوح))[461].

أما عن أهمية القلب ولجوء العربية إليه، فيقول البكوش: ((القلب في مثل هذه الحالات هو الحل الذي تلجأ إليه اللغة عندما يتعذر الحذف أو الإدغام اللذان يتقيدان بصيغة الكلمةِ فلا يحدثان إلا عندما ينتج عن الصيغة الجديدة لبس، أما

459– ينظر: الكتاب:385/4، والمنصف:137/2–139، وسر صناعة الإعراب:98/1–99، والممتع الكبير:669، والمقرّب:518، وإيجاز التعريف في علم التصريف:62–63، وشرح ابن عقيل:504/2، وشرح المراح:239، وشرح الأشموني:339/4 مع حاشية الصبان، وحاشية الخضري على ابن عقيل:434/2، وتصريف الملا علي: 166، وفتح اللطيف في التصريف:304، وتيسير الإعلال والإبدال:20، وعمدة الصرف: 214.

460– يقصد مسائل إبدال الواو والياء همزة وهي 1– أن التطرف بعد الألف الزائدة. 2– وقوعهما عيناً لاسم فاعل. 3–وقوعهما بعد ألف مفاعِل وقد كانت مدة زائدة في المفرد.4– أن تقعا ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل مثل أواول.

461– المنهج الصرفي للبنية العربية: 176–177.

القلب فهو يحافظ على الصيغة ولا يُدخل عليها إلا تجانساً في الأصوات من شأنه أنْ يُسَهل النطق))[462].

وتعيد د. دزيرة سقال ما قاله البكوش بتفصيل أكبر: فترى إنّ المشكلة التي أدت إلى الإبدال هي وجود الصعوبة المقطعية، لتراكم الحركات فكل من (الواو) ،(والياء) تقع بعد فتحة طويلة زائدة ، وتشكل سلسلة من الصوائت تعيق المقطع الصوتي وبنيته .

فلفظة(كساو) تشكل مشكلة مقطعية لتتابع الحركة الطويلة ، ثمّ (الواو الانزلاقية) :

Kisaa'= kisa au+w=a

لهذا نحول (ضمة) الواو الانزلاقية إلى همزة ؛ لتصحيح المقطع ونبره ، بحيث يصير المقطع الأخير مقطعاً طويلاً ويزول منه تتابع الحركات[463].

وهذه التفسيرات يمكن أن تنطبق؛ لاطرادها في جميع حالات إبدال الواو والياء همزة[464].

وهذا الخلاف في التفسير نابع من اختلاف المنهج في التعامل مع هذه القضايا[465].

فصرفيونا القدماء نظروا إليها نظرة (معيارية) في الغالب محاولين تطبيق قواعدهم الإعلالية عليها ، والمحدثون نظروا إليها نظرة (وصفية) قائمة على الملاحظة والتسجيل فمدار رأي المحدثين قائم على (الاستثقال النطقي والكراهة الصوتية) وهو مذهب لطالما تمسك به سيبويه وهو يعلل الظواهر الصوتية.

462- التصريف العربي من خلال علم الأصوات: 66.

463- ينظر: الصرف وعلم الأصوات: 157-158.

464- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:177، وينظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب: 44-45.

465- ينظر: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة: 326-327.

ولا بأس علينا بإتباع المنهج التيسيري الوصفي الذي يحقق أموراً عديدة ، مع العلم أنّ هذا المنهج موجود في معطيات القواعد الصرفية العربية ، فهو ليس بمنكر غاية الإنكار ومن هذه الأمور:

أولاً: اللجوء إلى اللغة في تفسير ظواهرها ، وهو ما ينسجم مع دراسة اللغة دراسة علمية باعتماد ذاتها ، ولذاتها.

ثانياً: إيجاد الأسباب الجامعة وراء ظواهر الإعلال ، والإبدال ؛ من خلال وصف سايكولجية النطق عند الناطق العربي ، وهو ما يحقق العموم في وضع المعايير الخاصة لانسجام الأصوات العربية.

ثالثاً: إنّ أغلب ما قاله المحدثون هو عين ما قاله بعض اللغويون العرب القدماء من اعتبار (الألف) فتحة ممطولة أي بمقدار فتحتين ، وهي مسبوقة بحركة ، وتتابع الحركات دون فصل مكروه في البنية العربية ، وهذا وارد في الصرف العربي القديم.

رابعاً: إنّ هذه القاعدة تحقق لنا مبدأ : (الاختصار في وضع القواعد الصرفية) إذ أنّها تنطبق على جميع قضايا إعلال (الواو والياء) همزة، بخلاف الدرس الصرفي القديم الذي أثقل كاهل المتعلم والمعلم–على حد سواء– بالقواعد والاستثناءات[466].

وبهذا ونحوه نحقق النجاح في التيسير دون الخروج عن معطيات العربية ، وقواعدها الصوتية.

5– الكراهة في اجتماع الأمثال

مسألة: النسبة والياءات

((في اللغة ألفاظ ((لامها)) و((عينها)) إمَّا واو أو ياء أو ياءان، وإذا نسبت إليها اتفقت عندك أربع ياءات ياءان ترجعان إلى أصل الكلمة وأخريان هما ياء النسبة وقد اختلف اللغويون حول تلك الألفاظ جوازاً وشذوذاً، وحسناً وقبحاً))[467].

466– ينظر: عمدة الصرف: 214–219.

وكانت مذاهب اللغويين القدماء شتى وهي كالآتي:

أولاً: الجواز

نقل سيبويه مذهب أبي عمرو بن العلاء في ذلك إذ يقول: ((وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: حَيِّيٌّ ولِيّيٌّ ، ولَيَّةٌ))[468] ، وتبعه المازني في ذلك[469] وتتلخص حُجَجُهُمْ في:

1- احتمال الاستثقال لا يدعو إلى التغيير.

2- ما اجتمع ليس ياءات بل إبدالا من واوات.

3- إنّ كثرة الياءات يغير إلى الواو.

4- انفصال يائي النسبة[470].

ثانياً: المنع

يرى سيبويه أنّ العرب تكره توالي أربع ياءات في الاسم الواحد : (يائي النسبة ، وياء الفعل لام الفعل ، والياء الزائدة التي قبل اللام) ، فحذفوا الياء الزائدة ، وأبدلوا الياء التي هي لام الفعل (واواً) ، بعد قلبها (ألفاً).

فتقول في عَدِيّ: عَدَوِيٌّ وفي غنيّ غَنَوي وفي قصيّ: قَصَوِيٌّ وفي لِيَّة: لَوَوِي[471].

وأما ما جاء على الأصل فقد وصف : (بالشذوذ والكراهية) .

467- الخلاف الصرفي: 458.

468- الكتاب: 345/3.

469- ينظر: المنصف: 472/2.

470- ينظر: الخلاف الصرفي في العربية: 458.

471- ينظر: الكتاب: 344/3.

واتبع مذهب سيبويه جملة من العلماء منهم (المبرد)[472] ، و (أبي حيان الأندلسي)[473] .

فتلخيص إجراء المنع بالاتي:

1- تحرك ما قبل الياء الثانية.

2- قلب الياء ألفاً.

3- قلب الألف واواً.

وردّ على أبي عمر بن العلاء بالاتي:

1- جمعه لأربع ياءات وهو غاية في الثقل الكراهية.

2- قلة ما ورد منه في الكلام.

وهو قول ابن الحاجب والرضي شارح الشافية[474].

ثالثاً: جواز الوجهين

ذهب الفارسي في التكملة إلى القول بالوجهين فتقول:

قَصِّيٌّ وقَصَوِيٌّ[475] وتبعه المبرد في أحد قوليه مع الكراهة[476].

والذي يبدو متجهاً في هذه المسألة هو القول بجواز الوجهين؛ وذلك لأنّ الوجهين واردان في اللغة .

472- ينظر: المقتضب: 117/3.

473- ينظر: ارتشاف الضرب: 184/1.

474- ينظر: شرح الرضي على الشافية: 217/2.

475- ينظر: التكملة: 247.

476- ينظر: المقتضب: 117/2.

وأما مسألة الكراهة، فهي مسألة نسبية لا يجوز الاحتكام إليها في وضع قواعد الصرف التي يراد فيْها العموم.

ولكلِ ما تقدم رجَّحْنا مذهب الفارسي مذهباً تيسيراً يتميز بالاتي:

1- توسيع دائرة القياس ؛ بإدخال السماع الوارد عن العرب فيه.

وهو يعني محاولة التعقيد على أكثر من لهجة كما قال ابن جني:((لغات العرب كلها حجة))[477].

2- إعطاء المجال أكثر؛ للمتكلم العربي في اختيار طريقة النسب في هذا ونحوه والذي يعدُّ عاملاً مساعداً في ردّ العاميّ إلى الفصيح.

3- إزالة العبء الكبير الذي وضعه الصرفيون على كاهل المتعلم وهو يحاول ضبط قواعد الصرف من خلال فشقيق القواعد وكثرة التأويلات والاستثناءات حتى أنّ باب النسب لا يكاد يخلو من الشذوذ كما هو معروف لكل دارس.

4- الحفاظ على التراث اللفظي من الاندثار خلف عبارات مثل(ممنوع، مكروه، لا يجوز، خطأ، قبيح...الخ) وقد سمع عن العرب ، وروي لنا في بطون المعاجم الصحيحة ، ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى هذا الركام اللفظي لمواكبة عصر كل يوم يأتي بجديد وجديد.

6- أبواب الفعل الثلاثي

ذهب اللغويون في مسألة أبواب الفعل الثلاثي إلى خمسة مذاهب –وسنذكرها موجزين ما أمكن– وهي على النحو الآتي:

المذهب الأول: هي باب واحد:

477- الخصائص: /ويقول أيضاً: ((ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رَسيلَتِها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير أحداهما، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها)). الخصائص: 398/1.

وهو مذهب الدكتور محمد علي كامل إذ يرى أنّ الواجب أن نقتصر على مذهب واحد يناسب طبيعة حياتنا ويكون أقرب إلى الاستعمال في واقعنا اللغوي[478].

وفي هذا القول من الغرابة ما لا يخفى[479].

المذهب الثاني: هي ثلاثة أبواب:

وهو مذهب مبني على القسمة العقلية ؛ بالنظر إلى حركات عين الفعل المضارع.

فلا يخلو من أنْ يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً وهو مذهب ابن جني[480]، وابن عصفور[481] ويرى د. هاشم طه شلاش إنَّ هذا المذهب مذهب سهل يسير إلا أنّ الصعوبة تكمن في ارتباطها بالمضارع ؛ لتكون تسعاً افتراضاً ، ستة استعمالا، ويرى أنّ ما يرتسم في الأذهان من عسر أو يسر إنما هو عائد إلى اعتماد القواعد اللغوية بعيداً عن القواعد التطبيقية[482].

المذهب الثالث: هي أربعة أبواب:

وهذا المذهب قائم على إدخال الفعل المبني للمجهول مع الأبواب الثلاثة المتقدمة وهو مذهب كوفي، كما نسبه الخضري[483].

المذهب الرابع: هي خمسة أبواب:

يرى محمد علي كمال الدين أنّ البابين الأول ، والثاني يمكن أنْ يدمجا تحت باب واحد وهو فَعَل يَفْعُل ويَفعِل[484].

478- ينظر: اللغة العربية المعاصرة: 62-63.

479- لقد كفانا الدكتور ناصر سعد العيشي الردّ على هذا الرأي ينظر: الخلاف الصرفي: 282.

480- ينظر: شرح الملوكي: 38.

481- ينظر: الممتع الكبير: 119.

482- ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: 22.

483- ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 418/2.

المذهب الخامس: هي ستة أبواب:

وهو مذهب متأخري الصرفيين[485] وأكثر أهل زماننا مع خلاف في ترتيبها بينهم[486].

باب :(فَعَل) في الماضي ، (يَفْعُل ويَفْعِلُ) في المضارع ، بين الضم ، والكسر

لقد جرى الخلاف بين اللغويين في شأن هذا الباب كثيراً وذلك؛ لأسباب عدة:

أولاً: وروده عن العرب بالضم والكسر بلا ضابط كما يقول ابو زيد الانصاري: ((طفقتُ عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم... فلم أجد لذلك قياساً ، وإنما يتكلم به كل أمرئ منهم ما يستحسن ، ويستخفُ لا غير ذلك))[487].

ثانياً: إن سيبويه أجاز الاستعمالين من ظاهر كلامِهِ إذ يقول: ((أعلم أنّه يكون كل ما تعدَّاك إلى غيرك على ثلاثةِ أبنية: فَعَل يَفْعِلُ وفَعَلَ يَفْعُلُ وفَعِلَ يَفْعَلُ ، وذلك [نحو] ضَرَبَ يَضْرِبُ وقَتَلَ يَقْتُل ولقِمَ يَلْقَمَ.))[488].

ثالثا: وقد يكون للضرورة الصوتية أثرٌ في عين الفعل وهي كونه حرف حلق وما يتطلبه من انفتاح عضوي يتبعه انفتاح حركي[489]. وهو ما عقد المسألة أكثر لتكون بالضم ، والكسر ، والفتح.

لذلك كان اللغويون فيهِ على مذاهب شتى:

484- ينظر: تيسير العربية: 80 وقد توسع في ذلك كثيراً ثم ختم كلامه فيقول: ((هذا ما توصلنا إليه في أواسط الثلاثي من التيسير وقد استغلته اللهجة العامية واستفادت في مجال التيسير وتركناه نحن أرباب الفصحى لغرض التحذلق والتعسير والله هو الميسر)).

485- ينظر: شذا الصرف: 41-44، ابنية الصرف في كتاب سيبويه: 245، ودروس التصريف: 56-59.

486- ينظر: الخلاف الصرفي: 294 شكل رقم (17).

487- المزهر: 207/1.

488- الكتاب: 38/4.

489- ينظر: الخلاف الصرفي:295.

أولاً: مذهب السماع: هو مذهب يعتمد على الواقع اللغوي بوصفية تامة ، مع اعتداده بالقياس[490] ويمكن تسميته (المذهب المعجمي).

ثانياً: مذهب القياس: وهو جعل كل من(الضم والكسر) قياساً متبعاً قال أبو زيد الأنصاري عنهما :((كلاهما قياس وليس أحدهما أولى من الأخر))[491] .

وهو مذهب طائفة من العلماء منهم : المبرد[492] والفارسي[493] وابن عصفور[494].

ثالثاً: مذهب الكسر:

يرى هذا الفريق من العلماء اعتماد الكسر في الفعل المضارع لفَعَل مفتوح العين، وترك ما قيل من قياس أو سماع ؛ فإن ذلك هو الأصلح لحل هذه المشكلة وقد بنى هذا الفريق رأيه على جانبين رئيسين الأول جانب الفصاحة والثاني جانب الكثرة.

وقد تجسد هذا الرأي بدعوة الدكتور أحمد مختار عمر المجمعَ العلمي بإصدار قرار يسمح فيه بالاتجاه نحو الكسر فيما عدا الأفعال المشهورة؛ لكي يرتفع الحرج عن نفوس المتكلمين، ويضيف الدكتور محمد محمد داود على رأي الدكتور أحمد مختار عمر استثناء الأفعال التي يترتب على تغيير حركة عين مضارعها تغيير في المعنى[495].

رابعاً: مذهب تحكيم المعنى واطراح الخلاف والشذوذ :

يرى الدكتور الطيب البكوش أنّ هذه المعضلة يمكن حلّها ، والوقوف على مواطن الصواب في الاختيار بين التعبيرين، إذا حكمنا المعنى ، فيقول البكوش بعد عرض

490- ينظر: الخلاف الصرفي: 295.

491- المزهر: 207/1.

492- ينظر: المقتضب.

493- ينظر: التكملة: 508.

494- ينظر: الممتع الكبير: 119-120.

495- ينظر: الصوائت والمعنى في العربية: 47.

تحليلي لهذه القضية: ((وهكذا نرى في الختام أنّ هذه الصعوبة الكبرى في اللغة العربية وهي معرفة عين الفعل الماضي والمضارع خاصة تزول تماماً تقريباً أو على الأقل لا تبقى عقبة كأداء تفل العزائم كما تبدو لأول وهلة. إذ راعينا مختلف العوامل السابقة وأهملنا الشذوذ ومواطن الاختلاف بين اللهجات والنحاة... فالتمييز بين هذه الصيغ الثلاث في الماضي يحصل إذاً بفضل المعنى))[496].

وأما في المضارع فبالاعتماد على معنى (الماضي) مع مراعاة طبيعة الأصوات في فَعَل خاصة[497].

بعد كل هذا العرض من خلاف الصرفيين في عدد أبواب الفعل الثلاثي ، وخلافهم في مضارع (فعَل) المفتوح العين ، وانشطارهم إلى مذاهب وآراء شتى في القديم والحديث كان لابد لنا فيها من وقفة متأنية متأملة، للوقوف على كنه هذا الخلاف ومعرفة أسباب الصعوبة في هذه المسألة الحساسة والمعقدة من مسائل الصرف العربي، لنقف على الحل الذي يبدو غائراً بعيداً في حيثيات المسائل ومعطيات اللغة.

أما فيما يتعلق بالمسألة الأولى من عدد أبواب الفعل الثلاثي أو أحد أم ستة أم أقل، نقول ليست المسألة محصورة بعدد تلك الأبواب ، قلّت أم كثرت ، بقدر ما هي محصورة في الخلاف الثاني من فَعَل يفعُل ويفعِل.

إنّ قولة جازمة حازمة كفيلة بحل عدد الأبواب وترتيبها وبحل أزمة القواعد الصرفية وبتقريب حلم التيسير من منال المتعلمين.

أقول وبالله التوفيق

إنّ القول بأحادية الباب في المذهب الأول ، أو المذهب الثالث ، لهو اختزال مرير، لا يسلم من طعن ولا ينجو من نظر ، كيف وهذا التنوع الهائل الذي عليه أفعال العربية.

496- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 97.

497- ينظر: نفسه: 98.

فإن قلنا بالسماع الذي يجيز القياس ، وإنْ قلنا بالقياس الذي يعتمد السماع ، ولا يطرحه فما الفرق بين المذهبين إذاً وما الخلاف بينهما؟

فلم يبقى لنا إلا أمران يستعان بهما لضبط هذه المسألة:

الأول: الحفظ ، واعتماد بطون المعاجم ، ومندثرات الاستعمال.

الثاني: اعتماد المعنى الذي يمكن أن يكون قياساً في بعض ، وفي بعض سماعاً.

وأما عن الأول فهو شبه مستحيل ، وخاصة في وقت تقاصرت فيه الهمم ، وضاق الوقت من أنْ يتسع لشيء.

وأما عن الثاني فلربما كان فيه الخلاص إذ نعتمد على السياق اللغوي لتحديد البنية الصرفية.

وإني لأجد في كلام البكوش شيئاً ثميناً يلامس طموح النفس بالتيسير ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

أولاً: اشتهار المبنى الصرفي بالصيغة دون غيرها ؛ وذلك على ما ورد في كلام العرب والشعر ، والقرآن الكريم.

ثانياً: مراعاة الجانب الصوتي للبنية الصرفية العربية ، وهو ما أشار إليه سيبويه فيما عينه حرف حلقٍ يستحق التجانس والتناغم الصوتي . فاللغة قطعة موسيقية متوازنة حتى إنّ هذه الإشارة نلمحها في قول أبي يزيد الأنصاري :((على ما يستخف ويستحسن)).

ثالثاً: مراعاة الفروق الدلالية التي يمثلها تغير حركة عين المضارع ، كالفرق بين الفعلين يهوَى ويهوِي.

رابعاً: استعمال الناس للأفعال بصورة خاصة في المستوى الفصيح من كلامهم آخذين بنظرية: (تطور اللغة ، ورقيها) .

خامساً: علاج مشكلة الرسم الإملائي الذي خلا من التشكيل الحركي أو(الصائتي) في المكتوب مما حَيَّرَ المتلفظ الناطق بالمكتوب ، ولربما اعتمد هواه أو سليقته الضعيفة في قراءة الكلمات المكتوبة.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور الجنيدي خليفة عن هذين الأمرين: ((وبهذه الطريقة [أي الأمر الأول] نستغني عن علامات الضبط...

فأما إذا لم نرتح لهذا الإطراء، وخشينا أنْ يجرنا إلى عواقب من تداخل الكلمات، بل إذا لم نجد الشجاعة الكافية على تقبله...؛ أمكن إذا أن نلتجئ إلى الحالة الأخرى ،وهي إخضاع حركة العين إلى المعنى ، وضبط أوزان معينة للمصادر ، وذاك أضعف الإيمان ، وأيسر الإصلاح))[498].

فإذا نظرنا إلى كل تلك الجوانب بعين الأهمية ، عند ذاك وصلنا إلى الحل المنشود ، والتيسير المطلوب ، من رفع الوزر الذي أنقض ظهور المتعلمين والمتكلمين.

ومن هذا المنطلق ننطلق لحل مشكلة الأبواب فنقول لتكن الأبواب ستة فمعاني الأفعال كثيرة لا يحتملها باب واحد ، أو بابان ، أو ثلاثة حتى أنك إذا أردت أنْ تحول أي فعل إلى الباب الخامس ليدل على طبيعةٍ ذاتيةٍ أصيلة فما عليك إلا ضم العين في الماضي والمضارع فتقول حسُب يحسُبُ.

فلن يجد الطالب عناء وهو يتلق المعاني ليوزعها على الأبواب كل في بابه وحسبنا أنْ اخترنا ما نعتقده حلاً من بين ركام الخلاف.

7- (تطور خَصَّم إلى يَخِصِّم) بين القدماء والمحدثين

ذهب علماء الصرف القدماء إلى القول أنَّ الفعلَ (يَخِصّمُون) أصله (يَخْتَصِمُون) أدغم التاء في الصاد جوازاً ؛ لقربها منها في المخرج وكلاهما حرف مهموس إلا أنّ

498- نحو عربية أفضل: 85.

الصاد من الحروف المستعلية ، والتاء من الحروف المستفلة، لذا فإن الإدغام ينقل (التاء) إلى حرف هو أقوى منها، وهو الصاد ليتم الإدغام[499].

ومنه قوله تعالى چه ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮲چ[500]

وأصله: ((اخْتَصَمَ)) فأدغمت التاء في الصاد بعد قلب التاء صاداً فاجتمع ساكنان (الخاء) و(الحرف الأول من المشدد) فكسر الخاء بالتقاء الساكنين، ولم تلق حركة التاء على الحاء فأصبح الفعل (يَخِصِّم) ومنه قوله تعالى((﮲))

ووردت قراءة أخرى وهي قراءة ورش : (يَخَصِّمُون) بفتح الخاء ، وتشديد الصاد، ففي هذه القراءة حدث ما حدث للفعل في القراءَة الأولى ، ولكن الفارق هو نقل حركة التاء المدغمة إلى الخاء[501].

في حين ذهب الدكتور فوزي الشايب إلى أنّ التشديد في (خَصَّمَ) لم يأتِ كما وصف القدماء من الماضي(اخْتَصَمَ) وإنما حصل التطور من المضارع (يَخْتَصِمْ)[502] ؛ بإسقاط تاء الافتعال دون حركتها، التي تتصل بعد سقوط التاء بالخاء مباشرة ثم يعوض من التاء الساقطة بمد الصاد (أي تشديدها) كتعويض موقعي ومِنْ ثَمَّ تصبح الصيغة (يَخَصِّمُ) وبمماثلة حركة (الخاء) لحركة (الصاد) نحصل على (يَخِصِّمُ) فالعملية إذاً لا تزيد على كونها عملية حذف وتعويض ومماثلة فلم تدغمْ التاء في الصاد؛ لأنّ الإدغام لا يتم بين المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين وتحويل التاء الانفجارية إلى صوت صفيري يصعب تفسيره من الناحية الصوتية[503].

499- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات والإيضاح عنها: 220/2.

500- يس: 49.

501- ينظر: الإدغام ، والإعلال ، والإبدال: 672-673.

502- ينظر: البحث الصرفي: 128.

503- ينظر: خواطر وآراء صرفية : 32-33.

وقبل الخوض في مسألة أصل التحول الصيغي ، وأيهما أقرب إلى واقع اللغة ، أريد أنْ أسجلَ بعض الملحوظات ، أو (الأصول) الهامة التي تعين –في نظري– على إدراك التصور الصحيح والقريب من هذه المسألة.

أولاً: إنّ ترك القول بالأصل أولى من القول به ، فمتى أمكننا حل الإشكال اللفظي من خلال المفردة نفسها كان ذلك أولى ، وأقرب للصواب.

ثانياً: إنّ مراحل التطور في أغلبها مراحل ظنيَّةٌ لا تخضع لواقع استعمالي ، أو تأريخي صحيح يعيننا في تفسير الإشكال الصيغي ؛ على هذا الأساس كان سبيل الاختصار هو السبيل الأقل تخميناً من غيره فيجب اعتماده.

ثالثاً: مراعاة الاستعمال الوارد من تعدد الصيغ مع الحفاظ على المعنى ؛ وذلك من خلال الاستعانة باللهجات الواردة عن العرب، والقراءات القرآنية.

وبنظرة نقديةٍ فاحصة إلى التصورين القديم والحديث –مراعين ما تقدم من أصول– أمكننا أنْ نسجل بعض الملحوظات على التصور القديم وبعض الملحوظات على التصور الحديث.

ملحوظات نقدية في التصور القديم

أولاً: اعتماد أصل ماضٍ لصيغةٍ مضارعة.

ثانياً: افتراض أصل وزني وهو (افْتَعَل) ؛ والسبب في ذلك محاولة طرد المتشابه من ذلك على وتيرة واحدة في الأصل المفترض.

ثالثاً: تصور الإدغام الصغير في الحروف (الصوامت) ، وأما الحركات (الصوائت) فبالقلب من الفتح إلى الكسر ؛ بعلة التقاء الساكنين.

رابعاً: الإكثار من الاضطرارات ؛ وهو نتيجة التصور الصيغي الافتراضي ؛ مع ضعف الحجج في التخلص.

ملحوظات نقدية في التصور الحديث

أولاً: اعتماد أصل مفترض ، ولكن من المضارع نفسه الذي وردت به الكلمة (يَخْتَصِم).

ثانياً: القول بالتعويض الموقعي للمحافظة على الصيغة الأصلية للفعل مع أداء كامل المعنى في دلالته على التكثير.

ثالثاً: القول بالمماثلة اللفظية هو أحد الأساليب التي تلجأ إليها العربية للتخلص من عيوبها الصوتية.

رابعاً: الاستعانة بالأدوات الوصفية في التفسير التأريخي.

فمن خلال هذه الملحوظات أمكننا الوقوف على نقاط التشابه ، والاختلاف بين الفريقين ؛ لذلك صار واضحاً الآن أي التفسيرين أقرب لواقع اللغة ، وأقرب لإدراك المتعلمين من الآخر.

إنّ ما ذهب إليه الدكتور الشايب في تصوره لتطور الصيغة الواردة في الآية يسير ، وواضح وسهل، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: الافتراض القريب بالاعتماد على النظائر وهو غاية في اليسر في تفسير الفعل المضارع.

ثانياً: اختصار المراحل التي تمر بها اللفظة في تطورها بثلاث مراحل فقط وهي عند القدماء أربع.

ثالثاً: علاج مشكلة الفتحة الباقية من حذف التاء أو إدغامها علاجاً سليماً، مع اضطراب منهج القدماء في ذلك.

رابعاً: يمكن اطراد هذا التفسير في جميع الألفاظ المتشابهات من هذا القبيل، مع احتياج القدماء إلى تخريجات عديدة وذلك من خلال القراءَات الواردة وأقوالهم فيها، إذ وردت قراءَة ثالثة بكسر حرف المضارعة (يخِصِّمون) مع تسكين الخاء وتشديد الصاد، وهي قراءَة نافع في رواية وأبي جعفر وقالون[504].

خامساً: إنّ مما يؤيد ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب في افتراضهِ أصل (يَخِصِّمون) ورود قراءَة عن أبي بن كعب وهي قراءَة الإظهار إذ قرأ (يَخْتَصِمُون) مع ما فيها من مخالفة رسم المصحف[505].

إذ يقول الفراء عن هذه القراءَة: ((قراءَة أبي بن كعب حجة لمن يشدد))[506].

فعلى هذا بات واضحاً إنّ ما ذهب إليه الشايب أقرب للصواب مع المحافظة على السهولة في التعليل والتيسير في الطرح ومراعاة الأصول الثلاثة المتقدمة.

504- ينظر: الكشف: 2/217-218، والبحر المحيط: 7/341.

505- ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/379، وإعراب القرآن للنحاس: 3/397.

506- ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/379. ((بتصرف))

المبحث الثاني

(المستـوى البنيـوي)

1- ((أكثر الأحرف الأصول في بنية الكلمة))

اختلف البصريون، والكوفيون في تحديد ما تصل إليه بنية الكلمة من الأحرف الأصول فالبصريون يحددونه بالخماسي، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي ن والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي))[507].

ومثّل لكل نوع من هذه الأنواع ثم قال: ((... وليس للعرب بناء في الأسماء ، ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل ، أو أسم فأعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة...))[508].

وتبعه من متأخري الكوفيين ابن المؤدب إذ عقد حكماً خاصاً بالخماسي في دقائق التصريف إذ يقول: ((حكم الخماسي وهو على أربعة أوجه أيضاً، والوجه الأول منه: خماسي مختلف الحروف صحيح: نحو اسحنفر، والوجه الثاني: خماسي مدغم نحو: اسْبَكَرَّ ...الخ))[509].

واختلف البصريون في الخماسي فالخليل وحده يراه في الأسماء والأفعال على السواء -كما تقدم- وعامة البصريين على القول؛ بأن الخماسي خاص بالأسماء[510].

507- العين: 1/48-49.

508- العين: 1/49.

509- دقائق التصريف: 84.

510- ينظر: الإنصاف: 2/793-794. وهو مذهب المازني: ينظر: المنصف: 1/28-30، وابن القطاع الصقلي في كتابه أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 93-97، وابن الحاجب والرضي: 1/39.

قال سيبويه مخصصاً الخماسي بالأسماء دون الأفعال: ((هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة، فأما جَعْفَر فمن بنات الأربعة لا زيادة فيه؛ لأنه ليس لشيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد يثبت، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه، كما أنّ بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيهِ.

وأمّا سَفَرْجَلٌ فمن بنات الخمسة، وهو صنف من الكلام وهو الثالث وقصته كقصة جعفر. فالكلام لا زيادة فيهِ ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة.))[511].

ثم نفى سيبويه في موضع آخر من كتابهِ أن يكون الفعل على خمسة أحرف أصول قال: ((... ولا يكون الفعل نحو سَفَرْجَلْ ولا تجد في الكلام نحو: سَفَرْجَلَت))[512].

وقد عَلَّلَ أبو عثمان المازني مذهب سيبويه إذ يقول: ((وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ولا يكون ذلك في الأفعال؛ لأنّ الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة؛ لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة))[513].

هذا ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة، أما الكوفيون فإن أصول الكلمات عندهم لا تزيد على ثلاثة سواء في الأفعال أو الأسماء[514].

قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ كل أسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة فإن كان على أربعة أحرف نحو (جعفر) ففيه زيادة حرف واحد... وإنْ كان على خمسة أحرف نحو (سفرجل) ففيه زيادة حرفين...))[515]. ونسب هذا القول إلى الكسائي والفراء[516].

511- الكتاب: 328/4.

512- الكتاب: 146/4.

513- المنصف: 28/1.

514- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 211/1، ومدرسة الكوفة ومنهجها في النحو واللغة: 217.

515- الإنصاف: 793/2.

ثم اختلف الكوفيون اختلافاً كبيراً في تحديد الحرف الزائد في الكلمات ، وهم فيه على أربعة أقوال في زنة الكلمات المزيدة (الرباعية والخماسية) التي عدها البصريون أصولاً .

وهذه الاختلافات يلخصها قول أبي حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب إذ يقول: ((ومذهب الكوفيين أنّ نهاية الأصول ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة حكم بزيادتها واختلفوا: فقائل: لا يزن وقائل: يزن ويجعل الزائد ما قبل الآخر فيجعل وزن (جعفر) (فَعْفَلاً) ، وقائل: يزن كوزن البصريين مع اعتقاد ما زاد على الثلاثة ؛ ولذلك كرر اللام وقال الفراء: إنْ بقي حرف [يعني على الوزن (فعل)] تركه بلفظه فوزن :(جعفر) ، (فعلر) إنْ جعلت الثلاثة في مقابل الفاء ، والعين واللام، وإنْ جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت: جَفْعَل أو في مقابلة الأولين والأخيرين قلت: فَعْفَل))[517].

بعد هذا العرض[518] يتبين لنا أن ما ذهب إليه البصريون في باب أصول الكلمات غاية في الانضباط المنهجي ، وأقرب إلى الواقع اللغوي ، مع الحفاظ على اطراد القواعد التي وضعوها من دون اللجوء إلى التكلف والتمحل الذي يضيع على المتعلم الوصول إلى الاستقرار المعرفي. وإنا إذ ذهبنا هذا المذهب ؛ تيسيراً للوصول إلى ضبط بنية الكلمات ،وتحقيقاً لأهداف الميزان الصرفي فإنما هو اختيار مبني على مناقشة مذهب الكوفيين في هذا الصدد إذ نقول:

إن مقالة الكوفيين لا تستقيم مع طرد القواعد الصرفية للمتعلمين بأنّ قولهم في الرباعي والخماسي على كثرته–فيه زيادة مع عدم توافر الأصل أو الصيغة المجردة في نحو (جعفر وسفرجل).

516– ينظر: شرح الملوكي: 29.

517– ارتشاف الضرب: 17/1.

518– لقد أطال الدكتور مؤمن بن صبري عرض هذا الخلاف من جميع جوانبه فكان غاية في الجودة ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 209/1–225.

ثم اختلافهم في الوزن لهذه الزيادات التي افترضوها مدعاة للدهش ؛ إذ اختلفوا على أقوال أربعة ، وأدناها هو عدم الوزن ، مع عدم وجود الدليل على أوزانهم.

ثم اختلافهم في أي الحروف الزوائد ؛ جعل من حروف العربية كلها زوائد من غير التقييد بحروف الزوائد العشرة المشهورة .

فلا يخفى بعد هذا ما في قول الكوفيين من ضعف ، إذ فائدة الميزان هي معرفة الزائد من الأصلي في البنية العربية[519].

قال سيبويه راداً مثل هذا المذهب: ((... فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد وقال ما لا يقوله أحد))[520].

ثم أقول: كيف يتسنى للكوفيين الاحتجاج بحجةٍ معكوسة ؟ ؛ قال أبو البركات الأنباري: ((أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا[521] على أنّ وزن (جعفر) فَعْلَلْ، ووزن سَفَرْجَلْ فَعَلَّل ، وقد علمنا أنّ أصل فَعْلَل وفَعَلَّل فاء وعين ولام واحدة ؛ فقد علمنا أنّ إحدى اللامين[522] في وزن جعفر زائدة، واللامان في وزن سفرجل زائدتان فَدَلَّ على أنّ في جعفر حرفاً زائداً... وفي سفرجل حرفين زائدين))[523].

فهذا من أعجب الحجج إذ أنهم قد حَكَّمُوا الميزان على اللفظ ، ولم يحكموا اللفظ على الميزان وهو الأصل، كأنَّ الميزان وجد قبل أنْ تنطق العرب ألفاظها.

ولعلّ هذا الذي ذهب إليه الكوفيون آنفاً سببته النزعة التنافسية بين الفريقين ، إذ جعلوا من القواعد أو الآلات التي وضعوها قواميس اللغة يحتكمون إليها.

519- نفسه: 211/1.

520- الكتاب: 328/4.

521- تقدم من قول أبي حيان عدم الإجماع.

522- هذا خطأ منهجي في فهم الميزان الصرفي نبه عليه الباحثون.

523- الإنصاف: 793/2.

وهذا ما جرّهم كما يقول د. مهدي المخزومي إلى القول بإعراب الأسماء الستة بالحروف والحركات معاً[524]. لمخالفة البصريين.

ولهذا كله كان المذهب البصري راجحاً في اعتبار البنية ، وسهلاً ميسراً في تقعيدها.

2- ((بنية حروف المعاني بين البساطة والتركيب))

ذكرنا فيما سبق أنّ علم الصرف يدرس الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ، ومع ذلك فقد نظر الكوفيون والبصريون في بنية بعض حروف المعاني ، والضمائر ، وأسماء الإشارة والموصولات ، فتناولوا بعضها من حيث التركيب ، والبساطة، والبعض الآخر من حيث الحرف الأصلي ،والزائد ، أو من حيث الاشتقاق[525].

وسأتناول بنية حروف المعاني من حيث البساطة والتركيب، ليقاس عليها غيرها.

فمن الحروف التي تكلم عنها الصرفيون (إلا وهي أداة الاستثناء) و(بلى وهو حرف جواب) و(السين وسوف) و(كلا) فقد جرى الخلاف بين البصريين ، والكوفيين في بساطة هذه الحروف أو تركيبها.

فالبصريون يرون أنّ هذه الحروف بسيطة غير مركبة[526] .

وحجتهم أنّ البساطة هي الأصل ، والبرهان يطلب ممن يدعي خلاف ذلك.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((ونحن متى قلنا أنّ (إلا) بكمال حروفها موضوعة لمعناها كوضع (حتى) بكمال حروفها لمعناها ، كنا متمسكين بظاهر لفظها ، وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى، والذي يزعم أنَّ بعض هذه الحروف منفصل من

524- ينظر: مدرسة الكوفة: 219.

525- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف:93/1،وشرح الملوكي32-35 حيث تكلم عن الحروف وأنواعها بادئاً بالحرف الواحد منتهياً بالقول في لكنَّ المشددة. وأبنية الأفعال والمصادر:

526- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 96-111، فقد أسهب وأطال وكفانا المؤونة -فجزاه الله الخير-

بعض فهو يدعي ما يحتاج إلى برهان عليه))[527]. ثمّ إنّ الحرفين إذا ركِّبَا صار لهما بالتركيب معنى جديد لم يكن قبل التركيب، فهي بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه في حالة الإفراد[528].

وذهب البصريون في (بلى) إلى أنها بكمالها حرف بسيط، وألفها أصلة[529].

وأما عن السين وسوف فيرى البصريون أنَّ كلاً منهما رأس بذاتهِ[530].

وقالوا بالبساطة في (كلاّ) أيضاً[531].

أما الكوفيون يرون أنّ هذه الأحرف إنما هي مركبة .

أما (إلا) فذهب الفراء إلى القول : بأنها حرف مركب من (إنْ النافية ولا النافية) وقيل أنّ (إلا) مركبة من (إنَّ) الناصبة ، و(لا) ، وهما بالتركيب صار لها معنى جديد[532].

وقد أيدت بعض الدراسات الحديثة قول الفراء بالتركيب يقول المستشرق الألماني برجشتراسر: ((فإن(إلا) مركبة من (إنْ) الشرطية و(لا) النافية))[533] فهو قد خالف الفراء في تركيبها من (إنَّ) و(لا).

أما عن(بلى) فهي مركبة عند الكوفيين من (بل) العاطفة التي تفيد الإضراب والرجوع،

527- شرح السيرافي على كتاب سيبويه: /

528- ينظر: الإنصاف: 264/1.

529- ينظر: المغني: 153/1، ومعاني الحروف: 105، والجنى الداني: 420.

530- ينظر: المغني: 184-185، ومعاني الحروف: 109،42، والجنى الداني: 59-60، 458،459.

531- ينظر: الجنى الداني: 578-579، والمغني: 249.

532- ينظر: الهامش السابق.

533- التطور النحوي: 175.

ومن (الألف) الزائدة؛ ليحسن الوقف عليها[534].

ورجح الدكتور مؤمن بن صبري غنام قول الكوفيين للأسباب الآتية:

أولاً: إن اللفظ والمعنى يؤيدان ذلك (فلفظ بل وبلى متقاربان جداً وهو يدل على تطور صوتي، أما المعنى فـ(بل) تفيد الإضراب مطلقاً، و(بلى) تفيد الإضراب بعد النفي.

ثانياً: مشابه (بل) للاسم والفعل في نيابتها عن الجمل، لما يقوي القول بزيادة الألف وهو ضرب من التصرف الذي لا يكون إلا في الأسماء والأفعال[535].

أما السين وسوف فيرون أن(سوف) أصل (السين) الداخلة على الفعل المضارع(سأفعل)

واعتمادهم في هذا مبني على ثلاث حجج:

أ- كثرة استعمال سوف والحذف قرين الكثرة كقولهم: لا أدرِ ولم يك وخذ وكل .

ب- ما جاء عند العرب نحو(سَوْ أفعل) و(سَفَ أفعل) فإذا جاز الحذف للواو وللفاء كل على حدة جاز الجمع بينهما في الحذف.

جـ- دلالة السين وسوف في المعنى واحدة[536].

وقد أيد الدكتور مهدي المخزومي رأي الكوفيين في هذه المسألة واصفاً إياه بأنه موافق للغة[537].

أما (كلاّ) فهي عندهم مركبة من (كاف التشبيهِ) و(لا) النافية.

534- ينظر: المغني: 153/1.

535- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 103/1-104.

536- ينظر: المغني: 184/1-185، ومعاني الحروف: 42، 109، الجنى الداني: 59-60.

537- ينظر: مدرسة الكوفة: 204. وتفصيل كل ذلك في صفحات الكتاب.

وذهب ابن عُرَيْفٍ إلى أنّ (كَلاّ) مركبة من (كَلْ) و(لا)[538].

فهذا هو الخلاف بين **البصريين والكوفيين** في هذه الحروف ، والناظر في هذا الخلاف يجده خلافاً قائماً على أصل واحدٍ كبير ومهم إلا وهو (الأخذ بالظاهر واعتماد المعنى).

وعلى طول تأملي في هذه القضية لم أجد ميزاناً لوزن آراء كلا الفريقين سوى هذا الميزان أو المبدأ.

ولنبدأ الآن بوزن آراء الفريقين بميزان(الأخذ بالظاهر واعتماد المعنى).

أولاً: (إلا) إنّ ظاهر اللفظ يشير إلى البساطة؛ لأنَّنا لم نجد حرفاً في العربية (إن) أو(لا) يدل على الاستثناء، وبالتالي كان القول بالتركيب من قبيل التخمين الظني ليس إلا.

ثانياً: (بلى) فإنه حرف للإيجاب غير مأخوذ من (بل) التي للإضراب ويأتي (بلى) جواباً للاستفهام بالنفي.

مع أنّ (بل) تأتي بعد النفي أحياناً ، إلا أنّ ذلك لا يدل أبدا على التبعية والتركيب في بلى.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أنْ يقوم الأول مقام الثاني أو العكس فالفرق بينهما شاسع بعيد.

ثالثاً: (السين وسوف) لا مجال للشك-عندي- أنّ السين مقتطعة من (سوف)؛ لاتحادهما في الدلالة ، وإمكانية وقوع أحدهما في موقع الآخر من دون التأثير على المعنى ، والدليل على ذلك ورود قراءة أخرى في قوله تعالى: چ ذ ذ ذ ذ چ إذ ورد ((ولَسَيُعْطيك ربُّك فترضى))[539].

538- ينظر: الجنى الداني: 578-579.

539- وهي قراءة ابن مسعود : معاني القران للفراء : 5 / 220 ، والكشاف : 3 / 33.

قال الفراء: ((إلا أنّ سوف كَثُرت في الكلام ، وعُرف موضعها فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثُر ربَّما فُعِلَ به ذلك كما قيل... قم لا باك... يريد لا أبا لك))[540].

وهذا هو رأي المحدثين في هذه المسألة كما تقدم.

رابعاً: إنّ القول في (كلاّ) بالتركيب فيه الكثير من التكلف ، والتأويل ؛ فتارة قالوا : هي مركبة من(كاف التشبيه) ، و(لا النافية) ، وتارة قالوا : هي مركبة من (كَلْ ، ولا).

فهلا تركت (كلا) على بساطتها كما قال البصريون للخروج من قضية لا تقدم ، ولا تأخر شيئاً بالنسبة للمتعلمين.

ولأجل كل هذا أقول: إنَّ القول بالبساطة وخاصة في الحروف سليم من الناحية اللغوية ، ومنضبط من الناحية الوصفية، أما من الناحية اللغوية: فإنّ الحروف موضوعة وضعاً دالا على معنى محددٍ وغالباً ما يكون المعنى في غيرها، فإنْ احتيج إلى التركيب فيها كان بالإمكان الاستعاضة عن هذا الحرف المركب باسم أو فعل يحسن السكوت عليه .

أما من الناحية الوصفية ، فإن القول بالبساطة يعتمد على الظاهر والدليل .

ولما كان الدليل ضعيفاً ، بل شبه معدوم كان القول بالبساطة أولى .

وهذان الأمران أعني:(اللغة والوصف) جرت منطبقة على (السين وسوف) وقلنا بأصالة (سوف) واقتطاع السين منها.

وعلى هذا فيمكن القول : إنّ البساطة في الحروف أصل في اللغة ، وإنْ كان من نظر في بعض هذه الحروف فيمكن إرجاعها إلى الأصل.

540- معاني القرآن: 374/3.

3- البنية والاشتقاق

ثارت بين الصرفيين قديماً وحديثاً ثائرت القول في أصل الاشتقاق من الفعل هو أم من المصدر أم من ماذا؟

إذ عقد أبو البركات الأنباري في الإنصاف في المسألة الثامنة والعشرون مسألة: ((القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أم المصدر؟)) فقال: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو: ضرب ضرباً، وقام قياماً، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه))[541].

واستدل الفريقان بكل ما أوتوا من حجج واهيةٍ وغير واهية فاستغرق عرض هذه الحجج عشر صفحاتٍ من كتاب الأنباري.

واستند الكوفيون في حججهم على عدّة أمور:

1- المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله.

2- الفعل يعمل في المصدر.

3- المصدر مؤكدٌ لفعله.

4- المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل.

5- والمصدر إنَّما سُمِيَ كذلك لأنه مصدور عن الفعل[542].

وأما البصريون فاستندوا على:

1- المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين.

2- المصدر اسم وهو يقوم بنفسه والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الفعل.

541- الإنصاف: 235/1.

542- ينظر: الإنصاف: 235/1-236.

3- المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث فقط والفعل يدل على الحدث وصاحبه. وكما أنَّ الواحد أصل للإثنين فإنّ المصدر أصل للفعل.

4- المصدر له مثال واحد أي[صيغة واحدة] والفعل متعدد الصيغ.

5-الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل.

6- عدم جريان المصدر على سنن القياس دليل على أنه أصل.

7- المصدر أصل لأنه في(أكرم إكراماً) لم تحذف الهمزة منه كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول (مُكْرِم ومُكْرَم).

8- تسمية المصدر مصدراً دليل على صدور الفعل منه[543].

وأطال أبو البركات الأنباري الرد وهو يجاوب عن كلمات الكوفيين، مدافعاً عن كلمات البصريين منتصراً لهم[544].

ونقل هذا الخلاف وإعادة بتفصيل أكبر الدكتور مؤمن بن صبري غنام ناسباً الأقوال إلى أصحابها[545].

وانتقل هذا الخلاف إلى المحدثين فكانت أقوالهم شتى ، وحججهم بونا .

ويمكن حصرها فيما بلغني من آراءهم بالآتي :

أولاً: (التوقف وترك القول فيها)

يرى الأستاذ سعيد الأفغاني التوقف في هذه القضية إذ قال في كتابه (في أصول النحو): ((والمسألة بُعْد نظري صرف، لم يقم عليها دليل حاسم، ولا لنا منها جدوى علمية))[546].

543- ينظر: الإنصاف: 1/237-239.

544- ينظر: نفسه: 1/239-245.

545- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 1/244-265.

ولهذا الرأي ذهب الدكتور مهدي المخزومي إذ يرى أنّ ما جاء به المحتجون لأصل الاشتقاق تخرصاً ، ومحض افتراء لا يقوم على أساس من فقه اللغة ، وتأريخها وتطورها .

وهم يصدرون عن تمحلات عقلية لا يصح أنْ يكون مثلها سند لدرس لغوي[547].

ثانياً: (الفعل هو الأصل)

وقائل هذا الرأي الدكتور ولفنسون إذ يرى أنَّ الفعل هو الأصل بناء على المقارنات مع اللغات السامية[548] .

ويتبعه في هذا الرأي الدكتور عبد المنعم النجار[549].

ثالثاً: (المادة هي الأصل)

ويرى أصحاب هذا المذهب أنَّ عمل المعجميين باعتماد المادة الثلاثية أصلاً للاشتقاق كله هو الصحيح والسليم من الناحية اللغوية .

ومن هؤلاء الذين ذهبوا هذا المذهب الدكتور تمام حسان إذ يقول محدداً الصعوبات في علة الاشتقاق ، وواصفاً الحل فيقول: ((والواقع أنّ الصعوبات تقوم فعلاً دون الاقتناع برأي البصريين ، أو برأي الكوفيين على حد سواء. فأما الرد على البصريين... وأما الرد على الكوفيين... أما المعجميون فليست لعبتهم الصيغ ؛ لأنّ هذه الصيغ قد تتحقق بكلمات، وقد تظل احتمالا نظرياً صالحاً للتحقق بصياغة الكلمة المناسبة على مثالها عند الحاجة إليها.

546- في أصول النحو: 124.

547- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 111، والدكتور مهدي المخزومي وآراءه في التيسير: 39.

548- ينظر: تاريخ اللغات السامية: 14.

549- ينظر: دراسات في فقه اللغة: 162.

إنّ لعبة المعجميين هي الكلمات نفسها لا صيغها مع أنهم في منهج تناولهم للكلمات لا يغفلون الهوية الصرفية للكلمة... والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين ، بل أنْ يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم))[550].

وأطال الدكتور تمام عرض فكرته هذه في كتابه السابق: مناهج البحث في اللغة.

عاداً إيها نظرة الدراسات اللغوية الحديثة[551].

وهذا هو رأي الدكتور مصطفى جواد إذ يقول: ((والتحقيق عندي أنّ المادة وما جرى مجراها من مشهود ومسموع أصل الاشتقاق))[552].

ويرى الدكتور مؤمن بن صبري غنام: ((أنّ هذا الاتجاه مأخوذ من طريقة الخليل في ترتيبه كتاب العين على أساس تقليب أحرف الأبنية بهدف حصر واستقصاء الصور المفترضة للكلمة))[553].

وانتصر الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود لهذه الفكرة وأيدها تأيداً كبيراً واصفاً إيها بأنها أنسب طريقة لحل هذه المعضلة[554].

ونَظَّرَ الدكتور عبد الصبور شاهين لهذه المسألة تنظيراً جديداً ولافتاً إذ أوجد بناء على هذا الرأي –تعريفاً للجامد وتعريفاً للمشتق إذ يقول:

((الجامد: ما يؤخذ من مادتهِ على غير قياس))

((والمشتق: ما يؤخذ من مادتهِ على قياس))))

550- اللغة العربية معناها ومبناها: 167-169.

551- ينظر: مناهج البحث في اللغة: 211-217.

552- المباحث اللغوية في العراق: 14.

553- منهج الكوفيين في الصرف: 255/1.

554- ينظر: دراسة البنية الصرفية: 174-175.

وقسم المواد التي يؤخذ منها الاشتقاق إلى مادتين (مادة مخصبة) و(مادة غير مخصبة) ، ويقصد (بالمادة المخصبة) هي المادة التي تؤخذ منها أمثلة اشتقاقية كثيرة ، و(غير مخصبة) هي المادة التي لا يؤخذ منها سوى اشتقاق واحد أو اشتقاق معين.

إذ يقول: ((ففي اللغة مادة غير قياسية أي لا تتحقق لغوياً إلا في صورة كلمات قليلة، وذلك كمادة (رج ل) التي لا يؤخذ منها سوى كلمتي(رَجُل ورِجْل) فهي إذاً مادة(غير مخصبة)، أو هي عقيمة جامدة.

وكذلك لو نظرنا في مادة (ل ي س) فقد أخذ منها الفعل(لَيْسَ) على غير قياس، لأنّ الفعل الماضي أنْ تتحرك عينه، من ناحية وأنْ يكون له مضارع وأمر من ناحية أخرى، وهو ما لم يتحقق فيما أخذ من هذه المادة، فهو إذن كلمة جامدة أخذت من مادة غير مخصبة.

وفي اللغة مادة قياسية الصور، ومثالها مادة (ك ت ب) التي يمكن أنْ تؤخذ منها صور كثيرة قياسية مثل: كَتَبَ ويكتُب وكتابة وتكاتب...الخ فهي إذن مادة (مخصّبة).))[555].

رابعاً: (الأصل هو الأسماء)

وهو رأي الأستاذ عبد الله أمين إذ يرى : أنّ المصدر مشتق من الفعل بدليل أنّ قواعد الاشتقاق وضعت في كتب النحو والصرف وغيرها لاشتقاق المصادر والمشتقات المشهورة وهي أسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان وغيرها من الأفعال ولم يوضع شيء منها لاشتقاق الأفعال مما يدل على رجاحة الرأي الكوفي في هذه المسألة فهذه المشتقات جميعها ومعها المصدر مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات وهي أسماء المعاني وأسماء الأعيان والأصوات[556].

555- المنهج الصوتي للبنية العربية: 107.

556- ينظر: الاشتقاق: 13-14.

وبعد هذا العرض المجمل للآراء ، والمذاهب التي تناولت هذه القضية آن لنا أنْ نضيع بين يدي القارئ الكريم بعض الأسس التيسيرية في هذه القضية قبل أنْ نختار الرأي الأمثل في تيسير قضايا الصرف وهذه الأسس هي:

أولاً: اعتماد الفائدة العلمية من وراء الخلاف.

ثانياً: اعتماد الأدلة القوية في إثبات الآراء.

ثالثاً: اعتماد الواقع اللغوي ، والاستناد على المعطيات الحقيقية الظاهرة في كل ما يقال.

ولأجل هذا أقول:

إنّ اعتماد طريقة المعجميين من اعتبار المادة هي الأصل الذي تشتق منه بقية المشتقات هي الطريقة الأنسب والأسهل وهي الطريقة التي تجمع كل هذه الآراء، وإن السبب في اختيارنا لهذه الطريقة يكمن في النقاط الآتية:

أولاً: وجدنا لأئمة الصرف من علمائنا الأقدمين أقوالا تؤيد ما ذهبنا إليه واخترناه قال ابن جني في الخصائص في الاشتقاق الصغير: ((فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإنْ اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة والسليم... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب(ض ر ب) و(ج س ل) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك))[557].

ثانياً: إنّ الناظر في توجيهات الكوفيين والبصريين يجدها توجيهات ضعيفة حقيقة لا تقوى على النقد وإنْ كان في بعض منها وجه حسن إلا إنها لا تستند إلى الواقع اللغوي[558].

557- الخصائص: 940/1.

558- ينظر: مناهج البحث في اللغة: 2115.

ثالثاً: إنّ اختصار القول واجتزاء الإجراءات بالنسبة لمسألة الأصل لا يتم إلا عن طريق القول بأن مادة الكلمة هي الأصل وهي الحروف الصوامت دون اللجوء إلى تكليف الطالب أو المتعلم بحفظ وإجراء عملية اشتقاق المصدر لكي يتم.

رابعاً: ((إنّ المادة اللغوية التي نادى بها علماء اللغة المحدثون ومن قبلهم ابن جني وأصحاب المعجمات، صالحة لأن يشتق منها جميع أنواع المشتقات بلا استثناء فقد تجاوز هذا الرأي القصور في المذهب البصري القائل بأن المصدر هو أصل الاشتقاق؛ لأننا وجدنا في العربية أفعالا مستعملة ولا مصادر لها فلذلك يعجز المصدر عن القيام بهذه الوظيفة لعدم شمولهِ كافة الأفعال في العربية، ونراه أيضاً يتفادى القصور في المذهب الكوفي القائل بأنّ الفعل الماضي أصل لجميع المشتقات؛ لأنه قد وردت أفعال في العربية ولا ماضي مستعمل لها، نحو: (يَدَعُ) و(يَذَرُ).

وكذلك وردت مصادر لم يذكر العرب لها أفعالا ماضية أو مضارعة أو أمر كالويح والويل وأهلاً وسهلاً...الخ))[559].

خامساً: إنّ اختيار القول لأسس هذه القضية ليس من باب الركون إلى السهل فحسب ، بل إنّ هذه القضية لا تؤثر في واقع اللغة ومستعملها شيء يذكر.

ومن تتبعنا للقواعد والنصوص لم نجد شيئاً ما يبني ويتأثر بهذه المسألة يقول أبو حيان الأندلسي: ((وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعةٍ))[560].

وعلى هذا اخترنا رأي المحدثين ، وأصحاب المعجم في طريقة عرض أصول البنى العربية.

559- دراسة البنية الصرفية: 180.

560- همع الهوامع: 96/3.

4- النحت بين الخليل ومخالفيه في (عَبْشَم):

((ها نحن أولاء أمام لون من الاشتقاق لم يعرفه العرب كثيراً، ولم يغلوا فيه غلوهم في أنواع الاشتقاق الثلاثة الشائعة ، ولعلهم لم يؤنسوا دافعاً للغلو فيه ؛ لأنّ أنواع الاشتقاق أغنتهم عنه، فلم يخلفوا لنا من الشواهد عليه إلا النزر اليسير))[561].

ومع هذا فقد وقع فيه خلاف بين العلماء في (عَبْشَمَ) وأصل اشتقاقِهِ[562] ، ومادته ، فإننا وجدنا للعلماء فيه مذاهب شتى ، وهم يؤصلون لهذا البناء مع اتفاقهم على النحت فيه.

يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي في العين: ((قولهم تَعَبْشَمَ الرَجُلُ... ورجل عَبْشَمي إذا كان من عبد شمس... فهذا من النحت))[563].

والاشتقاق عند الخليل في هذه اللفظة وارد من تركيب إضافي وهو (عبد شمسٍ).

أما أبو عمرو بن العلاء فيرى أنه وارد من(حُبُّ شمسٍ).

أبدلت الحاء عيناً كما في قولهم: عَبْعقَرٌ في حبِّ قَرٍّ

فصارت عَبُّ شمسٍ خُفِفَ التضعيف في الباء بحذف الباء المتحركة من البائين فصارت عَبْشَمْسٍ

ويقول إنهم يريدون بَعبَشْمسٍ (عَبْدَ شمسٍ)

والرأي الآخر هو: اسم أطلق على عَبْد شمْس بن زيد مناة بن تميم[564].

561- دراسات في فقه اللغة: 243.

562- يرى الخليل -كما سنرى. أنّ النحت من الاشتقاق ويرى الدكتور محمد حسن جبل أنّ النحت ليس من الاشتقاق بل هو (نحت فقط) لأنه مجرد اختصار صوتي: ينظر: علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً: 60.

563- العين: 1/60-61.

564- ينظر: المزهر: 1/484.

ويرى ابن الأعرابي فيما نقله السيوطي: ((وقال ابن الأعرابي اسمه: عَبْءُ شمسٍ بالهمز، والعَبْءُ: العِدل أي هو عِدْلها ونظيرها، يفتح ويكسر))[565].

في حين يرى ابن دريد أنه مشتق من(لُعاب الشمس).

قال في كتابه الاشتقاق: ((يقال: مررت بعَبشَمْسَ، ورأيت عَبْشَمْسَ، وهذا عَبْشَمْسُ. وعَبْشَمْسُ: الذي يسمى لُعاب الشمسِ وهو ما ترى مستطيلاً في الصيف والحر))[566].

من خلال هذه العرض يتبين لنا إننا أمام مشكلتين رئيسيتين:

الأولى: الأصل المفترض.

الثانية: المسمى بها.

أما عن الأصل المفترض: فلا يمكننا بحال تخطئة أئمة اللغة ، وما سمعوا من لغة ؛ فاختلفت لأجل ذلك الأصول المفترضة.

وأما عن المسمى بها: فيمكننا الجمع بين قول الخليل ، وأقوال مخالفيه والجمع بين الأقوال – ما وجد له وجه صحيح ومقبول –لا يعدل عنه إلى غيره لأنه الأرجح قطعاً .

فأقول:

إنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي إنما يتحدث عن(عَبْشَمْ) على وزن (فَعْلَلْ) ولم يتحدث كما فعل مخالفوه عن(عَبْشَمْسُ) على وزن(فَعْلَلّ)، كما رأينا سابقاً ، وهو فارق وجيه تركه أبو عمرو بن العلاء ، ثم أقول:

إنّ الأقوال التي مرَّت –آنفاً– إنما هي تعبير صادق عن واقع اللغة ، عدا قول ابن الأعرابي البعيد في التأويل والتكلف.

565– نفسه: 484/1.

566– الاشتقاق: 233/1.

غير إنّ الواقع التعليمي اللغوي اليوم حتم علينا طرد أبواب النحت على وتيرة واحدة ، وبصياغة واحدة ؛ ليسهل على المتعلمين إتقانها ، خاصة وإنّ باب النحت من الأبواب المهمة –في عصرنا الحاضر– لتنمية اللغة العربية ، ورفد المؤسسات العلمية بالمصطلحات الجديدة التي تتطلبها تجدد الحياة البشرية بصورة مذهلة[567].

وإنْ كان من قولٍ أرجحٍ في هذه المسألة فإنما هو قول الخليل، وإحساسه بأن ظاهر اللفظ كفيل بحل الإشكال الصيغي في النحت.

وإنما اخترنا قول الخليل بناء على الأسباب الآتية:

أولاً : شيوع تسمية (عبد شمسٍ) بين العرب.

ثانياً : إطراد قول الخليل في قاعدة النحت ؛ بأخذ حرفين من صدري التركيب الإضافي (عبد شمس) ، على وزن (فَعْلَلَ).

ثالثاً : قطع الاحتمالات الواردة على اللفظ : من الإبدال الحرفي ، أو الحذف ، أو التخفيف بالقلب الحركي ، وغيرها من الاحتمالات.

رابعاً : شيوع رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي بين الصرفيين ، واللغويين ، وقبولهم إياه . وعلى هذا الحال كان قول الخليل أقرب الموارد ؛ للسهولة واليسر ، والأخذ بالظاهر (الوصفية) مع مراعاة مقاييس اللغويين في النحت (المعيارية) .

5– فَعَّال مصدر فَعَّل بين السماع والقياس

((ومصدر غير الثلاثي يجيء على سَنَن واحد إلا في (كَلَّم كِلاّماً) ، وفي (قاتل قِتالا وقيتالا) ، وفي (تَحَمّل تِحمالا وفي (زلزل زِلزالا)))[568].

567– ((وكان قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة حكيماً حين وافق السادة الأعضاء سنة 1948م على جواز النحت حين تلجأ إليه الضرورة)). دراسات في فقه اللغة: 273.

568– شرح مراح الأرواح: 37.

وسواء كان رباعياً مجرداً أو مزيداً أو ثلاثياً مزيداً فيه[569].

((فمصدر فعّل بتشديد العين التَفْعيل، كطهَّرَ تطهيراً ويَسّرَ تيسيراً، وهذا إذا كان الفعل صحيح اللام، وأما إذا كان معتلَّها فيكون على وزن(تفْعِله) بحذف ياء التفعيل وتعويضها بتاء في الآخر، كَزَكّى تزكية وربّى تربية))[570].

أمَّا (فَعَّال) مصدر (فَعَّلَ) ، نحو قوله تعالى: چ ئا ئا ئه چ[571].

فهو مصدر سماعي عند سيبويه ، و قياسي عند الفراء.

قال سيبويه: ((وأمّا فَعَّلْتُ فالمصدر منه على التَفْعِيل، جعلوا التاء التي في أوّله بدلاً من العين الزائدة في فعّلتُ وجعلوا الباء بمنزلة ألف الأفعال، فغيروا أوّلَهُ كمَا غيروا آخره وذلك قوله: كسّرْته تكْسيراً، وعذّبْتُهُ تَعْذِيباً.

وقد قال ناس[572]: كَلّمْتُه كِلاّماً، وحَمّلْتُهُ حِمّالا، أرادوا أنْ يجيئوا به على الأفعال فكسروا أوّلَهُ وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أنْ يبدلوا حرفاً مكان حرف ولم يحذفوا ، كما أنّ مصدر أفْعَلْتُ إسْتَفْعَلْتُ جاء فيه جميع ما جاء في إسْتَفْعَلَ وأفعَل من الحروف ولم يحذف ولم يبدل منه شيء وقد قال الله عزّ وجل چ ئا ئا ئه چ)))[573].

((فَجَعَلَ سيبويه چ ئه چ مصدراً لـ (فَعَّلَ) ، أصله الإفعال ثمَّ عُدِلَ به إلى (الفِعّال)، حتى لا يحذف منه شيء ، إذ لو قيل : (إكْذَابا) لحذف التضعيف فكأنّ العرب تحاشوا هذا الحذف ، وذلك لمساواتِهِ بنحو : تكذيب وتعذيب بعدم الحذف))[574].

569- ينظر : شرح مراح الأرواح: 37.

570- شذا الصرف: 123.

571- النبأ: ٢٨.

572- وهي عبارة مشعرة بالسماع.

573 – الكتاب : 479/4.

574 – منهج الكوفيين في الصرف : 459/2.

وتبعه في ذلك بعض الصرفيين ، منهم على سبيل المثال: ابن يعيش في شرح الملوكي إذ قال:

((... ربما جاء على فِعّال[575] نحو كلّمتُهُ كِلاّماً وفي التنزيل : وكذّبوا بآياتنا كِذّابا))[576] .

وبعض الصرفيين لم يشر إليه أصلاً في حديثه عن المصادر ؛ لسماعيته عند سيبويه[577].

في حين ذهب الفراء إلى أنْ (كِذّاباً) في الآية جاء على الأصل ؛ إذ هُو قياس مصدر (فَعّل) ، كما هوَ حال (تَفعِيل) القياسي قال الفراء : ((خففها علي بن أبي طالب رحمه الله : ((كِذَابا)) وثقلها عاصم ، والأعمش ، وأهل المدينة ، والحسن البصري .

وهي لغة يمانية فصيحة يقولون : كذّبت به كذّابا وخرّقت القميص خرّاقاً ، وكل فعّلت فمصدره فِعّال في لغتهم مشدد، قال لي أعرابي منهم على المروة: آلحلق أحب إليك أم القصَّار؟ يستفتيني وأنشدني بعض بني كلاب:

لقد طال ما ثبطتني عنْ صحابتيّ وعن حِوَج قضَّاؤها من شِفائيا

وكان الكسائي يخفف[578]: چ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ چ ؛ لأنها ليست بمقيدة بفعل يصيرها مصدراً، ويشدد چ ئا ئا ئه ...چ ؛ لأنّ كذبوا يقيد الكذّاب بالمصدر))[579].

قال البيضاوي في تفسير هذه الآية: چ ئا ئا ئه چ تكذيباً وفِعّال بمعنى تفعيل مطرد شائع في كلام الفصحاء...وإنما أقيم مقام التكذيب... أو كانوا مبالغين في الكذب))[580] .

---

575 – يلاحظ أن العبارة تفيد التقليل وهي إشارة صريحة للسماع .

576 – شرح الملوكي : 193. ومن المتأخرين الغلاييني ينظر: جامع الدروس العربية: 171/1.

577 – منهم من المتأخرين الشيخ أحمد الحملاوي في شذا العرف : 123.

578– إشارة إلى مذهب الكسائي الموافق لمذهبِهِ.

579– معاني القرآن للفراء: 5 / 177 .

وهو قول الزمخشري في الكشاف[581]. وتبعهم ابن عاشور في تفسيره[582].

ولأجل هذا أقول:

إنّ ما ذهب إليه الفراء أقيس ، وأسهل ؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: تَحَمَّل سيبويه من التكلف والتقدير في مذهبه حداً حتى أعاد فِعّال إلى إفعال.

ثانياً: إذا كانت اللغة واردة عن العرب بكثرة –كما يقول الفراء– وجاء التنزيل بها ، فهي تتلى آناء الليل وآناء النهار ، وهي من القراءات السبعية ، فما وجه السماع فيها ؟ أليس انتشارها في ربوع المتكلمين الفصحاء دليل قياسيتها وشهرتها ؟! .

ثالثاً: إنّ طرد القياس ، ورد السماع إليه ، دليل يسر ، ونضج فكري في العربية ، وهو عين فعل الفراء مع ملاحظة أنّ الأفكار التي بنى عليها سيبويه رأيه افتراضية ، بدليل وجود العبارات الظنية في كلامه من قبيل : (رأت العرب، أرادت العرب ، لم ترد العرب) وهي لا تثبت دليلاً علمياً .

على العكس تماماً من صنيع الفراء الذي تجاوز كلّ ذلك.

وبهذا يتضح ما لقول الفراء من وجاهةٍ في مسألة القياس والسماع.

6– صوغ التعجب واسم التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة

اختلف النحاة والصرفيون في صياغة فعل التعجب ، واسم التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة على ثلاثة مذاهب:

الأول: هو المنع مطلقاً

580– ينظر: تفسير البيضاوي: 442/5.

581– ينظر: تفسير الكشاف: 689/4.

582– ينظر: التحرير والتنوير: 40/15.

وهو مذهب : الأخفش ، والمازني ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، ومن وافقهم[583]. قال ابن مالك في الألفية وهو أحد قوليه في المسألة:

وصفهما من ذي ثلاث صرِّفا قابل فضل تمَّ غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فُعِلا[584]

قال ابن عقيل في شروط الصياغة : ((...أن يكون ثلاثياً فلا يبنيان مما زاد عليه، نحو: دَحْرَجَ وانطلق واستخرج...))[585]

<u>الثاني:</u> الجواز مطلقاً

وهو قول سيبويه في الكتاب: ((وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِل وفَعُل وأفْعَلَ، هذا، لأنهم لم يريدوا أنْ

يتصّرف فجعلوا له مثالا واحداً...))[586].

قال السيرافي: ((إعلم أنّ ظاهر كلام سيبويه أنّه جعل هذا الباب خارجاً من القياس الذي ينبغي... والذي يذكره كثير من النحويين أن ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف فليس الباب أنْ يتعجب به، وجعلوا قولهم : ما أعطاه ، وما أولاه ، بغير قياس))[587].

ووجهت الدكتورة خديجة الحديثي قول سيبويه على تفصيل في المسألة قائلة: ((وأما ما كان فيه ((أفْعَل)) صيغة غير لازمة فيجوز التفضيل منها مباشرة كقولهم في الأحمق: هو أحمق منه، وفي الأرعن: هو أرعن منه، لأنّ هذا عند العرب من نقصان المعرفة والعقل فصارت بمنزلة أعلم منه وأمرس منه، وصارت أحمق منه بمنزلة أشجع منه، مما لا ((أفْعَل)) فيه، ولهذا السبب رجح من جاء بعد سيبويه أنّ

583- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 894/2.

584- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل: 92/2.

585- نفسه: 93/2.

586- الكتاب: 73/1.

587- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 260.

سيبويه يجوّز صوغه من المزيد من ((أفْعَل- يَفْعِل)) ولم يقصد سيبويه ذلك إنما المقصود أنه يجوز أن يُبْنَى مما له ((أفْعَل)) صفة إذا كان في معنى ما ، ليس له صفة على وزن (أفعل) كما رأينا))[588].

ودافع الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل عن نسبة القول بالإطلاق إلى سيبويه راداً توجيه الحديثي بقوله: ((ولم يتبين لي أي علاقة بين كلام سيبويه وتوجيه الدكتورة خديجة الحديثي ثم أنّه قال {(أي سيبويه) هذا باب يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ(ما أفْعَل فِعْله) وعن (أفعل منه) بقولهم: هو أفعل منه فعلاً كما استغني عن تركت بودعت... وذلك في الجواب، ألا ترى أنك لا تقول... هو أجوبُ منه، ولكن هو أجود منه جواباً... كما قالوا: تركتُ ولم يقولوا ودعتُ} فهو هنا قد سوى بين (هو أجوب منه) بـ(ودعتُ) ، و (ودع) موافق للقياس ، إلا أنهم عدلوا عنه إلى (ترك) ، فيلزم من ذلك أنّ (أجوب منه) موافق للقياس ؛ ولذا فنسبة القول إلى سيبويه لا مدخل عليها))[589].

أمّا ابن مالك فقد اختار قول سيبويه ، ووصفه بأنه مذهب المحققين من أصحاب سيبويه[590].

ولم يقتصر الأمر على صياغته من (أفْعَل) مزيداً ، بل ذهب الأخفش ، والمبرد إلى صياغته من مزيد الثلاثي مراعين أصله الثلاثي فاستكرَم على كَرُم[591].

588- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 195.

589- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم: 392.

590- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 46/3.

591- ينظر: توضيح المقاصد: 894/2.

قال المبرد: ((واعلم أنّ بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو: ((ضرب)) و((علم))... فإن قيل فقد قلت: ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف وإنما هو من (أعطى) و(أولى)، فهذا –وإن كان قد خرج إلى الأربعة– فإنما أصلُهُ الثلاثة والهمزة في أوله زائدة وعلى هذا جاءَ:چ ڈ ڈ ژچ ولو كان على لفظه لكان((مَلاقِح))...))[592].

<u>الثالث:</u> التفصيل في المسألة

يرى ابن عصفور[593] ، التفصيل بين أن تكون الهمزة في الفعل المصوغ منه للتفضيل للنقل وللتعدية من لازم لمتعدٍ ، أو مِنْ متعدٍ لواحد إلى متعدٍ لأكثر من واحد.

فيمتنع بناء (أفعَل) منه نحو: ((هذه الليلة أظلم من غيرها)) ، و((هذا المكان أقفر من ذلك)) ، و((هو أقسط منك))[594].

والناظر في هذا الخلاف يجده خلافاً قائماً على أساسين:

الأول: السماع.

الثاني: مراعاة المعايير الاشتقاقية في اسم التفضيل.

ويظهر أثر هذا الخلاف في ما جاء في التنزيل العزيز في قوله تعالى: چه ہ ہ ھ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭچ[595].

وقوله تعالى: چہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ےچ[596].

<u>الأول:</u> السماع

592- المقتضب: 442/2.

593- ينظر: المقرّب: 78.

594- ينظر: أبنية الصرف: 196.

595- البقرة: ٢٨٢

596- الكهف: ١٢

فالمجيزون يرون أنها جاءت على القياس ولا إشكال فيها، وأما المانعون فيرون أنها من

الشاذ الذي لا يقاس عليه ووجهوا ما جاء في الآيتين الكريمتين بتوجيهات عديدة.

أما(أقْسَط): فقالوا: إنه مشتق من (قاسط) بمعنى ذي قسط على النسب أو ليس بمعنى اسم الفاعل أو أنه من (قَسُطَ) أو من المصدر(القِسط)... الخ.

وكذلك فعلوا مع أقوم[597].

وأما(أحصن): فهو دائر بين كونه فعلاً ماضياً، وكونه أفعل تفضيل[598].

الثاني: مراعاة المعايير الاشتقاقية في صياغة اسم التفضيل

فالمجيزون يرون طرد قواعد الاشتقاق في الثلاثي وغيره بناء على ما سمع وحفظ عن العرب.

أما المانعون فتلخص حججهم بالمنع من خوف الالتباس بالثلاثي أي أننا لا نعرف هل هذا الفعل ثلاثي أم رباعي بسبب الهمزة الزائدة في ((أفْعَل)) للتفضيل مع بقاء الصورة هي هي في الاشتقاق القياسي من الرباعي أو الثلاثي[599].

لذلك قالوا: إذا شذّ شيء منه يحفظ ولا يقاس عليه[600].

أو أنْ تخرَّج الهمزة التي في الفعل على الزيادة ويرد إلى الأصل[601] وبذلك تسلم القاعدة من الكسر.

597- ينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي: 395-396.

598- نفسه: 196.

599- ينظر: ابنية الصرف:196.

600- ينظر: توضيح المقاصد: 849/2.

601- ينظر: المقتضب: 442/2.

وبناء على هذا كان الاختيار بين هذا مبنياً على التوسع في اللغة مع الحفاظ عليها.

وهذا الاختبار تجسد في قول سيبويه ومن جاء بعده من المجيزين بصياغة اسم التفضيل مباشرة مما كان على (أفعل) قياساً وذلك لتأييده بالشواهد الكثيرة من القرآن الكريم ولغة العرب.

ولا أدّلّ على ذلك من الارتباك الحاصل في التخريج لما جاء عن العرب فتارة وصف بالشذوذ وتارة وصف بزيادة الهمزة مع أنّ اللغة تأباه.

وأما القول بأمن اللبس في صيغة أفعل التفضيلة بين ما كان ثلاثياً أو رباعياً فأقول: هذا وجه حسن واختاره بعض المحدثين[602] إلا أنّ خوف اللبس هنا لا يشكل معضلة ذلك أنّ صيغة (اسم التفضيل) صيغة طارئة يحددها السياق ويشير إليها مع بقاء الأصل الرباعي للأفعال التي على هذا القبيل في غيرها من السياقات الأخرى.

وإلى هذا الاختيار تنبه مجمع اللغة القاهري إذ اقتصر على أربعة شروط فقط وهي:

1- كون الفعل ثلاثياً أو مجرداً أو مزيداً.

2- قبول التفاضل.

3- الإثبات.

4- التصرف.

قال الدكتور عبد الصبور شاهين: ((وشروط صوغهما أربعة؛ كما انتهى إليها المجمع اللغوي... أما بقية الشروط في كتب الصرف فلا لزوم لها، لورود صيغ كثيرة منها عن العرب أنفسهم))[603].

602- وهو الدكتور فريد سليم: ينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي: 396.

603- المنهج الصوتي للبنية العربية: 118.

أمّا الدكتور شوقي ضيف فقد دعا إلى إلغاء الشروط جميعاً والاكتفاء بأمثلة فقط فيما ندعوه نحواً تعليمياً[604]

وعلى هذا فيترجح قول سيبويه قولاً تيسيراً في المسألة من النواحي الآتية:

1- تقليل الشروط التي يجب توافرها في الفعل.

2- توسيع دائرة القياس مع الحفاظ على اللغة.

3- ترك التكلف الذي ذهب إليه المانعون فيما ورد من أمثلة فصيحة.

7- تثنية المقصور والممدود..

اختلف الصرفيون في تثنية المقصور ، والممدود مما زاد على ثلاثة أحرف، فذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية فقالوا في ((خوزلى وقهقرى)) خوزلان وقهقران.

وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنّهُ يحذف الحرفان الأخيران فأجازوا في ((قاصعاء وحاثياء)) قاصعان وحاثيان[605].

وهذا عندهم من الجواز لا الوجوب[606]. وهو ظاهر كلام الانباري.

وعند التثنية فإن كانت ألف المقصور ثالثة نُظِرَ إليها فإن كان أصلها الياء قلبت ياءاً أيضاً نحو فتى فتيان قال تعالى: چڈ ڈ ژ ژ ڑچ[607].

وإن كان أصلها الواو قلبت واواً فقالوا في عصا: عصوان وفي قفا قفوان.

604- ينظر: تيسير النحو: 142.

605- ينظر: الإنصاف: 754/2.

606- ينظر: التثنية في القرآن الكريم: 99، ومنهج الكوفيين في الصرف: 515/2.

607- ينظر: شذا العرف: 182.

أما الممدود فيجبُ إبقاء همزته إن كانت أصلية كقرّاءان في تثنية قُرَّاء.

وإن كانت للتأنيث قلبت (واواً) كحمراوان في حمراء .
وأما إن كانت همزته بدل من أصل جاز تصحيحه [البقاء على الحال] والقلب[إلى الأصل] نحو:

كساء وحياء أصلهما: (كِساو) و(حَيَاي) فنقول : كساءان ، وحياءان أو كساوان وحياوان ، وكذا إن كانت للإلحاق[608].

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود[609] .

فهم يقلبون ألف المقصور فيما جاوز ثلاثة أحرف ياء مهما كان أصل الألف فيقولون في : حُبْلى ،(حبليان) وفي ملهى ، (ملهيان) ، ولا يحذفون شيئاً من أحرفه .

وعدوا سماع الكوفيين (خوزلان وقهقران) ، شاذا لا يقاس عليه ، وكذا الحال في الممدود[610].

واحتج كل من الفريقين بحجج سردها صاحب الإنصاف[611] .

فمدار حجج الكوفيين مبنيٌ على الطول الداعي للحذف كراهة الاستثقال، وخالفهم البصريون بأن هذا الطول مستساغ عند العرب.

608- ينظر: شذا العرف: 182.
609- ينظر: الإنصاف: 754/2.
610- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 513/2.
611- ينظر: الإنصاف: 754/2-758.

ويقترح محمد أحمد برانق للخروج من هذه الإشكالية السماعية والقياسية فيقول: ((إنّ تمييز الألف الثالثة ، ومعرفة أنها واوية ، أو يائية ، ليس من الأمور الهينة على الكبار بله المبتدئين ورأيي أنْ يقال: تقلب ألفِ المقصور عند التثنية ياءاً ؛ لأنّ هذه الألف إمّا أنْ تكون رابعة وصاعداً وإمّا أنْ تكون ثالثة أصلها (ياء) ، وأما أنْ تكون أصلها (الياء) في لغة و(الواو) في لغة أخرى، فقلبها ياء في هذه الحالة صحيح.

أما الألف الثالثة التي أصلها(واو) فبشبه إجماع لم ترد إلا في كلمات قليلة، لا تكاد تعد وهي: ((الشذا والشفا اختلاف الأسنان والصلا وسط الظهر والعشا والعصا والقرا والقنا والقفا والمها))[612]...

وعلى هذا فإنّه يرى: ((أنْ تُطْرد القاعدة بقلب ألفِ المقصور(ياءا) عند التثنية في عدا هذه الكلمات المحدودة العدد))[613].

أمّا الممدود: ((فإذا أريد تثنية الممدود بقيت همزته على حالها فلا تغير ما لم تكن للتأنيث فإنها تقلب (واوا)؛ وبذلك نجمع تلاميذنا على قاعدة واحدة صحيحة، ونبعد بهم عمَّا يبلبل أفكارهم من ذكر الأوجه المختلفة ؛ فإنّ ذكرها يضلل التلميذ))[614].

والناظر في هذا الخلاف الصرفي الإجرائي يمكنه أنْ يَسْتَشِفَّ أمراً مهماً وهو: أنّ العرب تكلمت بحرية في هذا الجانب فقوم يحذفون ، وآخرون لا يحذفون ؛ مكتفين بالقلب .

وبتأمل ما جاء عن العرب وما نطقت به[615] ، يترجح مذهب البصريين الذي أطلق القول قياساً مطرداً في الثلاثي المزيد وهو قول موافق أيضاً لقول الكوفيين الذين لا

612- النحو المنهجي: 85- 86.

613- النحو المنهجي: 88.

614- نفسه: 92.

يمنعونه بل يجيزونه. فكانت النظرة المعيارية التي انطلق منها البصريون بناءاً على السماع هي ذاتها التي ذهب إليها محمد أحمد برانق في نحوه المنهجي ، دعوة للتيسير ورفع الحرج والصعوبة عن المتعلمين؛ إذ أنه يمثل السماع في اللغة وما نطقت به العرب من جهة ، ويمثل جانب التيسير في المناهج التعليمية من جهة أخرى.

.....

المبحث الثالث

المستوى الدلالي

1- فَعَل وأَفْعَلَ بمعنى أم بمعاني مختلفة؟ :

قال تعالى: چاً ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀچ[616].

وقال تعالى:چۓ ڭڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋچ[617].

اشتهر بين جمهور المفسرين أنّ((سَرَى)) و((أسْرَى)) بمعنى واحد.

وعلى هذا فالهمزة الزائدة على الثلاثي في الفعل (سرى) ليست للتعدية ، وإنما هي لغة وقد عُدِّى الفعل في الآيتين بالباء[618].

615- ينظر: منهج الكوفيين في الصرف: 515.

616- الإسراء: ١

617- الحجر: ٦٥

618- ينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم: 105.

قال صاحب التبيان في تفسير القرآن: ((فأسر بأهلك ، سِرْ بهم ليلاً ، يقال : سرى وأسرى لغتان وقيل أنَّ (أسرى) سار في أول الليل و(سرى) سار في آخره... والمشهور ترادفهما))[619].

قال ابن حزي: ((فأسر بأهلك أي أخرج بهم بالليل فإن العذاب ينزل بأهل هذه المدائن . وقرِئ (فاسر) بوصل الألف ، وقطعها وهما لغتان ، يقال : سرى وأسرى بقطع من الليل))[620].

وخالف ابن عطية جمهور المفسرين إذ يرى أنّ الهمزة في الفعل للتعدية إذ يقول: ((ويظهر أنَّ (أسرى) هي هنا معداة بالهمزة إلى مفعول محذوف تقديره(أسرى الملائكةَ بعبده)))[621].

يقول الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل: ((والذي دعاه إلى هذا نظرٌ عقدي وذلك لأنه ظنَّ أنّ جعله(أسرى) بمعنى (سرى) يلزمه أنْ يسند إلى الله الفعل فإنّه قال: ((يقلق إسناد (أسرى) وهو بمعنى سرى إلى الله تعالى...))[622] والذي حمله على هذا اعتقاده أنّ التعدية بالباء تقتضي المصاحبة (تبعاً للمبرد) وهو خلاف رأي الجمهور... والذي ذهب إليه المبرد وتابعه ابن عطية عليه مردود بقول قيس بن الخطيم

ديارُ التي كانتْ ونحنُ على منى تَحِلُّ بنا لولا نَجَاء الركائبِ

619- التبيان في تفسير القرآن: 37/1، وينظر: تفسير ابن أبي زمنين: 354/1، ومفردات ألفاظ القرآن: 474/1.

620- التسهيل لعلوم التنزيل: 5/2.

621- تفسير ابن عطية المحرر الوجيز : 3 / 441 .

622 - المحرر الوجيز : 3 / 441 .

فالمعنى: تصّيرُنا تلك الديار حلالا ونحن محرومون والديار لم تكن محرمة حتى تحل معهم...))[623].

ومن خلال هذه الأقوال يتبين لنا أنَّ الراجح هو ما ذهب إليه جمهور المفسرين ووافقهم عليه اللغويون وذلك للأسباب الآتية:

الأول: إنّ مجيء (أفْعَل) بمعنى المجرد ثابت عند الصرفيين وشواهده كثيرة جداً وقد جمع بينهما حسان بن ثابت إذ قال:

حيِّ النضيرة ربّة الخِدْرِ أسْرَتْ إليَّ ولم تكن تَسْرِي[624]

قال الأزهري في بيت حسان((فجاء باللغتين، وقال ابن اسحق في قوله سبحانه وتعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ... چ قال معناه سيّر عبده يقال أسريتُ وسَرَيتُ إذا سرت ليلاً))[625].

ثانياً: إنّ ما ذهبنا إليه تؤيده القراءات القرآنية إذ قرأ نافع وابن كثير (فأسر) بوصل الألف في كل القرآن من (سرى يسري) وقرأ الباقون فأسر بقطع الألف وهما لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً)[626].

ثالثاً: إنّ القول بأنّ الزيادة في المبني زيادة في المعنى قولٌ غير مطردٍ وقد جرت نقوض كثيرة لهذه القاعدة أوردها الدكتور عبد الحميد هنداوي في ((الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم))[627] ،

623- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم: 105 – 107 .

624- ديوان حسان بن ثابت : 23 ، فتسري بفتح التاء هي من الثلاثي (سَرَتْ).

625- تهذيب اللغة: 38/13.

626- ينظر: حجة القراءات: 347/1.

627- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: 43-45.

ومنها هذه الآية كما بينها العلماء.

لذا كان السياق هو الفيصل المُحكَّمُ في بيان الدلالات للألفاظ اللغوية[628].

رابعاً: إنّ ما ذهب إليه ابن عطية في تكلفة للسياق ولييهِ لأعناق الألفاظ تخريجاً على معتقد فكري لا يحتمله ظاهر السياق ، أمر غاية في الصعوبة ؛ لأنّه مضطر في آياتٍ أخرى أن يخرج ، ويخرج وهكذا لا ينتهي تخريجه ، بَلَه أن التقدير عنده قد يختلف من سياق إلى سياق ومن فكر إلى فكر وقد قال ربنا سبحانه عزّ أسمه: چ ٹ ٹ ٹ ٹچ[629].

لأجل هذا كلّه أمكنني أنْ أقول أنَّ الهمزة في (أفْعَل) متى ما فقدت معنى التعدية للفعل الثلاثي اللازم ، أو ناب بالتعدية حرف آخر غير الهمزة في السياق اللغوي فيمكن أنْ يكون المعنى في (أفعل) و(فَعَلَ) واحد ويمكن القول أنهما لغتان في هذا اللفظ ، وبذلك تحققت النظرة الوصفية المجردة عن التأويل وبأقصر طريق وبأقل جهد.

2- فَعَّل وأفْعَل بمعنى أم بمعاني مختلفة؟! :

قال تعالى: چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅچ[630].

قال تعالى: چپ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺچ[631].

628- ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: 93.

629- سورة النحل: آية 103.

630- البقرة: ٢٣.

اختلف المفسرون في بيان دلالة (نَزَّلَ ، وأَنزل) في هاتين الآيتين الكريمتين تبعاً للاختلاف الصيغي بين الفعلين.

فكانوا على ثلاث طوائف :

الأولى: لم تفرق بين الصيغتين.

الثانية: ذهبت إلى التفريق بينهما.

الثالثة: اعتمدوا السياق في تحديد الدلالة.

فاللذين لم يفرقوا بين الصيغتين يرون أنّها تتعاقبان في الموضع الواحد في القراءات القرآنية وفي المواضع المختلفة في القراءة الواحدة[632].

كما أنّ مجيء (فَعْل) بمعنى أفْعَل جائز مقبول في اللغة قال سيبويه:((وقد يجيء فَعّلت، وأفعَلتُ في معنى واحد مشتركين كما جاء في صيَّرْتُهُ فاعلاً ونحوه ؛ وذلك وعَّزْتُ إليه وأوعزْتُ إليه، وخبرَّتُ وأخبرتُ وسمَّيتُ وأسميتُ ، وقد يجيئان مفترقين مثل : عَلّمتُه وأعلمتُه، فعلَّمتُ ، أدبتُ وأعلمتُ آذنتُ، وآذنتُ: أعلمتُ وأذّنتُ: النداءُ والتصويت بإعلانِ ، وبعضُ العرب يُجْري أذّنتُ وآذنتٌ مجرى سَمَّيتُ وأسميتُ... وقالوا أغلقت الابواب وغلّقت الابواب حين كثَّروا العمل... وكان أبو عمرو أيضاً يفرّق بين نَزَّلت ، وأنزَلت))[633].

631- آل عمران: ٣.

632- الخلاف التصريفي: 119-120، وينظر: الحجة للقراء السبعة: 161/2.

633- الكتاب: 62/4-63.

أمّا الذين فرقوا بين الصيغتين فقد حملوا التضعيف على معناه الغالب وهو التكثير ومن هذا المعنى رأوا أنّ في إسناد التنزيل على القرآن دون الإنزال دلالة على نزوله منجماً[634].

يقول الدكتور عودة الله منيع القيسي: ((حاصل الأمر أنّ (نَزَّلَ) فيها من التوكيد أكثر مما في (أنزل) وهذا.. كالفعلين السابقين اللذين ورد فيهما التشديد: نَجَّى وأنْجَى ونبّأ وأنبأ.. ولهذا كان ورود (نزّل) أصلاً مع القرآن ؛ لأنّ القرآن تأكد بالتنجيم أي تقوى عن طريق الحفظ في الصدور...))[635]. وأكد هذا المعنى الدكتور فاضل السامرائي إذ يقول: ((فَ(نَزّل) يمكن أنْ يستعمل لأكثر من معنى فإنّ هذا الفعل يمكن أنْ يكون للتدرج والتكثير كما ذكرت وقد يكون للمبالغة والاهتمام، فما استعمل فيه(نزّل) يكون أهم وآكد مما استعمل فيه (أنزل)))[636].

وممن ذهب هذا المذهب من القدماء مكي بن أبي طالب القيسي[637] والراغب الأصفهاني[638].

أمّا الذين اعتمدوا السياق فيمكن أنْ توجه حججهم بالاتي:

إنّ الإنزال ، والتنزيل تناوبا في مواضع عديدة وفي الموضع الواحد في القراءات القرآنية وجاء التنزيل فيما لا يمكن فيه التكثير إلا بتأويل بعيد[639]. كما قال تعالى: چ

634- ينظر: الخلاف التصريفي: 121.

635- سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة في أصل لغوي واحد في القرآن: 122.

636- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 61.

637- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 1/253-254.

638- ينظر: (نزل) 799.

639- وممن تكلف هذا التأويل البعيد إذ قال منتصراً للزمخشري الذي فرق بين الصيغتين في كل موضع على أبي حيان ((أنّ المراد به كل نجم على حدة)) اللباب في علوم الكتاب: 14/5.

ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئې ئىئې چ[640] فقرن القرآن التنزيل بكونه جملة واحدة فدلّ ذلك على أنّ المراد مطلق الإنزال[641].

وهذه طائفة من الأفعال التي وردت في القرآن بالصيغتين في موضع واحد ن أو مواضع متعددة:((ﭖ))[642] و((ﭺ))[643]

و(ﯗ وفي قراءة ويكْذِبُوْنك)[644]. و((ﯾ))[645] و((ﮓ))[646] و(ﯗويخرّبون)[647].

وخلص الدكتور فريد بن زامل السليم إلى أنّه: ((لا مانع أنْ يكون بعض الأفعال بينها تناوب دلالي في صيغها في حين ، ويتخلف هذا التناوب في حين آخر حسب مقتضيات السياق))[648].

وكثيراً ما أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى هذا الاتجاه السياقي في كتبه المختلفة وهو يميز بين دلالات الألفاظ وبين علل التعبير فيها[649].

ولهذا أقول: إنّ اختلاف الصيغ في العربية –خاصة المشتق من جذر لغوي واحد– يحتمل دلالتين رئيسيتين :

640– الفرقان: ٣٢.

641– ينظر: البحر المحيط: 103/1.

642– البقرة: ٤٩

643– الأعراف: ١٤١

644– ينظر: التبيان: 240/1. الأنعام: 33.

645– الأنعام: ١٥١

646– مريم: ٣١

647– ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 735، الحشر: ٢

648– الخلاف التصريفي: 132.

649– ينظر: من كتبه على سبيل المثال: التعبير القرآني ، وبلاغة الكلمة في القرآن الكريم.

الأولى: دلالة الأصل.

الثانية: دلالة الاشتقاق.

ودلالة الاشتقاق إما أنْ يكون لها معنى جديد لم يكن في دلالة الأصل – وهو الغالب– أو أنْ يكون لها نفس المعنى فيكون للهجات العرب ، وأساليبها أثر في استعمالها.

ومن خلال ما نقدم من خلاف صرفي دلالي يمكن أنْ نضع قاعدة تيسيرية مهمة تعنى بالدلالة اللفظية وهي:

((إنّ كل كلمة أو صيغة لا يمكن الوصول إلى معناها الدقيق إلا من خلال السياق)).

فهنا يكون التلاقي بين علمي النحو(التركيب) ، والصرف(المفردة) للوصول إلى الغاية المعرفية فكل ما ورد عن الصرفيين من معاني الدلالات المفردة فإنّما هو احتمال دلالي ، أو هو أصل دلالي قابل للتحول الى فروع دلالية أخرى .

3- دلالة الجمع على المفرد:

قد يجيء الجمع دالا على المفرد في القرآن الكريم وذلك لورود بعض الآيات التي ارتبطت بأسباب النزول أو الإحداث التأريخية كما ذهب إلى ذلك بعض المفسرين وجعلوا من ذلك الآيات الآتية قال تعالى:

1- چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ف ف ق ق چ[650].

2- چ ئې ئې ئې ئى ئى ى ى ې ې □ □ □ □ □ □ □ □ چ[651].

3- چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ[652].

4- چ ې □ □ □ □ □ □ □ ٱ ب ب ې ې پ پ پ پ پ پ ې ې ت ت ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ[653].

فذهبوا إلى لفظ : (الملائكة) ، و(الناس) و(مساجد) ، و(المرسلون) جمعٌ والمراد بالجمع هو المفرد.

وسنتناول بالبحث الآية الأولى ، ونقيس بقية الآيات عليها ففيهما تشابه في التخريج ، والتأويل[654].

قال تعالى چٹ ٹ چ اختلف في قراءة هذا الفعل فقرأ حمزة والكسائي وكذا خلف بألف ممالة بعد الدال على أصولهم ووافقهم الأعمش.

وقرأ الباقون بتاء التأنيث الساكنة بعدها والفتح ، والفعل مسند لجمع مكسر ،فيجوز فيه التذكير باعتبار الجمع ، ويجوز فيه التأنيث باعتبار الجماعة[655].

فاختلف المفسرون في دلالة (لفظ الملائكة) هل هو جمع حقيقة ، أو أنّه لفظ استعير للمفرد.

650- آل عمران: ٣٩.

651- آل عمران: ١٧٣.

652- التوبة: ١٧.

653- النمل: ٣٥-37.

654- ينظر: تفصيل ذلك: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي: 220-230.

655- ينظر: إتحاف فضلاء البشر: 314/1.

فقد ذهب الفراء[656] والزجاج[657] والبغوي[658] والبيضاوي[659] والسيوطي[660] إلى أنّ المنادي هو جبريل عليه السلام وحده.

قال الفراء: ((وجائز في العربية أنْ يخبر عن لفظ الواحد بلفظ الجمع))[661].

وذهب الشيخ الشعراوي- رحمه الله- إلى قول قريب من هذا فيقول: ((هل كل الملائكة اجتمعوا و نادوا زكريا؟ لا؛ لأنّ جبريل عليه السلام هو الذي ناداه. ولماذا جاء القول الحق هنا بأن الملائكة هي التي نادته؟ لقد جاء هذا القول الحق لنفطن إلى شيء هو، أنّ الصوت في الحدث -كالإنسان- له جهة يأتي منها، أما الصوت القادم من الملأ الأعلى فلا يعرف الإنسان من أين يأتيه . إنّ الإنسان يسمعه وكأنه يأتي من كل الجهات ، وكأنّ هناك ملكاً في كل مكان))[662].

وذهب جمع آخر من المفسرين إلى القول بالظاهر ، وأنّ المراد من هذه الكلمة الجمع لا المفرد؛ لأنه لا يجوز أن يحتمل تأويل القرآن إلا على الأظهر الأكثر ، من الكلام المستعمل في ألسن العرب دون الأقل ، ما وجد إلى ذلك سبيل[663].

وممن ذهب هذا المذهب من المفسرين الرازي[664] والقرطبي[665] وأبو حيان[666] والشنقيطي[667].

656- معاني القرآن للفراء: 210/1.
657- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 405/1.
658- تفسير البغوي: 347/1.
659- تفسير البيضاوي: 34/3.
660- الإتقان في علوم القرآن: 313/3.
661- معاني القرآن: 210/1.
662- تفسير الشعراوي: 1/
663- ينظر: جامع البيان: 365/6.

وأقول إنّ الأخذ بالظاهر ، وإبقاء الدلالات على حالها في الاستعمال بين جمع وإفراد ، هو الأصل ، ولا يعدل عن المعنى الأصلي إلا بقرينة قوية قطعية الدلالة .

ومتى ما لم يوجد مثل هذه القرينة فإنّ القول بالأصل هو أولى.

وفيما يتعلق بقراءة الإفراد فيمكن أنْ تخرج بتخريجات عديدة ولن نسلك هذا المسلك ؛ لأنّ التخريج يحتاج إلى تأويل وجذب وشد.

ولكن نقول : لا يمنع من الأخذ بالقراءتين معاً ، فنقول إنّ ورود قراءة الإفراد يراد منها أنّ جبريل وحده هو الذي ناداه ، وأما قراءة الجمع فنقول أنّ الملائكة هي التي نادته ولا سبيل إلى تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى[668].

وبهذا حققنا الجمع بين الآيتين مع سلامة الأصل دون تكلف ودون تأويل وهو أيسر الطرق للوصول إلى فهم الدلالات.

4- **دلالة فَعُول** :

664- تفسير الرازي: 31/8.

665- الجامع لأحكام القرآن: 74/4.

666- البحر المحيط: 445/2.

667- أضواء البيان: 367/2.

668- إن القراءتين في عرف المفسرين ، والعلماء كالآتين فزيادة القراءات كزيادة الآيات. ينظر: أحكام القرآن للجصاص: 351/3، وتفسير القرطبي: 89/3.

اختلف العلماء في دلالة ما جاء على (فَعُول) في قوله تعالى: چئەئو ئوئۇئۇئۆ ئۆچ[669].

وقوله تعالى: چۋ و و ۉ ۉ ې چ[670].

وقوله تعالى: چئۆ ئۆ ئۈ چ[671].

فإنّ (رسول) في الآية الأولى و(عدوّ) في الآية الثانية والثالثة جاءت على هذا الوزن.

فقال بعض اللغويين والمفسرين أنّ (فعول) وهو لفظ المفرد يمكن أنْ يجيء دالا على المثنى والجمع ومنه هذه المواضع.

قال سيبويه: ((وقالوا عدوٌّ وعَدُوّةٌ، شبّهوه بصديقٍ وصديقةٍ، كما وفقه حيث قالوا للجميع: عدوٌّ وصديق فأجري مجرى ضده... وقالوا امرأة فَرُوقة وملولة جاءوا به على التأنيث كما قالوا: حمولة.

ألا ترى أنه سواء في المذكر والمؤنث والجمع فهي لا تغير كما لا تغير حمولة فكما كانت حمولة كالطريدة كان هذا كربْعة))[672].

وقال الفيروز ابادي: ((وقال: چئۇ ئۇ ئۆ ئۆچ، ولم يقل رُسُل لأنّ فعولاً وفعيلاً يستوي فيهما المذكّر والمؤنث والواحد والجمع؛ مثل عدو وصديق.

وقيل معناه: إنّا ذوُو رسالة ربِّ العالمين؛ لأنّ الرسول يذكر ويراد به الرّسالة...قال كثير:

لقد كذب الواشون ما بحت عندهم بليل ولا أرسلتهم برسول[673]

669- الشعراء: ١٦

670- الشعراء: ٧٧

671- المنافقون: ٤

672- الكتاب: 638/3.

وأما الرسول بمعنى الرُّسُل فكقول أبي ذؤَيب:

ألكني إليها وخيرُ الرسو لِ أعْلَمهُم بنواحي الخَبَر[674]

أي وخير الرُسُل))[675]. وإلى هذا ذهب صاحب السراج المنير[676].

وذهبت طائفة أخرى من العلماء إلى القول بالتأويل فيما جاء من هذا ونحوه ولم يجعلوا (فعولاً) صالحاً للمفرد والمثنى والجمع بل ذهبوا إلى التأويل فيما جاء من هذا ونحوه فكانوا على مذاهب:

الأول: أنّ ((الرسول)) مصدر بمعنى الرسالة.

الثاني: أنّ التقدير: ((أنّ كل واحدٍ من رسول، قال الألوسي: ((وفائدة هذا التعبير: الإشارة إلى أنّ كلاً منهما مأمور بتبليغ الرسالة ولو منفرداً))[677].

الثالث: أنّ الرسول اسم للماهية فيدل على المفرد وغيره[678].

ولعل السبب الذي دعاهم إلى القول بهذا هو (دلالة اللفظة) في الظاهر على المفرد بعيداً عن السياق ولربما لاحظوا أنَّ السياق فيه نوع من التأويل فجنحوا إلى التأويل دون الخروج عن معايير اللغويين في دلالة الألفاظ على المفرد والمثنى والجمع.

ولذلك احتاجوا إلى تأويل كل جملة على حدة فكثرت لأجل ذلك تأويلاتهم فيما جاء على وزن (فَعُول) من دون الاتفاق على تأويل واحد.

673- ديوان كثير: 178.

674- ديوان أبي ذؤيب الهذلي: 63 .

675- القاموس المحيط: 812/1-813.

676- ينظر: تفسير السراج المنير: 54/3.

677- روح المعاني: 67/19.

678- ينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي: 242-243.

وبعد هذا العرض الوجيز أوّد الإشارة إلى أمر مهم جداً في الحكم الدلالي على الألفاظ إلا وهو اعتبار السياق الكلمي لكل لفظة.

فبالاعتماد على السياق يمكن أنْ نصل إلى صور مبسطة في الأحكام الدلالية بعيداً عن التأويل والتكلف، لأنّ اللغة إذا قبلت مثل هذا الحكم فلا بأس ويمكن أنْ تستند على بعض الأمور.

الأول: وجود الشاهد اللغوي الواضح.

الثاني: قبول ألفاظ الأحكام التي تعلقت بها بميزة تمتاز بها كما هو الحال في لفظة (رسول) التي هي على وزن(فَعُول).

الثالث: استقامة المعنى من دون خللٍ في مراد المتكلم.

الرابع: ترك التكلف والاحتكام للظاهر.

ولعلّ هذه الشروط الأربعة تنطبق على القول الأول وهو القول باحتمال دلالة ما جاء على (فَعُول) دلا على المفرد والمثنى والجمع.

ففي هذا القول من اليسر وترك التكلف ما لا يخفى على أحد مع الحفاظ على روح اللغة في دلالة ألفاظها.

5- تبادل جموع القلة والكثرة في الموضع الواحد بين القبول والرفض :

قسم الصرفيون الجمع إلى قلةٍ وكثرة، فجمع القلة ما دل على ثلاثة إلى عشرة وجمع الكثرة ما دلّ على ما فوق العشرة[679] وأوزان القلة أربعة: أَفْعُل وأفْعِلةٌ وأفْعَال وفِعْلَةٌ[680].

وجعلوا من جموع القلة جمعي التصحيح أيضاً[681].

وقد يتبادل جمع القلة وجمع الكثرة فيأتي أحدهما موضعَ الأخر، ولذلك شواهد متعددة في كتاب الله مما جعل العلماء يحاولون تعليل هذه الظاهرة وتوجيهها ولنأخذ على ذلك مثلاً مشهوراً بين علماء التفسير وهو قول الله سبحانه وتعالى: چچ چ چ چ چچ[682].

فقد وقع جمع القلة (أنفس) مكان جمع الكثرة(نفوس) ووقع جمع الكثرة(قروء) مكان جمع القلة (أقراء وأقروء).

ويمكن أنْ نقف على ثلاثة مواقف وقف منها العلماء القدماء والمعاصرون من هذه الظاهرة:

فالأول: الوقوف على كل المواطن التي حصل فيها التبادل ومحاولة تخريجها.

الثاني: ترك القول نتيجة لذلك بالفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة والزعم بأنّ مؤداهما واحد.

الثالث: قبول ما يمكن قبوله من التخريجات غير المتكلفة مع وضع ضوابط هذه التخريجات، واطراح ما عدا ذلك.

679- ينظر: الكتاب: 567/3، والأصول: 430/2، والتكملة: 409.

680- ينظر: الشرح المفصل: 9/5.

681- نفسه: 9/5.

682- البقرة: ٢٢٨.

أما أصحاب الموقف الأول فقد حاولوا أنْ يخرجوا مجيء الآية الكريمة على هذا النسق الذي يخالف ظاهر السياق فيه استعمال أنواع الجموع في ألفاظه فكانت محاولاتهم في أربعة تخريجات رئيسية الأوليان عامتان والأخريان خاصتان بهذه الآية:

أولها: التوسع في اللغة باستخدام أحد الجمعين مكان الآخر.

قال الزمخشري في الكشاف: ((فإنْ قلت لم جاء المميز[قروء] على جمع الكثرة دون القلة التي هي الإقراء قلتُ: يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر، لاشتراكهما في الجمعية ألا ترى إلى قوله (بأنفسهن) وما هي إلا نفوس كثيرةٍ))[683].

وقال أبو حيان في البحر: ((وتوجيه الجمع للكثرة في هذا المكان ولم يأتِ ثلاثة أقراء أنه من باب التوسع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر، أعني: جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس وكما جاء: بأنفسهن...))[684].

ثانيها: أنّ دلالة الجمع لأنواع الجموع في العربية سوغ مثل هذا التبادل أو أنّ القليل داخل في

الكثير فيما إذا وقع جمع الكثرة مكان جمع القلة[685].

ثالثها: إنّ إيثار جمع الكثرة هنا لشذوذ بناء جمع القلة في هذا اللفظ إذ أنّ مفرد(قروء) هو: (قَرْء) بوزن (فَعْل) ولا ينقاس جمع (فَعْل) على (أفْعَال) وإنّما ينقاس جمعه على (فُعُول) فاستغني بما وافق القياس عما خالفه[686].

683- الكشاف: 300/1.

684- البحر المحيط: 174/2.

685- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي: 249.

قال سيبويه: ((فأما القِرَدَة فاستغني بها عن أقراد، كما قالوا ثلاثة شِسُوع فاستغنوا بها عن أشْساع، وقالوا ثلاثة قُرُوء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقْرُوٌ))[687].

ولعلّ السبب في ذلك فيما يظهر من أقوال العلماء هو طلب الخفة في هذا الوزن على غيره[688].

رابعها: وهو تخريج تقديري مبني على النظر النحوي إذ التقدير: ((ثلاثة أقراء من قروء)) فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[689].

قال المبرد: ((فإن قلت: ((ثلاثةُ حَميرٍ وخمسة كلاب)) جاز ذلك على أنك أردت: ثلاثة من الكلاب وخمسة من الحمير كما قال الله عزّ وجل:چچ چچچچ ،

وقال الراجز:

قد جعلت مَيٌّ على الظّرَارِ خَمْسَ بنانٍ قانئِ الاظْفَارِ

يريد خمساً من البنان))[690].

يعني أنّ جمع الكثرة وهو (الكلاب)قد يستعمل في معنى القلة على إرادة عدد من الجنس[691].

686- ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 109/4.

687- الكتاب: 575/3.

688- التحرير والتنوير: 391/2.

689- التبيان للعكبري: 95/1.

690- المقتضب: 449/2.

691- الكتاب: هـ2 ص569 ج3.

فهذه هي أهم التوجيهات التي ذهب إليها أصحابها في تفسير هذه الظاهرة في اللغة العربية[692] على الرغم من أنّ هذه التوجيهات لا تسلم من مؤخذات ذكرها بعض الباحثين ولنا منها مزيد لعلنا نقف عليها في مناسبة أخرى.

فالذي يهمنا عرض آراء العلماء وبيان أسهاماتهم في هذا الجانب اللغوي.

الموقف الثاني: ترك القول بالفرق بين جمعي القلة والكثرة والزعم بأنّ مؤداهما واحد[693].

وناصر هذا القول ومؤيده والمنافح عنه هو الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (الواضح في النحو والصرف) ويمكن أنْ نختصر ما ذهب إليه الحلواني في هذه المسألة بنقاط ثلاثة رئيسية:

<u>الأولى:</u> هناك أسماء ليس لها إلا نوع واحد من الجمع، وقد يكون جمع قلة وقد يكون جمع كثرة مثل(رِجْلٌ) التي تجمع على أرْجُل...، وقلب قلوب وعلى هذا اجتمع في آية واحدة جمع القلة وجمع الكثرة والعدد واحد قال تعالى: ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﯿ ﯾ ﯽ ﯼ ﯻ ﯺ ﯹ ﯸ ﯷ ﯶ ﯵ ﯴ ﯳ ﯲ ﯱ ﯰ ﯯ ﯮ ﯭ ﯬ ﯫ ﯪ ﯩ ﯨ ﯧ ﯦ ﯥ ﯤ ﯣ ﯢ ﯡ ﯠ ﯟ ﯞ ﯝ ﯜ ﯛ ﯚ ﯙ ﯘ ﯗ ﯖ ﯕ ﯔ ﯓ ﯒ ﯑ ﯐ ﯏ ﯎ ﯍ ﯌ ﯋ ﯊ ﯉ ﯈ ﯇ ﯆ ﯅ ﯄ ﯃ ﯂ ﯁ ﯀ ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﬿ מּ ﬽ לּ כּ ךּ יּ טּ ﬷ זּ וּ הּ דּ גּ בּ אּ אָ אַ שּׂ שּׁ שׂ שׁ ﬩ ﬨ ﬧ ﬦ ﬥ ﬤ ﬣ ﬢ ﬡ ﬠ ײַ ﬞ יִ ﬜ ﬛ ﬚ ﬙ ﬘ ﬗ ﬖ ﬕ ﬔ ﬓ ﬒ ﬑ ﬐ ﬏ ﬎ ﬍ ﬌ ﬋ ﬊ ﬉ ﬈ ﬇ ﬆ ﬅ ﬄ ﬃ ﬂ ﬁ ﬀ 﫿 﫾 﫽 﫼 﫻 﫺 﫹 﫸 﫷 﫶 﫵 﫴 﫳 﫲 﫱 﫰 﫯 﫮 﫭 﫬 﫫 﫪 﫩 﫨 﫧 﫦 﫥 﫤 﫣 﫢 﫡 﫠 﫟 﫞 﫝 﫜 﫛 﫚 龎 齃 𧻓 𥳐 𥉉 䀹 䀘 㮝 𣏕 𢡄 𢡊 龜 鬒 頻 頋 響 韛 靖 難 陼 鉶 醙 遲 輸 贈 變 謹 諭 諾 謁 請 諸 調 視 覆 襁 蝹 華 荒 者 缾 練 絛 类 節 窱 磌 着 睊 直 盛 益 瘟 瘝 画 甆 瑱 猪 犯 爵 瞧 煮 瀞 漢 滋 滛 流 殺 歹 杖 望 朗 晴 敖 摒 搜 揄 戴 懲 慠 憎 愈 慎 惘 徭 彩 廙 廒 嬨 婢 奔 奄 墳 塚 嗢 喙 啕 喝 勺 勇 冀 充 侀 全 况 並 﩯 﩮 舘 𤋮 恵 頻 響 難 逸 辶 贈 賓 謹 謁 視 褐 著 艹 艹 臭 者 署 繁 縉 練 節 突 穀 禎 禍 祝 祖 祐 祈 祉 社 碑 琢 爫 煮 漢 渚 海 梅 暑 既 敏 懲 憎 慨 悔 屮 層 墨 塀 器 嘆 喝 卑 勤 勉 免 僧 侮 隷 郞 鶴 館 飼 飯 﨩 﨨 﨧 都 逸 﨤 﨣 諸 﨡 蘒 﨟 羽 精 靖 福 祥 神 礼 益 猪 凞 﨔 﨓 晴 﨑 塚 﨏 﨎 嗀 兀 廓 見 降 行 輻 暴 洞 宅 糖 拓 度 切 刺 茶 什 識 炙 狀 粒 笠 立 臨 淋 林 麟 鱗 隣 藺 璘 燐 吝 溺 匿 離 里 裡 裏 罹 痢 理 泥 梨 李 易 履 吏 利 隆 率 栗 慄 律 輪 淪 崙 倫 陸 戮 六 類 紐 硫 留 琉 溜 流 柳 杻 劉 阮 暈 龍 遼 蓼 療 燎 樂 料 尿 寮 僚 了 惡 隸 醴 禮 例 領 靈 零 鈴 聆 羚 瑩 玲 怜 嶺 寧 囹 令 獵 簾 殮 捻 念 廉 說 裂 烈 咽 劣 列 鍊 連 蓮 輦 聯 練 秊 璉 煉 漣 撚 戀 憐 年 轢 歷 曆 力 黎 麗 驪 閭 礪 濾 旅 廬 女 呂 勵 量 諒 良 糧 梁 凉 兩 亮 略 掠 若 拾 沈 辰 殺 說 葉 省 塞 參 索 數 泌 不 復 便 磻 北 異 率 怒 寧 丹 諾 樂 拏 讀 陵 菱 綾 稜 凌 凜 肋 勒 陋 縷 累 漏 淚 樓 屢 壘 雷 賂 磊 牢 聾 籠 弄 壟 論 鹿 錄 菉 綠 祿 碌 鷺 魯 露 路 虜 蘆 老 盧 爐 櫓 擄 勞 冷 來 郎 狼 浪 朗 廊 蠟 臘 拉 襤 藍 濫 嵐 鸞 蘭 爛 欄 卵 亂 駱 酪 落 珞 烙 洛 樂 邏 裸 螺 蘿 羅 癩 懶 奈 喇 金 契 龜 龜 句 串 滑 賈 車 更 豈                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 ﮿ ﮾ ﮽ ﮼ ﮻ ﮺ ﮹ ﮸ ﮷ ﮶ ﮵ ﮴ ﮳ ﮲ ﮱ ﮰ ﮯ ﮮ ﮭ ﮬ ﮫ ﮪ ﮩ ﮨ ﮧ ﮦ ﮥ ﮤ ﮣ ﮢ ﮡ ﮠ ﮟ ﮞ ﮝ ﮜ ﮛ ﮚ ﮙ ﮘ ﮗ ﮖ ﮕ ﮔ ﮓ ﮒ ﮑ ﮐ ﮏ ﮎ ﮍ ﮌ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﮂ ﮁ ﮀ ﭿ ﭾ ﭽ ﭼ ﭻ ﭺ ﭹ ﭸ ﭷ ﭶ ﭵ ﭴ ﭳ ﭲ ﭱ ﭰ ﭯ ﭮ ﭭ ﭬ ﭫ ﭪ ﭩ ﭨ ﭧ ﭦ ﭥ ﭤ ﭣ ﭢ ﭡ ﭠ ﭟ ﭞ ﭝ ﭜ ﭛ ﭚ ﭙ ﭘ ﭗ ﭖ ﭕ ﭔ ﭓ ﭒ ﭑ ﭐ ﭏ פֿ כֿ בֿ וֹ תּ שּ רּ קּ צּ ﭅ פּ ףּ ﭂ סּ נּ ﬿ מּ ﬽ לּ כּ ךּ יּ טּ ﬷ זּ וּ הּ דּ גּ בּ אּ אָ אַ שּׂ שּׁ שׂ שׁ ﬩ ﬨ ﬧ ﬦ ﬥ ﬤ ﬣ ﬢ ﬡ ﬠ ײַ ﬞ יִ ﬜ ﬛ ﬚ ﬙ ﬘ ﬗ ﬖ ﬕ ﬔ ﬓ ﬒ ﬑ ﬐ ﬏ ﬎ ﬍ ﬌ ﬋ ﬊ ﬉ ﬈ ﬇ ﬆ ﬅ ﬄ ﬃ ﬂ ﬁ ﬀ 﫿 﫾 﫽 﫼 﫻 﫺 﫹 﫸 﫷 﫶 﫵 﫴 﫳 﫲 﫱 﫰 﫯 﫮 﫭 﫬 﫫 﫪 﫩 﫨 﫧 﫦 﫥 﫤 﫣 﫢 﫡 﫠 﫟 﫞 﫝 﫜 﫛 﫚 龎 齃 𧻓 𥳐 𥉉 䀹 䀘 㮝 𣏕 𢡄 𢡊 龜 鬒 頻 頋 響 韛 靖 難 陼 鉶 醙 遲 輸 贈 變 謹 諭 諾 謁 請 諸 調 視 覆 襁 蝹 華 荒 者 缾 練 絛 类 節 窱 磌 着 睊 直 盛 益 瘟 瘝 画 甆 瑱 猪 犯 爵 瞧 煮 瀞 漢 滋 滛 流 殺 歹 杖 望 朗 晴 敖 摒 搜 揄 戴 懲 慠 憎 愈 慎 惘 徭 彩 廙 廒 嬨 婢 奔 奄 墳 塚 嗢 喙 啕 喝 勺 勇 冀 充 侀 全 况 並 﩯 﩮 舘 𤋮 恵 頻 響 難 逸 辶 贈 賓 謹 謁 視 褐 著 艹 艹 臭 者 署 繁 縉 練 節 突 穀 禎 禍 祝 祖 祐 祈 祉 社 碑 琢 爫 煮 漢 渚 海 梅 暑 既 敏 懲 憎 慨 悔 屮 層 墨 塀 器 嘆 喝 卑 勤 勉 免 僧 侮 隷 郞 鶴 館 飼 飯 﨩 﨨 﨧 都 逸 﨤 﨣 諸 﨡 蘒 﨟 羽 精 靖 福 祥 神 礼 益 猪 凞 﨔 﨓 晴 﨑 塚 﨏 﨎 嗀 兀 廓 見 降 行 輻 暴 洞 宅 糖 拓 度 切 刺 茶 什 識 炙 狀 粒 笠 立 臨 淋 林 麟 鱗 隣 藺 璘 燐 吝 溺 匿 離 里 裡 裏 罹 痢 理 泥 梨 李 易 履 吏 利 隆 率 栗 慄 律 輪 淪 崙 倫 陸 戮 六 類 紐 硫 留 琉 溜 流 柳 杻 劉 阮 暈 龍 遼 蓼 療 燎 樂 料 尿 寮 僚 了 惡 隸 醴 禮 例 領 靈 零 鈴 聆 羚 瑩 玲 怜 嶺 寧 囹 令 獵 簾 殮 捻 念 廉 說 裂 烈 咽 劣 列 鍊 連 蓮 輦 聯 練 秊 璉 煉 漣 撚 戀 憐 年 轢 歷 曆 力 黎 麗 驪 閭 礪 濾 旅 廬 女 呂 勵 量 諒 良 糧 梁 凉 兩 亮 略 掠 若 拾 沈 辰 殺 說 葉 省 塞 參 索 數 泌 不 復 便 磻 北 異 率 怒 寧 丹 諾 樂 拏 讀 陵 菱 綾 稜 凌 凜 肋 勒 陋 縷 累 漏 淚 樓 屢 壘 雷 賂 磊 牢 聾 籠 弄 壟 論 鹿 錄 菉 綠 祿 碌 鷺 魯 露 路 虜 蘆 老 盧 爐 櫓 擄 勞 冷 來 郎 狼 浪 朗 廊 蠟 臘 拉 襤 藍 濫 嵐 鸞 蘭 爛 欄 卵 亂 駱 酪 落 珞 烙 洛 樂 邏 裸 螺 蘿 羅 癩 懶 奈 喇 金 契 龜 龜 句 串 滑 賈 車 更 豈                                                                                                                                                             

فقد اجتمع هنا: وجوه ومرافق ورؤوس وهي جموع كثيرة. وأيد وأرجل وهما جمعا قلة والعدد واحد لم يختلف بل أنّ جمع القلة هنا يزيد عدداً على جمع الكثرة لأنّ الأيدي والأرجل أكثر من الوجوه والرؤوس[695].

الثانية: لم يكن الفصحاء من العرب يراعون هذا في كلامهم فكثيراً ما يجتمع عندهم جمع القلة والكثرة في موضع واحد.

كما في قول عنترة:

يدعون عنتر والرماح كأنَّها أشطان بئر في لَبَان الأدهم[696]

فقد شبَّه الرماح وهي كثيرة بالأشطان وهي قليلة.

الثالثة: وقوع جمع القلة في موضع جمع الكثرة من ذلك قوله تعالى: چئۆ ئۇ ئۇ ئې ئې ئې ئى چ[697] إذ استعمل فيه جمع القلة (أفعال) والمقام يستدعي التكفير وعكسه قوله تعالى: چ ڃ ڃ چ چ چ[698] فالعدد قليل و(فعول) من جموع الكثرة[699].

وقد ناقش هذه النقاط واستفاض في نقاشها الباحث وافي حاج ماجد في رسالته: ((ظاهرة جمع التكسير في العربية)) وحاول ردّ كلّ هذا[700].

أمّا الفريق الثالث فيمكن أنْ يمثل الاتجاه الوسط بين الفريقين إذ مثل هذا الاتجاه الدكتور فريد بن عبد العزيز الزامل السليم في كتابه((الخلاف التصريفي وأثره الدلالي

695- ينظر: الواضح في النحو والصرف: 114-116.

696- ديوان عنترة: 142 .

697- لقمان: ٢٧.

698- البقرة: ٢٢٨.

699- ينظر: الواضح في النحو والصرف: 114-116.

700- ينظر: ظاهرة جمع التكسير في العربية: 99-111.

في القرآن الكريم)) إذ يرى بعد عرضه لمسائل هذا الباب فيما يتعلق بالتبادل وما وقع منه في القرآن الكريم وما ذهب إليه كل فريق: أنّ هذه التعليلات لا تتسم بالاطراد ثم إنّ بعض هذه التعليلات لم تسلم من الاعتراض وهذا الذي جعل بعض الباحثين ينكرون هذا التقسيم[701]، يقول الدكتور السليم: ((والذي يظهر لي أنّ إنكار هذا التفريق تجاوز الظاهر، ونَسف لقواعد المتقدمين المؤيدة بالشواهد، ثمّ إنّ فيه إهمالا لدلالات دقيقة جاءت موافقة لسياقاتها وإنما المختار أنْ ينهج في المسألة منهج متوسط))[702].

ويبين لنا السليم هذا المنهج في قضيتين:

الأولى: في تحديد ضابط القلة والكثرة، وذلك أنْ يختار. أنّ ما بين الثلاثة والعشرة كما هو مذهب الجمهور وأما الكثرة فهي من الثلاثة إلى ما لا نهاية له... فإذا اعتمد هذا كانت النيابة عن جمع القلة دون جمع الكثرة ويؤيده قول ابن يعيش: ((وأقيس ذلك أنْ يستفز بجمع الكثرة عن القلة، لأنّ القليل داخل في الكثير))[703].

وأما جمعا التصحيح فلا يخصان بقلة ولا كثرة، بل هما لمطلق الجمع.

الثانية: في تعليل التبادل وذلك أنْ يعتمد فيه ما يلي:

الأول: أنْ لا يعلل إلا ما يحتاج فيه إلى التعليل فلا نُعَلّل مجيء جمع الكثرة مكان جمع القلة إذ لم يستعمل لذلك المفرد جمع قلة، والعكس، إنه إذا لم يستعمل أحد الجمعين ناب عنه الآخر نيابة

حقيقية فلا داعي للتعليل.

701- ينظر: الخلاف التصريفي وأثره الدلالي: 259.

702- نفسه: 259.

703- شرح المفصل: 11/5.

الثاني: أنْ تطرح التعليلات غير الوجيهة، كالتعليلات المتكلفة، أو غير المنضبطة، أو البعيدة.

الثالث: أنْ يكون الاعتماد على السياق في تحديد دلالة القلة والكثرة وأنْ تكون التعليلات الأخرى داخلة في محيطه، غير نائية عنه .

ولعلّ الآن صار واضحاً أنّ جانب التيسير سيتكئ في هذه القضية الدلالية على الاتجاه الثالث في معالجة هذه الظاهرة وذلك للأسباب الموضوعية التي ركن إليها مع الحفاظ على روح اللغة وتنوع دلالاتها وهذا الرأي قد اختاره ضمناً الدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه ((المعجم المفصل في الجموع)) إذ يقول: ((والمرجح في تعيين الدلالة هو سياق الكلام وما يحيط به من ظروف وملابسات... والذي ثبت لدينا من استقراء الواقع اللغوي أنّ كل صيغ جموع التكسير صالحة للقلة ، والكثرة معاً بحسب ما ترد فيه من سياق))[704].

6- دلالة المبالغة وإشكالية السياق :

قد تحوّل صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة وهي: فَعَّال ، ومِفعال ، وفَعول ، وفَعِيل ، وفَعِل[705].

وتدل المبالغة على معنى زائد في الحدث قياساً باسم الفاعل[706].

704- المعجم المفصل في الجموع: 20.

705-شذا العرف: 133.

706- ينظر: صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم:5.

قال أبو هلال العسكري في المبالغة: ((المبالغة أنْ تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وابعدَ نهاياتهِ ولا تقتصر في العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه))[707].

وقد تحصل المبالغة بزيادة الفعل (الحدث) ، و(تعدد المفعولات)[708].

ومن المعلوم في تعريف البلاغة أنْ يؤتى بالكلام مطابقاً لمقتضى الحال؛ لذلك أشكلت دلالة المبالغة في قوله تعالى چڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤچ[709].

إذ ظاهر الآية يقتضي نفي الكثير فقط وأنّ القليل ليس بداخل في هذا النفي.

لذلك اختلفت آراء العلماء في هذه القضية المهمة فكانت على النحو الآتي:

أولاً: أنّ (فَعّالا) قد يأتي غير مرادٍ بهِ الكثرة[710] من ذلك قول طرفة بن العبد:

ولستُ بحلالٍ التلاعِ مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفدُ[711]

فلم يرد هنا أنه يحل التلاع قليلاً ؛ لأنّ ذلك منافٍ لمقصد الفخر الذي يدل عليه آخر البيت.

ثانياً: أنّ دلالة(فَعّال) يراد منها النسب أي ليس ذي ظلمٍ وهذا الوجه دارت عليه استحسانات بعض المفسرين والنحويين والمعاصرين[712].

707- الصناعتين: 256.

708- ينظر: البرهان في علوم القرآن: 520.

709- آل عمران: ١٨٢

710- ينظر: تهذيب الأسماء: 128/1.

711- ديوانه: 121 .

712- الدر المصون في علم الكتاب المكنون: 359/10، والبحر المديد: 396/41، وابن عقيل: 505/20 وأبنية المبالغة ودلالاتها في القرآن الكريم: 175.

ثالثاً: أنّه للكثرة؛ لأنه مَقابلٌ ب(العبيد) وهم كثيرون فناسب أنْ يقابل الكثير بالكثير.

رابعاً: نفي الكثير يدخل فيه نفي القليل أيضاً لأنّ الله سبحانه لا يحتاج أي أحد فهو غني عن ذلك[713].

خامساً: أنه أراد التوكيد سبحانه أي (نفي الحدث) فكأنما قال(ليس بظالم ليس بظالم ليس بظالم فجعل مقابل ذلك(وما ربك بظلام)[714].

سادساً: أنه جاء جواباً لمن قال هو ظلام[715].

سابعاً: أنّه أريد التعريض بأنّ هناك ولاة من الناس على الناس ظلام للرعية.

وهناك تخريجات أخرى ذكرها الزركشي في البرهان لم نرد الإشارة إليها لدخولها ضمناً فيما تقدم[716].

إذن دارت كلمة أئمة المفسرين ، وأهل البلاغة في هذه التخريجات .

والذي يبدو متجهاً من هذه الأقوال وبعيداً عن التكلف هو القول الأول أو التخريج الأول وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: بعده عن التكلف الذي تضمنته بعض الأقوال.

ثانياً: وجود الشواهد المؤيدة من كلام العرب وقد تقدم قول عنترة.

713- ينظر: البرهان: 525/2، والخلاف التصريفي: 350، وتهذيب الأسماء: 1218/1.

714- ينظر: البرهان: 525/2.

715- ينظر: الكليات للكومي: 456/1.

716- ينظر: البرهان: 525/2، والبحر المديد: 396/4.

ثالثاً: اعتماد السياق في الحكم على الدلالة اللفظية للصيغ وهو أمر مهم في تيسير الوقوف على الدلالات المختلفة للألفاظ.

رابعاً: مراعاة قواعد البلاغة في اعتبار مقتضى الحال فيصلاً لاختيار القول .

وهنا كان مقتضى الحال صارفاً ودافعاً لإشكالية الدلالة في صيغة (فعّال).

خامساً: لابدَّ أنْ نُخْضِع قواعد أهل الصناعة اللفظية للغة، لا أنْ نخضع اللغة لقواعدهم ؛ لأنّ اللغة قبل القواعد ، فلا ضير من أنْ نضع ضابطاً جديداً في تعريف صيغ المبالغة وهو: (الخلو من الموانع).

فإذا خلت الصيغة الدالة على المبالغة من مانع يمنعها من إيراد دلالتها على المبالغة فهي على حالها من المبالغة باطراد.

ثمَّ إني أريد الإشارة فقط إلى أمرٍ مهم وهو أنّ المبالغة بصيغتها ليست على مستوى واحد وليست في طبقةٍ واحدة فقد تكون للتبليغ أو الإغراق أو الغُلو أو الإيغال...الخ[717] فلا بد من العودة في باب الدلالة إلى كتب البلاغة وبحث الدلالة من الوجهة البلاغية في ميدان الصرف واجتناب وضع الصيغ الدلالية ، للصيغ في الصرف ؛ فهذه القوالب أدت إلى الكثير من المشكلات اللغوية وهذه التي نحن بصددها واحدة منها [718].

717- ينظر: تفصيل ذلك كله: صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم: 38-41.

718- ومن ذلك ما ذكره صاحب الفلك الدائر على المثل السائر إذ يقول:

((وأعلم أن العرب إذا استعملت هذه اللفظة فإنهم لا يعنون بها إلا ما يعنون بلفظة (فاعل) فقط، ولو شئت أنْ اذكر من ذلك الأمثلة الكثيرة لذكرتها فأما في الإثبات فإنَّهم قلَّ أنْ يستعملوها إلا في الكثرة والتكرير)) الفلك الدائر على المثل السائر: 269/1.

ولأجل هذا أدعو إلى دراسة الصرف العربي من خلال التركيب ، فيما يتعلق بأبواب معاني الصيغ ؛ لتجنب الاختلاف التطبيقي بين اللفظ المفرد، واللفظ المندرج في السياق بظروفه المكانية والزمانية والحالية.

وهو أحد من الجوانب التيسيرية في دراسة الدلالات الصرفية .

7- دلالة اسم التفضيل :

اسم التفضيل: هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الأخر في تلك الصفة[719].

وقال الجرجاني: ((اسم التفضيل ما اشتق من فعلٍ لموصوف بزيادة على غيره))[720].

ويسمى الاسم الذي زاد في الصفة (المفضَّل) والآخر (المفضّل عليه)، أو (المفضول). وقال القاضي فكري: ((هو أي اسم دالٍ على تفضيل شيء على شيء))[721].

إلا أنّ هذه التعريفات قد لا تنطبق على بعض الآيات الكريمات والنصوص الفصيحة؛ لذلك اضطربت أقوال العلماء فيها واختلف فكانت تسير في اتجاهين:

الأول: هو الحفاظ على دلالة الصيغة بحسب التعريفات التي سيقت لها وذلك بالتأويل والتخريج.

والثاني: القول يترك التأويل واعتماد الظاهر والسياق وتجريد الصيغة من معنى التفاضل بين شيئين:

719- شذا العرف : 143.

720- التعريفات للجرجاني :

721- دستور العلماء: 68/1.

ومن ذلك قول الله عزّ وجل:

1- ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[722].

2- ﭽ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﭼ[723].

3- ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ[724].

4- ﭽ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ[725].

5- ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ[726].

6- وقول الشاعر: إنّ الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزّ وأطول[727]

7- وقول الآخر: ما لِيْ أحنّ إذا حمالُكِ قرَّبتْ وأصدَّ عنكِ وأنتِ مني أقرب[728]

8- وقالت العرب: ((جرى له طائرٌ أشأمَ))[729].

722- البقرة: ٢٢٨.

723- هود: ٧٨.

724- الفرقان: ٢٤.

725- الروم: ٢٧

726- النجم: ٣٢

727- البيت للفرزدق في ديوانه: 714/2.

728- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه : 115.

729- الصاحبي في فقه اللغة: 65/1، والعين: 295/2، وتهذيب اللغة: 298/11، ولسان العرب: 314/12.

ووجه الإشكال في النصوص المتقدمة أنه لا يوجد اشتراك بين أثنين في الصفات بل أنّ الصفة لموصوف واحد فقط.

ولنأخذ على ذلك مثلاً واحداً تدور عليه الدراسة لشهرتهِ بين المفسرين والنحاة واللغويين

وهو قوله سبحانه: چڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڄ ڄ ڄ ڄچ[730].

وقد اختلفت أقوال العلماء فيه على مذاهب شتى وآراء متنوعة ؛ وذلك انطلاقا من رؤى ثقافية ، ونظر معتمد على قواعد معيارية ، أو منطلقات سياقية وصفية .

فقد ذهب أبو عبيدة[731] والمبرد[732] وغيرهما[733] إلى القول : بأنّ أفْعَل التفضيل قد يأتي مجرداً من معنى التفضيل ، ويؤول وقتئذٍ باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة ، فقوله تعالى: چ ڄ ڄ ڄچ أي: هَيِّن عليه.

فإن لم يخلو اسم التفضيل من دلالته فوجهوا الآية الكريمة بتوجهين:

<u>الأول:</u> أنّ الإعادة أهون على الله من البداءة بناء على ما يعقل الناس فهو من باب المثل.

<u>الثاني:</u> أنّ الضمير في (عليه) راجع إلى المخلوق أي الإعادة أهون على المخلوق من النشأة، أي أسرع ؛ لأنه في النشأة ينتقل من طور إلى طور[734].

ثمَّ اختلفوا في قياسية ذلك أو سماعيته:

730- الروم: 27.

731- ينظر: مجاز القرآن: 121/2.

732- ينظر: المقتضب: 345/3.

733- ينظر: جامع البيان: 36/21، والكشاف: 220/3، البحر المحيط:165/8.

734- ينظر: الخلاف التصريفي: 398.

* فذهب المبرد إلى أنه قياسي مطرد إذ يقول: ((وأعلم أنّ أفعل إذا أردت أنْ تضعه موضع الفاعل فمطرد فمن ذلك قوله:

قبحتم يا أل زيدٍ نفرا الامُ قومٍ أصغراً وأكبرا

يريد: صغيراً وكبيراً))[735].وعقد ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة باباً سماه : ((أفعل في الأوصاف لا يراد به التفضيل))[736]

وذهب ابن مالك في التسهيل إلى سماعيته وأنه لا يقاس منه شيءٌ بل يحفظ[737]. وتبعه الصبان[738] ، والغلاييني[739]. يقول الصبان في الحاشية: ((مطرد عند أبي العباس المبرد، لكثرة الوارد منه والأصح قصره على السماع))[740].وذهب الدكتور السليم بما يتعلق بدلالة اسم التفضيل بين البقاء على الأصل في الدلالة ، أو التجريد مذهباً وسطاً إذ يقول:((ولكن مع ترجيح خروج أفعل التفضيل عن دلالته الأصلية، فإنني أرى أنّ في التعبير به زيادة مبالغة على التعبير باسم الفاعل أو بالصفة المشبهة فالتعبير(بأحق) في قوله تعالى: چ ک ک ک چ أدق في الدلالة على الأحقية من التعبير بـ(حقيقون) وكذا (أطهر) و(أهون) و(أعلم)... فإنه في الأمثلة السابقة خرج عن المشاركة ولكنه لم يخرج عن زيادة الوصف في المفضل زيادة ولكنها لا تختص بالمفضل عليه))[741].

735- المقتضب: 187/1.
736- الصاحب في فقه اللغة: 65/1.
737- ينظر: شرح التسهيل: 50/3.
738- ينظر: حاشية الصبان: 70/1.
739- ينظر: جامع الدروس العربية: 243 .
740- حاشية الصبان على شرح الأشموني: 70/1.
741- الخلاف التصريفي: 402.

وأقول أنّ القول في ما تقدم على دلالة المبالغة يمكن إلى حدٍ ما تطبيقه على هذه المسألة إذ أنّ ما قلناه سابقاً وجد شواهد أخرى ، وهو ما يمكن أنْ نركن إليه في إيجاد الطرق الميسرة في اكتشاف دلالة الألفاظ والحكم عليها باعتماد السياق وقرائن المقال؛ لذا فإنّ ما ذهب إليه الدكتور السليم موفق غاية في التوفيق إذ أنّه حقق ما نرجوه في النظرية الدلالية من اعتماد السياق فيصلاً وحكما .

بعيداً عن كل التكلفات والتأويلات التي ضجت بها كتب المفسريين واللنحويين لمثل هذه المشاكل.

الفصل الثالث

المبحث الأول

((المنهج الوصفي ، وأثره في تيسير الصرف))

1-التعريف بالمنهج الوصفي .

2-أُسُسُه .

3-خطواته .

4-تطبيقاته التيسيرية في الصرف العربي .

5-ملحوظات نقدية في المنهج الوصفي .

1- التعريف بالمنهج الوصفي

المنهج:

لغة: هو الطريق الواضح[742]، وطريقٌ نَهْجٌ بَيِّنٌ واضح... والمنهاج كالمنهج[743].

أما اصطلاحاً:

((فهو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة ؛ من أجل الكشف عن الحقيقة))[744].

أو هو: ((الخطة المرسومة))[745].

742- ينظر: أساس البلاغة: مادة (ن،ه،ج).

743- ينظر: لسان العرب: مادة (ن، ه، ج).

744- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 33.

745- المعجم الوسيط: مادة(ن، ه، ج).

فمن خلال ما تقدم من تعريف المنهج لغة ، واصطلاحاً يمكن أنْ يكون المنهج: هو الطريقة أو الأداة التي يتم من خلالها الكشف عن الحقيقة في ميدان البحث.

ويكتسِبُ المنهج تعريفه الخاص به لكل علم من خلال الإضافة، وتختلف باختلاف العلوم واختلاف الغايات الكشفية في العلم الواحد.

فمنها على سبيل المثال في الدراسات اللغوية: المنهج الوصفي ، والمنهج المعياري ، والمنهج التأريخي ، والمنهج المقارن ، وغيرها من مناهج علم اللغة وهكذا في بقية العلوم.

وعلى هذا الأساس كان تعريف المنهج الوصفي بالاتي:

((هو المنهج الذي يكتفي بوصف أية لغة من اللغات عند شعب من الشعوب أو لهجة من اللهجات في وقت معين)) [746]. فنلاحظ أنّ في التعريف بياناً للمنهج الوصفي وتحديداً لمعطياته.

بل يذهب أنطوان ميبه أبعد من ذلك حين يرى: ((أنّ المنهج الوصفي يعنى بدراسة الاستعمال اللغوي في عمومه عند شخص بعينه في زمان بعينه ، ومكان بعينه))[747].

فهذه التعريفات تبين ، وتكشف لنا ابرز الملامح المنهجية لعملية الوصف في اللغة.

والمنهج الوصفي يعد أحد المناهج التيسيرية في الدرس الصرفي في ضوء معطيات الخلاف؛ وذلك لأنَّهُ يعنى ((بوصف اللغة من حيث هي تنظيم قائم بذاته))[748].

أي وصف اللغة من حيث أصواتها ، وتراكيبها ، ودلالاتها ، بعيداً عن كل ما كان خارج اللغة وذلك يكون في فترة زمنية محددة .

746- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 181.

747- علم اللسان: 453 نقلاً عن المصدر السابق ص182.

748- منهج البحث اللغوي: 10.

وبهذا النهج فارق غيره من المناهج اللغوية الأخرى كالمعياري ، والمقارن ، والتأريخي.

وقد وصف ماريو باي هذا المنهج بأنه (علم ساكن) : ((ففيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليس ضرورياً أن تكون في الزمن الحاضر))[749]. وإلى هذا أشار دي سوسير من قبل بقولهِ: ((إن موضوع الدراسة اللغوية الوحيد والحقيقي هو اللغة التي ينظر إليها كواقع قائم بذاته ، ويبحث فيها لذاته))[750].

وهذا يعني بكل بساطة أننا نستطيع أنْ نكتشف أسرار اللغة ، وقوانينها التي تحكمها من خلال اللغة ذاتها دون ما عداها من علوم مؤثرة، أو فلسفات مسبقة، أو نظريات مُسَلَّمة.

ولو أن الصرف أو النحو أعتمد المنهج في دراسة اللغة لما دخل في مثل تلك التعقيدات التي تكلمنا عنها في الفصل الأول ، والتي جرّت على إثرها سيلاً من الخلاف عَقَّدَ الدرس اللغوي حتى أصبح ضرباً من المنطق ، أو مسألةً من الحساب فيقدم في هذه الحالة درس المنطق والفلسفة على درس اللغة كي يتوصل إلى فهم اللغة بهما لا إلى فهمهما باللغة.

2- أسس المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي أُسس يعتمد عليها في معالجتهِ الفعلية للدرس اللغوي من خلال اعتماده على ثلاثة أُسس مهمة[751]:

749- أسس علم اللغة: 137.

750- علم اللغة العام: 19.

751- مناهج البحث اللغوي: بين التراث والمعاصرة 96.

الأول: الزمان.

الثاني: المكان.

الثالث: مستوى الأداء.

أولاً: الزمان:

إنَ تحديد الزمان أو تحديد المدة التي تُدْرس خلالها اللغة أساس مهم من أُسس هذا المنهج؛ ذلك أنّ اللغة تتغير بمرور الزمن، فلا بد من ضمان ثبات خصائصها واستقرار نظامها في وقت تناولها بالدرس؛ ولذا حرص المنهج الوصفي أشدَّ الحرص على أنْ لا يشمل البحث مدة طويلة ممتدة من الزمن تجنباً لظواهر قديمة تخلى عنها الاستعمال وقت إجراء الدراسة؛ لأنها ترجع إلى عصور قديمة .

فتضييق مدة الدراسة أمر مهم في المنهج الوصفي: لاستقرار اللغة المدرسة وثبات خصائصها ونفياً لآية ظاهرة تتسلل إليها من زمن سابق على لسان فرد ، أو ألسنة أفراد من الجماعة اللغوية.

ولا يشترط في الزمن أنْ يكون حاضراً بل في أي وقت كان شرط التحديد .

فالمنهج الوصفي على هذا منهج ساكن توصف اللغة فيه بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة[752].

وهذا ما فعله بالضبط نحاتنا الأولون ؛ إذ أنهم توقفوا في تأصيل القواعد من كلام العرب عند نقطة زمنية معينة هي (150هـ) تقريباً مبتدئين بمائة سنة قبل الإسلام .

وبدأ على هذا نشاطهم اللغوي وسيأتي ما لهذه القضية من أثرٍ تيسيري.

752- ينظر: منهج البحث اللغوي بين التراث علم اللغة الحديث: 10، 11.

ثانياً: المكان:

وكما ينبغي في المنهج الوصفي تحديد الزمان الذي تدرس اللغة من خلاله ، توجب كذلك تحديد المكان الذي تشغله تلك اللغة المدروسة ، أوالمكان الذي تقيم فيه الجماعة اللغوية التي تتكلم بها؛ ذلك أنّ اللغة كما تختلف من زمنٍ إلى آخر ، كذلك تختلف من مكان لآخر.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: ((حين نتصور لغة من اللغات قد اتسعت رقعتها وفصل بين أجزاء أراضيها عوامل جغرافية ، أو اجتماعية ، نستطيع الحكم على إمكان تشعب هذه اللغة الواحدة إلى لهجات عدّة... ولا تلبث بعد مرور قرن أو قرنين أنْ تتطور تطوراً مستقلاً يباعد بين صفاتها ويشعبها إلى لهجات مميزة))[753].

واللغوي الوصفي له يبعد في دراسة اللغة أنْ يعمد إلى صورتها الموجودة لا غيرها من لهجاتها[754].

ثالثاً: مستوى الأداء :

يميز علم اللغة الوصفي في منهجه بين (اللغة ، والكلام) فإذا كانت اللغة مظهراً اجتماعياً فإن الكلام عمل فردي مقصود[755].

وهناك في العربية ثلاث مستويات للأداء اللغوي:

الأول: المستوى المفهم (العامية) .

الثاني: المستوى الفصيح .

753- في اللهجات العربية: 20.

754- ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 10.

755- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 41- 42.

الثالث: المستوى المفهم الفصيح البليغ .

إذ لا ينبغي الخلط بين هذه المستويات في الدراسة ؛ لأنّ لكل مستوى طريقة في الأداء والتركيب والمعاني تختلف عن الأخرى ؛ لذلك كان الحذر هاهنا واجباً[756].

فعلم اللغة الوصفي يعتمد بالأساس على الفصل في دراسة هذه المستويات ؛ بغية الوصول إلى الدقة في الأحكام اللغوية.

3- خطوات المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي خطوات منهجية يعتمد عليها في دراستهِ لأية لغة من اللغات وهي:

أولاً: الاستقراء ، ثانياً: التصنيف ، ثالثاً: التقعيد

أولاً: الاستقراء:

وهو دراسة اللغة عن طريق الاتصال المباشر بالمتكلمين ، والاحتكاك بهم ، والسماع من أفواههم ، وهو ما يعرف بالدراسة (الميدانية) .

وهذه الطريقة في الدراسة قرّبت البحث اللغوي من البحث العلمي.

ثانياً: التصنيف:

وهو تقسيم المادة المسموعة بحسب المتشابهات منها والمتغايرات.

ثالثاً: التقعيد:

756- ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 100.

وهو وضع القواعد التي يستنتجها الباحث من الخطوتين السابقتين ((ولا بدَّ أن تتصف هذه القواعد المستنبطة بالعموم ، ولكنها ليس من الضروري أنْ تتصف بالشمول ، أي أنْ تكون عامة لا كلية))[757].

وهذا معناه أن المحاكاة اللغوية للمسموع في ضوء القواعد التي نتجت عن عملية التقعيد لا تعني أبدا أنها الصواب المطلق ن والأوحد الذي غيره داخل في الخطأ ، بل أنَّ هذه القواعد هي قواعد العموم الذي يمكن أنْ يندرج تحته ما خالفه من قلة الاستعمال أو هجر بعض التراكيب، أو بعض الدلالة ، أو اختلاف الأداء الفردي عن المجتمع اللغوي المدروس .

فهذه هي الإشارة المنهجية المفرقة بين (اللغة ، والكلام) وطرق تطبيقها في الدراسة[758].

4- تطبيقات المنهج الوصفي التيسيرية في الصرف العربي

إن تطبيقات المنهج الوصفي في التيسير الصرفي أُخذت من خلال ثلاثة أوجه منهجية:

الأول: الجمع والتصنيف بالاعتماد على السماع.

الثاني: وضع القواعد المستنتجة من هذه العملية.

الثالث: معالجة القضايا الصرفية المشكلة.

757- الفرق بين العموم والشمول أنَّ العموم هو تسجيل وتعقيد ما كثر في الاستعمال عند أغلب الناطقين باللغة في وقت الدراسة أما الشمول فهو الإحاطة بكل الفروق اللغوية واللهجية في الدراسة.

758- ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 63.

الأول: الجمع والتصنيف بالاعتماد على السماع

لقد مثل هذا الوجه من أوجه المنهج الوصفي دعامة مهمة من دعائم النحو ، والصرف في الدرس اللغوي على حدٍ سواء وهذا واضح بيَّنٌ استفاضت فيه كتب اللغة ، وهو منهج العلماء الأوائل الذين جمعوا اللغة ودونوها قال السيوطي في الاقتراح : ((الكتاب الأول: في السماع وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثتهِ وفي زمنهِ وبعده إلى زمن فسدت فيه الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كلٍ منها من الثبوت))[759].

إذاً فالسماع يتطلب الاتصال المباشر بالجماعة اللغوية ، والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي...

وقد كان أيضاً أصلاً من أصول النحو العربي ؛ نتيجة لطبيعة الحياة العربية ، ولطبيعة الحركة العلمية ، التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية ، وقد أدى هذا الاتصال إلى أنْ يكون في النحو العربي اتجاه وصفي في تناول كثيرٍ من ظواهر اللغة[760] ؛ لذلك كان السماع أحد الأدلة المهمة في تعزيز الآراء في الخلاف الصرفي.

ويمكن أنْ نلمح ذلك وبجلاء في قول اللغويين :((مَنْ حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ)) يريدون مَنْ سَمِعَ حجة على من لم يسمع.

759- الاقتراح: 24.

760- ينظر: مناهج البحث في اللغة: 14.

وكتب الصرف مليئة بالأمثلة على ذلك ، وسنقتصر على مثالين فقط ؛ طلباً للاختصار ؛ ولأنَّ الكثْرَة الكاثرة تغنينا عن الزيادة في التفصيل.

<u>المثال الأول:</u> في مسألة الإتمام باليائي في المفعول عند بني تميم[761]:

قال المازني: ((وبنو تميم –فيما زعم علماؤنا– يتمون مفعولاً من الياء فيقولون: مبيوع ، ومعيوب ومسيور به ؛ فإذا كان الواو لم يتموه، فلا يقولون في مقول مقوول ولا في مصوغ مصووغ البتة))[762].

وذكر سيبويه ذلك فقال: ((ولا نعلمهم أتموا الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، أو منها يفرون إلى الياء ؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة))[763].

في حين نجد آخرين يثبتون الإتمام لبني تميم في الواوي ، وإنْ كان نادراً بل رآه البعض لا يمتنع عند الضرورة قال ابن جني: ((وقد حكى غيرهم أنّهم يقولون ثوبٌ مصوون، والأكثر مَصُون وأنشدوا قول الراجز: **والمسك في عنبره المدووف**))[764].

ونقل الرضي عن الكسائي أنَّه أجاز مصووغ ، وأنه يأتي على الأصل[765].

بل يقول عنه المبرد: ((ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة إذا جاء في كلام مثله))[766].

761– ينظر تفصيلها في: رد الألفاظ إلى أصولها: 219–221.

762– المنصف: 283/1.

763– الكتاب: 349/4.

764– المنصف: 385/1.

765– ينظر: شرح الشافية: 249/3.

ففي هذا المثال اتضح وبجلاء مبدأ السماع، والاحتجاج به، وكيف أنه جاء شاهداً على جواز الصياغة من المفعول في (اليائي والواوي) على حدٍ سواء ؛ لورود السماع بذلك.

وبذلك تتسع القاعدة الصياغة ، والاشتقاقية مما يوفر الكثير من الجهد الذي يفرضه القيد على المتعلمين وهو واضح بيِّن

المثال الثاني: النسبة إلى جمع التكسير:

((يرى البصريون أنّ جمع التكسير لا يحق لأحد أنْ ينسب إليه على لفظهِ ، بل لابد من العودة إلى مفرده ، وإقامة النسبة على ذلك المفرد وذلك في مثل جموع التكسير هذه (فرائض، حُمُسٌ، فُرْعٌ) فالنسبة إليها بإعادة الجمع إلى مفرده الذي هو (فريضة، أحمس، أفْرَعُ) ثم تنسب إلى هذه المفردات فنقول: (فَرَضي وأحْمَسي وأَفْرَعي) أما النسبة إليها على هيأتها في حال الجمع فخطأ))[767].

أما الكوفيون فينسبون إلى جمع التكسير على حاله من دون العودة به إلى مفرده فيقولون فيما تقدم: (فرائضيٌّ ، وحُمُسِيٌّ ، وفُرعِيٌّ)[768].

وقد فَضَّل الدكتور مصطفى جواد رأي الكوفيين هذا على رأي البصريين معتمداً في ذلك على مسألتين هما:

1- قرب الكوفة إلى الطبيعة اللغوية.

766- المنصف: 340/1.

767- الخلاف الصرفي في العربية: 478.

768- ينظر: نفسه: 478.

2- النسبة مسألة إفادة كفيلة بالدلالة على المنسوب ، لا مسألة إفراد أو جمع[769].

فنحن نجد أنّ الدكتور مصطفى جواد راعى في الفقرة الأولى مسألة السماع والاعتداد به .

وأما الفقرة الثانية فإنه فَسَّرَ اللغة باللغة ، أو علل اللغة باللغة لا غير .

وهاتان النقطتان هما من صميم المنهج الوصفي؛ إذ لا تكلف في ردّ الجموع إلى مفردها ، ولا تعنت في رد المسموع ، ولا شيء من ذلك ، بل أن كل الذي يحدث هو معاملة جمع التكسير على حالهِ التي هو عليها وحسب .

فإن قلنا للطالب يجوز لك الأمران الإفراد- على رأي البصريين- ثم النسبة ، أو النسبة المباشرة-على رأي الكوفيين- فأنا على يقين أنّ الطالب سيختار الثاني[770] ؛ لجنوحه إلى السهولة. ثم نحن بذلك حافظنا على ما عند البصريين من سماع وحققنا بما عند الكوفيين من تيسير ، وبذلك حافظنا على اللغة والتيسير في وقتٍ واحدٍ .

ثانياً: الجمع والتصنيف

إنّ الجمع هو العملية الأولى من العمليات الإجرائية في باب المنهج الوصفي ،ثم تأتي بعد هذا عملية التصنيف والمقصود بها : جمع المتشابهات في حقول معرفية معينة ، وتبويبها بحسب المعطيات المتوافرة من العملية الأولى أي تأليف المصنفات والكتب.

769- ينظر: المباحث اللغوية في العراق: 211.

770- وهذا من خلال معرفتنا بطلابنا في مادة الصرف ، وكيف أنهم لا يختارون من المسائل في التطبيق إلا أيسرها وأخَفَّها عليهم.

والناظر في المصنفات الأولى من مصنفات الدرس اللغوي يجد أنها تعتمد على معطيات هذا المنهج ولا أدلّ على ذلك من أول كتاب مصنف في الدرس اللغوي وهو كتاب سيبويه[771].

بل أنَّ الإشارات التأريخية التي نسبت بعض الروايات لأبي الأسود الدؤلي وهو يقول لكاتبِهِ النبيهِ: ((إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن اتبعْتُ شيئاً من ذلك غُنَّة فاجعل النقطة نقطتين))[772].

جعل الدكتورة خديجة الحديثي تعلق عليه بقولها: ((بعد هذا نستطيع أنْ نقول–غير معتمدين على قول سابق– إنّ لفظ أبي الأسود هذا الذي سميّ نقط الإعراب لم يكن قد وضع من أبي الأسود ارتجالا بلا سابق تفكير ، أو إتباعا لما عند الأقوام الأخرى كما زعم بعض الزاعمين وإنّما المنطقي القريب إلى الواقع ، والعقل أن يكون أبو الأسود قد فكَّرَ زمناً طويلاً ، ولاحظ نطق الكلمات والحروف الواردة في كلام الناس أو الواقعة في آيات القرآن الكريم وتغيراته، وراقب حركة شفاه الناطقين بهذه الآيات))[773].

فالدكتورة تشير إلى العمل الوصفي للباحث الأول في الدرس النحوي العربي من ملاحظة مباشرة للمتكلمين، وتسجيل ما ينطقون به.

771– وهذا ما بدأت الدراسات الحديثة بتتبعه في الدراسات الأولى في النحو العربي وخير مثال على ذلك كتاب (المنهج الوصفي في كتاب سيبويه) لحسين نوزاد.

772– مراتب النحويين: 10– 11.

773– المدارس النحوية: 44.

وقد رافق هذا الفعل الوصفي زمنَ أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه كالنصر بن عاصم الليثي (ت90هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت129هـ) وعبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ) وعنبة بن معدان الفيل، وميمون الاقرن وغيرهم[774].

ثُمَّ جاءت بعد ذلك طبقة منهم عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي(ت127هـ) ، وقد اشتهر بالقياس وقياسه هذا الذي تحدثوا عنه كان يعني قياس مشابهة بين الظواهر المطردة في كلام العرب ، ولا يعني قياس جَدَلٍ أو منطقٍ[775].

غير أنَّ شيئاً من كتبهم لم يصل إلينا ، وبقيت أقوالهم مدونة ومسطورة في كتاب سيبويه الذي مثل بحق الآراء والأفكار السائدة في ذلك الوقت.

وليكن كتاب سيبويه (قرآن النحو) رائدنا في بيان المنهج التيسيري في باب الجمع والتصنيف، وسنقف على مثالين فقط[776] استدلالا.

المثال الأول: ((تحليل الكلمة)) :

لقد حَلَّلَ سيبويه الكلمة العربية تحليلاً صوتياً وميَّز بين الأصوات الثابتة التي تنتظم في سلسلة

مترابطة لتكوين الكلمة والأصوات المتغيرة، وهي أصوات المَدْ (الفتحة ، والكسرة ، والضمَّة) وذكر أنّ هذه الأصوات الثلاثة أبعاص (الألف والياء والواو)[777].

774- ينظر: المدارس النحوية: 44.

775- ينظر: نفسه: 53.

776- لعلّ من الباحثين مَنْ سيأتي ويوسع النظر في مثل هذه الأمثلة وغيرها في كتاب سيبويه وغيره من كتب العربية، لتخرج دراسة واسعة في هذا المجال-بإذن الله- .

777- ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 166.

قال نقلاً عن الخليل: ((إنّ الفتحة والكسرةُ والضمة زوائدٌ ، وهُنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو: فكل واحدة شيءٌ مما ذكرت لك))[778] فقلد رأينا فيما تقدم من بحثنا أنّ هذا التحليل الصوتي للكلمات اتخذ لنفسه مجالا مهماً من مجالات التيسير الصرفي وخاصة في باب الوزن الصرفي فكم طال الجدال في قضية الإعلال بين القدماء والمحدثين ثم انتهى اختيارنا –من بين آراء الصرفيين في مسائل إعلال الواو والياء– أنَّ (الواو) و(الياء) التي قامت من أجلها أكثر قواعد الإعلال ليستا أصليتين في الكلمة بل نشأتا عند إطالة المصوت القصير في الجذر الأصلي وهو رأي الدكتور أحمد الحمو[779].

المثال الثاني: ((في القلب المكاني))

لقد ميّز سيبويه بين تصرف اللفظين تصرفاً واحداً ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه ، و بين (القلب المكاني) .

فقال عن الأول : (جَذَبَ وجَبَذَ) قال سيبويه: ((وأمّا جَذَبْتُ وجَبَذْتُ ونحوه، فليس فيه قلب وكل واحدٍ منهما: على حدتهِ؛ لأنّ ذلك يَطَّرِدُ فيهما في كل معنى ، ويتصرف الفعل فيه))[780].

وإلى هذا النظر الوصفي ذهب ابن جني إذ يقول: ((وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه؛ وذلك أنهما يتصرفان تصرفاً واحداً... فإن جعلتَ مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فَسَدَ ذلك))[781].

778– الكتاب: 4/241–242.

779– ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال: 171، وينظر تفصيل هذه المسألة في بحثنا:

780– الكتاب: 4/380.

ونحن نعلم ما للقلب المكاني من أثرٍ في مسائل الخلاف الصرفي وكيف ، أنّه عقَّد مسائل الصرف ونحن رأينا إوار هذا الخلاف يشتد في (يئِس ، وشيء ، وقسي) .

وليس هذا نفياً للقلب المكاني وإنما هو حصر صورة في أضيق الصور كالسرعة في النطق ، أو المبالغة في التأنق ، أو عيوب في النطق وغيرها[782].

الثالث: معالجة القضايا الصرفية المُشْكِلَةُ:

إنّ المنهجَ الوصفي الظاهرَ من بعض معطيات الخلاف الصرفي في تذليل العقبات الرئيسية في الصرف تلمح في جوانب كثيرة من الدراسة وسنعرض لأهمَّ قضية في الصرف وهي قضية (الاشتقاق) ، وما لها من تبعات إجرائية تطبيقية في الكثير من أبواب الصرف العربي.

فإذا كان أساس المنهج الوصفي هو مثلث العلاقة بين الزمان والمكان ومستوى الأداء

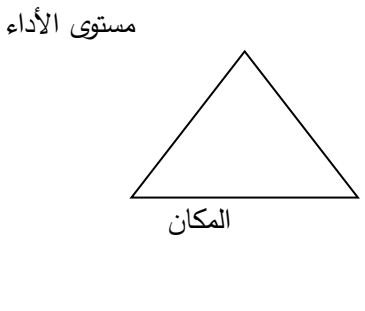

فإنّ أساس النظر المعجمي العربي هو خطي التوازي بين المبني والمعنى[783].

781- الخصائص: 1/69-70.

782- ينظر: التطور اللغوي التأريخي: 102.

لقد حاول صرفيونا القدماء جمع الألفاظ وتوحيدها في معنى واحد ، وأنْ اختلفت صيغها فقالوا أنّ (للتعددية) معاني الصيغ الآتية : (فَعَّل وأفْعَل وفاعل .... الخ) و لو أنهم عكسوا المسألة وَجَمَّعَوا المعاني الكثيرة على اللفظ الواحد ؛ فإن الألفاظ محدودة ، والمعاني غير محدودة وبذلك نقيد غير المحدود بالمحدود لا العكس.

وهذا ما تفطن إليه أصحاب المدرسة الوصفية في دراساتهم اللغوية، يقول دي سوسير: ((عندما نتحدث عن قيمة كلمةٍ ما، نفكر أولاً بالصفة التي تجعل الكلمة تمثل فكرة ، وهذا في الحقيقة جانب من القيمة اللغوية ، ولكن إذا كان ذلك صحيحاً فكيف تختلف القيمة عن الدلالة signification ؟

وهل أنّ اللفظتين مترادفتان؟ لا أعتقد ذلك مع أنه من السهولة الخلط بينهما، طالما أنّ الالتباس لا يأتي في المقام الأول من التشابه ، بل من التمييز الدقيق الذي يفصل بينهما))[784].

ثم يقول: ((ومن الصعب أنْ نزعم أنّ الدلالة تعتمد على القيمة ومع ذلك تتميز عنها))[785].

ثم يقول في موطن آخر أيضا : ((ثمَّ إنّ الصوت وهو عنصر مادي لا يمكن أنْ يعود إلى اللغة فهو شيء ثانوي مادة يمكن استخدامها ، وجميع قيمنا التقليدية تتميز بأنها تختلف عن العنصر الملموس الذي يدعمها. فعلى سبيل المثال أنّ قيمة العملة المعدنية تتميز بأنها تختلف عن العنصر الملموس الذي يدعمها... فالقطعة المعدنية

783- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 9-10.

784- علم اللغة العام: 33.

785- نفسه: 33.

التي تساوي خمسة فرنكات قد تحتوي من معدن الفضة أقل مِنْ نصف قيمتها ... ويصح هذا بدرجة أكبر في الدال اللغوي))[786].

لذلك فإنّ الشغف بالأصوات لدى الصرفيين إنّما هو راجع للقيمة التي تحملها بعد التشكل واكتسابها المعاني .

وهذا الملمح الدقيق يتجسد في النظر المعجمي الذي كشف عن هذه الحقيقة من قبل، ((وهناك ملاحظة على الدراسات اللغوية عامة، وعلى شرح المعنى خاصة يحسن بنا أنْ نوردها هنا وهي أنّ الدراسة اللغوية تتحدث عن اللغة باللغة ولم تتطور هذه اللغة بعد حتى تصبح كبقية المقاييس التي تتخذ في الدراسات الأخرى مثل مقاييس المسافة (الملمتر والسنتمتر والمتر...الخ... ولكن الدارسين كثيراً ما يحسون بالحاجة إلى تطوير اللغة التي تعالج بها اللغة وإلى تطور مصطلحاتها))[787].

من أجل ذلك رفض المنهج الوصفي ارتباط الكلم بعضها ببعض ارتباط أصل وفرع؛ وذلك لأنه من التفسير الذي يقوم على التخمين والحدس – برغم كل الاعتبارات– والذي يُعَدُّ خارج إطار العمل الوصفي الذي يسجله الباحث في تتبع ودراسة لغةٍ ما.

فكان للنظر الوصفي أثر في الدرس اللغوي العربي ، وخاصة في معرفة قضية الأصل في الكَلِمِ أهو الاسم أو الفعل، إذ وجدنا فيما مضى من بحثنا أنّ القول بالأصالة لأحدهما نوع من الافتراض طالما أتعب الدارسين في تحليل المفردات العربية أو وزنها ؛ لذا كانت طريقة المعجميين –وهم يحاولون وضع الأصول الأولى في إيجاد المعاني– طريقة موفقة كل التوفيق من اعتماد المادة أصلاً بدل التركيب.

786– علم اللغة العام: 137.

787– المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: 101.

ولعلّ هذه من أهم السمات التيسيرية في المنهج الوصفي في تيسير الصرف العربي؛ إذ أنّ النظر التحليلي، والإجرائي التطبيقي ، أصبح ألان ممكن ميسراً، وظاهراً بعد أَن كان محتجباً خلف أستار التأصيل، والتأويل وكأنّ أمكانية اقتراب مناهج البحث اللغوي من مناهج البحث العلمي البحت أصبحت واقعاً الآن!

الرابع: ملحوظات نقدية في المنهج الوصفي

لابد من الإشارة قبل البدء بسرد هذه الملحوظات أنّها مما له علاقة ببحثنا هذا فقط ، بعيداً عن آليات المنهج الوصفي الأخرى التي يكون محلها في مجال دراسات المناهج النظرية.

الملحوظة الأولى: إنّ المنهج الوصفي يتمتع بمبدأ الاتساع ، والشمول في الطرح اللغوي إذ أنّ الباحث الوصفي لا يغفل ظاهرة على حساب أخرى بداعي القلة ، أو الشذوذ ،أو الخطأ القياسي، وغيرها من المحذورات المقيدة للاستعمال والمحاكاة ، وقد يُظَنُّ أنّ المنهج الوصفي بهذا الاتساع مظنَّة الصعوبة والتعسير، وقد يكون هذا صحيحاً إلى حدٍ ما، ولكنّ الأصل أنَّ المنهج الوصفي ليس معنياً بالسهولة واليسر ، أو الصعوبة والتعقيد بقدر ما هو معني باللغة ذاتها لا غير .

ولا إشكال في هذا إذا اخترنا من المنهج الوصفي ما يساعدنا على تحقيق غايتين :

الأولى: المحافظة على الدرس اللغوي بكل مقارباته العلمية.

الثانية: السهولة والتيسير في إيصال المادة اللغوية للمتعلمين- الجانب التعليمي- وصوغ القواعد بما يناسبهم.

فمتى ما تحققت هاتان الغايتان في أي درس لغوي كتب له النجاح على مختلف المستويات.

الملحوظة الثانية: الوقوف على عينات الدراسة اللغوية بتحديدات من الزمان، والمكان، والسياق؛ وبذلك أمكن حصر جانبي اللغة في إطار واحد وهو المبنى، والمعنى.

الملحوظة الثالثة: توفير المنهج الوصفي القواعد، والضوابط اللغوية المرنة للدارسين ، التي تسمح بعرض النموذج المستعمل بشيوعه مع أمكانية دخول العناصر الأخرى التي لم تحضَ بذلك الشيوع ، وتقبلها بقبول حسن دون الاعتراض عليها بمقيدات الصواب والخطأ.

الملحوظة الرابعة: ربط التحليل الصرفي بالواقع اللغوي استعمالا وتفسيراً ؛ وذلك بالنظر إلى الكلمات مجردة على ما هي عليه الآن في الاستعمال بعيداً عن معطيات التأريخ ، أو معطيات الافتراض المحتمل.

الملحوظة الخامسة: لا يمكن من السير في مجال التيسير اللغوي الجمع بين الصواب المطلق والسهولة المطلقة ؛ إذ أنّ ذلك من المستحيلات في الواقع اللغوي .

وعلى هذا فلا يمكن بحال ضبط القواعد المتحصلة في وقت واحد ؛ وذلك لأن العينة المدروسة وخاصة (اللغة العربية) تكون متسعة اتساعاً كبيراً، تكتنفها العديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة ؛ لهذا سوف تكون القواعد الناتجة متسعة أيضاً يصعب الإحاطة بها؛ ذلك أنّ التنظير إنْ أخذ بالأعم الأغلب ، وترك الباقي وقع في إشكالية المنهج المبني على الاستقراء العام .

وهذا بالضبط ما عاب عليه الدكتور تمام حسان سيبويه والنحاة في عصره إذ يقول: ((غير أنّ نحاة العرب وفيهم سيبويه يقعون في مخالفات منهجية من ناحيتين: فهم أولاً يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تأريخ اللغة العربية تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج... وتلك

حقبة لا يمكن أنْ تظل اللغة العربية فيها ثابتة على حالها، وإنّما المعقول أنْ تكون اللغة قد تطورت فيها –من نواحي البنية والنطق... ثم هم يعمدون ثانياً إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً))[788].

فإن هم أي النحاة فعلوا ما يلزم في المنهج الوصفي وقعوا في إشكالية اتساع اللغة المدروسة وتشتت الرأي فيها.

الملحوظة السادسة: إنّ لكل علم ظروف وأسباب ومعطيات يخرج فيها ومن هذه العلوم (علم العربية والنحو والصرف) والمنهج الوصفي يتعارض مع ظروف وأسباب ومعطيات النحو العربي ذلك أنَّ النحو العربي –كما نعلم– قام لغاياتٍ تعليمية كانت ولا تزال هي العامل الأساس في الدراسات العربية اللغوية.

فأوليات النحو العربي كانت تقوم على أساس من الصواب والخطأ ؛ وذلك لأنّ قوافل الوافدين على ديار العرب بسبب الإسلام ، وحاجتهم إلى تعلم قراءة القرآن الكريم ، وتعاليم الإسلام الأخرى ، أو بسبب التجارة ، أو بسبب العامل العسكري من الفتوحات الإسلامية في الشرق والغرب ؛ دفعهم إلى تعلم العربية التي سادت في ذلك الزمان فلا يمكن بعد هذا تطبيق المنهج الوصفي بحذافيرِهِ ؛ لأنه يدرس اللغة لذاتها ، لا لغاية أخرى تعليمية ، أو غير تعليمية.

788– اللغة بين المعيارية والوصفية: 32.

المبحث الثاني

المنهج المعياري أو ((المعيارية))

1-التعريف بالمنهج المعياري.

2-أُسس المنهج المعياري.

- **القياس.**
- **التعليل.**

3-ملحوظات نقدية في المنهج المعياري.

1-التعريف بالمنهج المعياري أو ((المعيارية))

يتردد أغلب الباحثين في تسمية ((المعيارية)) بالمنهج المعياري ؛ لأنّه ((إذا كان المنهج الوصفي ينسب إلى سوسير، ويذكر حين يذكر فإنّ (المعيارية) لا تنسب إلى لغوي معين ، ومن ثمَّ لا توجد ملامح أو سمات أو أوصاف مكتوبة، في مؤلَّفٍ من مؤلفاتِ أحد اللغويين بحيث يكون هو صاحب هذا المنهج ، وأنّه قد وضعه ، وحدد معالمه أولاً ، ثمَّ سارت الأبحاث اللغوية عليه من بعد))[789].

لذلك فإننا نجد كمال بشر يقول: ((والمعيارية فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية: اللغة هي ما يجب أن يتكلمه الناس وليست ما يتكلمه الناس بالفعل))[790].

أي أنْ يكون اللغوي هو الحكم على الناس ، بدل من أن يكون الناس هم الحكام على اللغوي فتصبح نوعاً من الاحتكار بين اللغويين[791].

789- الكتاب بين المعيارية والوصفية: 16.

790- دراسات في علم اللغة: 56.

791- ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 143.

لذلك كان من الحذر الشديد أنْ تكون ((المعيارية)) مقابلة ((المنهج الوصفي)) .

وما فعله الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) إنّما أراد به مقابلة التسمية لا مقابلة المنهج ؛ وهذا واضح من عدم تسمية (المعيارية) بالمنهج كما سمى (الوصفية) بالمنهج الوصفي[792].

غير أنّ الدكتور علي زوين في كتابه (منهج البحث اللغوي بين التراث ، وعلم اللغو الحديث) أجاز تسمية المعيارية بالمنهج إذ يقول: ((المنهج المعياري بخلاف المنهج الوصفي قائم على فرض القاعدة أي يبدأُ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات. ولما كان المنهج الوصفي منهجاً استقرائياً يعتمد المادة اللغوية أساساً، لاحظنا أنّ المنهج المعياري يعتمد القاعدة أساساً وينأى عن الوصف ويتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها بأحكام شتى ، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلة إنْ لم يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً أو مستغرباً))[793].

فالدكتور علي زوين جعل أساس العمل التطبيقي في كلا التسميتين سبيلاً للمقابلة بينهما، وعدّ كل واحد من (المعيارية) و(الوصفية) منهجاً.

ثم إنّ (المنهج المعياري) أو(المعيارية) هو امتداد طبيعي للمنهج الوصفي ذلك أنّ المعيارية هي المرحلة التالية لمرحلة الوصف يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: ((والذي يبدو لي أنّ (المعيارية) تظهر في دراسة اللغة مرتين: الأولى خلال عملية الوصف، والأخرى بعد انتهاء الواصف من استخلاص قوانينها وصياغة نظامها، وهدف (المعيارية) حين تظهر خلال(الوصف) اطراد القواعد، والحرص على تمثيلها

792– ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 13.

793– منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: 23.

للاستعمال العام للغة، وتجنب ما ينقصها، ويصطدم بها من الشاذ، والنادر، وسائر ما ينحرف عن مجرى اللغة العام لهذا السبب أو ذاك))[794].

ثم يقول بعد ذلك: ((وأما هدفها حين تظهر بعد انتهاء (الوصف) فالمحافظة على الاستقرار اللغوي بين مجموعة الفئات التي تنتمي إليها الأمة وتسجل بها تراثها))[795].

وهذا يعني أنّ المعيارية متداخلة مع الوصف ، بل كأنهما منهج واحد في دراسة اللغة .

فالدارس يبدأ وصفياً ثم ينتهي معيارياً.

أما في اللغة العربية ودراستها فإنّ ((الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي ، لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أنْ يكون في عمومهِ نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً ولعلَّ أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول ابن مالك في ألفيته

فما أبيح أفعلْ ودع ما لم يُبَح))[796].

وأقول بعد ذلك إن كانت المعيارية بهذا التلازم مع الوصفية ، وبهذا الاحتياج للغرض التعليمي فإننا نجدُ أنَّ الاعتناء بها في سبيل تيسير القواعد، والضوابط التي وضعها الواصف اللغوي أمراً مهماً ؛ ذاك أنّ المعيارية لم تزل سائدة في الدراسات التعليمية في كل اللغات إلى يومنا هذا.

794- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 145.

795- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 146.

796- اللغة العربية معناها ومبناها: 13.

فإنْ كان كتاب سيبويه يمثل المنهجية الوصفية لمرحلة الاحتجاج باللغة ، فإنَّ ما جاء بعد ذلك من المؤلفات النحوية والصرفية كثيرة جداً يمكن أنْ تمثل الظاهرة المعيارية في الدرس اللغوي بعد كتاب سيبويه.

ويذكر الدكتور تمام حسان النحو المعياري إذ يقول: ((فيشمل أول ما يشمل النحو التعليمي الذي يتعلمه الغلمان في المدارس في أيامنا هذه... ومن هذا النوع أيضاً جمهرة كتب النحو التي بين أيدينا، ولا سيما ما كتب منها في عصر متأخر. وأنا الحظ هذه المعيارية الصارخة في كتب ابن هشام، كالمغني والشذور وأوضح المسالك))[797]. وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من بحثنا هذا.

2- أسس المنهج المعياري

للمنهج المعياري أسس يعتمد عليها في تعامله مع اللغة ولهذه الأسس أثر في تيسير التعليم في الدراسات اللغوية وهذه الأسس هي:

أولاً: القياس

ثانياً: التعليل

ثالثاً: الزمان والمكان

رابعاً: المستوى الصوابي[798]

وسنتكلم عن الأول والثاني، وذلك لأنّ الثالث والرابع داخل ضمناً فيهما.

<u>أولاً:</u> القياس

797- اللغة بين المعيارية والوصفية: 31.

798- ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 13.

((وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[799] .

أي حمل غير المسموع الذي لم نسمعه عن العرب على ما سمعناه من كلامهم.

وللقياس أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس وحكم ، وعلة جامعة[800].

كأن نقول (صحافة أو طباعة) قياساً على (تجارة وزراعة) فالأصل: أو المقيس عليه(المنقول عن العرب) هو تجارة ، وزراعة، والفرع (أو المقيس) أو(غير المنقول) هو قولنا : صحافة وطباعة، والعلة (أو الأمر الجامع بينهما) الاشتراك في الصيغة ، والحكم (أو ما يثبت للمقيس إذا تحققت العلة) هو الاشتراك في الدلالة على من يمتهن مهنة أو يحترف حرفة[801].

ولعلّ هذه النظرة إلى القياس هي نفسها المعتمدة في علم اللغة الحديث إذ يقول دي سوسير: ((ويعتمد القياس على وجود نموذج ، والمحاكاة النظامية له، والصيغة القياسية هي الصيغة التي صنعت طبقاً لصيغة أخرى ، أو أكثر حسب قاعدة معينة))[802].

ثم لم يجعل سويسر القياس من قبيل الخطأ الذي يتنافى مع الصيغ المثالية للغة بل إنّ الظواهر القياسية عنده ليست تغييرات في اللغة إذ يقول: ((لم يفهم اللغويون الأوائل طبيعة ظاهرة القياس التي سموها ((بالقياس الكاذب)) فظنّوا أنّ اللاتيْنية ارتكبت خطأً بحق النمط الأساس honos عندما ابتكرت الصيغة(honor). إذ كانوا

799- الاقتراح: 59.

800- الاقتراح: 60.

801- ينظر : القياس في اللغة العربية: 21.

802- علم اللغة العام: 184.

يعدون كل شيء يخرج عن الحالة الأصلية شذوذاً ، أو تشويهاً لصيغة مثالية فوقعوا في الوهم الذي كان سائداً في عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصلية للغة على أنّها شيء مثالي كامل))[803].

وقول سوسير آنفاً يذكرنا ببيت الكسائي الشهير:

* إنّما النحو قياس يتبع*

والمقصود به ضمناً استحالة الوقوف على اللغة جميعها بالسماع ؛ وذلك لانتشار المتكلمين في أزمنة، وأمكنة مختلفة، وهو ما حدث فعلاً في السماع عن العرب[804].

ثم إنّ القياس في الصرف العربي له المنزلة الكبرى بين أدوات ، أو مناهج الصنعة الصرفية؛ لأنَّ جميع أو أغلب المواد الصرفية تعتمد على القياس، والمماثلة، والسبب جد بسيط في ذلك وهو: أنّ حاجة الإنسان إلى اشتقاق وتوليد الألفاظ التي يستخدمها في حياتهِ اليومية ومبتكراتهِ الصناعيةِ ، أو المعنوية تحتاج إلى توليد الألفاظ ، واختراعها، وليس ذلك بحاصل وفق المعيار الصوابي لأية لغة ما لم يكن ثمة قياس صحيح يُعتمد عليه من اللغةِ نفسها.

ولنأخذ على ذلك بعض الأمثلة التي كان للقياس فيها أثر في تيسير القواعد على المتعلمين:

المثال الأول: صياغة فعل التعجب واسم التفضيل من الثلاثي المزيد بالهمزة.

803- علم اللغة العام: 185.

804- وهذا الأمر منظور لكل باحث فمثلاً نحن في بلادنا نجد أنَّ لكل محافظةٍ من المحافظات لهجة تميزها من غيرها سواء في المفردات أو الدلالات أو الأصوات بله المحافظة الواحدة في مناطقها المختلفة.

تقدم ذكر هذا الخلاف في بحثنا ، وكان النحاة والصرفيون فيه على ثلاثة مذاهب أو طوائف:

الأول: يرى المنع مطلقاً.

الثاني: يرى الجواز مطلقاً بناء على المسموع من كلام العرب وبالتالي جوّزوا القياس عليه.

الثالث: يرى التفصيل في ذلك على شروط معينة ذكرناها سابقاً وقلنا أيضاً أنّ الخلاف القائم بين الطوائف الثلاث إنما هو خلاف في أمرين.

الأول: مراعاة السماع.

الثاني: إعمال القياس.

والذي اخترناه من بين هذه الآراء ورأينا أنه الرأي الأيسر والأسهل هو مذهب الجواز المطلق باعتماد الشواهد ودفعاً لعملية القياس، وهو اختيار موفق إذ المنع يصطدم مع الشواهد الكثيرة والتفصيل يضيق الدائرة، ويصعب على المتعلمين التعلم إذ السياق كفيل بحل كل المشاكل المعنوية في الدلالة الاشتقاقية.

والمثال الثاني: هو في تثنية المقصور والممدود ورأينا الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما زاد على ثلاثة أحرف وكيف طالت حججهم فيه وما ذهبنا إليه هناك من اختيار مذهب البصريين وهم يقلبون ألف المقصور فيما جاوز ثلاثة أحرف(ياء) مهما كان أصل الألف فيقولون في (حبلى) (حبليان) وفي (ملهى) (ملهيان) ولا يحذفون شيئاً من أحرفه. وهو رأي تيسيري معتمد على القياس وقد تبع رأيهم التيسيري هذا الأستاذ محمد أحمد برانق في كتابه(النحو المنهجي).

المثال الثالث: وليكن في باب المعاني التي تؤديها الصيغ العربية بأنواعها واشتقاقها، فيمكن أنْ نضع قاعدة معيارية مهمة تكون الفيصل في الحكم الدلالي على كل الألفاظ ألا وهي قاعدة : (السياق أو النظم)[805] ، هذه القاعدة هي القاعدة الوحيدة والكفيلة بحل كل المشاكل الدلالية واختلاف المعاني للأبنية العربية إذ أنّ الطالب لن يكلّف بعناء حفظ المعاني التي يخرج إليها البناء الصرفي جميعاً، بل يمكن الاكتفاء بالأصل العام من دلالة البناء، ثم يترك للطالب إيجاد المعاني الأخرى لهذا البناء، قياساً على (التوجيه السياقي) وقد ذهبنا فيما تقدم من مبحث الدلالة إلى اختيار السياق فيصلاً في كل مواطن الخلاف، فكان بحق الوجه التيسيري في مباحث المعاني[806].

المثال الرابع: قياسية جموع التكسير

لقد حاول الدكتور شوقي ضيف أنْ يحكم القياس في هذه الصيغ التي تكاثرت حتى بلغت نحو ثلاثين صيغة، مما يجعل من الصعب وضع أقيسة لها تضبطها ضبطاً دقيقاً، ولذلك يظن كثيرون أنها لا تخضع للقياس، بل تخضع للسماع وحده[807] .

ولقد حاول النحاة منذ سيبويه وإلى يومنا هذا أن يضبطوا هذه الصيغ في باب القياس، وقد عني المجمع القاهري بذلك أيضاً[808].

805- هذا اصطلاحنا ابتدعناهُ ويمكن أنْ نقول أيضاً (التوجيه السياقي).

806- وللمزيد من الأمثلة ينصح بقراءة كتاب الخلاف الصرفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم.

807- ينظر: تيسيرات لغوية: 65. وكان رأي أستاذي المشرف في تعليقه على هذا الموضوع (أن السماع وحده هو الذي تخضع له هذه الجموع لاغير) . والحقيقة أنَّ اللغة كلها سماع في الأصل والقياس طارئ .

808- ينظر: تيسيرات لغوية: 65. وللزيادة في التفصيل والبيان ينظر الصفحات من: 65 إلى 80.

فكل هذه المحاولات التيسيرية في المنهج المعياري بإعمال القياس، والاعتماد عليه، كفيلة بالدراسة والبحث بصورة أكثر تفصيلاً، وأكثر عمقاً، واستقراء، فما عملي إلا محاولة اقتباسية يطرد عليها غيرها[809].

ثانياً: التعليل

وهو أحد الأركان المهمة من أركان المنهج المعياري أو من أسسه إذ أنَّ المنهج المعياري مسؤول عن الإجابة عن السؤالين الآتيين: كيف أنطق؟ ولماذا؟

فإن كان السؤال الأول لغاية (تعليمية) فإن السؤال الثاني لغاية(علائقية) : وهي إيجاد الروابط و العلاقات بين النطق الصحيح وسببه.

وكلا الغايتين تعليميتين في الحقيقة ؛ إذ تهدفان إلى تعليم النطق الصحيح مع اقتناع الناطق وإيمانهِ بصحة ما ينطق.

وقد تكلمنا عن الكيف فيما تقدم، وسنتكلم عن السؤال الثاني: لماذا؟

الأصل في اللغة أنْ تكون اعتباطية أي لا علاقة فيها بين الدال والمدلول[810]، فالدال اللغوي إنما هو أصوات أشارية لموجودات حسية أو معنوية فقولنا (تفاحة) لا تساوي (قيمة التفاحة) من لون وقشر ولب وبذر... الخ.

وعلى هذا فتعليل النطق إنما هو فرض من الاحتمال أو التخيل، يقول دي سوسير: ((بل اختيار شريحة معينة للتعبير عن فكرة معينة عملية اعتباطية محضة، ولو لم يكن هذا صحيحاً لقلَّت فكرة أهمية القيمة))[811].

809- هذه دعوة صريحة لاستكمال البحث في هذا الموضوع من الباحثين فهو بحاجة إلى عناية كبيرة.

810- وهذه المسألة طرحت قديماً في تراثنا الثقافي وقد أوردها السهيلي ت580 في كتابه نتائج الفكر: 30-41.

أي أنّ أيَّ تعليل للغة لن يكون بمنأى عن الخطأ أو عدم القبول؛ لأن الشيء إذ بني على الاعتباط فَقَدَ كل قيمة تعليلية له.

غير أنّ نحاة العرب وقفوا موقفاً آخر من (العلة) يقول السيوطي في الاقتراح: ((قال صاحب (المستوفى): إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنّها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأمّا ما ذهب إليه غفلة العوام من أنّ علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلالهم على ذلك بأنها تكون أبدا هي تابعة للوجود لا الوجود تابع لها، فبمعزل عن الحق وذلك أنّ هذه الأوضاع والصيغ وإنْ كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والإتباع ولابد فيها من التوقيف))[812].

والعلة على نوعين: الأولى:(علة بسيطة) وهي التي يقع بها التعليل من وجه واحد كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة.

والثانية: (علة مركبة) وهي المركبة من عدَّة أوصافٍ اثنين فصاعداً كتعليل قلب ميزانِ بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة. فالعلة ليس مجرد سكون الياء ولا وقوعها بعد كسرة بل العلة (المركبة) مجموع الأمرين[813].

ثمَّ أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي فالخليل لا يتصور اعتباطية اللغة من هذا الجانب[814] بل يرى أنّ العلة موجودة على الرغم من أنّ العرب لم تقلْهُ، فإن كانت العلة لغاية تعليمية في المقام الأول –كما ذهب إليه علماؤنا– فَلِمَ لم يكتف به ا؟ وهو أدخل في باب التيسير خاصة في باب الصرف من الدرس اللغوي.

811– علم اللغة العام: 132.

812– الاقتراح: 70.

813– ينظر: الاقتراح: 75.

814– ينظر: الاقتراح: 81.

لذلك فقد تنَّبه إليها بعض العلماء العرب مثل ابن مضاء الذي قال: ((ومما يجب أنْ يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: (قام زيد) لِمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام))[815].

وقد عوّل على هذا المنهج أصحاب المؤلفات الصرفية التي اتسمت بالتيسير[816] وهم يعللون للظواهر الصرفية بعيداً عن طرح الآراء المخالفة وتفريعات العلل التي أثقلت كاهل المتعلمين ويمكن أنْ نلحظ مثل هذا الملحظ واضحاً جلياً في كتاب (شذا العرف في فن الصرف)[817] للشيخ أحمد الحملاوي إذ خلا كتابه تقريباً من إيراد العلل الثواني ، والثوالث بل اكتفى بذكر العلة التعليمية فقط ، وهذه بعض الأمثلة على ذللك من كتابه :

المثال الأول: **في تقسيم الأفعال**

إذ يقول: ((وينقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، فالماضي: ما دل على حدوث شيءٍ قبل زمن التكلم نحو: قام وقعد وأكل وشرب، وعلامته أنْ يقبل تاء الفاعل نحو: قرأتُ أو تاء التأنيث الساكنة نحو: قرأتْ هند، والمضارع ما دل على حدوث شي في زمن التكلم بعده نحو: يقرأ ويكتب فهو صالح للحال والاستقبال))[818].

فقد ذكر الحملاوي تقسيمات الفعل وعلامتها دون تعليل واعتناء بالعلة؛ فهو يجيب عن سؤال واحد: كيف أعرف الماضي؟

815- الرد على النحاة: 68.

816- أطلقنا هذه الصفة على مثل هذه المصنفات من باب النسبة لا من باب الواقع.

817- ومثل هذا الكتاب الكثير من الكتب سواء المنهجية أو غير المنهجية ويمكن أنْ يراجع الفصل الأول من الأطروحة للزيادة في التفصيل.

818- شذا العرف: 32.

المثال الثاني: **في بناء الفعل المضارع للمجهول**

في العربية بعض الأفعال التي تأتي على صيغة المبني للمجهول دائماً ولا تنفك عنها ما دامت لازمة غير متعدية، منها على سبيل المثال: عُنِيَ، وزُهِيَ، وفُلِجَ وحُسمَّ... الخ، وقد علل الحملاوي هذا البناء بقوله: ((وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول ما دامت لازمة والوصف منها مفعول كما يفهم من عباراتهم وكأنّهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أنْ تنطبق صورة الفعل على الوصف فأتوا به على (فُعِل) بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً))[819].

فهذا التعليل التعليمي مبني على الواقع اللغوي المستعين بالاستقراء الدلالي حتى أنَّ الحملاوي يختم هذا المبحث بقوله: ((وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف))[820].

المثال الثالث: في باب أحكام النون الخفيفة ولها أربعة أحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين.

الثالث: أنها تحذف إذا وليها ساكن.

الرابع: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين[821].

819- شذا العرف: 83.

820- شذا العرف: 96.

821- ينظر: شذا العرف: 96-97.

إذ علل الحملاوي للحكم الأول بقوله: ((إنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنين على غير حدّه، فلا تقول: اخْشَيْنَانْ)).

فهنا علل بالتقاء الساكنين وكفى وترك كل ما عدا ذلك من التعليلات المحتملة[822].

بل إن كتاب الحملاوي خلا تقريباً من التعليل لما أورد من مسائل الصرف إلا في النزر اليسير وهو ما أشرنا إلى بعضه هنا، وهذا المنهج الذي سار عليه الحملاوي أغرى كثيرين ممن ألفوا في الصرف العربي جانحين للتيسير بل صار الأمر في الوقت الحاضر إلى تعليل الصرف بالصوت كما رأينا عند الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) وعند عبد القادر عبد الجليل كتاب (علم الصرف الصوتي)، وغيرهما.

فالقياس والتعليل أهم أركان المعيارية وقد رأينا كيف كان لهما الأثر المهم في مباحث ومعطيات التيسير الصرفي.

3- ملحوظات نقدية في المنهج المعياري

قبل الخوض في هذه الملحوظات أريد الإشارة إلى: أنّ منهج الوصف أو(المنهج الوصفي) في دراسة اللغة لا يعني بالنسبة لنا – على الأقل– إلغاء المنهج المعياري أو تلاشيه أمامه وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إننا –بعد فساد اللألسن– لسنا متكلمين فصيحين يُسْتَشْهَدُ بكلامنا في إثبات الحجية اللغوية الفصيحة بل للغة الفصحى نصوصها المدونة والموثقة –كتابتاً– غير القرآن ونطقاً وكتابة وهو القرآن، فلا ضير من استخدام معايير ناضجة سهلة تصل بنا إلى محاكاة النطق الصحيح.

822- ينظر في هذه التعليلات على سبيل المثال: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري: 221/2، وشرح الأشموني: 330/2، وحاشية الصبان على الشرح: 3:/330.

ثانياً: ليس شرطاً أنْ يعترف المنهج الوصفي بالمنهج المعياري؛ لاختلاف الأسس بينهما إلا أنَّ المعيارية مرحلة تالية للمنهج الوصفي ، يقول الدكتور تمام حسان: ((وهكذا لا يعتبر اعتراف المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية بفكرة الصوغ القياسي خيانة لطابعهِ الوصفي، فهو لم يعترف بها كفكرةٍ منهجية وإنما لاحظها ووصفها كنشاط لغوي))[823].

ثالثاً: لا تخلو حاجتنا اليوم من المعايير التي تسندها الإجراءات الوصفية في لغتنا الفصحى وذلك للظروف المتبدلة لحياتنا المعاشية على كل المستويات[824].

أما الملحوظات النقدية في المنهج المعياري فهي:

الملحوظة الأولى: جنوح المؤلفات التعليمية في الدراسات النظامية (الأولية والثانوية والجامعية) إلى هذا المنهج؛ وذلك لصعوبة تطبيق المنهج الوصفي بإجراءاته البحثية؛ لأسباب كثيرة[825].

الملحوظة الثانية: إدخال (المعيارية) ضمن المناهج التيسيرية ليس عيباً بل هو من أهم ملامح التيسير في الدرس اللغوي. لما له من إمكانيةٍ تطبيقية.

الملحوظة الثالثة: لا بُد ونحن نخطو خطى التيسير الانتباه إلى عدم الغلو والإفراط في استعمال المقاييس والتعليلات المعيارية التي تحوّل الدرس اللغوي إلى درس فلسفي منطقي رياضي بعيدٍ عن الروح الحقيقية للغة.

823- اللغة بين المعيارية والوصفية: 43.

824- ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 42.

825- هذه الأسباب على نوعين الأول: تأريخي زمني وهو زمن الاحتجاج. والثاني: واقعي وهو تبدل الفصحى إلى عاميات شتى. تحتاج لبحث مستقل ليس بالإمكان عرضها هنا في بحثنا فاكتفينا بالإشارة.

الملحوظة الرابعة: إذا كان المنهج المعياري أو المعيارية سبيلاً من سُبُل إيصال المعرفة اللغوية الصحيحة فلا بد من التفريق بين مستوين من مستويات الدراسة المستوى البحثي العلمي والآخر المستوى التعليمي لنصل إلى تحقيق الهدف من الدراسة.

****

المبحث الثالث

منهج مجمع اللغة العربية في القاهرة

1- التعريف بالمجمع اللغوي :

دواعي إنشائهِ ، وأهدافه ، وأعماله ، ونتائجه .

2- الأسس التي يعتمدها المجمع في اتخاذ القرارات اللغوية .

3- أثر مجمع اللغة العربية في تيسير الصرف في ضوء الخلاف الصرفي .

4- ملحوظات نقدية عامة في منهج المجمع العلمي .

1- التعريف بالمجمع اللغوي : (دواعي إنشائه ، وأَهدافُه)

إن فكرة إنشاء مجمع لغوي قديمة ترجع إلى فكرة إنشاء جمعية لغوية تعنى باللغة وما يستجد فيها إذ دعا أحمد فارس الشدياق في صحيفة (الجوائب) عام(1277هـ/1860م) إلى أهمية وجود جمعية تقوم بوضع كلمات عربية مكان الكلمات الأعجمية التي انتشرت مع كثرة المخترعات الحديثة وذلك نظير ما هو موجود في الممالك الأوربية[826].

ثمَّ دعا الأستاذ عبد الله باشا فكري إلى إنشاء جمعية علمية من علماء جهابذة في عام (1293هـ /1876م) للحاجة إلى الاتفاق على ألفاظ حسنةٍ من اللغة العربية تستعمل بدل الألفاظ الأعجمية التي أحوجت الضرورة إلى استعمالها[827].

وتوالت بعد ذلك الدعوات إلى إنشاء المجمع اللغوي منها دعوة السيد توفيق البكري ت(1351هـ) ، والشيخ محمد رضا ت(1354) في مجلة المنار[828] إذ كتب مقال تحت عنوان ((المجمع اللغوي المأمول))[829].

وكوَّنَ خريجو دار العلوم نادياً في عام (1325هـ/1907م) برئاسة حقي ناصف.

وأنشأ أحمد حشمت باشا ت(1344هـ) مجمعاً مصغراً في ديوان المعارف ، وأسماه : (لجنة الاصطلاحات العلمية) وذلك عندما تولى وزارة المعارف.

826- ينظر: كنز الرغائب: 202/1.

827- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة: 19.

828- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية: 20.

829- مجلة المنار: م/19: 110.

وفي عام (1916م) ظهرت فكرة إنشاء مجمع لغوي أهلي بعد اجتماع عدد من العلماء منهم أحمد لطفي السيد ، وسليم البشري ت(1335هـ) شيخ الأزهر ، والشيخ رشيد رضا ، وأحمد تيمور باشا ت(1348هـ) ، ورأوا في اجتماعهم أنْ يكون هذا المجمع على غرار الأكاديمية الفرنسية[830] وأنْ يتكون أعضاءه من ثمانية وعشرين عضواً واختاروا شيخ الأزهر رئيساً له، وأحمد لطفي السيد كاتب سرّه، وصدر قانونه الأول سنة 1335هـ–1917م، وحدد هدفه في خدمة اللغة العربية، وفي وضع معجم يفي بحاجة ذلك الوقت ويكون شاملاً لاصطلاحات العلوم، والفنون، والصناعات.

وقد أقَرَّ هذا المجمع طائفة من الكلمات ، وكتبت فيه بحوث قيمة في مصطلحات علوم الفلسفة الحديثة وغيرها، ولكن جلسات هذا المجمع انقضت عندما قامت ثورة 1919م؛ لتشتت أعضائهِ.

ثم كتب الشيخ عبد العزيز البشري تقريراً لوزير المعارف(علي الشمسي) عن حالة اللغة العربية من أيام الجاهليين إلى عصره ، واقترح في آخرهِ إنشاء مجمع لغوي يختار أعضاؤه من موظفي الحكومة وتجري عليهم مكافآت مالية وأيده فيه مدير الجامعة المصرية أحمد لطفي السيد وغيره .

وعندما أصبح محمد حلمي عيسى وزيراً للمعارف تحقق أخيراً إنشاء المجمع فصدر مرسوم في 13 كانون الأول سنة 1351هـ–1932م بإنشائهِ وسمي (مجمع اللغة العربية الملكي)[831].

*** دواعي إنشائه وأهدافُهُ:**

830– ينظر: القرارات النحوية: 20.

831– ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 21–26.

لعلَّ مِنْ أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء المجمع اللغوي احتكاك اللغة العربية بعوامل جديدة يمكن إجمالها في نقطتين أساسيتين:

الأولى: التعريب والترجمة.

الثانية: الدعوات الهدامة لإحلال العامية محل الفصحى.

وكانت مسألة التعريب وبخاصة تعريب المعاملات الرسمية هاجساً يقلق كثيراً من الغيورين على اللغة العربية ؛ لأنّ المعاملات كانت تكتب باللغة التركية ، ثمَّ كان الاحتلال البريطاني لمصر يهدد الثقافة العربية كلها ، واللغة العربية المعبرة عنها.

وأما الترجمة فلا شك أنها كانت تلح على المثقفين لإيجاد التعبيرات المناسبة للمصطلحات الحديثة ، وهذا الأمر قد تطور كثيراً بعد بزوغ فجر الألسنية الحديثة في أوربا على يد دي سوسير.

وأما الدعوات الهدامة التي دعت إلى التخلي عن الفصحى والركون إلى العامية كدعوة أمين شَميِّل ت1315هـ ، وكذا دعوة جريدة (المقتطف) لكتابة العربية بالحروف اللاتينية ؛ بحجة أَنَّ الحضارة الغربية أوجدت ما ليس له ما يعبر عنه من الألفاظ العربية[832].

فهذه الدعوات وغيرها كانت سبباً رئيساً لارتداد الناس إلى الفصحى ، ومحاولة إحياء تراثها والتمسك بها.

*** أهداف المجمع**

نص مرسوم إنشاء المجمع الصادر عام 1351هـ-1932م على أهداف المجمع وهي:

832- ينظر: دفاعاً عن اللغة العربية: 36.

((أ- أنْ يحافظ على سلامة اللغة العربية ، وأنْ يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم، أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

ب- أنْ يقوم بوضع معجم تأريخي للغة العربية ، وأنْ يَنْشُر أبحاثا دقيقة في تأريخ بعض الكلمات وتغيّر مدلولاتها.

جـ- أنْ ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.

د- أنْ يبعث كل ما له شأنٌ في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليها فيه بقرار من وزير المعارف العمومية))[833].

وحددت لائحة المجمع الداخلية[834] في أوّل إنشائه أغراضه بما جاء في المرسوم مضيفة: ((أنّ للمجمع أنْ ينظر في قواعد اللغة ، فيتخير إذا دعت الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية، وأنْ يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية ، وأنْ يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها))[835] .

*** أعمال المجمع وإنتاجه[836]**

833- القرارات النحوية والتصريفية: 29، ومجمع اللغة العربية في خمسين عاماً: 20.

834- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً: 29.

835 - مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً: 29.

836 - ينظر: مظاهر التجديد النحوي: 8-9.

أولاً: المحاضر: وهي سجلات المجمع التاريخية، ويسجل فيها بدقة ما يدور في مجلس المجمع ومؤتمره من بحوث ودراسات ومناقشات علمية وقرارات لغوية تيسّر العربية وتتسع بطاقاتها في حمل العلوم ومصطلحاتها الحديثة فالمحاضر توفر معلومات مفصلة عن قرارات المجمع المنشورة بمجلته، كما تقدم صورة واضحة عن الموضوعات المطروحة في جلساته وقد صدر أوّل مجلد في مطبعة بولاق سنة 1936م، إلا أنّ ظروفاً عدةٍ حالت دون إكمال صدور كل المحاضر فاكتفي بالمجلة فقط.

ثانياً: بحوث المؤتمر السنوي ومحاضراته:

نص مرسوم المجمع سنة 1940م على أنّ للمجمع مجلساً تنعَقِدُ جلساته في فترات دورية من السنة.

ثالثاً: المجلة:

اتخذ المجمع لنفسهِ مجلة علمية منذ إنشائهِ، صدر عددها الأول عام 1934م وتوالى صدورها من عام 1937م وتوقفت بعدها حتى عام 1948م، إذ صدر عددها الخامس، وتتشكل من أربعة أبواب رئيسية أولها للمصطلحات المتنوعة والباب الثاني مخصص للقرارات اللغوية التي يصدها المجمع بقصد التوسع في اللغة حتى تستطيع الوفاء بأداء لغة العلوم والفنون وألفاظ الحضارة وشؤون الحياة، والباب الثالث للبحوث والدراسات اللغوية، والباب الرابع يشتمل على تراجم مفصلة لأعضاء المجمع منذ نشأتهِ إلى اليوم[837] .

[837] - ينظر : مظاهر التجديد النحوي : 8 -9 .

2- الأسس التي يعتمدها المجمع في اتخاذ القرارات اللغوية[838]

أولاً: الاعتماد على القياس كثيراً

وهذا نهج معياري دعت الحاجة إليه؛ لأنّ اللغة لا يمكن الإحاطة بها، ومن هنا جاءت أهمية القياس في جعل اللغة تستوعب ما يجد على ألسنة المتكلمين، أو أقلام الكاتبين وفي كونه دليلاً معتبراً في النحو إذ جاء في اللائحة الداخلية للمجمع سنة 1353هـ أن له أنْ ينظر في قواعد اللغة فيتخير إذا دعت الحاجة أو الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها؛ لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية[839].

وقد بنى المجمع على ذلك الكثير من قراراتِهِ.

ثانياً: الاعتداد بالقليل من المسموع

وهذا الأس مقابل للأس الذي تقدم من القياس وهو نهج وصفي قائم على عدم إهمال أيٍ منطوق من منطوقات اللغة؛ ذلك أنّ الدراسة الحديثة للغة قائمة على المحافظة على المسموع وإن ندر أو قل والنحاة يعبرون بالقليل ويريدون به ما يقابل الكثير، لكن لم يعين أحد منهم كمية القليل والكثير والمسألة في ذلك مسألة نسبية حسب المسائل المدروسة[840].

ثالثاً: اختيار الرأي الأسهل في المسألة

838- القرارات النحوية والتصريفية: 644.

839- ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: 129.

840- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 644.

لا شك أنَّ عمل الباحث اللغوي عمل مجردٌ من أي اعتبار سوى اعتبار اللغة والنحاة قديماً اختلفوا في مسائل كثيرةٍ رأينا أنّ المتعلمين لا يمكن أنْ يستوعبوا كل هذه الآراء المختلفة في المسألة الواحدة بل أنهم سيأخذون منها ما يناسبهم والمجمع بصفتهِ مسؤولاً عن تيسير قواعد النحو والصرف تبنّي قضية اختيار الآراء السهلة في المسائل المختلف فيها بين النحاة؛ تسهيلاً على الدارسين والمتعلمين، ولا ضير في ذلك إذا رُعيت مسألة الحفاظ على كيان اللغة وعدم تضييعها بحجة اختيار الرأي الأسهل فلا بدَّ من توافر شرط السلامة اللغوية[841].

فهذه هي أهم الأسس التي يعتمدها المجمع اللغوي في اتخاذ قراراته وسنرى بالأمثلة الآتية تطبيقات هذه الأسس على منهج المجمع في تيسير الصرف في ضوء الخلاف النحوي.

2-أثر المجمع اللغوي في تيسير الصرف في ضوء الخلاف الصرفي:

إنّ من أهداف المجمع اللغوي القاهري محاولة تيسير قواعد النحو والصرف والكتابة كما جاء في المرسوم المذكور سابقاً الذي حدد أهداف المجمع العلمية والعملية؛ لذا فإنَّ المجمع اتبع عدَّة وسائل وعدة مناهج في سبيل تحقيق هذا الهدف ويمكن أنْ نتلمس ذلك من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: الاعتماد على السماع في صوغ القواعد وإقرارها وإن كان ذلك المسموع يُعَدُّ في معايير النحاة من القليل أو الشاذ أو النادر أو خلاف الأولى وغيرها من المصطلحات.

841- سنعرض في لاحقٍ من البحث جزءاً من هذه الاختيارات، أو نشير إليها ذاكرين عناوين القرارات التي تذهب هذا المذهب المجمعية.

المحور الثاني: اعتماد القياس سبيلاً في طرد القواعد النحوية وإيجاد مشتركات أوسع بين ظواهر اللغة العربية لحصر الاستعمال وتصويبه.

المحور الثالث: الجنوح إلى الرأي الأسهل من بين آراء النحاة في المسألة الواحدة[842].

وسنمثل لكل محورٍ من هذه المحاور الثلاثة التي اعتمدها المجمع في تيسير قواعد النحو والصرف وسنقتصر على أمثلة الصرف فقط؛ لأنه يتعلق بدراستنا تاركين النحو لبحوث ودراساتٍ مستقبلية إن شاء الله.

المحور الأول: الاعتماد على السماع في صوغ القواعد واقرارها

وهذا المحور من المحاور المهمة التي حاول المجمع أنْ ينطلق منها في مضمار تيسير الصرف معتمداً في ذلك على توسيع أوجه السماح في الاستعمال للغة العربية وذلك عن طريق الأتي:

1- احتجاجه بجميع القراءات القرآنية الواردة

إنّ القراءات القرآنية كما يقول الأستاذ عبد الحميد حسن: هي((سجل العربية الصحيحة وهي صورة صادقة من لهجات العرب)) و((هي من مظاهر المرونة التي نستطيع أن نتخذ منها أساساً للتيسير التطبيقي للغة))[843].

842- هذه المحاور المستنتجة والمتحصلة استفدناها من دراساتٍ سبقتنا في دراسة المجمع اللغوي منها على سبيل المثال: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية:663-665، ومظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984: 224-228، والمجامع العربية وقضايا اللغة: 94-96، وأعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: 301. واتحاد المجامع اللغوية العربية في خمسة عشرة سنة: 8.

843- القياس في العربية: 232 نقلاً عن البحوث والمحاضرات المجمعية.

فكما احتج بالقراءات المتواترة احتج بالقراءات الشاذة متابعاً فيه متأخري النحويين كابن مالك وغيره إذ استدل الأستاذ علي السباعي بقوله تعالى: چ ۈ ۋ ۇ ۆ ۆ ۈ ۇ ۆ چ[844]. على جواز جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة جمع تكسير وأنكر أنْ يجيء في القرآن شاذ[845].

ويقول الشيخ عبد الرحمن تاج في استعمال أفعل التفضيل مما لا يدل على مشاركة: ((أنّه لا ينبغي أنْ يقال أنّه شاذ أو ضعيف، فإنا نجده قد ورد في آياتٍ كثيرة من الكتاب العزيز))[846].

وعلى هذا الأساس اتخذ المجمع القرار الأتي: ((يجوز في الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أنْ تجمع على زنة مفاعل أو مفاعيل حملاً على ما جاء من

نظائرها في فصيح الكلام))[847].

بل تعد الأمر عند المجمع إلى القول بالإطلاق في ما كان مزيداً بالميم في أوله أو لا وسواء كان لمذكر أم لمؤنث.

إذ جاء في قرار المجمع: ((يجمع فاعل اسماً ككاهل وحاجب وفاعَل كخاتَم وطابع على فواعل)). و((بجمع فاعِل وفاعِلة للمؤنث ولمذكر ما لا يعقل على فواعل وفَعَّل. تنبيه: تجمع فاعلاء على فواعل))[848].

844- القصص: ١٢

845- ينظر: في أصول اللغة: 33/2.

846- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 677.

847- في أصول اللغة: 33/2.

وهذه المسألة من المسائل التي اعتمد المجمع فيها على ما ورد في كتاب الله عز وجل، إذ قدم الأستاذ علي السباعي مذكرة تتضمن شواهد لهذا النوع من الجموع وهذه المذكرة بعنوان: ((شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير))[849] قدمها إلى المجمع القاهري وتبعتها مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين التي بعنوان: ((جمع الصفات المبدوءة بالميم من اسمي الفاعل والمفعول))[850].

وقد عرض الباحثان في هاتين المذكرتين أقوال النحاة في هذا الموضوع مع عرض أمثلة من المسموع من جموع التكسير لاسم الفاعل واسم المفعول وأنّ طائفة من هذه الأمثلة قد نصت عليها المعجمات[851].

إذ أنَّ المجمع بناءاً على ما تم مناقشته في مؤتمر الدورة الأربعين والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الدورة التي قبلها أقرَّ قراره المتعلق بجمع التكسير هذا.

أما النحاة والصرفيون فقد فصلوا في المسالة ولم يطلقوا القول فيها وكلامهم مشهور في هذا[852] إذ أنهم منعوا من ذلك وتكاد تجتمع كلمتهم على أنَّ((فاعلاً)) الذي يوصف به المذكر العاقل لا يجمع على فواعل إلا شذوذاً كجمع فارس على فوارس وهالك على هوالك والعلة في عدم جمعه على فواعل أنّ((فاعلاً)) هنا صفة وله مؤنث بالتاء كقانت وقانتة ففصلوا بينهما في الجمع لئلا يلتبس المذكر والمؤنث. والأولى جمعها جمع سلامة.

848- ينظر: في أصول اللغة: 33/2، ومجمع اللغة العربية في خمسين عاماً: 91، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية: 555.

849- في أصول اللغة: 34/2.

850- نفسه: 39/2.

851- ينظر: نفسه: 33/2.

852- ينظر: الكتاب: 614/3، والمقتضب: 180/1-181، والأصول في النحو: 327/4، وشرح الكافية الشافية: 1865/4، وشذا العرف: 303.

وقد خالف المجمع هذا الإجماع من النحاة ؛ وذلك لعدة أسباب:

أولاً: ورود السماع الكثير عن العرب بذلك.

ثانياً: حاجة المتكلمين إلى هذا الجمع في مختلف ميادين الحياة.

ثالثاً: عملاً بما أقره المبرد[853] إذ ذهب إلى أنَّ مجيء فوارس ونحوه جمعاً لفاعل كون ((فواعل)) هو الأصل في جمع فاعل إذا كان وصفاً لمذكرٍ أو مؤنث ولهذا أجاز جمع فاعل على فواعل في الشعر ولو كان وصفاً لمذكر عاقل كقول الشاعر:

وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرقاب نواكِسَ الأبصار[854]

2- احتجاجه بلفظ الحديث النبوي الشريف

إن قضية الاحتجاج بالحديث الشريف شغلت الدارسين قديماً وحديثاً وكتِبَ فيها الكثير من البحوث والدراسات[855].

وكان المدار على أمرين الأول: المنع: وهو الظاهر من تصانيف أوائل النحاة الذين لم يستشهدوا به إلا في النزر اليسر ؛ مما جعل المتأخرين من النحاة يتبعونهم في ذلك على تشدد ومن أعلام المانعين من متأخري النحاة ابن الضائع ت686 وأبو حيان النحوي ت745.

853- ينظر: المقتضب: 1/180-181.

854- البيت للفرزدق في ديوانه: 266 والشاهد فيه: جمع ناكِس على نواكس.

855- ينظر على سبيل المثال: الحديث النبوي في النحو العربي تأليف د.محمود فجال طبع في مطبعة أضواء السلف ط/2، 1997 وهو الكتاب الأول أما الكتاب الثاني للمؤلف فأسماه((السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي))، أضواء السلف ط/2/1997 وهما دراستان مستفيضتان جداً.

الثاني: الجواز: ويمثلهم من النحاة السهيلي ت581هـ وابن خروف ت609هـ ولما جاء ابن مالك 672هـ توسع في الاحتجاج بالحديث في أكثر مصنفاته وتتلخص حجج المانعين في أمرين:

1- أنّ الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي(ﷺ) وعليه فقد رويت بالمعنى.

2- أنّ أئمة النحو المتقدمين من البصريين لم يحتجوا شيء منه وتبعهم الكوفيون في ذلك[856].

وقد ردّ صاحب خزانة الأدب عبد القادر البغدادي الحجتين معاً إذ يرى أن رواية الحديث بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث ، أما ألان وقد دون فلماذا لا يحتج به؟ وغاية ما قد يتغير لفظة بلفظة ، ولا فرق في ذلك ، وأمّا عدم احتجاج الأولين به فليس حجة يصح الاعتماد عليها[857].

وقد كثرت الحجج في ذلك كثرة واضحة بين المجيزين والمانعين[858].

أمّا المجمع اللغوي فقد أثيرت قضية الاحتجاج بلفظة الحديث النبوي فيه في الدورة الأولى من دوراتهِ .

وانقسم أعضاء المجمع قسمين : منهم من رأى المنع ، ومنهم من رأى الجواز ، وكونت لجنة من مجموعة من العلماء لدراسة الموضوع ، وتقديم الرأي فيه[859]، وصدر على إثرها القرار الأتي: ((اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث

856- ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد: 56.

857- ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: 50/1.

858- ينظر: النحو العربي بين الأصالة والتجديد: 55-56.

859- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية: 69.

النبوية لجواز روايتها بالمعنى، لكثرة الأعاجم في رواتها ، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبَّينَة فيما يأتي:

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قَبلها.

2- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة، والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي(ﷺ).

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه (ﷺ) يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دونها مَنْ نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح-الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة))[860].

ومن الأحاديث التي اعتمد عليها المجمع في قراراتهِ ما جاء في حديث: ((إلى الأقْيَال، والعَبَاهَلِةَ والأرْواعِ، والمَشَابيب))[861].

860- مجموعة القرارات العلمية(في خمسين عاماً): 5، والمجامع العربية وقضايا اللغة: 94-95.

إذ استدل المجمع على إجازة جمع اسم المفعول (مشبوب) على(مفاعيل) (مشابيب) واستدل بحديث: ((والناس قواري الله في أرضه))[862]على إجازة جمع (فاعل) إذا كان المذكر عاقل على فواعل.

من كل هذا يتبين أنَّ المجمع لم يدع باباً من أبواب الاحتجاج إلا سَلَكَها ؛ سبيلاً لتوسيع القواعد وطرد القياس ، وإن كان في ذلك مخالفة لأوائل النحاة وسيراً على نهج متأخريهم.

3- الاحتجاج بالمولد والمحدث

لقد حدد اللغويون الفترة الزمنية التي يسمح بأخذ اللغة فيها بحدود(150هـ) بوفاة ابن هرمة وأما ما جاء بعد ذلك من اللغة فلا يحتج به بل يُعَدُّ مَوَلَّداً قال السيوطي في الاقتراح: ((اجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية وفي:((الكشاف)) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنَّهُ استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: وإن كان محدثاً لا يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، إلا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه))[863].

861- أصل هذا الحديث عن الجزري في النهاية في غريب الحديث والأثر: واستدل به السباعي في كتابه(شواهد جمع اسم الفاعل) متن اللغة العربية: 34/2. والأقيال هم الذين يتبعهم الناس وأصله قيّل مثل سيّد واستعمل بالياء في إفرادهِ وجمعهِ وإن كان أصله الواو، لأن معناه الذي يقول ويسمع قوله. ولكنهم كرهوا أنْ يقولوا أقوال فيلتبس: الروض الأنف: 99/1. والعباهلة: هم ملوك اليمن والأرواع هي الحسان الوجوه يقال رائع وأروع وقوله (المشابيب) الرؤوس السادة الزهر الألوان وأحدهم مشبوب كأنما أوقدت ألوانهم بالنار. ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى: 74/1.

862- غريب الحديث لابن الجوزي: 270/2، وغريب الحديث لابن قتيبة: 754/3.

863- الاقتراح في علم أصول النحو: 42.

وقسم ابن رشيق القيرواني المحدثين إلى طبقتين:

طبقة جاءت بعد المولدين كابي تمام والبحتري وطبقة المتأخرين وهم الذين جاءوا بعد المحدثين كالمثنى ومنْ بعده[864].

((أما المجمع فقد عرض موضوع المولد وصحة الاحتجاج به في الدورة الأولى، بل كانت أولى المسائل التي تناقش فيها أعضاء المجمع، فتناقشوا في كلمة (لائحة المجمع) ورأى بعض الأعضاء تسميتها (شرعة المجمع) لأنَ اللائحة تتضمن شيئاً من القانون وكلمة(لائحة) لا علاقة بين معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي لأنَها موّلدة في هذا المعنى))[865] واحتدم النقاش بين أعضاء المجمع العلمي بين مؤيد ومعارض[866] حتى صدر القرار الآتي: ((المولد: هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب وهو قسمان: قسم جروا فيه على أقيسه كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما كاصطلاحات العلوم، والصناعات، وغير ذلك وحكمه أنَّه عربي سائغ، وقسم خرجوا فيه عن أقيسه كلام العرب إمّا باستعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره، وإما بتحريف في اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح وإما بوضع اللفظ ارتجالا والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام))[867].

864- العمدة: 113/1.

865- القرارات النحوية والتصريفية: 693.

866- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 693-694.

867- مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): 12.

والمجمع في ذلك متعمد على سلفٍ من العلماء ذهبوا هذا المذهب إذ يقول الشيخ يحيى الشاوي المغربي: ((ولا يحتج بكلام المولدين وقُيِّد بغير أئمةِ اللغة؛ ولذا استشهد بقول حبيب لأنّه من علماء العربية))[868].

وقول الإمام أحمد: ((كلامُ الشافعي في اللغة حجة))[869].

لقد حَفَّزَ هذا الموقف المجمعي من المولد والاستشهاد بهِ الجيل الثاني من جيل المجمع اللغوي فدعا د. طه حسين إلى مد عصر الاستشهاد إلى العصر الذي نعيش فيه، واقترح بعده الأستاذ أحمد حسن الزيات رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة وإطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين، والنجارين والبنائين، وغيرهم[870].

لذلك فقد حاول الدكتور شوقي ضيف– وهو من أعضاء المجمع البارزين– في كتابه تيسيرات لغوية في القسم الثالث منه[871] رد العامي المستعمل اليوم إلى جادة

868– إرتقاء السيادة: 58.

869– ارتقاء السيادة في أصول النحو: 58.

870– ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 696.

871– يقول الدكتور شوقي ضيف: ((وفي القسم الثالث من الكتاب كلمات قد يظن أنها عامية حتى إذا عرضت على معاجم الفصحى وقواعدها ظهر أنها تمت إليها بنسب وثيق وتنبه لذلك صفوة من علمائنا فكتبوا مؤلفات جمعوا فيها ألفاظاً عامية كثيرة... إما أنّ العامة بسليقتهم العربية الموروثة عبر مئات السنين اشتقوها أو وضعوها على هدي ما استقر في فطرتهم من الصياغة العربية، وهي أمثلة اخترتها وقد أقرت مؤتمرات المجمع ما عرضتها منها عليها)) المقدمة: 8.

وقال في كتاب (الألفاظ والأساليب) الخاص بالقرارات التي صدرت في الدورات من الخمسين إلى الخامسة والستين: ((اللغات دائماً تتطور من عصر إلى عصر على ألسنة شعوبها وأقلام كتابها واللغة العربية فرع منها... وكان من أثر هذه القابلية للتطور أنْ تولدت من العربية صيغ كثيرة تحمل دلالات جديدة في عصرنا الحاضر... والغرض من ذلك توسيع الألفاظ

الفصيح، وإيجاد الروابط بينهُ وبين كلمات قديمة مستعملة في حينها وسنضرب على ذلك بعض الأمثلة:

أولاً: قياسية((فاعل)) للدلالة على الاشتراك وعلى التتابع والمولاة:

((وردت كلمتا المعاوقة والمحاثَّة في مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعل وتواليه أو تتابعه. ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين: ((عاوق- حاثَّ)) فقد رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا أن الصرفيين ينصون على أنّ الاشتراك أظهر معاني (فاعَل)، وأنّ من معانيها أيضاً المتابعة والموالاة... ولما كانت لجنة الفيزيقا بالمجمع في حاجة إلى استخدام كلمتي ((المُعَاوقَة –المُحَاثَّة)) بمعنى تتابع الإعاقة والحث، وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعّل للدلالة على التكثر والمبالغة وقياسية استفعل للدلالة على الطلب والصيرورة... فإني أرى قياسية فَاعَل للدلالة على المتابعة والمولاة؛ لشدة حاجة لجنة الفيزيقا إليها... أخذاً بتيسر اللغة العلمية وإمدادها بما يعوزها من المواد اللغوية))[872].

ثانياً: النسبة إلى نظرية (النسبية) نسبوي:

((أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب بحث كلمة (نسبوي) نسبة إلى النسبية (لأينشتين) هل تجيزها قواعد النسبة المعروفة؟

ومعروف أنَّ قاعدة النسب إلى مثل ((النسبية)) أنْ تحذف الياء المشددة والتاء فيقال: نسبي، غير أنه يمكن قبول كلمة ((نسبوي)) نسبة إلى نظرية النسبية تمييزاً لها من

والأساليب التي تحدث في العامية والصحف والقصص مما يظن أنَّهُ عامي خاص بالعوام أو غير فصيح وهو فصيح يمت إلى الفصحى بأسباب وثيقة إما عن طريق الاشتقاق وإما عن طريق الملابسة بين معنى جديد حضاري أو اجتماعي ومعنى لفظة مأثورة في التراث أو في المعاجم اللغوية)): الألفاظ والأساليب : 1.

872- تيسيرات لغوية: 149.

النسبة إلى كلمة (النسبة) ... ويسوّغ قبولها أننا لو قلنا في المنسوب إلى النظرية المذكورة: أنه نسبي التبس الأمر وظنّ أنه منسوب إلى لفظ ((النسبة)) لا إلى النظرية المذكورة، والعربية دائماً في مثل هذا الموقف تعدل إلى المخالفة في الصيغة، حتى لا يكون في استخدام اللفظة وَهْم أو إيهام وقد لاحظوا ذلك في النسبة إلى ((البحرين فقالوا: بحراني))[873] ((وسبق للمجمع أنْ أجاز في النسبة إلى لفظة الوحدة أنْ يقال: ((وحدوي)) ولكل ذلك يتضح أن كلمة نسبوي نسبة إلى نظرية ((النسبية)) صحيحة سائغة))[874].

ثالثاً: استعمال لفظ((شُوَيَّهْ)) اشتقاقه ودلالته:

((نتداول في اللغة اليومية كلمة((شوية)) بمعنى القليل من كل شيء وفي تاج العروس للزبيدي أنْ تصغير شيء شُيَيْيء وأورد صيغة تصغير أخرى لها هي: ((شُوَيَّ)) وفيها قلبت الياء الأولى واواً وهي كثيراً ما تقلب واواً في النسب وأيضاً سُهلت الهمزة وأصبحت ياء وهو تسهيل مقبول في العربية وذكر الزبيدي أنها لغة حكيت عن إدريس بن موسى النحوي وارتضاها سائر النحاة الكوفيين، وقال إنّ المولدين استعملوها في أشعارهم وفي دمية القصر للباخرزي لشاعر نجدي من ربيعة يسمى قيساً:

مَعَاهِدُ لم يُبْقِ صرفُ الزما ن منها ومني إلا شُوَيّا

873- تيسيرات لغوية: 151.

874- تيسيرات لغوية: 152.

وواضح أنّ لفظة ((شويّا)) في البيت تصغير شيء وقد ألحقت بها اللغة اليومية المتداولة هاء السكت، فأصبحت (شوَّيه) وهو إلحاق جائز في الأسماء حين تنتهي بساكن في الوقوف عليها فتلحق بها هاء سكت؛وبذلك تكون كلمة ((شوَّيه)) التي تلوكها الألسنة في عصرنا عربية سليمة))[875].

ونجد من هذا في معجم مقاييس اللغة لابن فارس ما نصه: ((الشين والواو والياء يدل على الأمر الهين، من ذلك الشوى وهو رذال المال... والشوايا بقية قومٍ هلكوا، والواحد شَوِيَّة؛ وإنّما سُمِّيَت بذلك؛ لقلتها وهُونِها. قالوا: والشواية الشيء الصغير من الكبير))[876].

وحول هذا المعنى دار ابن دريد في جمهرته[877].

<u>المحور الثاني:</u> اعتماد القياس سبيلاً في طرد القواعد النحوية ، وإيجاد مشتركات أوسع بين ظاهر اللغة العربية ؛ لحصر الاستعمال وتصويبه.

تقدم فيما مضى الحديث عن القياس وأركانه. وسنبين هاهنا موقف المجمع العلمي القاهري منه:

لقد أخذ المجمع بمبدأ القياس في قرارات كثيرة، بل هو الصفة البارزة في قراراته سواء فيها (القرارات النحوية) و(القرارات التصريفية) والقياس في كثير من قرارات المجمع مبني على إلحاق الصيغ والمشتقات غير المنقولة بالصيغ والمشتقات المنقولة[878]. يقول الدكتور محمد حسن عبد العزيز: ((أنعم المجمع النظر في كثير من القواعد

875- تيسيرات لغوية: 180.

876- معجم مقاييس اللغة: 224/3.

877- ينظر: جمهرة اللغة: 224/5.

878- ينظر: أصول التفكير النحوي: 83-89.

الأقيسة التي صاغها النحاة، فترخص في كثير منها وأباح القياس فيها أصله السماع... وقد كانت غايته من ذلك تطويع العربية... وتيسيرها على مستعمليها بتخليصها مما شاب بعض قواعدها من اضطراب... ثم وضح في قراراته انحيازه إلى طرد القواعد وتعميم الأحكام))[879].

والقياس الذي جاءت به قرارات المجمع يمكن تفسيره بأحد معنيين:

أولهما: ((حمل ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم))[880].

ثانيهما: ((فتح أبواب قياسية جديدة لتوافق حاجات الناس اليوم واستعمالاتهم))[881].

وهذان المعنيان تجسدا في قرار المجمع: ((... وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب))[882].

وأما ما يتعلق بموضوع القياس والاشتقاق فقد صدر عن المجمع القرار الآتي: ((ليس من الخير الموافقة جملة على قياسية الصيغ، والمجمع يقر منها ما تقتضيهِ الحاجة للتوسع، وتيسير الاشتقاق))[883].

بل جاء عند المجمع في بعض قراراته: ((... وكل ما تقدم جائز[884] ما لم ينص على أنّ الفعل ممات أو محظور، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه. فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس))[885].

879- القياس في اللغة العربية: 202.

880- ينظر: القياس في العربية: 203.

881- القرارات النحوية والتصريفية: 705.

882- المجامع اللغوية وقضايا العربية: 96.

883- المجامع اللغوية وقضايا العربية: 96.

فالمجمع هنا يسوّي بين السماع ، والقياس في العمل به وهو ملمح خطير ومهم.

ولكل ذلك أمكننا أنْ نلمح أثر القياس في مسألة التيسير الصرفي ويمكن تلخيصها بجوانب عدة:

الجانب الأول: أنَّه يمثل اللغة المستنتجة من المادة المسموعة فهو يعد المرحلة الأولى والأهم من مراحل التيسير الصرفي.

الجانب الثاني: أنّ توسعة القياس في الفكر، والمنهج المجمعي جعل أبواب الصرف أكثر مرونة ، وأوسع نطاقاً في استيعاب لغة العلوم ، وحاجة المجتمع اللغوي.

الجانب الثالث: إن توسعة القياس زماناً ومكاناً بناء على توسعة السماع حدَّ من التعسف ، والتكلف في التأويلات والتعليلات ؛ لتخريج الظواهر اللغوية .

وخير ما يمثل هذه الظاهرة وإشكالياتها (الوزن الصرفي) بإجراءاته المختلفة التي عرضنا جزءاً منها في مباحث تقدمت.

ولكي يتضح جانب التيسير في مسألة القياس سنذكر على ذلك بعض الأمثلة:

المثال الأول: ((مجيء (فُعَال) و(فَعَل) مصدرين للدلالة على المرض))

جاء في قرار المجمع: ((بما أنّ الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال فَعَل للداء يجاز اشتقاق ((فُعَال)) و((فَعَل)) للدلالة على الداء، سواء أورد له فعل أم لم يَرِد))[886].

884- جاء هذا القرار في مسألة مصدر الثلاثي الذي لا فِعْل له بل هو مشتق.

885- المجامع اللغوية وقضايا العربية: 100.

886- المجمع اللغوية وقضايا العربية: 100.

ذهب أغلب علماء الصرف إلى أنَّ مصدر (فَعَل) الثلاثي اللازم[887] المفتوح العين هو (فُعُول) كجَلَسَ، جُلُوساً ووَقَفَ، وُقُوْفاً، أما ما دَلَّ على الحرفة والاضطراب أو الصوت أو السير أو الامتناع، فإن لكل معنى من هذه المعاني مصدراً يختص به[888].

بل ذهب المبرد إلى أنّ مصادر الأفعال الثلاثية اللازمة لا تخضع لقياس؛ لكثرتها يقول في المقتضب: ((هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها، أعلم أنَّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أنَّ مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس))[889].

وذهب إلى هذا المذهب أيضاً ابن القوطية[890] وابن الحاجب إذ قال ابن الحاجب في الكافية ((وهو

من الثلاثي سَماع ومن غيره قياس))[891].

ولما كان المجمع معنياً بتقديم التسهيلات اللغوية، وإصدار قرارات بهذا الشأن إلى المؤسسات العلمية، كان لا بد له من أنْ يقدم شيئاً في هذا السبيل، فقد خالف في ذلك جمهرة العلماء الذين ذهبوا إلى السماع والوقوف عليه، خالفهم إلى القياس فيه طلباً للتيسير.

887- ((أما مصادر مزيد الثلاثي فهي عند أكثر النحويين مقيسة)) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية: 182.

888- ينظر: قرار المجمع في ذلك: المجامع اللغوية وقضايا العربية: 99.

889- المقتضب للمبرد: 2/131-132، وللتفصيل أكثر ينظر: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية: 177-178.

890- الأفعال لابن القطاع: 1/7.

891- شرح كافية ابن الحاجب للرضي: 3/469.

والذي يلاحظ على هذا النوع من الجواز أو التوسع الأمور الآتية:

أ- أنَّ المجمع راعى في توسعة القياس حاجةَ المجتمعِ، وحاجةَ المؤسساتِ العلمية.

ب- أستأنس المجمع بأن إطلاق السماع وعدم وجود ضابط يضبط هذه المصادر في القول بقياسية فُعَال وفَعَل مصدرين دالين على المرض.

ج- وضوح مبدأ التيسير من نص القرار إذ أنَّ لبعض الأفعال الدالة على المرض مصادر مسموعة ولم يستثنِ المجمع ذلك من قراره ((نحو: الغدةُ والحَبْطُ والحبج والبرص، آخذاً بما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على الغالب في الباب وما سمع له مصدر فإنه يوقف عليه))[892].

المثال الثاني: ((اطراد صوغ فعّال للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي))

جاء في قرار المجمع: ((يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي))[893]

اختلف علماء الصرف في مسألة بناء (فَعَّال) من المتعدي واللازم على قولين[894]:

الأول: يرى أنْ يقتصر فيه على السماع، وقد اختار هذا الرأي ابن أبي الربيع فقال: ((والذي

يظهر لي أنّه لا يقال منه إلا ما قالته العرب))[895].

892- القرارات النحوية والتصريفية: 392، وينظر: الكتاب:9/4.

893- المجامع اللغوية وقضايا العربية: 107، وينظر: محاضر الجلسات لدور الانعقاد الثالث: 4.

894- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية: 456.

ونسبه إلى أكثر العلماء وفي هذا يقول: ((واختلف الناس في القياس فالأكثر أنّه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب فلا يقال:أكّال ولا مئكال وإنما يقال:أكول، لأنه مسموع من العرب))[896].

الثاني: يرى أنَ صوغه من الثلاثي المتعدي قياسي[897]، أما صوغه من الثلاثي اللازم فكانوا فيه

بين التوقف والقياس[898].

أما المجمع فقد أجاز صوغ (فعّال) للدلالة على المبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي كما تقدم في القرار معتمداً على أمرين رئيسيين:

الأول: ذهاب أكثر الصرفيين إلى القول بالقياس في المتعدي.

الثاني: كثرة مجيء صيغ المبالغة محولة من اسم الفاعل، بل إنّ وزن (فعَّال) بالفتح أصل مطرد.

فالمجمع في هذه المسألة يخرج من خلاف الصرفيين بمدّهِ للقياس وإجازتِهِ له في كل الأفعال الثلاثية دون قيد أو شرط وهذا وجه مهم من أوجه التيسير في البناء الصرفي للكلمات[899].

895- البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1054/2.

896- البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1054/2.

897- ينظر: حاشية ياسين على التصريح: 67/2.

898- ((ممن توقف فيه من المتأخرين الشيخ أحمد الأسكندري والشيخ حسين والي وهما عضوان من أعضاء المجمع؛ لأنهما رأيا أنّ النحويين المتقدمين لم يتحدثوا عنه، فكان الأصل عندهم أنْ لا يبنى للمبالغة إلا من متعد)) القرارات النحوية والتصريفية:458.

899- ينظر: محاضر الجلسات دور الانعقاد الثالث: 3.

المثال الثالث: ((صيغ اسم الآلة))

لقد مرَّ القرار المجمعي في صيغ اسم الآلة بمراحل مهمة ومتطورة من طور إلى طور في مسألة قياس اسم الآلة وأوزانها ويمكن إيضاح ذلك بثلاثة أطوار[900]:

الطور الأول: اعتماد السماع للمسموع والقياس لما لم يسمع جاء في قرار المجمع: ((يصاغ قياساً على وزن((مِفْعَل)) و((مِفْعَال)) و((مِفْعَلَة)) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء. ويوصي المجمع بإتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ منه أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة))[901].

الطور الثاني: صوغ فَعّالة اسماً للآلة إذ جعل المجمع ذلك قياساً جاء في قرار المجمع : ((صيغة فَعّال في العربية من صيغ المبالغة، واستعملت أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدث وعلى الأخص الحِرَفُ فقالوا: نجّار، خَبّاز، نَسّاج. ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل: زمانهُ أو مكانهُ أو آلته، فقالوا: نَهرٌ جار، ويومٌ صائم، وليلٌ ساهر، وعيشةٌ راضية. وعلى ذلك يكون استعمال صيغة (فَعّالة) اسماً للآلة استعمالا عربية صحيحاً(مثل: ثلاّجة، وغسّالة، وسمّاعة، وقصّافة)))[902].

فنجد في هذا القرار توسعة لأسماء الآلة مع قياسيتها في فعّالة فأصبحت بالصيغ الأربعة.

الطور الثالث: إضافة ثلاث صيغ جديدة على ما تقدم وقبول قياسيتها في الآلات، لتوسيع الاستعمال، وتلبية حاجات العلوم.

900- هذه الأطوار استنتجناها من خلال قرارات المجمع العلمية في هذا الشأن.

901- المجامع اللغوية وقضايا اللغة: 106.

902- المجامع اللغوية وقضايا العربية: 106.

إذ جاء في قرار المجمع: ((يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة، وهي((مِفْعَل، ومِفْعَلَة، ومِفْعَال)) و((فَعَّالة)) التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل، صيغ أخرى هي:

أ- فِعال مثل أرات.

ب- فاعِلة مثل شافية.

ج- فاعول مثل ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ))[903].

فهذهِ الأطوار الثلاثة تبين لنا وبوضوح مدى اهتمام المجمع بتوفير الصيغ والمشتقات التي يحتاجها المتكلمون التي((نرجو أن يكون لها أثرها البعيد في تصريف اللغة، والتيسير على أهل العلم ومن يعانون فنون الصناعات، ومن يعالجون الترجمة، أو يترصدون لبث الثقافة بوجه عام؛ وذلك بالتوسع في طرق القياس))[904].

<u>المحور الثالث:</u> الجنوح إلى الرأي الأسهل من بين آراء النحاة في المسألة الواحدة.

لما تقرر عندنا من أنّ التيسير الذي تهدف إليه الدراسات -قديماً وحديثاً- يقوم على بعض الأسس ومنها اختيار الأيسر في المسائل الخلافية مع التقيد بقيد الصواب اللغوي، طائفةٍ من أئمة النحاة واللغويين لهذا الرأي، لم يكن ثمة حرج بعد هذا في اختيار الرأي الأيسر في مواطن الخلاف.

903- المجامع اللغوية وقضايا العربية: 106-107.

904- محاضر الجلسات لدورة الانعقاد الثالث: 3.

ولما كان المجمع العلمي في القاهرة معنياً بتيسير القواعد النحوية والتصريفية للمتعلمين كما جاء في لائحة المجمع[905].

كان اختيار المجمع الرأي الأسهل من بين الآراء أمراً لا إشكال فيه، بل هو من صميم عمل المجمعين ويمكن بناء على قرارات المجمع تحديد معايير السهولة والصعوبة ويمكن إجمال هذه المعايير في النقاط الآتية[906]:

1- توسعة القياس ما أمكن إلى ذلك سبيل بحيث يكون عاماً مطرداً وتقليل الاعتماد على السماع ما أمكن إذ أنه يعنى بالحفظ.

2- تجنب التكلف في مسائل التعليل والتأويل والقول بالأصل المتوهم[907] أو المراحل المفترضة.

3- اعتماد الآراء المشهورة والمعتبرة في اللغة ومحاولة التقليل من الشواذ والاعتماد عليها.

4- ليست السهولة غاية في ذاتها بل هي وسيلة لإيصال المعلومة اللغوية؛ لذلك حاول المجمع قدر الإمكان ربط الواقع الحاضر باللغة وهذا قد تكرر علينا كثيراً.

ولذلك سنورد هذا المثال مقتصرين لنستدل بهِ على ما قلناه[908].

صوغ (مَفْعَل) للمصدر الميمي وأسمي المكان والزمان من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء.

905- ينظر: مجمع اللغة العربية خمسين عاماً: 25،23،21.

906- استنبطنا هذه المعايير من خلال القراءة والتأمل في قرارات المجمع العلمية.

907- يراجع في ذلك: التوهم وموقف المجمع منه: المجامع اللغوية وقضايا العربية: 75-85.

908- ويمكن أن نستشف ذلك أيضاً من الأمثلة التي ذكرناها آنفاً.

وهذه مسالة من المسائل الخلافية المشهورة بين الصرفيين وقد تشعب القول فيها شعباً كثيرة فسيبويه[909] ، ومن تبعه[910] من العلماء يرون : أنّ ما كان معتل العين (بالياء) من الثلاثي فمصدره على (مَفْعَل)، وذهب فريق آخر من العلماء إلى أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء يجوز لك في أمران: الفتح على (مفْعَل)، والكسر على (مفْعِل) فيجوز أن تقول في المعاش (المعيش) قياساً[911].

وذهب فريق ثالث من العلماء إلى أنّ مصدر الفعل الثلاثي المعتل بالياء مقصور على السماع، فلا يقال في المعاش (المعيش) ؛ ولا في المحيض (المحاض)؛ لعدم السماع[912].

وأما أسما الزمان والمكان

فيبنيان من الفعل الثلاثي المعتل العين على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم ، والعين وسكون الفاء، وذلك إذا كان معتل اللام ، أو كان صحيحها ، وعين مضارعة مفتوحة أو مضمومة، وذلك نحو: مَأوَى ومَثْوَى.

وإذا كان الفعل صحيح اللام وعين مضارعة مكسورة فإن أسمي الزمان والمكان يصاغان على (مَفْعِل) نحو: مَصْيِف وهو قول سيبويه[913].

وأجاز ابن السكيت أنْ يؤتى باسمي الزمان والمكان على (مَفْعَل)؛ وذلك حملاً على الوارد منه كالمعاش والمسار والمعاب والمَطَار يقول ابن السكيت: ((ولو فَتَحتهما

909- الكتاب: 87/4-88.

910- ومنهم تعلب في مجالسه: 148/1، وأبو بكر بن السراج في الأصول: 141/3، والزجاجي في الجمل: 388.

911- ينظر: معاني الفرات للزجاج: 296/1.

912- ينظر: التسهيل: 208.

913- ينظر: الكتاب: 89/4.

جميعاً، أو كَسَرتهما في المصدر والاسم لجاز، تقول العرب: المَعَاش، والمَعِيش، والمَعَاب، والمَعِيب، والمسار، والمَسِير))[914].

((أما المجمع فقد أجاز مجيء(مَفْعَل ومَفْعِل) للمصدر الميمي ولاسمي الزمان والمكان من المعتل العين بالياء في الأفعال الثلاثية))[915]، والمجمع في هذا الشأن يأخذ برأي الفريق الثاني الذي أجاز الصيغتين في الاستعمال.

واحتج لهذا الرأي الأستاذ أحمد شوقي أمين بما يأتي:

1- إن أحكام صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان ، والمكان متشعبة مع كثرة المستثنيات منها، مما يؤيد القول بأن هذه الأحكام غير مطردة.

2- ما نقله الفيومي عن ابن السكيت وابن القوطية من صحة مجيء المصدر الميمي مكسوراً، وصحة مجيء أسمي الزمان والمكان مفتوحين فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر نحو المعاش، والمعيش، والمسار والمسير[916].

من هذا يتبين لنا أنَّ المجمع يَعْمَدُ إلى الأخذ بالرأي الأيسر الذي يجوّز طرد القاعدة دون استثناءات ودون شروط وهذا هو دأب المجمع في أكثر قراراتهِ الصرفية تقريباً وحتى النحوية منها[917].

4- ملحوظات نقدية عامة في منهج المجمع العلمي :

914- إصلاح المنطق: 220.

915- القرارات النحوية والتصريفية: 411.

916- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية: 412.

917- ومن ذلك ما جاء في: ((أصول اللغة: 20/3 هامش، 23،24 تعليقاً على قرار المجمع: ((يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة)) بمعنى أن ما جرى عليه المجمع في جملة من قراراته من الأخذ برأي من أطلق القول غير مصرح بالتقييد، وإنْ كان غيره قد قَيَّدَه صراحة، وأجاز الصوغ على ما عبر عنه بأنه قليل، إرادة التوسع في أقيسة اللغة والتحرر من قيود الصوغ والاستعمال في الإبانة عن حاجات العصر الحديث. (استفدناه من القياس في العربية : 211-212 والقرارات النحوية والتصريفية: 405.).

أولاً: اعتماد المجمع على ضوابط معيارية كالقياس في مسائل التيسير الصرفي وجعله منها خطوات ذات جدوى علمي وعملي بوقت واحد إلا أنّ المجمع لم يحدد هذا المعيار فلم يتحدث المجمع عن حدود وكمية ما يجوز–في الأقل مثلاً– أنْ يقاس عليه.

ثانياً: طغت على قرارات المجمع النزعة المعيارية على حساب المنهج الوصفي خاصة في القرارات التيسيرية.

ثالثاً: لم يتقدم المجمع بنظرية تعليمية شاملة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية خاصة التعليم الأولي والثانوي، بل اكتفى بجهود بعض باحثيهِ.

رابعاً: خلو المجمع من دستور لغوي عام يعتمد عليه أعضاء المجمع في طرح الأفكار وإبداء الآراء وفق أهداف المجمع ومقاصده؛ تفادياً لمشكلة تغيير أعضاء المجمع بين فترة وأخرى ولكل منهم مزاج فكري خاص.

خامساً: بقاء أفكار المجمع التيسيرية حبيسة محاضر اجتماعاته أو مطبوعاتهِ القليلة.

فكم يجهد الباحثون وهم يحاولون الاطلاع على نتاج المجمع، وهذا يدفعنا إلى حث المجمع على التواصل مع كل الفعاليات العلمية في مختلف الأقطار العربية . وهذه الملحوظات هي أهم ما يمكن أنْ أسجله في أثر المجمع التيسيري في (الصرف العربي) خاصة و(النحو وعلوم العربية) عامة، وهناك ملحوظات أخرى تتعلق بجوانب مختلفة من جوانب المجمع العلمي –علمية وفنيَّة– إلا أنَّ هذا لا يصدنا عن الاعتراف بالفضل الجسيم للمجمع العلمي القاهري على لغة الضاد ، ولعلَّ

أهم ما يسجل للمجمع وبكل شجاعة وفخر فتحة أبواب الاجتهاد في اللغة ، وإعادة بث الحياة في جسد العربية المعطاء[918].

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الشاقة في ميدان الصرف ، وفي الخلاف الصرفي مع ما فيه من وعورة ومسالك دقيقة ، فإني أحمد الله تعالى على ما توصلت إليه من نتائج مهمة أسجلها في نقاطٍ عدة:

أولاً: إن ميدان تيسير الصرف لم يأخذ حيّزَه الحقيقي في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً إذ ظلت أغلب المحاولات محاولات جزئية متفرقة تعتمد الآراء الإنفرادية والتي لا يُعمل بها غالباً.

ثانياً: إنّ أيَّ محاولة في تيسير الصرف لابدَّ لها من أنْ تحقق جانبين مهمين:

الأول: الحفاظ على اللغة المدروسة.

الثاني: وضع آليات تيسيرية تتوافق مع معطيات اللغة العربية.

ثالثاً: تبين للباحث أنَّ تيسير الصرف بحاجة إلى جهود جماعيةٍ متظافرةٍ تعمل تحت نسق واحدٍ وهدف واحد وخلفيات فلسفية واحدة ؛ ليكون الدرس الصرفي الميسر عملاً متناسقاً مكتملاً في جميع جوانبهِ.

رابعاً: إنَّ شحة الدراسات اللغوية التي تناولت الخلاف الصرفي سببها يعود إلى وعورة المسلك الذي يسلكه الباحث في هذا الاتجاه.

918- تطرق الأستاذ الفاضل خالد بن سعود العصيمي إلى أغلب هذه المميزات العلمية والفنية للمجمع في كتابه المهم : القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة: 739-743.

وعلى الرغم من الفوائد الجليلة التي يتحصل عليها من هذا الدرس ومن هذه الدراسة المقارنة أودّ أنْ أشير إلى أنَّ أغلب الرسائل الجامعية التي كان موضوعها الخلاف النحوي اعتمد في الأعم الأغلب على النحو وما جرى في من خلاف.

خامساً: إنَّ محاولات التيسير في العصر القديم أخذت جانب الشكل في كثير من جوانبها أما محاولات التيسير في العصر الحديث فقد بدت عليها السمات الآتية:

1- التقليد الشكلي للقدماء.

2- محاولة تطبيق النظريات والأفكار اللسانية بكل معطياتها على الدرس الصرفي معتمدة على دراسة الصوت اللغوي.

3- جزئية المحاولة وعدم شمولها.

سادساً: إنَّ أهم ما يمكن أنْ يكشف في مسائل الخلاف الصرفي هو ملامح التجديد والإبداع عند علمائنا الأقدمين في النظر اللغوي للكلمات العربية كابن مضاء والجرجاني والرضي وأبو بكر الزبيدي الأشبيلي.

سابعاً: لم تغن كثرة المصنفات والمؤلفات الصرفية شيئاً في تيسير الدرس الصرفي على الرغم من ادعاء مؤلفيها ذلك ؛ لأنَّ الأصل الذي يقوم عليه هذا الدرس صعب المنال.

ثامناً: إنَّ محاولة تيسير الدرس الصرفي العربي ليس عملاً سهلاً على الإطلاق لأنَّ اللغة العربية لغة ثرة معطاءة متجددة واسعة في أصواتها وتراكيبها ودلالاتها ، لذلك فالمحاولات ينبغي أنْ تكرر في هذا السبيل.

توصيات

1- إنشاء هيئة مختصة للنظر في تيسير الدرس الصرفي خاصة والدرس اللغوي عامة يكون الأعضاء فيها من العلماء البارزين والمعروفين.

2- نشر الأفكار التيسيرية ، ومحاولة تطبيقها في كل الميادين العلمية والتعليمية.

3- تكليف لجنة مختصة أو باحث مختص بتأليف منهج في الصرف العربي بناء على قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، ومحاولة تجريبه في الدراسات الأولية ، والثانوية ، ودراسة الجدوى منها على مختلف الأصعدة، وهذه الدعوة لها نظير في كتاب : (الإعراب الميسر، دراسة في القواعد ، والمعاني ، والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة – وفق قرارات مجمع اللغة العربية) إعداد : محمد علي أبو العباس، طبعة دار الطلائع ، القاهرة 1998 .

4- دفع الباحثين في أقسام الدراسات العليا في الجامعات العربية ، والمعاهد المتخصصة لدراسة تيسير الصرف ، ووضع خطة بذلك ، وبالتعاون مع جمعيات مقابلة متخصصة في لغاتٍ أخرى.

5- نشر الثقافة اللغوية في كل المستويات التعليمية المحضة (المدارس والجامعات) أو الإعلام أو التحدث الرسمي مع مراعاة جانب السلامة والتيسير والاتساع.

6- تقرير مادة تيسير العربية في المراحل الجامعية المتقدمة كالمرحلة الثالثة ، أو الرابعة ، فضلاً عن الدراسة العليا ؛ لما لها من أثر في بعث روح التفكير ، وتوفير النظريات اللازمة.

7- حث معلمي العربية على الاعتناء بالنصوص الفصيحة وحفظ الطلاب لها؛ ليرسخ استعمال الكلمات استعمالاً صحيحاً ، فجانب الحفظ من أهم جوانب ديمومة اللغة وسلامة نطقها.

المصادر والمراجع

بعد القران الكريم

1- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي تح/د.طارق الجنابي عالم الكتب بيروت ط/1 / 1407هـ 1987م.

2- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي تح/ عبد الجبار زركار. دار الكتب العلمية (بيروت)1978.

3- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب، تأليف د. أبو أوس إبراهيم الشمسان مجلس النشر العلمي- الكويت- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الحولية 48 لسنة 1422-1423هـ- 2001-2002م.

4- ابن السراج وخلافه النحوي مع البصريين والكوفيين، رسالة ماجستير علي غالب حسن مقدمة إلى مجلس كلية الآداب 2006م.

5- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي تح/ أحمد محمد عبد الدايم- مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة 1999.

6- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي. مكتبة لبنان ناشرون ط/1 بيروت- لبنان، 2003.

7- أبنية المبالغة ودلالتها في القرآن الكريم، تأليف د.خميس فزاع الدليمي دار النهضة دمشق سوريا ط/1 1431-2010م.

8- أبو بكر الزبيدي رائد تيسير اللغة العربية، أحد بحوث المؤتمر السنوي السابع للمجمع العلمي في دمشق لسنة 2008 بعنوان (التجديد اللغوي).

9- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي دار الكتب العلمية- لبنان ط/1/ 1419هـ- 1998م.

10- أحكام القرآن للجصاص، أحمد بن علي بن أبو بكر الرازي تح/ عبد السلام محمد علي شاهين دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط/1/ 1415- 1994م.

11- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1959.

12- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي تح/ د.رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي- القاهرة- مصر ط/1/ 1418هـ- 1998م.

13- إرتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري تح/ د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي دار الأنبار- العراق- الرمادي ط/1/1411-1990.

14- أساس البلاغة للزمخشري تح/ محمود محمد شاكر مطبعة المدني القاهرة 1991م.

15- أسس علم اللغة، ماريو باي ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس 1972.

16- أسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد رياض زادة تح/محمد التونجي، دار الفكر دمشق 1983م.
17- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان د.ت.
18- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد ط/6 دار المعارف- مصر د.ت.
19- اشتقاق أسماء الله الحسنى، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح/ د.عبد الحسين المبارك مؤسسة الرسالة بي231-روت ط/2/ 1986.
20- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد عالم الكتب- القاهرة ط/6/ 1997.
21- الأصول في النحو، لأبي بكر بن سهل السراج النحوي البغدادي تح: د.عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة بيروت ط/2/ 1987.
22- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي تح/ مكتبة البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت 1415- 1995م.
23- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية بيروت 1423-2002م.
24- إعراب القرآن للنحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد تح/د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ط/2 1405.

25- الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية/ بمكة المكرمة إعداد الطالبة/ أنجي غلام بني بن غلام محمد 1410هـ-1989م.

26- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان ط/5/1980.

27- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان ط/1/ 1988.

28- الأفعال العربية الشاذة، سليمان فيَّاض، مشرقيات للجميع(22) الهيئة العامة للكتب مطابع أنترناشيونال برس، د.ت.

29- الألسنية العربية، د.ريمون طحان دار الكتاب اللبناني- بيروت ط/1 1972.

30- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تح/ إبراهيم البنا، مطبعة السعادة- مصر- القاهرة ط/1 1920-1970م.

31- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للشيخ كمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

32- أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاس، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1971.

33- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري دار الجيل- بيروت- لبنان ط/5 /1979.

34- الأيام والليالي والشهور، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء تح/ إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت ط/2/ 1400هـ- 1980م.

35- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك تح/د.حسن أحمد العثمان ط/1 1425- 2004 مؤسسة الريان- بيروت- لبنان.

36- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تح/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ط/2/ 1408هـ.

37- البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة رسالة دكتوراه للطالبة نسرين علوان الشيباني، مقدمة إلى مجلسة كلية التربية/ ابن رشد- جامعة بغداد 2003م.

38- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة ط2/ 1336هـ، 1976م.

39- بحث المطالب في علم العربية، جرمانوس فرحات، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت د.ت.

40- البحث النحوي عند الأصوليين، د.مصطفى جمال الدين، العراق- وزارة الثقافة والإعلام 1980م.

41- البحر المديد، لأحمد بن محمد الأدريسي الشاذلي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط/2/ 2002م.

42- براجمانية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، للدكتورة ريم فرحان عودة المعايطة، دار اليازوري للطبع- عمان- الأدرن 2008.

43- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة بيروت- لبنان 1391هـ.

44- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تح/عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط/1/1407هـ.

45- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د.فاضل صالح السامرائي، شركة الحائل للطباعة والنشر- القاهرة ط/2/ 1427- 2006م.

46- بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الأساسية- صفا قيس 1996م.

47- البيان في تفسير القرآن، للسيد إبراهيم الخوئي الموسوي دار الزهراء- بيروت- لبنان د.ت.

48- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تح/ حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر ط/3/1947.

49- بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، أحمد علم الدين الجندي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى- مكة المكرمة ع/4/ 1401-1981.

50- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محي الدين محمد بن مرتضى الزبيدي ت1205هـ منشورات مكتبة الحياة بيروت د.ت.

51- تأريخ اللغات السامية، إسرائيل ولفنستون، مطبعة الاعتماد مصر ط/1 1929م.

52- تأريخ النحو، لسعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان د.ت.

53- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري تح/ د. عبد الرحمن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان ط/1/ 1406هـ 1986م.

54- التثنية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب جامعة البصرة للطالب حيدر محمد رحم النصر الله 1423-2002م.
55- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د.محمود عكاشة- مصر دار النشر للجامعات ط/1 2005م.
56- تدريس فنون اللغة العربية، د. علي أحمد مدكور، دار الشواف للنشر والتوزيع الرياض- المملكة العربية السعودية 1991.
57- الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، للدكتور مهدي آل ملحان القرني، مجلة جامعة أم القرى ج/6 /453-500.
58- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك تح/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي- القاهرة 1388هـ- 1968م.
59- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، ضبطه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية ط/1/ 1415هـ.
60- تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، د. محمد سالم محيس الناشر دار الكتاب العربي بيروت، ط/1 /1987م.
61- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية- تونس ط/3/ 1992.
62- تصريف الملا علي، للشيخ علي بن حامد الأشنوي، مؤسسة التأريخ العربي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان ط/1/ 1428هـ- 2007م.
63- التصريف الملوكي، لابن جني اللغوي تح/ محمد سعيد بن مصطفى الكنعان، دار المعارف ط/2/ 1390هـ- 1970م.

64- التطبيق الصرفي، للدكتور عبدة الراجحي، دار النهضة العربية –بيروت– 1984م.
65- التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الأندلس ط/3 /1983.
66- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي– القاهرة ط/1 1401هـ.
67- التطور النحوي، برجشتراسر مكتبة الخانجي– القاهرة– مصر ط/4/1423هـ–2003م.
68- التعبير القرآني، د.فاضل صالح السامرائي، دار عمار– عمان– الأردن ط/5/ 1428–2007م.
69- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي–بيروت– لبنان. تح/ إبراهيم الأبياري ط1/1405هـ.
70- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر– لبنان د.ت.
71- تفسير البيضاوي، دار الفكر بيروت– لبنان د.ت.
72- تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، دار سحنون تونس د.ت.
73- تفسير الشعرواي، المكتبة الوقفية– القاهرة– مصر 2001.
74- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر– دمشق د.ت.
75- تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن ابي زمنين تح/ أبو عبد الله حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة 1424–2002م.

76- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري تح/ عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان د.ت.

77- التكملة، لأبي علي الفارسي، تح/ كاظم بحر المرجان ساعدت جامعة بغداد على نشره 1401هـ-1981م.

78- تهذيب اللغة، للأزهري تح/جماعة من الأساتذة من المؤسسة المصرية العامة د.ت.

79- توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك، للمرادي ابن أم قاسم تح/د. عبد الرحمن سليمان مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ط/2/ 1979.

80- تيسير الإعلال والإبدال، عبد العليم إبراهيم، مطبعة الفجالة الجديدة- القاهرة د.ت.

81- تيسير الصرف، عبد القادر الفيضي وعبد الله الدارسي دار مطبوعات مجلس التعليم الإسلامي كاليكوت 2007م.

82- تيسير العربية بين القديم والحديث، للدكتور عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني ط/1 1407-1986.

83- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة مصر ط/2 1993.

84- تيسيرات لغوية، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة 1990 عالم الكتب ط/4، 1421هـ 2001م.

85- ثمرة الخلاف بين النحويين من البصريين والكوفيين، للدكتور محمد حسنين صبرة، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة 2001م.

86- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني المطبعة العصرية بيروت- لبنان ط/8 1378-1959م.

87- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان 1405-1985م.
88- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي تح/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط/1413/1هـ-1992م.
89- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى. دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ط/1/ 1426- 2005.
90- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، تح:محمد بن الجميل مكتبة الصفا ط2002/1 مصر.
91- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن زنجلة أبو زرعة، مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان ط/2/ 1402-1982م.
92- الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمد فجال، أضواء السلف الرياض- المملكة العربية السعودية ط/2 1417هـ- 1997م.
93- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني تح/ د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط/1/ 1421-2001.
94- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن زامل السليم، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية- ط/1/ 1427هـ.
95- الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب- الجامعة المستنصرية- لناصر سعيد العيشي، 1419هـ- 1998م.
96- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني، دار القلم العربي- حلب 1974.

97- الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبنية، د.أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مجلة جامعة أم القرى 338/11-395.
98- خواطر وآراء صرفية، فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية ع/47، السنة الثامنة عشر، تموز-كانون الأول، 1994.
99- دائرة المعارف، لبطرس البستاني دار المعرفة، بيروت لبنان د.ت.
دار الفكر- بيروت- لبنان، 1409هـ- 1988.
100- دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش مكتبة الطالب الجامعي- مكة المكرمة ط/3 1978م.
101- دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح دار العلم للملايين ط/9 د.ت.
102- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، دار الفيصل الثقافية- المملكة العربية السعودية ط/1 1427-2006م.
103- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة ط/4، 2006.
104- الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب(دراسة موازنة)، رسالة ماجستير جواد كاظم عناد مقدمة إلى مجلس كلية التربية- جامعة بغداد 1989.
105- دروس في التصريف (في المقدمات وتصريف الأفعال)، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر.
106- دروس في علم الصرف، أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجزء (2) مكتبة الرشد- الرياض- ط1 1997م.

107- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ط/1/ 1421هـ-2000م عرّب عباراته الفارسية حسن هاني فحص.

108- الدكتور مهدي المخزومي وآراءه في التيسير، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير من كلية العلوم الإسلامية قسم اللغة العربية للطالب أياد عبد الجبار أحمد الويسي 2004.

109- الدلالة السياقية عند اللغويين، للدكتورة عواطف كنوش المصطفى، دار السياب- لندن ط/1/ 2007.

110- دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، لفخر صلاح سليمان قدارة، دار الأمل- الأردن- 1410-1990م.

111- دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية، مرحلة النضج والتطور، للدكتور زهير غازي زاهد.

112- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، دار البشائر- الأردن ط/1/1417-1997.

113- ديوان الفرزدق، دار صادر للطباعة والنشر- بيروت 1380-1960.

114- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت تح/ شكري فيصل دار الفكر بيروت لبنان 1968م.

115- ديوان أمرئ القيس، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف/ مصر ط/2 1964.

116- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح/ صحيح محمد أفندي شكري المكي، مطبعة الإمام- القاهرة- 1321هـ.

117- ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى به وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة- الكويت.

118- ديوان طرفة بن العبد اليشكري بشرح الأعلم الشنتمري، تح/ماكس سليغون، طبع برطرند بمدينة شالوت 1900م.
119- ديوان عدي بن حاتم الطائي، دار صادر، بيروت د.ت.
120- ديوان عنترة، دار صادر للطباعة. د.ت.
121- ديوان كُثَيِّر، دار صادر بيروت- لبنان د.ت.
122- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي د.حسن خميس الملخ ط/1 دار الشروق للنشر والتوزيع رام الله- فلسطين 2007.
123- رأي في بينة الكلمة العربية، لعبد القادر المهيري، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية سلسلة اللسانيات 23-28، ج/5، 1983.
124- رد الألفاظ إلى أصولها، رسالة ماجستير إلى كلية اللغة العربية. جامعة أم القرى. إعداد عبد الكريم بن صالح الزهراني 1997.
125- الرد على النحاة، أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء القرطبي، تح/محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط/1/ 1428-2007.
126- ردود الصبان على النحاة في حاشيته على شرح الأشموني رسالة ماجستير للطالب أحمد صفاء عبد العزيز مقدمة للجامعة الإسلامية كلية الآداب 2006.
127- ردود العكبري على النحويين في التبيان، مخطوط للباحث.
128- ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحهما للألفية، مديحة عبد علي الشمري رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد 2005م.
129- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود شكري الآلوسي، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان د.ت.

130- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم السهلي، تح/عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/1/1421هـ/2000م.
131- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، تح/ شوقي ضيف دار المعارف –القاهرة ط2 1400هـ.
132- سر الإعجاز في تنوع الصيغ الصرفية المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن الكريم، د.عودة الله منيع القيسي، دار البشير- ط/1/ 1416- 1996.
133- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح/ د.حسن هنداوي دار القلم- دمشق- سوريا ط/1/ 1985.
134- سر صناعة الأعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح/د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط/1/1985.
135- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان د.ت.
136- سيبويه إمام النحاة، للأستاذ علي نجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة. د.ت.
137- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تح/ عبد المنعم فائز، دار الفكر دمشق ط/1 1403هـ- 1983م.
138- الشافية في علم التصريف، لجمال الدين ابن عمرو عثمان بن عمر الدويني، تح/ حسن أحمد العثمان المكتبة المكية/ مكة المكرمة/ ط/1/1995.

139- شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي ضبطه وعَلَّق عليه علاء الدين عطية مكتبة ابن عطية ط/7/ 2007م.
140- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد ط/2 طهران 1383هـ.
141- شرح السرافي على كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تح/د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب- القاهرة 1990.
142- شرح المراح في التصريف، لبدر الدين بن محمود بن أحمد العيني، تح/ د.عبد الستار جواد مطبعة الرشيد- بغداد 1990.
143- شرح المراح في التصريف، للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت855هـ، تح/عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد- بغداد- 1990.
144- شرح المفصل/ لابن يعيش- دار الكتب- بيروت د.ت.
145- شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش تح/ د.فخر الدين قباوة دار الأوزاعي بيروت- لبنان ط/2/1408-1988.
146- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت- لبنان ط1/1426 -2005م.
147- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تح/ أحمد السيد أحمد، المكتبة التوقيفية- مصر د.ت.
148- شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف، لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني تح/د.عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر ط/8 1997م.

149- الشفا بتعريف حقوق المصطفى- مذيلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، المؤلف: أبو الفضل عياض اليحصبي
150- الشواهد والاستشهاد في النحو، د.عبد الجبار علوان النايلة مطبعة الزهراء- بغداد ط/1 1976.
151- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهما، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح/مصطفى الشويمي مؤسسة بدران للطباعة والنشر- بيروت 1383هـ- 1964م.
152- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت ط/4/ 1978.
153- الصرف بين معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش، (دراسة موازنة)، رسالة ماجستير للطالبة سنان طه مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات- جامعة بغداد 2003م.
154- الصرف وعلم الأصوات، د.ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية بيروت ط/1 1996.
155- الصناعتين- لأبي هلال العسكري، تح/ البجاوي وأبي الفضل إبراهيم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر 1952.
156- الصوائت والمعنى في العربية، للدكتور محمد داود، دار غريب- القاهرة- مصر 2001.
157- صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفية دلالية رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية فلسطين للطالب كمال حسين رشيد صالح 2005.

158- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعه ونشره محمد أمين الخانجي القاهرة- مصر- ط/1/ 1337هـ- 1954.

159- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ودراسة لغوية تأصيلية، د.إسماعيل أحمد عمايرة، مركز الكتاب العلمي- الأردن- ط/1 1407- 1986م.

160- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، د.محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1986.

161- ظاهرة جمع التكسير في العربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم للطالب وافي حاج ماجد 2003.

162- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، الأب هنري فلش اليوسعي، تعريب وتحقيق د.عبد الصبور شاهين المطبعة الكاثوليكية- بيروت، لبنان ط/1/ 1966م.

163- علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً، محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، ط/1/ 1427-2006.

164- علم الأصوات العام القسم الثاني، د.كمال محمد بشر دار المعارف- مصر ط/4/ 1975.

165- علم الصرف الصوتي، للدكتور عبد القادر عبد الجليل، أدمنة، 1998.

166- علم اللسان العربي، عبد الكريم مجاه، دار أسامة للنشر والتوزيع ط/1/ 2004.

167- علم اللغة العام/ فرديناند دي سويسر، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية-بغداد- العراق 1985م.

168- العُمُدْ، كتاب في التصريف، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تح/د. البدراوي زهران دار المعارف- مصر ط/3 1995م.
169- عمدة الصرف، لكمال إبراهيم- مطبعة الزهراء- بغداد ط/2/ 1376- 1957م.
170- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح/ مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال، د.ت.
171- غنية الطالب ومنية الراغب (دروس في الصرف والنحو وعلم المعاني)، لأحمد فارس الشدياق، دار المعارف للطباعة والنشر- سوسة- تونس، د.ت.
172- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، عمر بن أبي حفص الزمروني، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- ط/2/ 1993.
173- الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة (دراسة صرفصوتية) تغريد السيد عنبر المجلة العربية للدراسات اللغوية، م/4، ع2 جمادى الأولى 1406هـ- فبراير 1986م.
174- فكرة التيسير في الدرس النحوي الحديث، رسالة دكتوراه حاتم حسين علي الشيباني كلية الآداب جامعة بغداد 2005م.
175- الفلك الدائر في المثل السائر لابن أبي الحديث، تح/د.أحمد الحوفي ود. بدري طبانة .الناشر دار الرفاعي الرياضي- ط/2/1984.
176- الفهرست، تأليف محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة -بيروت- 1978م.
177- في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ط/1/ 1985.
178- في البحث الصوتي عند العرب، تأليف د.خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ- بغداد العراق 1983 (الموسوعة الصغيرة).

179- في الصرف العربي نشأة ودراسة، د.عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح- الكويت- ط/2 1403هـ-1983م.
180- في اللهجات العربية د.إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية ط/3/ 2003.
181- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي- بيروت- لبنان ط/2 1986.
182- في حركة تجديد النحو العربي وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية- بغداد- 1995.
183- الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف- مصر د.ت.
184- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل بيروت- لبنان د.ت.
185- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934- 1987. أعدها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1410-1989.
186- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة(جمعاً ودراسة) خالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية- الرياض- ط/2 2009.
187- القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية ومطبعة العلوم ط/2/ 1952م.
188- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان- مصراته- ليبيا د.ت.
189- كتاب الألفاظ والأساليب الجزء الثالث إلى الخامسة والستين(القرارات التي صدرت في أعداد مسعود عبد السلام حجازي الدورات من الخميس القاهرة- 1420هـ-2000م.

190- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح/ د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال د.ت.
191- كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفومي، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي مؤسسة الرسالة- بيروت 1419هـ-1992م. تح/ عدنان درويش- محمد المصري.
192- كتاب الهمز، لأبي سعيد أوس الأنصاري، نشر لويس شيحو، مجلة المشرق، المطبعة الكاثوليكية بيروت، مج/13، العدد9، 1910م.
193- الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تح/عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي القاهرة- مصر، ط/5 1430هـ 2009م.
194- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب النبي تح/ محي الدين مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان ط/4/ 1407-1987.
195- الكشف والبيان، لأبي اسحق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري تح/ أبي محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان ط/1/ 1422-2002م.
196- كلمة أخيرة في منهج اللغة العربية، علي جواد الطاهر، مجلة العلم الجديد. وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العراقية م22 ج3 آذار 1959م.
197- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، للدكتور عبد الفتاح الحموز دار عمار، ط/1 1997م.
198- اللباب في شرح الكتاب، لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني، تح/ محمود أمين النواوي دار الكتاب العربي بيروت د.ت.
199- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ت 711هـ، أدب الحوزة- قم - إيران 1405هـ.

200- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.
201- اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتاب ط/4 1421هـ-2001م.
202- اللغة والنحو للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان- د.ت.
203- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني تح/ فاتن فارس دار الكتب الثقافية، الكويت 1972.
204- المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، مصطفى جواد، مطبعة العاني- بغداد ط/2/1965م.
205- مجاز القرآن، صنعة أبي عبد الله معمر بن المثنى التميمي تح/د.محمد فؤاد سركيس، مطبعة أمين الخانجي القاهرة، 1962م.
206- المجامع العربية وقضايا اللغة (من النشأة إلى أواخر القرن العشرين)، د.وفاء كامل فايد، عالم الكتب 2004.
207- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء الرابع والثلاثون، مظاهر التيسير في نحو ابن مالك، للدكتور عبد الرحمن السيد.
208- المجمع العلمي العراقي في خمسين عاماً، سالم الآلوسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - 1997م.
209- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً 1934-1948 للدكتور شوقي ضيف منشورات مجمع اللغة العربية ط/1/ 1984.
210- محاضرات في علوم الحديث، حارث سليمان الضاري، دار النفائس- عمان- الأردن ط/4 1420-2000م.

211- محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمو مجلة عالم الفكر، تصدر عن وزارة الإعلام- الكويت المجلد العشرون العدد الثالث 1989.
212- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تح / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – لبنان – ط / 1 ، 1413هـ . 1993م
213- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي- مكتبة لبنان- ناشرون- بيروت تح/محمود خاطر 1415-1995.
214- المدارس الصوتية عند العرب- النشأة والتطور- رسالة دكتوراه لعلاء جبر محمد الموسوي مقدمة إلى كلية الآداب- الجامعة المستنصرية- العراق 1425-2004م.
215- المدارس النحوية د.شوقي ضيف دار المعارف ط/7 مصر 1992.
216- المدارس النحوية، للدكتورة خديجة الحديثي، دار الأمل- أربد- الأردن- ط/3/ 1400-2001م.
217- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة المعاصرة، مكتبة الفلاح- الكويت- ط/1 1981.
218- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة- ط/2/ 1405هـ- 1985م.
219- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة، د.مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- القاهرة ط/2، 1377-1958.
220- مدى حق العلماء في التصريف في اللغة، بحث لإبراهيم مدكور في بحوث وباحثون للمؤلف نفسه الكتاب الأول (بحوث) الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1413-1993م.

221- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تح/ طارق عبد عون الجنابي- مطبعة العاني- بغداد ط/1 1978.
222- المذكر والمؤنث، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تح/رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، 1970.
223- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط2 القاهرة 1974.
224- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للإمام جلال الدين السيوطي، تح/ محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه دار إحياء الكتب العربية بيروت- لبنان د.ت.
225- مسائل خلافية بين سيبويه والخليل.
226- المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، أحمد مختار عمر، مجلة علم الفكر، المجلة العشرون العدد الثالث 1989 تصدر عن وزارة الإعلام- الكويت.
227- المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، عصام نور الدين، دار الكتاب العالمي ط/1 /1409هـ-1988م.
228- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض بن محمد القوزي. عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض- 1401هـ-1982م.
229- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، للدكتور ياسين أبد الهيجاء عالم الكتب الحديث- عمان ط/1/ 1429-2008م.
230- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ط/1/1966.

231- معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، محمد الحمد خلف الله، بيروت-لبنان، د.ت.
232- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي تح/ محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة وسليمان مسلم أكرش، دار طيبة للنشر والتوزيع ط/4/ 1417- 1997م.
233- معاني الأبنية للدكتور فاصل صالح السامرائي ساعدت جامعة بغداد على نشره ط/1 /1401هـ-1981.
234- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني تح/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي دار الشروق- جدّة ط/3/ 1404هـ-1984م.
235- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء تح/ محمد علي النجار وآخرين دار السرور. بيروت- لبنان د.ت.
236- المعجم العربي نشأته وتطورهُ، د.حسين نصار، دار مصر للطباعة والنشر- القاهرة ط/4/ 1988.
237- معجم المؤلفين- رضا كحالة مطبعة الترقي- دمشق 1380هـ- 1960م.
238- معجم المطبوعات العربية والمعربة- سركيس يوسف اليان مصر- 1928م.
239- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار تح/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة دار الدعوة – القاهرة د.ت.
240- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، مؤسسة الصادق، تح/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله طهران ط/1/ 1378هـ.
241- مفردات ألفاظ القرآن، للحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني، دار القلم دمشق د.ت.

242- المقدمة في أصول التصريف، لطاهر بن أحمد بابشاذ تح/ حسين علي السعدي ورشيد عبد الرحمن العبيدي مطبوعات الوقف السني- العراق- بغداد 1427- 2006.

243- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، عبد الله العلايلي المطبعة العصرية بالفجالة- مصر د.ت.

244- المقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف ابن عصفور تح/ أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري مطبعة العاني- بغداد- العراق 1986.

245- المكتبة العربية ومنهج البحث، د.محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ط/1/1240/ 1999م.

246- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي تح/ د. فخر الدين قباوة مكتبة لبنان ناشرون ط1/1996.

247- من أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس- مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ط/2 1978.

248- من قضايا اللغة للدكتور مصطفى النحاس ،مطبوعات جامعة الكويت ط1، 1415هـ /1995م.

249- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي 1421-2001م.

250- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان دار الثقافة- الدار البيضاء- المغرب- 1400-1979م.

251- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هنداوي دار القلم- دمشق ط/1 1409هـ- 1989م.

252- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني، لكتاب التصريف للمازني، تح/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- القاهرة ط/1/ 1373هـ-1954م.
253- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، للدكتور عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي طرابلس- ليبيا ط1/ 1978.
254- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، الدكتور علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، ط/1 بغداد 1986.
255- المنهج الصرفي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، للدكتور عبد الصبور شاهين بيروت- لبنان مؤسسة الرسالة 1400-1980م.
256- منهج الكوفيين في الصرف، للدكتور مؤمن بن صبري غنام مكتبة الرشد ناشرون المملكة العربية السعودية الرياض ط/1 2005.
257- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، للدكتور نوزاد حسن أحمد منشورات دار دجلة- الأردن ط/1/ 2007م.
258- المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، عز الدين المجدوب، دار محمد علي الحامي للنشر، ط/1/1998.
259- الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق د.ت.
260- نتائج الفكر، في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي تح/ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان ط/1/ 1412هـ- 1992م.
261- النحو العربي بين الأصالة والتجديد، د.عبد الحميد عيساني، دار ابن حزم، بيروت- لبنان ط/1/1429هـ-2008م.

262- النحو العربي في مواجهة العصر، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الجيل- بيروت ط/1 1415هـ- 1995م.
263- النحو المنهجي، محمد أحمد برانق، مطبعة لجنة البيان العربي- مصر د.ت.
264- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمرحلة الابتدائية تأليف/ علي الجارم ومصطفى أمين دار المعارف- مصر- د.ت.
265- نحو عربية أفضل، الجنيدي خليفة، منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت- لبنان د.ت.
266- النحو في إطاره الصحيح، يوسف الحمادي، دار مصر للطباعة- القاهرة 1990هـ.
267- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني ومعه الأنموذج في النحو، للزمخشري والإعراب في قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط/1 1401هـ، 1981م.
268- نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر 1995م.
269- نظرة وصفية في تصريف الأسماء د.محمد أبو الفتوح شريف مكتبة الشباب- القاهرة د.ت.
270- نظرة وصفية في تصريف الأفعال محمد أبو الفتوح شريف- مكتبة الشباب- مصر 1976.
271- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي تح/ عبد السلام محمد هارون و د.عبد العال سالم مكرم والأجزاء 2-7، تح/ د. عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية، الكويت، 1975م- 1980م.

272- الواضح في النحو والصرف، تح/ محمد خير الحلواني، دار المؤمون للتراث-دمشق ط/1/ 1420-1999م.
273- الوسيلة الأدبية، حسين المرصفي تح/عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982.
274- وفيات الأعيان، لابن خلكان، طبعة بولاق القاهرة 1299هـ.